بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

العلاقات الأردنية السعودية: دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي (١٩٩٩-٢٠٠٨م)

Jordanian –saudi Relations: astudy of Economic and political Dimensions(1999-2008)

اسم الطالب

علي محمود قبيل الشياب

المشرف

الدكتور محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت.

للعام ٢٠٠٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

العلاقات الأردنية السعودية: دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي (١٩٩٩-٢٠٠٨م)

Jordanian –saudi Relations: astudy of Economic and political Dimensions (1999-2008)

إعـــداد

(علي محمود قبيل الشياب)

اســـم المشـرف

(الدكتور محمـد المقـداد)

أعضاء لجنة المناقشة

		التوقيع
د. محمد المقداد	رئيساً	
د. علي الشرعة	عضواً	
د. هاني أخو ارشيدة	عضواً	
د. وليد ابو دلبوح	عضواً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها: بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـداء

إلى من زرعت الطموح في نفسي ورعت جهدي،
وسهرت علي أناء الليل وأطراف النهار،،، إلى أمي

إلى من رباني على الجد وحب العلم والعمل،،، إلى والدي

إلى من ساندتني في مشواري ،،، إلى زوجتي

إليهم جميعاً تقديراً وعرفاناً بالجميل

أهدي هذا العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بعد الحمد الله، والشكر والفضل له على إعانته لي، أتوجه بجزيل الشكر وخالص العرفان لأستاذي الدكتور محمد المقداد الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، لما بذله من جهد ووقت في مساعدتي وتوجيهي وإرشادي، لإخراج هذا العمل إلي حيّز الوجود.

ثم الشكر الموصول إلى أساتذتي في معهد بيت الحكمة على كل توجيهاتهم وعطائهم المتميز، ثم الشكر إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة الممثلة بكل من الدكتور على الشرعة عميد معهد بيت الحكمة والدكتور هاني أخو أرشيدة مدير مركز الاستشارات وخدمة المجتمع. والدكتور وليد أبو دلبوح من الجامعة الأردنية.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساهم في ظهور هذا العمل إلى أن رأى النور.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع الصفحة

الإهداء ..... ج
الشكر ..... د
قائمة المحتويات ..... هـ
فهرس الجداول ..... ز
ملخص ..... ح
الإطار العام للدراسة ١
المقدمة ١
مشكلة الدراسة ٢
فرضيات الدراسة ٢
منهج الدراسة ٢
أهمية الدراسة ٤
الإطار الزماني والمكاني للدراسة ٥
الدراسات السابقة ٥
الفصل الأول: محددات العلاقات الأردنية السعودية ٩
المبحث الأول: المحدد الجغرافي ١٠
المبحث الثاني: المحدد التاريخي ٢١
المبحث الثالث: المحدد الثقافي ٤١
المبحث الرابع: المحدد الاقتصادي ٤٦
الفصل الثاني: العلاقات السياسية الأردنية السعودية **٥٦**
المبحث الأول: الإطار الثنائي ٥٦
المبحث الثاني :الإطار الإقليمي ٥٨
المبحث الثالث :الإطار الدولي ٦٩
الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية الأردنية السعودية **٧٣**
المبحث الأول: الاتفاقيات الاقتصادية ٧٧
المبحث الثاني: التبادل التجاري الأردني السعودي ٩٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الاستثمار الأردني – السعودي ١٠١
المبحث الرابع: المساعدات ١١٤
المبحث الخامس: العمالة..... ١٣١
الفصل الرابع: التأثير المتبادل على المستويين الاقتصادي والسياسي ومستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية السعودية..... ١٤٧
المبحث الأول: اثر المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي..... **١٥٠**
المبحث الثاني: اثر المتغير الاقتصادي على لسياسي..... ١٦٨
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية السعودية..... ١٧٤
الخاتمة ١٩٩
الاستنتاجات ٢٠٨
التوصيات..... ٢١٠
قائمة المصادر المراجع..... ٢١٣
الملخص الانجليزي..... ٢٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
١	حجم التبادل التجاري بالمليون دينار بين الأردن والسعودية خلال الفتره ١٩٨٩-١٩٩٩	٩٨
٢	الصادرات والواردات بين الأردن والسعودية البينية ١٩٩٩-٢٠٠٨ بالمليون	١٠٠
٣	الاستثمارات الأردنية السعودية ١٩٩٥-٢٠٠٢	١٠٩
٤	حجم الاستثمارات حسب القطاعات من ١٩٩٦-٢٠٠٨م	١١٠
٥	سنوات وعدد مشاريع وحجم الاستثمار السعودية بالدينار والدولار بالأردن من ١٩٩٦-٢٠٠٨م	١١١
٦	الصندوق السعودي للتنمية بالمليون دولار ما قدمه من قروض للاردن١٩٩٩-٢٠٠٨م	١٢٢
٧	ما قدمه البنك الإسلامي للتنمية من قروض للأردن في المليون دولار من ١٩٩٩ -٢٠٠٨م	١٢٥
٨	المنح السعودية للأردن بالمليون دينار من ١٩٩٩-٢٠٠٨	١٢٦
٩	حوالات العمالة الأردنية بالخارج من ١٩٩٩-٢٠٠٨	١٤٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الرسالة

الشياب على محمود قبيل ، العلاقات الأردنية السعودية من ١٩٩٩الى ٢٠٠٨م

المشرف الدكتور محمد المقداد

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقات الأردنية – السعودية في الفترة الزمنية من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م، حيث شهدت هذه الفترة تولي الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية، كما أنها شهدت تولي الملك عبد الله بن العزيز الحكم في المملكة السعودية العربية، بالإضافة إلى التطورات الدولية والإقليمية والمحلية التي حدثت في تلك الفترة.

استخدم الباحث منهج تحليل النظم حيث تعتمد هذه الدراسة بالأساس لاختبار فرضيتها على هذا المهج الذي يدور حول مفهوم مركزي هو النظام باعتباره وحدة التحليل الرئيسة ونظرية الدور وهي التي تحدثت عن أهمية النظام السياسي محددة فاعليته وتأثيره في المجتمع.

ويقصد بالنظام في هذه الدراسة مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط بينها وظيفيا بشكل منتظم، بما يتضمنه ذلك التفاعل واعتماد متبادل وبالتالي فان النظام يغدو حالة من التواصل بين الأجزاء وفيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجة فإنها تجيء على مدرك تفسير السلوك الخارجي نظمياً، بمعنى يتم التعامل مع السياسة الخارجية للدولة باعتبارها نظاماً يتحرك بموجب التفاعل بين المجموعة من الأجزاء وظيفياً إلى درجة الاعتماد المتبادل وينجز هذا النظام نظام سياسة خارجية أساسية هي اتخاذ القرارات السياسية الخارجية وتنفيذها تحقيقاً للأهداف التي يطمح إليها ويتحرك نظام السياسة الخارجية ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية وتجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام.

يذهب ديفيد ايستون إلى دراسة السلوك الخارجي انطلاقاً من أربعة مفاهيم أساسية لها تأثيرها على مجمل السياسة الخارجية، وبالتالي صناعة القرار السياسي وما يمثله من موقف دولي تعتمده الدولة في إطار علاقتها وفي نمط علاقاتها الدولية:-

- المدخلات: وهي المطالب التي تتلقاها الظاهرة السياسية وتدفعها إلى الحركة وتتبع من البيئة الداخلية والخارجية.
- التحويل: هي عملية استيعاب عناصر المدخلات ليتم تحويلها إلى المخرجات.
- المخرجات: هي مدى الاستجابة الفعلية أو المتوقعة ويعبر عنه بالقرارات أو الموقف.
- التغذية الاسترجاعية: الانعكاسات وردود الفعل (تقويم المخرجات لتعود إلى مدخلات)

وتأخذ الدراسة منهج تحليل النظم في سياق الموضوع على النحو التالي:

١. المدخلات: وهي متغير البيئة الداخلية والمحلية والدولية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٢. التفاعلات: تصورات صاحب القرار السياسي.
٣. المخرجات: السلوك الفعلي للعلاقات الأردنية السعودية.
٤. التغذية الاسترجاعية: مدى اتساق السلوك الخارجي للسعودية والأردن مع تصور صانع القرار.

واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي الكمي من خلال استخدام المؤشرات الاقتصادية والاتفاقيات والتبادل التجاري والاستثمار والمساعدات والعمالة وحوالات العاملين في الخارج لمعرفة قوة العلاقات الاقتصادية ودورها في التأثير على السلوك والعلاقات السياسية.

استندت الدراسة على المتغيرات المتبادلة، اثر المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي، واثر المتغير الاقتصادي على السياسي، المتغير السياسي كمتغير مستقل والمتغير الاقتصادي كمتغير تابع، وبالعكس المتغير الاقتصادي كمتغير مستقل والمتغير السياسي كمتغير تابع، وقد طرح الباحث السؤال المحوري:

ما هو واقع العلاقات الأردنية السعودية خلال فترة الدراسة؟

وأخيرا خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يتمثل أبرزها بأن هناك تنسيقاً مشتركاً بين القيادتين في الأردن والسعودية تجاه القضايا ذات العلاقة بالمسائل الداخلية والإقليمية والدولية مما يسهم في تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما، وأوصت الدراسة بان يستفيد الجانبين من المناخ السياسي المعتدل بما ينعكس إجمالياً في زيادة الاستثمارات الاقتصادية من كافة جوانبها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار العالم للدراسة

أولاً) مقدمــة

توصف العلاقات الأردنية - السعودية بأنها عِلاقات متميزة، فرغم كل عمليات المد والجزر التي شهدتها هذه العلاقات تبعاً للتغيرات والأحداث التي مرت بها المنطقة، إلا أنَّهُ يُمكن القول بأن العلاقات بين البلدين كانت تتجاوز ذلك وتأخذ طريقها في الاستمرار بشكل منتظم.

وكان للنتائج المترتبة على العلاقات الأردنية - السعودية دور حيوي في عملية صنع الأحداث وطريقة سيرها. وهذه الأهمية دفعتنا لدراسة هذه العلاقات تاريخياً وسياسياً واقتصادياً، للوصول إلى نتائج منطقية لها، والتحديات والمشكلات التي واجهتها هذه العلاقة.

وقد تأثرت العلاقات الأردنية - السعودية بالعوامل الداخلية والإقليمية والدولية لكلا البلدين، فمن ناحية العوامل الدولية تأثرت العلاقات بالصراع الدولي الثنائي القطبية الذي ميز الفترة من عام ١٩٤٥إلى١٩٩٠، حيث اختار الأردن كما اختارت السعودية ألتحالف مع الغرب ضد الخطر الشيوعي، منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي. وإقليمياً كان لارتباط الأردن بالقضية الفلسطينية أثر كبير في طبيعة العلاقات الأردنية – الأمريكية. أما بالنسبة للعوامل الداخلية فلأسباب سياسية وأمنية واقتصادية أردنية وسعودية تطورت العلاقات بشكل كبير في عدة محطات بين البلدين.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الأردنية - السعودية في الفترة الزمنية من عام (١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م)، حيث شهدت هذه الفترة تولي الملك عبد الله الثاني سلطانة الدستورية ، كما أنها شهدت تولي الملك عبدالله بن عبد العزيز الحكم في المملكة العربية السعودية ناهيك عن التطورات الدولية والإقليمية والمحلية التي حدثت في تلك الفترة، وعلية فسوف تأتي الدراسة البحثية في معالجة الأهداف والفرضيات بالإضافة الى تسأؤلات الدراسة من خلال توضيح العلاقات الأردنية السعودية ، ودراسة العلاقات السياسية والاقتصادية بيمن البلدين بناءا على توضيح المؤشرات ذات العلاقة في هذين الجانبين ، وأخيرا ستتناول مستقبل العلاقة بين الدولتين في المسائل السياسية والاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً)مشكلة الدراسة:

تنبثق مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي وهو:

- ما واقع العلاقات الأردنية – السعودية خلال فترة الدراسة؟
- ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية هي:
- ما أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية في العلاقات الأردنية -السعودية؟
- ما أهم إنجازات هذه العلاقات؟ وما هي أهم السبل لتطوير هذه العلاقات؟
- ما هي مؤشرات العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية بين الأردن والسعودية؟
- هل هناك تنسيق وتوافق أردني- سعودي بالنسبة للقضايا العربية والإسلامية والدولية المطروحة؟
- ما أهم الوسائل القادرة على تعزيز العلاقات الأردنية السعودية في كلا من المجال السياسي والاقتصادي؟

ثالثاً) فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة الآتية وهي:

- هناك علاقة ارتباطية بين الظروف الدولية والإقليمية وبين قوة العلاقة والاستقرار السياسي والاقتصادي لدى المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- كلما كان هنالك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية كلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الأردنية – السعودية.
- هناك علاقة ايجابية بين التوافق المستمر في وجهات النظر لدى القيادة الأردنية والقيادة السعودية وبين تطور العلاقات السياسية والاقتصادية عند البلدين .
- كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية.

رابعاً) منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بالأساس لاختبار فرضياتها على منهج تحليل النُّظم الذي يَدُور حَولَ مفهوم مركزي هو "النظام" باعتباره وحدة التحليل الرئيسة ونظرية الدور وهي التي تحدثت عن أهمية النِّظام السياسي محددة فاعليته وتأثيرهُ في المجتمع الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بالنظام، في هذه الدراسة مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط بينها وظيفياً بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل ،وبالتالي فإن النظام السياسي يغدو حالة من التواصل بين الأجزاء.

وفيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجية لأية دولة فإنها تجيء على مدرك تفسير السلوك الخارجي نظمياً، بمعنى يتم التعامل مع السياسة الخارجية للدولة باعتبارها نظاماً يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفياً إلى درجة الاعتماد المتبادل، وينجز هذا النظام نظام سياسة خارجية أساسية هي اتخاذ القرارات السياسية الخارجية وتنفيذها تحقيقاً للأهداف التي يطمح إليها، ويتحرك نظام السياسة الخارجية ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية ،تجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام.

يذهب دعاة التحليل النظمي في السياسة الخارجية وعلى رأسهم "ديفيد ايستون" إلى دراسة السلوك الخارجي انطلاقاً من أربعة مفاهيم أساسية لها تأثيرها على مجمل السياسة الخارجية، وبالتالي صناعة القرار السياسي وما يمثله من موقف دولي تعتمدهُ الدولة في إطار علاقاتها الخارجية وفي نمط علاقاتها الدولية.

١- المدخلات: وهي المطالب التي تتلقاها الظاهرة السياسية وتدفعها إلى الحركة وتنبع من البيئة الداخلية والخارجية.
٢- التحويل: هي عملية استيعاب عناصر المدخلات ليتم تحويلها إلى مخرجات.
٣- المخرجات: هي مدى الاستجابة الفعلية أو المتوقعة ويعبر عنه بالقرارات أو المواقف.
٤- التغذية الاسترجاعية: الانعكاسات وردود الفعل (تقويم المخرجات لتعود إلى مدخلات).

تأخذ الدراسة منهج تحليل النظم في سياق الموضوع على النحو التالي:

١. المدخلات: وهي متغير البيئة الداخلية والكلية والدولية.
٢. التفاعلات: تصورات صاحب القرار السياسي.
٣. المخرجات: السلوك الفعلي للعلاقات الأردنية – السعودية.
٤. التغذية الاسترجاعية: مدى اتساق السلوك الخارجي للسعودية والأردن مع تصورات صانع القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما سيتم توظيف المؤشرات ذات العلاقة في الجانب السياسي والاقتصادي ، وذلك لتبيان درجة العلاقة بين الأردن والسعودية في المجالين المشار إليهما وعليه فأن المؤشرات في الجانب السياسي كما يلي :

- البعد الوطني .
-البعد الاقليمي.
-البعد الدولي .

أما المؤشرات المتعلقة في الجانب الاقتصادي تتمثل فيما يلي

- الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الأردن والسعودية .
- التبادل التجاري .
-الاستثمار .
-المساعدات .
-العمالية .

خامساً) أهميــة الدراســة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ضعف الدراسات الخاصة بالعلاقات الثنائية الأردنية السعودية وغيابها ، حيث شابها نوع من التوتر والفتور ،ويمكننا القول بأنها كانت مضطربة خاصة بعد احتلال العراق للكويت . حيث إن أغلب الدراسات السابقة تدور حول علاقات التعاون الاقتصادي العربي، والتكامل الاقتصادي العربي، وحول معوقات التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الأردنية السعودية، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية ، ولا توجد دراسة وافية تغطي فترة العلاقات الثنائية الأردنية السعودية، من سنة (١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م).

تحاول هذه الدراسة تلافي هذه الثغرات، من خلال تسليط الضوء على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية السعودية .

لذلك ستكون الدراسة من سنة (١٩٩٩م) إلى سنة (٢٠٠٨م). مع اعتبار الفترة السابقة ما بين (١٩٩٠ إلى ١٩٩٩م)، فترة قياس المنهج المقارن ما قبل وما بعد لمعرفة مدى تحسن أو سوء في العلاقات الأردنية السعودية بشقيها السياسي والاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً)الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

أولاً: الإطار الزماني:

قام الباحث باختبار الفترة الزمنية الممتدة من عام (١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م)، فترة الدراسة مدار البحث، وما قبل عام (١٩٩٩م)، الفترة السابقة للدراسة من سنة (١٩٩٠م إلى ١٩٩٩م)، للقياس والمقارنة للأسباب التالية:

- بداية علاقات ثنائية أردنية سعودية معتمدة على أُسس سياسية واقتصادية بسبب انتهاء البعد الأيديولوجي (تفكك مجلس التعاون العربي وانحلاله وفشله).
- انتهاء الأحداث والمسببات لتعارض المواقف الأردنية والسعودية، والتي ظهرت بعد احتلال العراق للكويت. وأثرت على العلاقات الأردنية السعودية السياسية والاقتصادية، وظهور أحداث ومستجدات بالعلاقات الأردنية السعودية بعد حرب الخليج وخروج العراق من الكويت وفهم الموقف الأردني. أدت إلى التوافق بالمواقف والآراء.

ثانياً:الإطار المكاني:

سيقوم الباحث بدراسة العلاقات الدولية الأردنية السعودية السياسية للأسباب التالية:

أ- القرب الجغرافي، باعتباره من مميزات التعاون والعلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية.

ب-تعتبر السعودية الدولة المجاورة للأردن ذات ارتباط وعمق تاريخي وديني واقتصادي لها.

ج – التقارب الديني والاجتماعي حيث أن القبائل الأردنية امتداد للقبائل العربية في السعودية، والعكس صحيح .

سابعاً)الدراسات السابقة:

١. دراسة أحمد يوسف أحمد:[١]

التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل: تتضمن الدراسة، اعتبار التعاون الاقتصادي هو بداية التكامل الحقيقي، والسبيل للوصول إلى هدف الوحدة العربية، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية العربية، لم تأخذ دورها في عملية التنسيق، والتعاون الاقتصادي بالوقت الحاضر، لكون مؤسساتها قائمة على الدعم من بعض النشاطات التنموية الاقتصادية في عدد من الدول العربية، على شاكلة بعض المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وصندوق الاستثمار الأوروبي. إلا أن الدراسة لا تتناول مؤشرات

(١) أحمد يوسف ، التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، الأردن – عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، (٢٠٠١م، ص ٩١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعاون السياسي وتأثيرها السياسي وتأثيرها الاقتصادي بالأرقام على العلاقات الاقتصادية الثنائية الأردنية السعودية مدار الدراسة.

٢- دراسة صلاح البشير:(٢)

عن الاتفاقيات العربية الثنائية وأثرها على التعاون الاقتصادي العربي.

تتضمن الدراسة الوضع السائد على صعيدي التجارة الدولية والتكامل الذي بدأت تتضح معالمه من خلال اتفاقيات التجارة الحُرة متعددة الأطراف، وتتعرض إلى أسباب ضعف التجارة العربية البيئية تحت ثلاثة عناوين رئيسة:

١. أسباب تتعلق بالسياسات التجارية العربية والمعمول بها والمطبقة.
٢. أسباب اقتصادية هيكلية تدعم التجارة البيئية ضمن الأقاليم العربية، على حساب التجارة العربية.
٣. أسباب تتعلق بغياب الدعم السياسي، وسوء تنفيذ الترتيبات التجارية العربية الثنائية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة لم تقم بنشر الاتفاقيات الثنائية بين الأردن والسعودية، حيث يرى الباحث أهمية الاتفاقيات الثنائية باعتبارها مفتاح التعاون الاقتصادي الثنائي، وأنها تحقق أكثر من فرصة في تحرير التجارة بين دولتي الدراسة، فهي تقوم في إطار التزاماتها اتجاه منظمة التجارة العالمية، وتقوم بتحرير تجارتها في إطار التزاماتها اتجاه تنفيذها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن الباحث سيقوم بعرض الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الأردن مع السعودية للأهمية العلمية والعملية ليستفيد منها المهتمون والأكاديمون والاقتصاديون والسياسيون وصانعو القرار من فهمها وإمكانية مراجعتها وإعادة النظر فيها إذا ما علمنا أن معظم هذه الاتفاقيات قديمة ولا تواكب التطورات الاقتصادية الدولية المشرعة ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة الحُرة العربية الكبرى.

٣- دراسة أُسامة عيسى تليلان[١] في أثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية اتجاه الأزمات العربية.

تشير الدراسة إلى أثر البيئة الداخلية للأردن بمكوناتها الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعسكرية على السياسة الخارجية الأردنية بمحيطها العربي، وسلوك الأردن اتجاه بعض الأزمات العربية التي وقعت "كالأزمة العراقية الكويتية" عام (١٩٦١م)، والأزمة اليمنية ما بين

---

(١) صلاح البشير، ورقة عن الاتفاقات العربية الثنائية وأثرها على التعاون الاقتصادي العربي آفاق المستقبل الأردن – عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، (٢٠٠١، ص ٩١).

(٢) ، أسامة عيسى تليلان ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، دراسة في أثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية، اتجاه الأزمات، ط٢، مطبعة البهجة، إربد – الأردن، (٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٩٦٢م – ١٩٦٧م)، الأزمة اللبنانية عام (١٩٧٥م)، وأزمة الخليج الأخيرة عام (١٩٩١م)، الأزمة اليمنية عام (١٩٩٤م).

وخلص الباحث إلى أن السياسة الخارجية الأردنية في كل هذه الأزمات كانت سياسة معتدلة، هدفت إلى الإصلاح، واحتواء تلك الأزمات بالطرق السلمية،فكانت مشكلة احتلال العراق للكويت مشكلة أثرت على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأردن والسعودية، فيرى الباحث إبراز أثر هذه الأزمة ومدى تأثيرها على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية والسعودية.

٤. دراسة موسى محمد علاونة [١] :

رسالة ماجستير بعنوان "أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين – السعودية – العراق – سوريا، من سنة (١٩٩٠م إلى ٢٠٠٣م).

تناولت الرسالة العلاقات الأردنية السعودية باعتبارها إحدى دول الجوار العربي للأردن، وكانت نتائج الدراسة بالنسبة إلى السعودية تختلف عن نتائج الدراسة مع باقي الدول، حيث إن المؤشر التجاري يميل إلى صالح السعودية، ولأن الاتفاقيات بين الأردن والسعودية قديمة تحتاج إلى إعادة النظر فيها بالإضافة إلى تأثير الدور السياسي على الاقتصادي،وقد ظهر ذلك جلياً بعد أزمة وحرب الخليج حيث تأثر الاقتصاد الأردني. وكان سبب سوء فهم الموقف الأردني من غزو العراق للكويت احتلاله له.

الدراسة السابقة لغاية (٢٠٠٣م)، فالدراسة لم تغطي الفترة التي يريد الباحث تغطيتها حيث حصل خلال هذه الفترة الكثير من المتغيرات والأحداث التي ألمت بالمنطقة أدت إلى التقارب الأردني السعودي، ومنها حرب الولايات المتحدة على العراق ،وحرب إسرائيل ولبنان، وظهور مصطلح الإرهاب وكثير من الأمور والمستجدات التي حدثت ستقوم الدراسة في تغطيتها لغاية (٢٠٠٨م).

وقد اغفل الباحث الاتفاقيات الأمنية، محاربة الإرهاب، وغيرها من الاتفاقيات التي يعتبرها الباحث من العلاقات السياسية.

٥. دراسة سالم عبد الرحمن العتيبي : [٢]

---

(١) موسى محمد علاونة، رسالة ماجستير بعنوان "أثر التعاون العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، السعودية، العراق، سوريا من سنة (١٩٩٠م إلى ٢٠٠٣م) "، جامعة اليرموك (٢٠٠٧م).

١) سالم عبد الرحمن العتيبي، رسالة ماجستير بعنوان "دور المملكة العربية السعودية في النظام الإقليمي العربي" (١٩٨٠م – ٢٠٠٣م)، الأردن، الجامعة الأردنية، (٢٠٠٤م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف هذه الدراسة إلى بحث دور المملكة العربية السعودية في بنية النظام الإقليمي العربي، وذلك في الفترة ما بين (١٩٨٠م – ٢٠٠٣م). حيث تواجه المنطقة العربية من التحديات غير المسبوقة في نوعيتها وآثارها على الحاضر ومستقبل المجموعة. وخطورة هذه التحديات أنها تركز في جانب منها على محاولة زعزعة النظام الإقليمي العربي كحالة وجود حضاري، وكإطار سياسي اجتماعي ثقافي يحتوي الدول العربية، وتسعى للعمل الجماعي من خلاله.

لذا فقد بدأت الدول الطامعة في المنطقة وذات المصالح الهامة فيها. بالسعي إلى رسم خارطة جديدة لها تعتمد أسلوباً استعمارياً حديثاً يرتكز أولاً على هدم الأسس والثوابت التي يقوم عليها العمل العربي المشترك، ومن ثم يسهل السيطرة على المنطقة وتوجيهها لتحقيق مصالحها هي أولا، والبقاء عليها لفترة طويلة بعد أن تفقد العربية مكوناتها وقدرتها على التماسك.

ولمواجهة ذلك فقد أدرك عدد متزايد من الدول العربية حقيقة هي أنَّ العالم يتوجه نحو التكتل،وأنَّ الدولة القطرية لم تعد قادرة بشكل كافٍ على مواجهةِ الاندفاع الدولي في اتجاه العمل الجماعي. وبدأت تعيد قراءة مفهوم التعاون والتكتل والعمل العربي المشترك، في محاولة للتغلب على مشكلته حتى تستطيع المحافظة على الكيان العربي، ومن ثم الانطلاق نحو وضع العالم العربي على خارطة التحولات الدولية.

وأخيرا وبناء على ما تقدم بعد استعراض الدراسات السابقة ، يرى الباحث ان دراسته تأتي على ضوء الحاجة العلمية المستمرة في دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأردن والسعودية في ظل قيادتين يستوجب عليهما من الناحية التاريخية والمعاصرة الوصول إلى مستوى أفضل في تدشين العلاقات السياسية والاقتصادية في ظروف غير مستقرة ترجع أسبابها إلى واقع أقليمي ودولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: محددات العلاقات الأردنية السعودية

بدأت العلاقات الأردنية السعودية في بداية تكوينها في صراع وتنافر، شأنها شأن الكثير من الدول العربية، ألا أن هناك ظروفا ومتغيرات وعوامل عديدة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بارزة فرضت نفسها، وقد أدركتها كلتا الدولتين وتفهمتا خطورة المرحلة ومزالقها وإحداثياتها، فعمدتا إلى المحافظة على ثوابت العلاقات بينهما، وتم إعادة قراءة التاريخ بتمعن ودراسة واعية راعتا مصالحهما المشتركة، ومصالح الأمة العربية والأمة الإسلامية، ومن ابرز المتغيرات التي أدت إلى التعاون وتحسين العلاقات بين البلدين، كما يرى الباحث ما يأتي:

١- ظهور إسرائيل الذي تركهم في مواجهة عصف سياسي وفكري واقتصادي وامني .

٢- استهداف الدول الكبرى للمنطقة العربية ليكون لها دور قيادي تتحدى به القرار العربي .

٣- ظهور النفط الذي أعطى المنطقة العربية أهمية إستراتجية، بالإضافة لموقعها الاستراتيجي، مما أدى هذا إلى أن تكون الدول العربية محط أنظار الدول الكبرى التي ما فتئت وهي تحاول جاهدة ليكون لها مركز وأدوار قيادية في المنطقة تحقق مصالحها، وتؤثر على القرار العربي وتتخطاه وتقطع عليه أي طريق سواء من ناحية التطور التكنولوجي أو الوحدة العربية.

٤- الحاجة إلى توطيد علاقات التعاون بين البلدين، حيث عزز ذلك مؤتمرات القمة العربية حيث تطابق وجهات النظر بين قيادتي الدولتين خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية، الدفاع العربي المشترك، والسوق العربية المشتركة .

إن العلاقات الأردنية السعودية تحكمها محددات لا يمكن إغفالها لكونها من الأهمية فهي محكومة بها وهذه المحددات متعددة تبدأ من المحدد الجغرافي، فهي مرتبطة بحكم الجوار الجغرافي والعلاقات الأردنية السعودية في عملية تشكيلها لأبد من استنهاض الذاكرة التاريخية لكلا البلدين ألا أن تجاوز الإحداث والإقرار بالواقع والرضا بما كان، طغى على كل حالة تنافرية بينهما، كما لا يمكن محو الذاكرة التاريخية حيث لابد لنا من إدراج التاريخ كأحد محددات العلاقات الأردنية السعودية، حتى نتمكن من فهم طبيعة هذه العلاقات والمؤثرات فيها ومحدداتها ولا يكون ذلك إلا من خلال المحدد التاريخي، بالإضافة لذلك فأن كلا من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن والسعودية لديهما ثقافة أثرت في سياستهما وبنت عليها حكمها كان لها دور محوري في التاريخ السياسي للدولة السعودية والأردنية، وهذا سيكون من خلال المحدد الثقافي لكلا الدولتين، حيث لا يمكن أن نفهم ما وصلت له هذه العلاقات إلا من خلال التعاون الاقتصادي فهو المحدد المهم في العلاقة الأردنية السعودية الذي يرتبط ويتأثر في المحدد الجغرافي والتاريخي والثقافي ولا يمكننا إهماله لأهميته ولذلك قسم الباحث العلاقات الأردنية السعودية في أربع محددات تحكم هذه العلاقات وسيتناولها الباحث في أربعة مباحث :

أ. المبحث الأول: المحدد الجغرافي

ب. المبحث الثاني: المحدد التاريخي

ج. المبحث الثالث: المحدد الثقافي

د. المبحث الرابع: المحدد الاقتصادي

المبحث الأول:المحدد الجغرافي

إن الجغرافيا الجيوبولوتيكا تتقلب بين أفول وازدهار منذ الحرب العالمية الثانية ونتج عن هذا الإغفال أن حرمت الجغرافيا السياسية من ميراثها المرموق الذي وضعه الجغرافيون الرواد أمثال فريديل راتزل في ألمانيا والسيرهالفورد ماكيندر في بريطانيا وأشعيا بومان في الولايات المتحدة، وان مرد هذا النفور عند علماء الجغرافيا السياسية هو ما خلفته المدرسة الألمانية للجيوبولوتيكا في ثلاثينيات القرن العشرين، [١] كما أن مصطلح الجيوبولوتيكا تمسك به الأستاذ سول كوهن باعتباره استثناء واضحا خلال تلك الفترة إذ ظل يتمسك بقيمة هذا المساق ضمن مكونات الجغرافيا السياسية لاقتناعه بأن قضايا الجيوبولوتيكا من الأهمية بمكان يستحيل على الجغرافيين أن يزجوها جانبا. [٢]

لذا أعطى علماء الجيويوتكس أهمية كبيرة إلى العامل الجغرافي على اعتباره إحدى المحددات السياسية الخارجية للدولة الحديثة مستندين إلى الخلفية التي تمتد وراء أنماط التصرف السياسي الخارجي للدولة، رغم الصراعات الدولية الجديدة وما حصل من تطور علمي

---

[١] بيتر تيلور، وكولن فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان، واسحق عبيد،" الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر "، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،العدد ٢٦٢ ، يونيو ٢٠٠٢، ص٩٣.

[٢] المرجع ذاته ص: ٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكنولوجي على الأدوات مع الثورة التكنولوجية الحديثة بأدواتها الصناعية، من طائرات وصواريخ عابرة القارات وغواصات، بالإضافة إلى شبكة الأقمار الصناعية التي يتم تثبيتها بالفضاء والتي تنقل المعلومات والأخبار وبالإضافة أنها تراقب كل ما يتحرك ويسير على الأرض ،وتستخدم للمراقبة وتجسس وتكشف عن أدق ما هو موجود على الأرض وتحدد مكانه وتلتقط له الصور وتتابع ما يجري من إنشاءات على أية بقعة، فهي بذلك تخترق حدود الدولة ولا يمكن منعها هذه التكنولوجيا رغم تطورها فقد قلصت أهمية الجغرافيا التي كانت تشكل عنصرا هاما من عناصر القوة للدولة، إلا أن البعد الجغرافي مازال احد المداخل الأساسية في السياسة الدولية تستمد منه السياسة الخارجية قدرا فهو يسهم في تحديد أولويات علاقات الدولة الخارجية فالموقع يعكس ذاته على سياستها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية والدولية، فهو بذلك أما أن يكون دافعا نحو التعاون أو نحو الصدام والصراع فالوحدات السياسية تتأثر بصورة مباشرة بالموقع الجغرافي. [١]

ولقد اهتم الكثير من الجغرافيين بها وان كان قد جاء متأخرا ويعزو شيوع مصطلح الجيوبولوتيكا، والعودة إليه، باعتباره وصفا يتردد بأوساط دهاليز السياسة العالمية إلى تكرار ورود المصطلح على لسان وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية الأسبق (هنري كيسنجر) وكما هو واضح ذلك من خلال مناقشات أفكاره في وسائل الأعلام وما كتبة في مذكراته.[٢]

وتتحدث الحجج (المراجع:) عن الضرورات الجغرافية على أنها العنصر الدائم الذي ينبغي أن يدور حوله أي فكر استراتيجي، أي النظر إلى البعد المكاني أو الساحة الجغرافية على أنها مسرح لا يتغير ولا يتبدل، إنما يكشف عن قصور واضح في فهم طبيعة الجغرافيا بشكل عام، وقد بسط (رد بومان) ذلك بقوله غالبا ما يقال أن الجغرافيا لا تتغير ولكن الواقع يقول غير ذلك فالجغرافيا تتغير وفي سرعة لا تقل عن سرعة تغير الأفكار نفسها أو التغيير في مجال التكنولوجيا، أو بتعبير آخر فأن معنى الظروف الجغرافية يتغير.[٣]

---

١) عمر الحضرمي ، العلاقات الأردنية السعودية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٣م، ص.٨٥
٢) بيتر تيلور، وكولن فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان ، واسحق عبيد ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ٩٤.
٣) المرجع ذاته، ص ٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث اقرب مثال لتوضيح ، التغير للعامل الجغرافي الحرب الباردة في حدود التأثير في الممارسات السياسية للتنافس الدولي.

وللتوضيح نعرف المبادئ الجيوبولوتيكية، بأنها مجموعة الفرضيات الإستراتيجية التي تضعها حكومة ما فيما يتعلق بالدول الأخرى، في صاغتها لسياستها الخارجية وهذه المبادئ قريبة الصلة بما يطلق عليه هنركسون خطط التصور وتتضمن هذه المبادئ الإستراتيجية الإجرائية تقييم المناطق ألجغرافيه الواقعة وراء حدود الدولة، من زاوية أهميتها الإستراتيجية، وإمكان أن تصبح يوما مدار تهديد لأمنها ،لا تقتصر المبادئ الجيوبولوتيكية على الأمور التي تخص الدولة وحدها وإنما تشمل أيضا تقييما للدول المجاورة، وعلينا فهم وحدات البناء الأساسية للنظم الجيوبولوتيكية العالمية، وهي تعمل على ثلاثة مستويات المحلي والإقليمي والدولي العالمي ،فعلى المستوى المحلي يتطلب من الدولة تقيم أوضاع الدول المجاورة لها وهذا ما تتبعه كل الدول العالم أيا كان حجمها أما قواعد المستوى الإقليمي فهي مطلوبة للدول التي تتطلع إلى مد نفوذها على حساب جيرانها المباشرين وهذا ما تضعه حكومات القوى الإقليمية القائمة أو المحتملة في الحسبان، وأخيرا المستوى العالمي الدولي،فقليل من الدول لها سياسات إستراتيجية عالمية،ويمكننا الجزم بأن كل الدول لديها مبادئ الجيوبولوتيكية المحلية وتعمل وفقا لهذه المبادئ، و دولتي الدراسة السعودية الأردنية تعملان وفق مبادئ الجيوبولوتيكية وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا ،وكثير من الدول لديها مبادئ إقليمية وقليل من الدول لديها مبادئ عالمية [١]

ولتقريب هذه المستويات إلى الأذهان نسوق ما ساقه لنا بارلت ، مثالا واضحا لواحدة من القوى العظمى، كانت تتحرك في إستراتيجيتها على المستويات الثلاثة أثناء الحرب العالمية الأولى وهذه الدولة هي (ألمانيا) فقد كانت الحرب بالنسبة لها بمنزلة خطة دفاعية ضد العدو التقليدي فرنسا وهي أيضا بهدف الوقاية من خطر روسيا ثم هي أيضا صراع ضد بريطانيا للهيمنة على العالم [٢].

ويتصادف أن تتعارض مبادئ الإستراتيجية الإقليمية مع المبادئ المحلية وخير مثال على ذلك العداء التاريخي بين اليونان وتركيا الذي يتناقض مع شراكه الاثنين في مبادئ جيوبولوتيكية ،

---

[١] بيتر تيلور، وكولن فلنت ترجمة عب السلام رضوان ، واسحق عبيد ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر مرجع سابق، ص ١٦٤.

(2) Barttlet,C.J.The Clobal Confiict 1980-1976 Longman Lonon And Newyrk 1984 PP 89.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقليمية واحدة بعضويتهما في منطقة حلف الأطلنطي وتعد المعاهدات مؤشرا مهما فيما يتعلق بهذه المبادئ خاصة على المستوى الإقليمي.

أن البعد الجغرافي يعد احد المداخل السياسية في العلاقات الدولية وهو معطى ثابت تستمد منه السياسة الخارجية قدرا غير قليل من الدوافع والمسببات فهو يساهم بصورة فاعلة في تحديد أولويات العلاقات الدولية الخارجية. تكمن إذن أهمية الجغرافيا السياسية في مساعدة صناع القرار على صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية وطويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار المصلحة القومية لدولهم، فالجغرافيا تلعب دورا هاما في العلاقات الدولية، هناك تداخل في مجموعة من الأمور وتشمل الحدود والهيمنة على الموارد والتوسع وطبيعة السكان ومشكلات الدول الحبيسة والتجارة الدولية والمواصلات البرية والبحرية والجوية في الدفاع الوطني وتوازن القوى والتحالفات [١].

كان للجغرافيا والإرث التاريخي الدور الكبير في توجيه العلاقات الأردنية السعودية، ففي الشمال من الجزيرة العربية، والشمال الشرقي منها قامت دولتان هاشميتان، جعلت الشكوك تساور السلطان عبد العزيز بعودة الهاشمية إلى الحجاز، واستئناف حكم ارض أداروها لسنوات طويلة الأمر الذي ولَّد الخوف عنده من إقامة سوريا الكبرى وان تكون تحت حكم هاشمي فهو يعني إلحاق سوريا ولبنان بالعراق وشرق الأردن هذا من شأنه أن يهدد وجوده وسينتزع ما أخذه منها، وهذا الأمر الذي اقلق السلطان عبد العزيز وجعله يتحسب من إمكانية انحسار ملكة وتراجع مكتسباته التي حققها على الأرض واهتزاز هيبته إمام قبائل أهل الجزيرة.[٢]

لذلك عملت السعودية بكل جهودها إلى إجهاض فكرة سوريا الكبرى ككيان مستقل حتى عن لبنان، فقيام سوريا الكبرى يعني بالمفهوم السعودي إقامة حكم هاشمي قوي، على حدود السعودية الشمالية والغربية والشمالية الشرقية،لذلك عمل بكل قوه على عدم تحقيق ذلك واخذ النظام السعودي يدفع نحو استثمار سياسي للقضية السورية التي لم تكن قد حسمت بعد من خلال توجيه العمل السياسي الخارجي السعودي باتجاه الحيلولة دون إقامة سوريا الكبرى وباتجاه استقلال سوريا ككيان مستقل وليس سوريا فحسب بل ولبنان فاقامة سوريا الكبرى سيؤدي إلى حكم هاشمي قوي على حدودها وهذا الحكم لا يرضى ساعتها ألا بالعودة للحجاز حظيرة سلطته كخطوة أولى تلحقها عملية أوسع تنهي بإقصاء الحكم السعودي وهذا ما فسره

---

١) محمد إبراهيم فضة ، مشكلات العلاقات الدولية دور الجو سياسية والجيوإستراتيجية في السياسة الخارجية، الجامعة الأردنية عمان،١٩٨٢ ، ص١٢-١٤.

٢) الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية، مرجع سابق، ص.٨٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيام للمحور السياسي والعربي السوري طرفاه دمشق والرياض هدفه الأول عدم قيام سوريا الكبرى أو ذوبان الكيان السوري في الكيانات الهاشمية الوحدوية أو أن تمتلك الأسرة الهاشمية ما من شأنه أن يهدد الدولة السعودية أو إقامة سوريا الكبرى تحت الحكم الهاشمي[١] .

ولكن تبرير السعودية في مناهضة مشروع سوريا الكبرى بأنه جاء من حرصها على استقلال كل من سوريا ولبنان وفلسطين، ولكن كما أوردنا هي إلى الحقيقة اقرب، هو خشية السعودية من إقامة سوريا الكبرى بأنها تهدد الوجود السعودي في الحجاز والجزيرة العربية.

فالأمير (عبدالله بن الشريف حسين بن علي) كان يدعو عند انطلاق الثورة العربية الكبرى إلى الوحدة العربية ألا أن حكام سوريا آنذاك كانوا يناصبوه العداء ويبدون نفورا من أية علاقة مع الأردن حتى أنهم لم يقبلوا بتعين قنصل الحكومة الأردنية سنة ١٩٤٦ ،بحجة انه شخص غير مرغوب فيه فلم يكن هناك قنصليات بين البلدين [٢] .

ويمكننا لمس الموقف السوري بأنه كان يلقى تأييدا من الملك عبد العزيز من خلال الرسالة التي بعثها الوزير البريطاني المفوض في السعودية سنة ١٩٤٦ إلى وزير خارجية بلاده يعلمه أن الملك عبد العزيز أرسل إليه رسالة شفوية أبدى فيها قلقة من تصريحات الأمير عبدالله اثر عودته من لندن حول مشروع سوريا الكبرى وان هذه التصريحات مثيرة وأنها تنتقص من استقلال سوريا ولا تتفق وميثاق الجامعة العربية التي تعهدت الدول الأعضاء بموجبة باحترام سيادة بعضها البعض واستقلالها، وكان رد الخارجية البريطانية ردا لم يتوقعه الملك عبد العزيز ، بقولها إن أراء الأمير عبدالله معروفه وأنها لا تتجاوز ميثاق الجامعة العربية و له الحق في الدعوة إلى توثيق العلاقات مع بعض الدول العربية[٣] ولا يستغرب الباحث بأن الرسالة الشفوية قد يكون ذكر فيها موقف السعودية حيال إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين وهذا يخالف ما اتفقنا عليه ، ويمكننا أن نحلل الموقف البريطاني هو إبقاء الملك عبد العزيز في حالة توتر وتحت سيطرتها،وعدم مناورتها ودفعها ضد إقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين.

كان لنشر مذكرات الملك عبد الله في كانون الأول عام١٩٤٥، تأثيرها كزلزال شديد أصاب السعودية فقد أثارت المذكرات ردود أفعال شديدة لدى السعودية، فقدمت احتجاجات إلى وزارة الخارجية البريطانية في الأول من آذار١٩٤٦ بواسطة وزيرها المفوض "الشيخ حافظ

---

١) حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية العدد٩٠، أكتوبر ١٩٨٧م، ص ٣٦.

٢) الحضرمي عمر، العلاقات الأردنية السعودية، مرجع سابق، ص٨٨ .

٣) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، جزء الثاني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٥، ص ١٣٢-١٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهبه "في لندن، مع ما جاء في صفحات المذكرات ذوات الأرقام من١٦٠إلى١٦٢ ومن٢٥٨ - ٢٦٠مع تضمنها النص العربي والترجمة والتي تفصح عن رأي الأمير عبدالله ومنظوره وتخوفه من إقامة دويلات في بلاد الشام لما في ذلك من مضار ستلحق بمصلحة العرب انطلاقا من الحقائق التالية حسب منظور الأمير عبدالله [١] :

١- أن إعلان استقلال كل من سوريا والعراق وفصلهما عن الحجاز قبل تنازل الحكومة التركية كان خطا كبيرا .
٢- أن ذلك جر الانتدابات على هذه البلدان .
٣- لقد مثل التغيير في البيت المالك في الحجاز إزالة للرئاسة الواحدة للبلاد الواحدة وان كل ذلك لم يكن في مصلحة الأمة العربية. [٢]

وحقيقة الواقع أنه قد طرأت تطورات على خرائط البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تقاسمت بريطانيا وفرنسا أملاك وتركة الإمبراطورية العثمانية، فمن المنظور والرأي السعودي، فقد رأت أن السياسية البريطانية قد أضرت بها حينما أنشئت عرشين جديدين لأبناء الشريف حسين بن علي ملك الحجاز الأسبق، فولت فيصل عرش العراق ،ونصبت الأمير عبدا لله أميرا على شرق الأردن تمهيدا لإقامة دولة .[٣]

ففي منظور الموقع والمساحة الجغرافية نجد أن السعودية تلاصقها ثماني دول عربية وتقرب من إيران وشاطئ الصومال والحبشة ووقوع السعودية في مفصل مروري جغرافي دولي (الخليج العربي والبحر الأحمر) هذا الموقع أعطاها ميزة إستراتيجية هامة جعلها من الأهمية بمكان بالنسبة للتحرك الأمريكي والأوروبي في المنطقة فكريا واقتصادياً وأمنياً، هذه الأهمية الإستراتيجية ألقت على السعودية مسؤوليات وهي إشرافها على ما يجري في منطقة الخليج، وألقى عليها مسؤوليات سياسية خاصة تقوم على مفهوم التوازن وعدم إثارة المطالب التاريخية أو التهديد باحتلال، مواقع وأن الدور الرئيس الذي يفهم منه هو الاهتمام بمنطقة الخليج وبالتطورات الحادثة في منطقة البحر الأحمر والتركيز على عدم وجود قوى دولية غير صديقة لها في المنطقة. [٤]

---

[١] سليمان الموسى، تاريخ الأردن الحديث، أضواء على الوثائق البريطانية،١٩٤٦-١٩٥٢، ط١، مكتبة الرأي ،١٩٩٢، ص٢٣-٢٤.
[٢] مذكرات الملك عبدالله بن الحسين الآثار الكاملة، الدار المتحدة بيروت١٩٧٣ م، ص٢٠٢-٢٠٣ .
[٣] مضاوي الرشيد، ترجمة عبدالاله ألنعيمي، تاريخ العربية السعودية بين القديم والجديد، ط٢ ، دار الساقي السياسة في واحة عربية، الرياض، ٢٠٠٦م، ص٥٢.
[١] الحضرمي عمر، العلاقات الأردنية السعودية، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث بأنها حارسة لمنطقة الخليج وعين إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بالمنطقة، بحيث لا تتأثر مصالحها التجارية وخطوط موصلاتها البحرية وللمحافظة على خلو المنطقة من الدول منافسة لها تهدد مصالحها، إن صح التعبير أفضل من تعبير غير الصديقة.

ومن حيث المساحة فهي تحتل ما يوازي ٨٠% من جملة مساحة الجزيرة العربية ومعظم أراضيها صحراوية، فهذه المساحة لها انعكاسات على مسار قراراتها السياسية، فهي كدولة بحاجة إلى الآخرين لتأمين احتياجاتها ولكونها تحوي على أكبر مخزون نفطي جعلها قوة اقتصادية بالمنطقة لا يستهان بها.

وبحكم التصاق السعودية بالأردن فرض عليها المشاركة في الصراع العربي الصهيوني، إضافة إلى ذلك فالأردن هو معبرها الشمالي ،وقد زاد من أهميتها خاصة بعد ما شهدت العلاقات السعودية العراقية الكثير من المؤشرات التي كانت تمر في كل مرحلة بأزمات خانقة انتهت بحرب الخليج الثانية،وبعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وظهور مطالبة الشيعة في الاستقلال وتغذية المفهوم الشيعي في السعودية وتحريضه، لذا أصبح الاتصال السعودي البري مع كل من سوريا وتركيا وأوروبا عبر الأردن الذي أصبح أحد مدخلات العلاقات بين البلدين . رغم أن الأردن بلد صغير جغرافيا ويعاني من شح المياه لذلل يعتمد كثيرا على الآخرين ويهمه أن يصوغ تكاملا جغرافيا مع السعودية . [١]

تشير الأدبيات السياسية السعودية بعد أن قام الملك عبد الله بن الحسين بإرسال قوة باحتلال قريات الملاح وما جاورها، على الرغم من عدم مرور وقت طويل على توقيع اتفاق " العقير" في وقت كان الملك عبد العزيز منشغل في معالجة الحدود مع العراق هذه التطورات دعت بريطانيا لعقد مؤتمر في الكويت في سنة ١٩٢٣م، وتم اختيار(الكولونيل نوكس)المقيم السامي البريطاني في الخليج ليرأس هذا المؤتمر الذي يجمع فيه زعماء كل من العراق والأردن والحجاز، ونجد لدراسة موضوع الحدود ومشاكل تداخل القبائل وواجهات العشائر، وقضايا تسجيل الأراضي وإفرازها وتسويتها، لقد فشل المؤتمر فلم يرضَ الملك عبد العزيز عن الاجتماعات التي سبقت المؤتمر وقد اعتبرها جبهة هاشمية متضامنة ضد الحقوق الشرعية التي كان يطالب بها للوصول إلى تسوية أما الشريف حسين فلم يشارك في المؤتمر ورفض

---

٢) المرجع ذاته ، ص ٨٩-٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفاوض مع الملك عبد العزيز إلا إذا انسحب من الأراضي التي احتلها، أما مطالب إمارة شرق الأردن هو انسحاب الملك عبد العزيز من مناطق الجوف وسكاكا ووادي السرحان وإعادة إمارة حائل إلى آل رشيد والتخلي عن عسير لآل عائض، فقد رفض هذه الشروط التي اعتبرها مطالب غريبة وغير منطقية وغير معقولة [١].

إن فشل مؤتمر الكويت أدى إلى ازدياد شقة الخلاف والعداوة بين الأمير عبدالله بن الحسين والملك عبد العزيز، واثر ذلك زادت قناعة ابن سعود بأن الأمير عبدالله مستمر في التمسك بمواقفه السابقة وبمطالبته التخلي عن وادي السرحان والجوف وخيبر وحائل وعسير ولمواجهة ذلك بدأت قبائل نجد بشن غارات على الحدود الأردنية، ووصلت إلى مشارف عمان، عندها تدخلت بريطانيا بموجب حق الانتداب وقصفت القبائل بالطائرات المهاجمة وأجبرتها على التراجع وكانت النتيجة أن قتلت أعداداً كبيرة وأسر عدد قليل من الغزاة ثم انسحب بواقيهم إلى الأراضي السعودية[٢].

كلفت بريطانيا (السير جلبرت كليتن) عام ١٩٢٤ بالاتصال مع الملك عبد العزيز لبحث قضية الحدود مع كل من العراق والأردن وبعد أكثر من عشرين اجتماعا توصل الطرفان الأردني السعودي إلى اتفاقية حدودية عرفت باتفاقية حداء(حدة)بتاريخ ١٩٢٦/١١/٢م،ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشان الحدود مع العراق، وحداء قرية على الطريق القديم بين مكة وجدة وهي اقرب إلى مكة المكرمة وسبب اختيارالقرية أنها كانت مستقر الملك عبد العزيز، وهو يعد العدة لدخول جدة بعد أن استلم زمام الأمر في مكة [٣].

وقد تركزت معظم بنود القضية حول مناوشات القبائل التي تسكن الحدود، وبالرغم من أن الاتفاقية دعت إلى التوقف عن تشجيع أي من الدولتين لأي من القبائل، لتعمل ضد الدولة الأخرى إلا آن السعوديين شكوا من حامد بن رفادة شيخ قبيلة بلي الحجازية، التي تسكن بين العلا ومدائن صالح وضياء والوجه، حين أعلن الثورة على الملك عبد العزيز في تموز ١٩٣١م وهاجم القوافل وعبث بالأمن، كل ذلك كما يقول السعوديون كان بتحريض من الأمير عبدالله الذي كان يمد ابن رفادة بالمال والسلاح وتقول المصادر بأن هناك وثائق رسمية تؤكد

---

١) عبدالله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٢ ص، ٢٦٦.وأيضا ،عبدالله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، جزء٢، مكتبة العبيكان،١٩٩٨م، ص.٢٧٠

٢) الرشيد مضاوي، ترجمة عبدالاله ألنعيمي، تاريخ العربية السعودية بين القديم والجديد، مرجع سابق ص ١٠٩.وأيضا، عبدالله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، جزء٢ / مرجع سابق،ص٢٧١.

١) سعيد أمين ، تاريخ الدولة السعودية ،الجزء الأول، مرجع سابق، ص .٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك إلا أن ابن سعود استطاع أن يخمد هذه الثورة وقتل الشيخ حامد وولديه[١]. وقد أشارت الدراسات بأن هذه الاتفاقية جاءت في مصلحة حكومة نجد كما أنها أدخلت منطقة القريات الملح ضمن أراضيها والتي لم تكن بالأساس تابعة لها من قبل[٢].

وقد أرسلت السعودية إلى بريطانيا مذكرة شديدة اللهجة تحمل تهديدا صريحا ضد الأردن، باتخاذ إجراءات صارمة إن لم يتم وضع حدا لهذه التجاوزات ردت بريطانيا من جانبها بالاتصال مع الأمير عبدالله ودعته إلى ضرورة التفاهم مع جيرانه وإعادة ترميم العلاقات معهم في نطاق القواعد الدولية وقد انضم لهذه المساعي الملك فيصل ملك العراق ونجحت الاتصالات وأدى إلى اعتراف حكومة شرق الأردن رسميا بالملك عبد العزيز ملكا على الحجاز وسلطانا على نجد وملحقاتها وبتاريخ ١٩٣٣/٣/٢١م أرسل الأمير عبدالله إلى الملك عبد العزيز برقية أكد فيها موقف بلاده من السعودية وسعيه إلى تمتين العلاقات بين البلدين وقد رد الملك عبد العزيز معربا عن ارتياحه لهذا الموقف الجديد الذي اتخذه الأمير عبدالله، وبعث إليه يشعره برغبته في إقامة علاقات أخوية دائمة بينهما، اثر ذلك تبادل البلدين الوفود الرسمية وقد قام وفد سعودي بزيارة للأردن تمخض عنها توقيع اتفاقية صداقة وحسن جوار (في القدس) تعهد الطرفان بموجبها ببذل الجهد لإحلال روح السلم والصداقة وفض جميع المنازعات والاختلافات بروح أخوية وتعاون جاد كما تعهد الطرفان بالمحافظة على حسن العلاقات وبالسعي لمنع استعمال بلادهما قاعدة للأعمال غير القانونية بينهما، وقد وُقع بروتوكولا للتحكيم وآلية لحل الخلافات[٣] وقد توجت هذه الاتصالات بزيارة قام بها الملك عبدالله إلى الرياض عام ١٩٤٨م. وبالرغم من حالة التوتر التي شابت العلاقات بين البلدين إثر موقف السعودية المعارض لمشروع سوريا الكبرى، خشية تبني الأمير عبدالله الأفكار الوحدوية التي إن تحققت فأنها ستخلق دولة قوية على الحدود مع السعودية وربما تحفز الهاشميين على المطالبة بالحجاز .ويمكننا القول بأن حساسية الموقع الجغرافي للجوار تقلق الحكم السعودي بعد أن قام اتحاد حاكمين هاشميين في العراق والأردن عام ١٩٥٨م وعاد القلق والخوف يشغل السعوديون ويورقهم بأن هناك مخاطر جديدة ظهرت بالأفق.

---

٢) عبدالله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، جزء الثاني، مكتبة العيبكان، ١٩٩٨، ص٢٠٧.

٣) الساعاتي أمين ، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية مرجع سابق ص ١٣٧،١٣٩، والحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣.

١) محمد الهزايمة، اثر الموقع الجغرافي الأردني في السياسة الخارجية ، تحرير أمين مشاقبة ، أوراق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١، دار الحامد عمان٢٠٠٢، ص.٥٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ١٩٦٥م تم توقيع اتفاقية الحدود الرسمية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ، وبما أن الأردن يتمتع بمعبر مائي لا يتجاوز ٩كم مربع من الحدود البحرية، قد مثلت للأردن معضلة سياسية واقتصادية، فقد سعى صانع القرار في امتلاك ساحلاً بحريا أطول وتوجه الأردن إلى المملكة العربية السعودية، ودخل معها في حوار ومفاوضات دبلوماسية، تمخضت عن تنازل المملكة العربية السعودية عن جزء من شواطئها في خليج العقبة، مقابل أراضي أردنية من الجهة الشرقية وقد تمت المبادلة وزيادة الشاطئ الشرقي مقابل أن تتنازل الأردن عن ٧٠٠كم مربع من أرضها ، من الزاوية الشرقية الجنوبية، وحصلت على ٦٠٠كم من الزاوية الغربية قرب منطقة العقبة، وبالمقابل فقد توسع الشاطئ من ٩كم مربع إلى ٢٥كم مربع[١] ، ولقد جاءت الاستجابة السعودية من عدة منطلقات[٢] هي توطيد العلاقات بين الدولتين والتي بنيت على معاهدة حسن الجوار الموقعة بينهما.

يرى الباحث بأن هذا نابع من سياسة مرنة من قبل الطرفين، من خلال ضمان إبقاء بوابة الحدود السعودية الجنوبية مفتوحة من قبل الحدود البرية السورية واللبنانية، والتي تعتبر وابة العبور للبضائع التجارية والسياحة الدينية من الأردن باتجاه الأراضي السعودية والخليج العربي[٣] .

وبخطوة محسوبة من الملك حسين لتجاوز الذاكرة التاريخية التي يثيرها فاعل الجغرافيا فقد وجه دعوه للملك فيصل بن عبد العزيز لزيارة الأردن التي تمت في شباط ١٩٦٦ وبالإضافة إلى بحث القضايا القومية، وفيما يتعلق بالتضامن العربي وتوحيد الجهد فقد بحث الجانبان قضية الحدود بين البلدين.

فالموقع الجغرافي الأردني مثل نقطة هامة في صياغة العلاقات الأردنية السعودية فالأردن بالنسبة إلى السعودية معبر هاماً منها وإليها وطريقا لمرور الأفراد والتجارة فهو يشكل مفصلاً حيوياً سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستوى التواصل البشري .

---

٢) نظام بركات، مستقبل العلاقات السياسية الأردنية ، ومجلس التعاون الخليجي، في السياسة الخارجية ، تحرير : أمين مشاقبة ، أوراق المؤتمر الثالث م ٣-٤ نيسان ٢٠٠١ ص ٢٩٢.

٣) الهزايمة، محمد، اثر الموقع الجغرافي الأردني في السياسة الخارجية ،مرجع سابق، ص.٦١

٤) العلاونة، موسى، رسالة ماجستير (بعنوان اثر التعاون العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي ، فلسطين ، السعودية ، العراق، سوريا)، من سنة ١٩٩٠الى ٢٠٠٣م ، جامعة اليرموك، ٢٠٠٦ص١٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأردن يشكل دولة عازلة بينها وبين توسع الكيان الصهيوني فهو على أطول حدود مواجهة وخط دفاع أول عن السعودية فلذلك بقاء الأردن قويا وصامدا من أولويات الحكومة السعودية .

إن أزمة الخليج الثانية بعد احتلال العراق الكويت أدخلت العلاقات الأردنية السعودية دائرة التوتر مرة أخرى وبدأت مساور القلق والمخاوف السعودية وساءت العلاقات الأردنية السعودية ولكنها لم تصل إلى حد المواجهة، فلم يتم تفهم الموقف الأردني، ولكن بعد انسحاب العراق من الكويت عادت الأمور إلى مجاريها بعد فترة من الزمن وبتعاون وتفاعل يتسم بروح التعاون[١]، إن القرب الجغرافي الأردني السعودي أوجد واقعا على الأرض لا يمكن تجاهله لكلا البلدين فهو يشكل عمقاً قومياً وتاريخياً ودينياً واستراتيجياً لكليهما .

[١] العلاونة موسى، "رسالة ماجستير بعنوان اثر التعاون العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي، فلسطين، السعودية، العراق، سوريا، "مرجع سابق ص١٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :المحدد التاريخي

تكتسب العلاقات بين الوحدات السياسية بالعادة من خلال مجموعات تراكمية من التجارب والممارسات التي اختزنت في ذاكرتها فتصبح تاريخاً ومرجعاً تلجأ أليه إذا تعرضت لواقعة أو واجهت حدثاً ما أو موقفاً معيناً فالدولة لا تنسى التاريخ وألا فأنها ستتوقف عن التطور وتنعت بالجمود، لذلك يرى الباحث أن الدولة التي لا يتوافر لديها تراكم من التجارب والممارسات دولة متجمدة، لا ينطبق عليها التعريف الحديث، وبناء عليه لابد من استقراء واستعراض عام لمجمل العلاقات الأردنية السعودية من خلال المنظور التاريخي وتسلسله لمعرفة طبيعة العلاقة.

الدولة السعودية مرت بمراحل بدأت بولاء للعثمانيين، ودخلت في علاقات مع بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى ووقعت معها اتفاقية اعترفت بموجبها بريطانيا بالملك عبد العزيز حاكما مستقلا في نجد والحساء وتوابعها وتعهدت بريطانيا بحمايته، وتعهد هو بعدم الاتصال بأية قوة أجنبية أخرى أو التخلي عن أي جزء من أراضيه لأية دولة أجنبية وقد وقعت اتفاقية أخرى في عام ١٩٢٧م اعترفت بابن سعود ملكا على نجد والحجاز [١].

لتحقيق ذلك أمدت بريطانيا الملك عبد العزيز بالسلاح والطائرات العسكرية، والتزمت سياسة توحيد الجزيرة وان يتخلى الهاشميون عن حكم الحجاز، ودعمته خلال الثلاث سنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية بما قيمته ثلاثة ملايين جنية إسترليني وساعدته في القضاء على الأخوان وهذا ما يُفسر علاقة السعودية بالغرب [٢].

فالتاريخ السياسي لبدء الدولة السعودية ارتبط بالدولة الأردنية فهو يتحدث عن مرجعية تاريخية واحدة سواء من زاوية زمن تشكل الدولة أو المساندة الخارجية لها،فأن أية مقاربة للعلاقات الأردنية السعودية، ترتكز في معظم مفاصلها على المعطيات التاريخية القائمة بين الأسرتين الهاشمية والسعودية، وتعود إلى حكم الإشراف للحجاز وإلى فترة قيام الدولة السعودية الأولى ثم الدولة الثانية والثالثة والحالية.

---

١) عبدالله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، جزء الثاني، مرجع سابق ص ١٥٨، وايضا، الحضرمي عمر، العلاقات الأردنية السعودية ،مرجع سابق، ص ٥١-٥٢.

٢) حسن حمدان العليكم ، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٧، تشرين الثاني ١٩٩٨، ٤١- ٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب الصراع بين العائلتين الهاشمية والسعودية كما أوردها جوزيف نيفو" وهي[١] :

١- محاولة السيطرة على منطقة ذات ثقافة دينية .
٢- رغبة العائلة السعودية في تحجيم العائلة الهاشمية والحد من قوتها وإخراجها من مواقعها لتحقيق هدفها المتمثل في حكم الجزيرة العربية كاملة، ومن جهة أخرى رغبة العائلة الهاشمية في الحد من تطلعات السعودية وتحجيمها في المقابل .
٣- السياسة لبريطانية التي كانت تعمل على جبهتي الصراع .

وقعت معركة تربة سنة ١٩١٩م، وقد بدأت فكرة الاحتلال تترسخ في ذهن الملك عبد العزيز أل سعود قبل عام ١٩٢٤م، شعر الشريف حسين بن علي نتيجة ما حدث في تربة بأن سمعته بين اتباعه قد اهتزت وانه فقد كثيرا مما لديه من قوات مدربة وأسلحة متطورة وأموال ضخمة فاتخذ مواقف متعنتة قطع التعامل التجاري مع النجديين[٢] ألا أن التأخير كان لعدم تأكد ابن سعود من موقف بريطانيا من مؤازرته أو أنها ستقوم بمؤازرة خصمه الشريف حسين بن علي، عندما نشر حديث للشريف حسين بن علي،في جريدة الأخبار المصرية . استعرض فيه القضية العربية والاتحاد العربي وانتقد موقف سلطان نجد المعارض للوحدة العربية، وفي عام١٩٢٤/٣/١٩جاء رد الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود مدافعا عن موقف السلطان من الوحدة العربية ومهاجما الشريف. ومما زاد في تحمس ابن سعود بمهاجمة الحجاز هو إعلان الشريف نفسه خليفة للمسلمين وقد بدا ابن سعود بمهاجمة الحدود العراقية وشن حمله إعلامية دينية ضد الشريف معتبرا أن خلافته غير شرعية وأنها تمثل تحديا لمشاعر الأخوان الدينية ولابن سعود، وكأول رد فعل رسمي كان بيان بتوقيع الأمير فيصل بن سعود، صدر في ١٩٢٤/٦/١م وجه إلى العالم الإسلامي وإلى الشعب العربي دعا إلى النهضة من اجل الاستقلال ومحاربة فكرة الوصاية وقد جاء في البيان " وليست الخلافة من الوظائف الروحية التي يقصد بها مجرد التبرك ، ولكنها وظيفة سامية ، لجميع المسلمين حق النظر فيها ، فليس لجماعة أو شعب حق البت فيها بدون أخذ رأي باقي الشعوب الأخرى ، ولذا أنكرنا على الحسين بن علي عجلته والحط من شانها بقبول المنصب الذي لا يليق له ، والذي حق البت فيه راجع إلى وجوب عرض المسالة على مؤتمر يمثل الشعوب الإسلامية تمثيلا صحيحا. وقد عقد اجتماع في

---

(1) Joseph Neevo, Jordan And Saudi Arabia, The Last Royalists ,In Joseph Neevo And Iian Pappe , ED Jordan In The Middlle Esat :The Making Of A pivotal State,1948-1988, Frank Cass ،(England), Oreg On (USA)1994OP.CIT P 103.

(٢) العثيمين عبدالله الصالح ، تاريخ المملكة العربية السعودية، جزء الثاني، مرجع سابق ص١٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزيران ١٩٢٤ في مدينة الرياض أثيرت مسالة الحج وان الشريف حسين بن علي، مدعيا انه يمنع أهل نجد من أداء الفريضة فتنادى المجتمعون يطالبون غزو الحجاز، وأنكر يومها السلطان ابن سعود على "الشريف حسين بن علي" ادعاءه الزعامة على العرب، وقال الشريف أضعف العرب، ومع ذلك قام بتلقيب نفسه بإمارة المؤمنين مع أنه يعلم أن الأقطار الإسلامية كلها تبغضه، وخاطب ابن سعود المجتمعين إن هذا الأمر قد رفض وإن العلماء في الرياض ونجد قد أرسلوا التلغرافات إلى مصر والهند، ينكرون على الشريف هذه الدعوى التي لم يره ابن سعود كفؤا لها، وأكد أنه لابد من وضع حد لهذا الإفساد وهذا الادعاء غير الصحيح، ودعا المجتمعين إلى عدم الحج ذاك العام حتى لا تقوم فتنة، وقال أنه رفض الاستيلاء على أي من المدن المقدسة بالقوة .

قيل إن إعلان خلافة الحسين أعطت للوهابين المبرر لقتاله، فالوهابي لا يقبل بهذه الخلافة حسب معتقداته وتعاليم مذهبه .

ونتيجة نشر خطاب الملك عبد العزيز في ١٩٢٤/٨/٨م في جريدة الأخبار المصرية قلب المسلمون في الهند ومصر على" الشريف حسين بن علي " فقد أرسلت جمعية الخلافة الهندية رسالة تأييد لعبد العزيز، وتمنوا أن يقوم ومن حوله بإنقاذ البلاد من "الشريف الحسين وأولاده"واستمهلت الجمعية "عبد العزيز بن سعود" فترة من الزمن علَّ الشريف حسين أن ينظم إلى الحلف العربي، ويوقع مع جيرانه محالفات دفاعية، فقد كسب عبد العزيز بن السعود التأييد الهندي وضمن به التأييد البريطاني، الأمر الذي شجعه على مهاجمة (غزو) الحجاز، وقد استطاع عبد العزيز بن سعود أن يحصن نفسه بالدعم المصري وقد ساعد على ذلك وجود توتر بالعلاقات بين الشريف حسين وبريطانيا والهند، إضافة في فشل بريطانيا بإقناع الشريف حسين بن علي من القضية الفلسطينية، وبعدم التعرض للحجاج النجديين، تعاملت معها السعودية في أريحية كما تريد بريطانيا .

هاجم عبد العزيز بن سعود الحجاز والعراق وشرق الأردن في وقت واحد ألا انه فشل في العراق وشرق الأردن ونجح في احتلال الحجاز ، ولتبريره فشله في العراق والأردن أعلن أن هدف هاتين الحملتين كان الحيلولة دون مساعدة الأميرين عبدالله وفيصل لوالدهما، استمرت الغزوات على شرق الأردن ففي ١٩٢٤/٨/٢٤م هاجمت القوات السعودية المنطقة ألا أن الجيش والقبائل الأردنية وبمساندة الطائرات البريطانية استطاعت إفشال ذلك ، ففي الأول من أيلول ١٩٢٤م وصلت الحملة النجدية بقيادة سلطان بن بجاد والشريف خالد بن منصور إلى الحويه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحجازية ، ثم توجهت إلى الطائف التي سقطت يوم ١٩٢٤/٩/٧م، و تعرضت المدينة للنهب وإحراق المنازل بالرغم من النجدة التي أتتها بقيادة الأمير علي بن الحسين والذي انسحب منها قبل سقوطها بيومين فشل علماء مكة من الحصول على مساعدة القناصل الأجنبية، وكان ردهم انه شأن عقائدي يخص المسلمين ويخشون التدخل فيه ، فقد قررت القناصل البريطانية والفرنسية البقاء على الحياد، واهتمت بريطانيا في حماية رعاياها المقيمين في الحجاز ولم تتعد ذلك .

انسحب الإشراف إلى جدة غير متوقعين بقاء ابن سعود في الحجاز طويلا وما حدث في الطائف من نهب وقتل وسرقة أدخل الرعب في قلوب أهل مكة، فاندفعوا نحو جدة مما جعل الطريق سالكا أمام ابن سعود لدخول مكة واحتلالها.

رأى الحجازيون أن تنازل الملك الحسين عن العرش سيفقد ابن سعود حجته في احتلال بلادهم لذا دعوا الأمير علي بن الحسين للاجتماع بهم يوم ١٩٢٤/١٠/٢٣م ، وابلغوه قرارهم بخلع والده ومبايعته ملكا عليهم، وافق الحسين على التنازل إلا انه رفض تنصيب الأمير علي وطلب من المجتمعين به أن يرشحوا أحدا غيره مقترحا الشريف علي أمير مكة السابق أو الشريف ناصر بن علي شقيق الحسين أو خديوي مصر عباس حلمي، أو أي احد من الإشراف، اللجنة المكلفة رأت الأمر حساس جدا والوقت حرج، وحملوا الشريف تبعات ما سيجري. مما اضطر الملك حسين أن يقبل التنازل بعد تردد، وتسلم الملك علي مقاليد الأمور وطلب من والده مغادرة البلاد قائلا له: يا مولاي " من المنتظر من مولاي مبارحة البلاد بكل احترام تهدئة للأحوال " حتى تسقط جميع حجج ابن سعود، وافق الشريف الحسين إلا انه احتج على كتاب البيعة للملك علي بن الحسين، لأنها انحصرت في الحجاز ولأن الملك الجديد قد جعل حكومته دستورية، وكان انتقاد الملك الحسين إن هذا يعني تغييرا للعمل بكتاب الله وسنة رسوله، وقد طلب تسجيل هذا الاحتجاج رسميا.

ما إن تولى الملك علي الحكم حتى باشر هو وأعوانه في إجراء الاتصالات مع ابن سعود لتحقيق الصلح معه إلا أن ابن سعود تقدم نحو مكة ودخلها بدون مقاومة بتاريخ ١٩٢٤/١٠/١٣م.

رفض ابن سعود وساطة ألمصالحة التي قام بها الحزب الوطني الحجازي بإجراء وقف زحفه، وفشلت محاولات الصلح التي قادها الحزب والمجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيران وأمين الريحاني وجون فيلبي، وقال إنه لا يمكن أن يعم السلام الجزيرة العربية مادام الحسين وأولاده حكاما للحجاز، وأعلن أنه ربما يقبل أن تترك إدارتها للعالم الإسلامي وأن أهل الحجاز آمنون إذا ما خرج الحسين وأولاده .

وقد حاول الملك فؤاد ملك مصر، وكذلك الإمام يحي أمام اليمن، إلا أن كل المساعي قوبلت برفض الملك عبد العزيز بن سعود، لقد وضع الملك علي بن الحسين أمام خيارين: إما محاربة ابن سعود أو التنازل عن العرش، فقد بقي يدافع عن الحجاز من مركز قيادته بجدة، كان خلالها يمد ولده بالدعم المالي والعسكري التطوعي رغم الخلاف الذي ظهر بينهما في السابق ، أسهمت المساعدات التي قدمها الشريف حسين لولده إلى إطالة مدة مقاومته وإطالة مدة صمود "جدة" أمام ابن سعود، إلا أنه تنازل عن الملك في كانون أول ١٩٢٥م وغادر الحجاز إلى بغداد ،بعد ها نودي رسميا بابن سعود ملكا على الحجاز بتاريخ ٢٦/١/١٨.([1])

عندما استولى خالد بن لؤي على مكة، عام١٣٤٣هجري، قال الملك عبد العزيز قبل دخوله إلى مكة المكرمة إني مسافر إلى مكة المكرمة لا للتسلط عليها بل لرفع المظالم والمغارم التي أرهقت كاهل عباد الله، إني مسافر إلى حرم الله لبسط أحكام الشريعة وتأييدها فلن يكون هناك بعد اليوم سلطان إلا للشرع، إن الذي أبغيه من هذه البلاد أن تعمل بما في كتاب الله وسنة نبيه في الأمور الأصلية، أما في الأمور الفرعية فاختلاف الأئمة فيها رحمة [٢].

وبالنسبة الشريف حسين بن علي فقد وصل إلى العقبة ، في ١٩٢٤/١٠/١٧م وبقي فيها حتى ١٩٢٥/٦/١٨م، املأ من الشريف حسين بالعود إلى مكة، وقد برر الشريف ما حدث كله كان نتيجة لعدم مصادقته على المعاهدة البريطانية ،وقال إن بريطانيا تصرفت بما تصرفت به انتقاماً لهذا الموقف الذي اتخذه، وأكد الشريف إن ما اتخذه من قرارات كانت دفاعا عن قضية فلسطين، وأنه كان يعمل لحمل بريطانيا على إلغاء وعد بلفور وعلى ضرورة موافقتها على إقامة دولة فلسطينية.

أسهمت المساعدات التي قدمها الشريف حسين لولده إلى إطالة مدة مقاومته و صمود "جدة"، فلجأ ابن سعود إلى بريطانيا حيث ضغط عليها وجعلها تخرج عن الموقف الحيادي الذي أعلنته، وأكد على ضرورة أن تضغط على الأمير عبدالله أمير الأردن الذي كان تحت حمايتها

---

[1] نضال داود المومني، الشريف الحسين بن علي والخلافة ، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة ، عمان ، أيلول ١٩٦٦، ص ٣٦٣-٤١٠.

[2] جمعة رابح لطفي، الأمن في عهد الملك عبد العزيز، دار الملك عبد العزيز، الرياض ،١٩٨٢، ص ٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليوقف تدخله في النزاع الدائر في الجزيرة العربية، والطلب منه إخراج والده الشريف حسين بن علي من العقبة، وهدد ابن سعود بأنه إن لم يتم ذلك فإنه سيهاجم العقبة، لقي طلب السعودية هوى لدى الحكومة البريطانية فهي أيضا ترغب في خروج الشريف حسين من العقبة القريبة من فلسطين، لذلك بدأت بالضغط وكانت العقبة آنذاك مدينة حجازية وإن كانت أدارتها تابعة للأمير عبدالله فأوعزت بريطانيا إليه أن يطلب ضمها هي ومعان إلى شرق الأردن وقد وافق الملك علي الذي كان في وضع حرج على هذا الطلب في١٩٢٥/٦/٥ وألحقت المدينتان رسميا بشرق الأردن في١٩٢٥/٧/١٦م.

استمرت بريطانيا بالضغط على الشريف حسين بن علي لمغادرة العقبة محتجة بطلب ابن سعود فأرسلت بارجة حربية بتاريخ ١٩٢٥/٥/٢٨م وهدد قائدها الشريف حسين بوجوب مغادرة العقبة خلال ثلاثة أسابيع، رفض الشريف حسين ذلك فأرسلت بريطانيا بارجة أخرى تعزيزا لجدية موقفها، ورضخ الشريف، وقبل المغادرة على البارجة دلهي قاصدا قبرص بعد إن رفضت بريطانيا تلبية طلبه الإقامة في يافا أو حيفا .

وصل الشريف حسين إلى قبرص يوم ١٩٢٦/٦/٢٥ حيث أرسل الأمير عبدالله ولده طلال للقيام برعاية جده وفي تشرين الثاني١٩٢٦أرسل الشريف كتابا إلى عصبة الأمم لامها فيه عدم تدخلها وعدم منعها تعدي دولة مستقلة على دولة مستقلة أخرى، واتهمها بأنها لم تقم بدورها تجاه الحرب النجدية – الحجازية واتهم العصبة أيضا بأنها لم تحترم استقلال الحجاز وعلى العكس فقد شاركت بصورة أو بأخرى بالاعتداء عليه.

ومما تذكره الروايات التاريخية أن أبناء الحسين بن علي (عبدا لله وفيصل وعلي) قد عقدوا اجتماعا مع والداهم في قبرص وذلك بتدبير بريطاني للضغط على بن سعود إلا أن الشريف حسين قال لهم:" إياكم يا أولادي من الوقوع في شرك الإنجليز مرة أخرى ، عليكم الاتفاق مع ابن سعود أنه خير لكم من الإنجليز ، أو ليس أنه عربي مثلكم ، دمه دمكم ولحمه لحمكم ولغته لغتكم، أني أوثر أن يظل ابن سعود مسيطرا على الحجاز بل على البلاد العربية كلها من أن أرى الإنجليز مسيطرين عليها " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقي الحسين في قبرص حتى أواخر أيار ١٩٣١م حيث اشتد عليه المرض فنقل إلى عمان حيث توفى فجر يوم ١٩٣١/٥/٤م ودفن بجوار الحرم القدسي الشريف في القدس .[١]

بعد أن استولى الملك عبد العزيز على الحجاز عام ١٩٢٥م كان ابنا " الشريف حسين بن علي" قد تمكنا بمساعدة بريطانيا من تأسيس إمارتين الأولى في العراق بزعامة الأمير فيصل، والثانية في شرق الأردن بزعامة الأمير عبد الله بن الحسين .

فقد تمكن الأمير عبدالله بن الحسين من تأسيس إمارة شرق الأردن، وظل الأمير عبدالله على موقفه غير الودي مع العائلة السعودية وعلى إثر فشل مؤتمر الكويت أيقن الملك عبد العزيز بأن الأمير عبدالله وإمارة شرق الأردن ما زالا يتمسكان بمواقف سابقة تجاه المملكة العربية السعودية ، وأنهما يصران على مطالب غير مقبولة بالنسبة له وخاصة ما تعلق بضرورة تخليه عن وادي السرحان والجوف وخيبر وتيما والحزمة وتربة وأن يعيد حائل إلى آل رشيد ، ومنطقة عسير إلى آل عائض .

وكرد فعل على هذه الطروحات بدأت القبائل النجدية بشن غارات على الحدود الأردنية بل وصلت عمان، وقد تدخلت بريطانيا صاحبة حق الانتداب وضربت القبائل بالطائرات والدبابات وأجبرت أفرادها على التراجع.

فقد أرسلت بريطانيا "السير كليتن" عام ١٩٢٥ إلى الملك عبد العزيز وتوصل باتفاقية حدة (حداء) وبالرغم من توقيع هذه الاتفاقية ومحاولات بريطانيا تهدئة الأوضاع بين الطرفين، إلا أن صحافة البلدين ظلت تزيد المواقف اشتعالا، وقد زاد الأمر تعقيد قيام ثورة على الحكومة السعودية، قادها الشيخ حامد بن رفادة شيخ قبيلة ""بلي"" الحجازية التي تسكن العلا ومدائن صالح وضباء والوجه ،وقد كان هذا بدعم وتشجيع من الأمير عبدالله حسب ادعاء المصادر السعودية بأنه كان ترتيب مع الحجازيين المقيمين خارج المملكة العربية السعودية وتمويل من الخديوي عباس الذي زار شرق الأردن.وتشدد الملك عبد العزيز واتصل بالإنجليز وأبلغهم عزمه أن استمر الوضع على ما هوعليه اتخاذ إجراءات أكثر حزما وعلى الفور أجرت بريطانيا اتصالاتها مع كل من الأمير عبدالله والملك فيصل ملك العراق محاولة لإقناعهما بضرورة التفاوض مع ابن سعود وبعد عدة مراسلات قام الأمير عبدالله في١٩٣٣/٣/٣١م بإرسال برقية إلى الملك عبد العزيز جاء فيها: " قد علمت مع السرور انتهاء المخابرات

[١]) المومني نضال داود، الشريف الحسين بن علي والخلافة ، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة ، عمان ، أيلول ١٩٦٦، ص ٣٦٣-٤١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسمية في سبيل اعتراف متبادل بين جلالتكم وبيني وبين حكومتينا، وإني اغتنم هذه الفرصة فأقدم تحياتي لجلالتكم ولأعرب عن أملي بأن هذه الخطوة ستعد أساسا للعلاقات الودية والتعاون بين بلدينا ".

ارتاح الملك عبد العزيز لهذا الموقف وأغتنم الفرصة هو الأخر برد ايجابي للأمير عبدالله ابد استعداده لإقامة علاقات أخوية دائمة معه ،كدليل على سير العلاقات بين البلدين مسلكا ايجابيا قام وفد أردني بزيارة للمملكة العربية السعودية حيث أجريت مباحثات ابدي خلالهما الجانبان رغبتهما في مواصلة البحث عن صيغ جديدة للتعاون وفي اجتماع عقد في القدس وقَّع الجانبان اتفاقية حسن الجوارفي١٩٣٣/٧/٢٧م[١] .

وقد نصت ألمعاهده بالمادة الأولى " يسود بين المملكة العربية السعودية وبين إمارة شرق الأردن سلم دائم وصداقة وطيدة لا يمكن الإخلال بهما ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يبذلا جهد هما للمحافظة عليهما، وان يحلا بروح السلم والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تنشأ بينهما . "

ولتقوية العلاقات وقع الطرفان بروتوكولا للتحكيم فيما يثور من خلافات وقد استمرت الوفود من كلا الجانبين بالزيارات وتوج ذلك زيارة الملك عبد الله بن الحسين الرياض عام ١٩٤٨م ومنذ ذلك الحين استمرت العلاقات في التحسن، إلا أن الأردن اخذ على السعودية موقفها المعارض الذي اتخذته حيال مشروع سوريا الكبرى الذي تبناه الملك عبدالله بن الحسين وقد بررت الحكومة السعودية موقفها المعارض من حرصها على استقلال سوريا ولبنان وفلسطين وإيمانها بأن المشروع سيمس هذه السيادة بصورة أو بأخرى. وبعد أن تولى الملك طلال بن عبدالله سعى إلى تنمية العلاقات الأردنية السعودية،وقد زار الرياض وتابع الملك حسن هذا النهج وقد أبدت المملكة السعودية ارتياحا كبيرا لتولي الملك حسين بن طلال الحكم لأنها رأت إن ذلك قد خلق تطابقا في وجهات النظر وقد كثفت السعودية دعمها للأردن اقتصاديا وسياسيا [٢].

من خلال استنهاض الذاكرة التاريخية لكلا البلدين لابد من فهم طبيعة العلاقات والمؤثرات فيها ومحدداتها. فقد تم تجاوز الإحداث والإقرار بالواقع والرضا بما كان طغي على كل حاله تنافرية بينهما .

---

١) الجريدة الرسمية الأردنية العدد ٤١٥ تاريخ ١٩٣٣/١٢/٢٢م، نشرت المعاهدة.
١) القباع عبدالله ، السياسة الخارجية السعودية ، مرجع سابق ص ٢٧٣- ٢٧٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة الأردنية السعودية اتخذت طبيعة منفردة فهي تراوحت بين الإخلالية وبين الحوارية ولا يمكن فهم طبيعة هذه العلاقة وأشكالها إلا من خلال المحاور التالية :

أ) المحور الأول: الذاكرة التاريخية القائمة على فكرة اغتصاب الحق واغتصاب الدولة، فقد ترسخ في الذهن السياسي السعودي والأردني بأن العلاقات البينية قامت على فكرة اغتصاب الحق واغتصاب الدولة، فالوجود السعودي انتقل من تمركزه بنجد باتجاه الجزيرة العربية بأكملها، في الوقت الذي كان التوجه البريطاني منشغلا بإقامة مشروع سياسي مواز للمشروع السعودي وهو مشروع الهاشمي بالمنطقة الشمالية من الجزيرة العربية، فلا السعوديون كانوا راضين على فكرة قيام دولة هاشمية متاخمة لممراتهم نحو عالمهم في الشمال ، ولا الهاشميون قابلين بأن يكون الأردن بدلا من مملكة الحجاز أو دولة وجدت لإرضاء البعض منهم ونفي الآخرين، إلى منطقة بعيدة بعد أن توقفت الرحلة إلى سوريا وسقط لقب ملك البلاد لعربية، أدرك الهاشميون وتفهموا الواقع وبدأوا يفكرون ضمن نظرية المباراة في العلاقات الدولية، وأن ما خسروه ربحه آخرون، وأن وجودهم في منطقة تفتقر للمقومات الاقتصادية أو الإستراتيجية أو الجغرافية لم يلبّ الحد الأدنى مما يطلبون بل ذهب كل ما كانوا يملكون .

السعوديون تصرفوا وفق مفهومهم لنظرية القوة فإن جودهم في الحجاز جاء لمتطلبات دينية واجتماعية وأمنية فرضتها ضغوطات محلية ورغبات لدى القيادة تم تحقيقها بالقوة.

إن الذاكرة التاريخية الموجودة في ذهن الدولتين تتجاذب العلاقات الأردنية - السعودية في حد أبدت فيه أوساط كثيرة بالمنطقة ريبتها من إحياء المرحوم الملك حسين بن طلال لقب الشريف وهو يعود بنا إلى المحور الذي مازال مختزناً بذاكرة التاريخ رغم محاولة الطرفين تجاوز ذلك.

إن نكوص بريطانيا في عهودها إلى "الشريف حسين بن علي" بتوحيد الأجزاء العربية تحت قيادتهم وتطوير دولتهم حال دون تنفيذ المشروع أو تحقيقه، وانصراف وانشغال بريطانيا للمحافظة على مصالحها القومية التي بدأت بالتوجه نحو حماية طريق الهند ،وامتلاك القرار في بقعة تبشر بظهور النفط، فلا هي أعطت ابن سعود كل ما يريد، ولا هي أبقت للهاشميين وجودا بالجزيرة العربية، فهي لم ترفضهم كليا بل ساندتهم في تأسيس حكما لهم في سوريا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعراق وشرق الأردن ولكن بالشروط والمواصفات التي تريدها بريطاني فلا سوريا والعراق بقيت هاشمية وقد انتهى الوجود الهاشمي في العراق بعد ثورة ١٩٥٨م[١].

وما تختزن الذاكرة التاريخية من مواقف لا يمكن نسيانها ولكن يمكننا إن نتجاوزها، فهل فعلا تجاوزت العلاقات الأردنية السعودية هذا ألازمات التاريخية فبعد انقلاب٤تموز ١٩٥٨م الذي أطاح بالحكم الهاشمي في العراق تعرض الأردن إلى محاصرة خانقة في موارده النفطية، يقول الملك حسين رحمه الله " كان الوقود ينقصنا السوريون أغلقوا حدودهم فلم نعد قادرين على استخدام طرقنا التقليدية فالصهاريج التي كانت في لبنان لم تعد قادرة على الوصول إلينا والعراق قطع إمداداته فتوجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت بإرسال طائرات وبدأت تزودنا بالوقود ولكن حتى هذه توقفت ليس بقرار واشنطن ولكن السعودية رفضت السماح لهذه الطائرات التي كانت تنقل النفط من الخليج بالتحليق فوق أراضيها، وعلمنا أن بعض المستشارين في السعودية كانوا يعتقدون أن الأردن لن يعيش ألا لبضع ساعات فلم يرغبوا في أن يستفزوا عبد الناصر، وزاد السعوديون التشديد حتى أنهم لم يسمحوا للطائرات الأمريكية الفارغة أن تعود عبر مجالهم الجوي ، طلبت الملك سعود وبعد ثلاث ساعات من العذاب اتصلت به وطلبت منه تفسيراً أنه قال لو كنت مطلعا على هذه التفاصيل لتصرفت بشكل أخر. أما ألان فقد فات الوقت لأن الحكومة قد سبق واتخذت قرارها فأجبت " أنني لن أنسى ما حييت هذا الرفض الذي تواجه به بلادي وشعبي في لحظة حاسمة نجاهد فيها للإبقاء على حياتنا " [٢] .

ب) المحور الثاني: تذبذب انتقال العلاقات الأردنية السعودية من طبيعة التقارب والتعاطف إلى علاقات تحقيق المصالح الذاتية، ويمكنا أن نطلق عليها علاقات المد والجزر حسب المواقف والمصالح والظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية وما ترسخ وتكرس في الذهن من فكرة التجزئة والانكفاء ألذاتي القطرية، ويمكننا رصدها التاريخي .

هذه الإشكالية عاشتها كلتا الدولتين شانهم شأن كافة الدول العربية ويمكن إيعاز السبب كما يرى الباحث بان هذه العلاقات لم تقم أصلا على فكرة تعبوية تحمل في ثناياه التجمع القومي بقدر ما قامت عليه فكرة تكريس التجزئة والانكفاء ألذاتي القطرية وتعزيز الحدود وترسيخ

١) عمر الحضرمي، العلاقات الأردنية السعودية: منظور أردني في السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، تحرير د، أمين المشاقبة، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٢، ص ٦٦- ٨١.

١) الحسين بن طلال الملك الملكة الأردنية الهاشمية ، مهنتي كملك أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون ترجمة غالب عارف طوقان بدون مكان نشر عمان ١٩٧٨م ص ١٥٩- ١٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذاتية للدول العربية وقد شجع على ذلك قيام الجامعة العربية التي قامت بأمر وبفكرة بريطانية حالت دون الوحدة العربية بالرغم من الخطاب السياسي الذي يتحدث عن القومية وتفضيل مصلحة الكل على مصلحة الجزء فالراصد للعلاقات الأردنية السعودية يجد أنها تتغير استجابة للعديد من الحقائق منها:

١- الحقيقة العربية والنظام الإقليمي العربي وانتقال مراكز القوة والسعي للعب دور فاعل في هذا النظام، ولملء فراغ وليد ساعته أدى إلى انتقال مراكز القوة من دولة إلى أخرى محاولة للسيطرة على حدث طارئ أوجد تنازعا في المصالح وقاد إلى التوجه القطري أو محاولة لتصدي لبعض التصرفات العاصفة في الدواخل العربية، هذه حقيقة فرضت على كلتا الدولتين التعامل معها ويبدلا مواقفهما تبعا لما يحدث وما تقتضي المصلحة لكل منهم [١].

٢- الحقيقة الإقليمية، والمتمثلة بالمنازعات الحدودية الحدود الشرقية والجنوبية الغربية وهي نزاعات استجاب لها البلدان كل حسب مصالحه بل إن بعضها قد أثر على الشارع العربي بشكل واضح هذه الاستجابة وحقيقة تأثيرها خلفتا حالة علائقية بين الأردن والسعودية كانت في مرحلة من المراحل تشكل تصاعدا في النفور مع إبقاء هامشا للتلاقي ألا أن النزعة القطرية جعلت التكامل الاقتصادي يقصر عن إيجاد نواة للتحرك السياسي نحو التلاقي.

ففي الحالة الأردنية السعودية تم توظيف السياسة لخدمة الاقتصاد على خلاف ما هو منطقي مقبول حتى أصبح الكثيرون يقبلون مقولة إن تنازع الذي يملك هو المحرك الرئيسي للتوجه السياسي بين البلدان النفطية وغير النفطية انطلاقا من تكريس المصلحة الذاتية ومن عقيدة الخوف ومن التصارع على اكتساب الأدوار ولعبها .

بعد وفاة كل من الملك عبد العزيز بن سعود والملك عبدالله بن الحسين بدأت تتضح مجموعة من المحاور بين الدول العربية التي كانت تشكل دائرة القلب في النظام الإقليمي العربي فقد انتقلت العلاقات بين البلدين من ظرف عامل الشخصية إلى مؤثر العلاقات الدولية الفعلية، فما ان تولى الملك سعود بن عبد العزيز الحكم في السعودية حتى انخرط في الجهود المصرية

١) الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمساندة النشاط الفدائي ضد النظام الأردني وشارك في الضغوط ضد الملك حسين لمنعه من الانضمام إلى حلف بغداد [١].

أدركت السعودية والأردن بأن جمال عبد الناصر يعمل على احتواء البلدين وربطهم في تحالف دفاعي مع مصر،وأن مصالحهم القطرية لا تنسجم أحيانا مع التوجهات الناصرية ومحاولات الإطاحة بالنظام الهاشمي في الأردن، فقد أرسلت السعودية جزءا من قواتها لتتمركز في الأردن دعما للنظام الهاشمي في مواجهة مخططات نظام جمال عبد الناصر [٢]، فلم تقتصر السعودية دعمها على الدعم المادي بل تعدى ذلك بأن أخذ النظام السعودي يروج للنظام ألسياسي الأردني إعلاميا وقد جاء هذا التوافق في وقت لم يكن العالم قد اعتاد بعد على رؤية توافق بينهم .

وما لبثت العلاقات السعودية الأردنية إن تغيرت فقد توجه "الأمير فيصل بن عبد العزيز" بعد أن قويت سلطاته على الساحة السعودية حتى أخذ بالتوجه إلى مصر في تنمية علاقات بلاده معها على حساب علاقات الأردن، ولكن هذه العلاقة لم تدم، فقد أدرك الملك فيصل في مطلع الستينات أنَّ عليه أن يتجه إلى الأردن إن أراد أن يبقى النظام السعودي محمياً من الفكر الناصري الليبرالي المتطور نحو القومية والأفكار الاشتراكية[٣] .

بعد أن قامت الثورة باليمن فقد وضعت الإطراف الثلاثة مصر والسعودية والأردن في المواجهة ثانية، جرى اصطفاف عربي معظمه مع مصر ومع الثورة ، الأمر الذي أقصى كل من الأردن والسعودية عن المسار الرئيسي السياسي العربي، وكرد فعل حدث تقارب كبير بين البلدين والملاحظ أن الممارسات المصرية قد دفعت كلا من السعودية والأردن إلى مزيد من التقارب بينهما ألا أن حرب ١٩٦٧م وانسحاب القوات المصرية من اليمن أدت إلى أن تغير السعودية من نمط تحالفاتها العربية البينية لتأخذ أشكالا جديدة من التوازن وتحسنت العلاقات المصرية السعودية، واعترفت مصر بالوقوف السعودي إلى جانبها سياسيا واقتصاديا، أما الأردن الشريك الهام في حرب حزيران ١٩٦٧ قد أفاد كثيرا من العلاقات المصرية السعودية

(1) Lauri a. Brand, Jordan Sinter-Arab Relations: The Political Economy Of Lliance Making, Jordan:A state Of Tenion, New York,1994,PP-8.
(2) Benjamin Shwadran,Jordan;A state Of Tension,New york.1959,PP.325-326 .
٣) الحضرمي عمر العلاقات الأردنية السعودية مرجع سابق، ص .٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجديدة، الأمر الذي فتح المجال أمامه ليطور علاقاته مع مصر،وقد ترسخت العلاقات الأردنية المصرية أكثر بعد وفاة جمال عبد الناصر وتولي أنور السادات سدة الحكم .[١]

ويرى الباحث أن تذبذب العلاقات الأردنية السعودية بالستينات صعودا وهبوطا وكأنها مناورة تكتيكية وأنها كانت تأتي نتيجة انعكاسات لحقائق الأوضاع الإقليمية والعربية وليست لقضايا خلافية ثنائية.

يرى الدكتور عمر الحضرمي بأن العلاقات الثنائية الأردنية السعودية خلال فترة الثلاثين سنة السابقة محكومة بخمسة عوامل" وهي :[٢]

١- وجه التشابه في طبيعة النظامين السياسيين والمجتمعين في البلدين.
٢- ثقلهما في النظام الإقليمي العربي .
٣- عدم التناسق داخل العلاقات العربية البينية .
٤- تأثير مصر على البلدين .
٥- المسألة الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني .

وأغلب ما يوصف به البلدان هو انتماؤهما للغرب، وهذا جعلهم عرضة وباستمرار للهجوم العربي خاصة من الجمهوريات، فأوضاعهم السياسية والجغرافية محكومة بتوجهات الجمهوريات العربية العدائية نحوهما، أما لكون الجمهوريات تعادى الأنظمة الملكية أو لأنها تعادي الغرب.

ويرى الباحث أن معاداة الأنظمة الملكية نابع من إحساس الجمهوريين من ضعفهم وأن برامجهم السياسية ما هي إلا حبر على ورق ولا يملكون من الديمقراطية إلا اسمها وأنها جمهوريات الصراعات والانقلابات على السلطة ومن اجل السلطة وفلتان امني ونظام سلطوي، الانقلابات المتعددة في كل من سوريا والعراق وفي مصر فأن الرئيس يبقي رئيساً في السلطة حتى يموت أو يتم اغتياله أو في توريث كما حصل في سوريا ومحاولة التوريث في مصر .

هناك حقيقة تعيها السعودية فاتساع أرضيها وقلة عدد سكانها وكثرة الدول التي تربطها معها حدود مشتركة ثماني دول وأما الأردن فأنها دولة ضعيفة يحدها دول قوية عسكرياً،

١) المرجع ذاته ص .٤٠
٢) المرجع ذاته ص ٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليها أعباء ومتطلبات ولصغر مساحتها وقلة مواردها، وعدد سكانها عانت في بداية التأسيس. وقد زاد من قوتها كما يرى الباحث أن أهل الأردن طالبوا الشريف الحسين بإرسال احد أبنائه لاستلام الحكم في بلدهم وهو بمثابة شرعية تعاقدية ساعدت في صمود هذا النظام والتفاف أبناء الأردن حوله رغم ما يحيط به من مؤامرات عربية من قبل الجمهوريات ورغم شح الموارد والإمكانيات بقي النظام الملكي الأردني صامد أمام الهجمات المصرية الشرسة التي تكسرت أمام الشعب الأردني بالتفاف أبناء العشائر الأردنية من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق حول العائلة الهاشمية مبايعة النظام الهاشمي[١]، حيث نجا النظام من المؤامرات ،حيث أن كل المؤامرات الإقليمية والدولية تتكسر أمام التفاف القبائل والعشائر حول العائلة الهاشمية فالقبائل الأردنية هي الوعاء الحافظ للنظام وهي التي تمده في أبناءها من الجند المخلصين الأوفياء فهي مضرب المثل في الانتماء والولاء لهذا الوطن ولا يمكن اختراق القبائل الأردنية لا إقليميا ولا دوليا فهي عصية على كل المتآمرين عليه، والفضل يعود أيضا للأسرة الهاشمية الحاكمة بما تتصف فيه من حكمه وعدل ورؤية وحسن تدبير وتفكير وتوازن فهي تحمل إرثا هاشميا ومبادئ الثورة العربية الكبرى التي وعاها وفهمها أبناء القبائل الأردنية وأستوعبها فنجد النظام الهاشمي يخصص من وقته رغم كثرة المسؤولية في زيارة أبناء القبائل في المحافظات من وقت إلى أخر وخاصة عندما تكون هناك غيمة تتشكل وتنبئ عن حياكة وجود مؤامرة على الأردن فيكون الملاذ والتعبئة والعزيمة والقوة المستمدة من الله تعالى ومن إخلاص القبائل الأردنية المتمثلة في أبنائها والتفافهم حول القيادة الهاشمية قلبا وقالبا ناذرين أنفسهم لفداء الوطن والهاشميين وتتناقل الفضائيات هذه الزيارات التي تشكل الدافع المعنوي والعزيمة في أن تقدم الحكومة والنظام على أمر جلل في كثير من المواقف، فكانت كلمات المغفور له الحسين بن طلال، أثر بالغ يقع في نفوس الأردنيون عندما يخاطبهم أنتم الأهل والعشيرة[٢] .

لقد واجه النظامان الحاكمان في الأردن والسعودية الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، ولم يدخلا في صراع فيما بينهم لإدراكهم أن انهيار احدهم يعني بالضرورة إلى انهيار الأخر أو على الأقل يتسبب في ذلك فالاستقرار مصلحة مشتركة وأمنهما مصلحة متبادلة فحرصت الأردن أن تبقى السعودية مستقرة وأدركت السعودية أن أمن الأردن يعني استقرار لها.

---

١) موسى محمد العلا ونه، دور القبائل الأردنية المساند للنظام الهاشمي، صحيفة الدرب الأردنية العدد٣ تاريخ ٨ /٢/٢٠٠٩م

(٢) المرجع ذاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمساعدات العسكرية والمساندة المتبادلة بينهما على أهبة الاستعداد عند وقوع إحداث يستلزم ذلك، وقد أسهم القرب الجغرافي بالتدخل السريع، فقد سبق آن أرسلت السعودية أكثر من مرة قواتها إلى الأردن لمساعدة النظام الأردني منذ عام ١٩٥٧، وقد توجت المساندة العسكرية بينهم بمعاهدة موقعة بين البلدين، تنص على أن لأي من الطرفين إرسال قواته إلى داخل أراضي الدولة الثانية للمساعدة في تهدئة اضطرا بات داخلية وللدفاع عنه في مواجهة أي عدوان أخر[١] . وقد أرسل الأردن قواته الجوية إلى السعودية هو أيضا بعد أيام من توقيع المعاهدة، لمواجهة التدخل المصري الواسع في اليمن إثر قيام الثورة فيه .

إن الدافع وراء الدعم السعودي إلى الأردن وهذا التقارب السعودي الأردني في الخمسينات من القرن العشرين هو خوف الدولتين من مصر وما كان الدعم السعودي للأردن والتقارب بينهما عام ١٩٥٧ إلا نتيجة خوف السعودية من مصر، وقد تكرر ذلك التقارب والتعاون أبان الحرب الأهلية اليمنية اثر قيام ثورة عام ١٩٦٢م، وما إن تدهورت العلاقات المصرية السعودية عام ١٩٦٦ حتى تأثرت العلاقات الأردنية المصرية سلبا، وما أن تتحسن العلاقات بين الرياض والقاهرة حتى انعكس ذلك على العلاقات بين الأردن ومصر بصورة ايجابية مثلما حدث في بداية عام ١٩٧٠م.[٢]

أن الأردن والسعودية يفعلان إتفاقية التدخل السريع في حالة تعرض أحد الطرفين إلى اضطرا بات داخلية أو اعتداء خارجي، فقد اشتركت القوات الخاصة الأردنية وبفاعلية في إخماد حركة جهيمان التي وقعت أحداثها في الحرم المكي عام١٩٧٩م كما تناقلتها كثير من الإنباء،[٣] وعندما حصل أن توترت الأوضاع في جنوب الأردن، ما عرف بهبة معان ، أبدى الملك فهد مساندته للأردن واستعداده لتقديم كل ما يحتاج له النظام الأردني. [٤]

بالنسبة إلى انتقال الحكم في السعودية فقد شهد انتقالاً سلساً وغير معقد فقد حكم السعودية ست ملوك لغاية ألان وكذلك حكم الأردن أربعة ملوك وكان الانتقال بطريقة سهلة في الأردن إن أسلوب انتقال الحكم بين الأردن والسعودية مردة إلى المرجعية الدستورية في

---

(١) Naav Safran, The Ceaseless Quest For Securitythe Belknap Press Andharvard University Press1985,P.93.-Joseph Nevo, Jordan And Saudi Arabia,OP.CIT.P.107

٢) الحضرمي عمر، العلاقات الأردنية السعودية مرجع سابق، ص٥٠.

1) Middle East Contemporary Survey(MECS)Voi,Iv1979-1980-PP.683-584.

٢) صحيفة البلاد وعكاظ السعوديتان بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٥ وصحيفتي الاتحاد و الخليج الامارتية بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن وغيابها في السعودية حيث يعتمد نهج الملك عبد العزيز بأن يكون الملك أكبر أبنائه الموجودين ولهذا الإجراء ترتيبات خاصة يتخذها مجلس العائلة الحاكمة .

يرى الباحث تشابه النظامين على المستوى الشعبي وعلى أسس الشرعية الدينية ومعاداة الأفكار غير الدينية التي تعادي الإسلام أو تمس العمل الفكري الأردني والسعودي على السواء، إضافة إلى التشابه في المعطيات السياسية والاجتماعية والديمغرافية بين البلدين فقد اعتمد كلاهما على العشائر في تشكيل القدرات العسكرية والأمنية،وحرصهم على إرضاء أبناء القبائل والاعتماد عليهم في تكريس الولاء برغم من ضعفها التدريجي، حيث ظهر على السطح قوى اقتصادية محلية أخرى أخذت بالاستقواء واثبات قدرتها.[١]

يرى الباحث أن قوة العشائر والقبائل مازالت هي التي يعتمد عليها رغم المتغيرات وصعود واستقواء القوى المحلية الاقتصادية فأصبحت تشكل قوة مؤثره لا يستهان بها ،تدفع في الضغط على صاحب القرار ولا يمكن تجاهلها فهي مصدر امن واستقرار الأوضاع الاقتصادية في البلد وتتحكم في الصادرات والواردات وتسهم في حل الكثير من المشاكل وتوفر الاستقرار الاقتصادي والسيولة المالية وتدعم مؤسسات الدولة الحكومية وما أقدم عليه البنك العربي مؤسسة عبد الحميد شومان من موقف يحترم ويقدر له يختزن في ذاكرة التاريخ ولا ينساه أي أردني متفهم لهذا العمل الشجاع الذي يدل على الإخلاص والوفاء فقد دفع البنك العربي رواتب القوات المسلحة ولمدة شهرين على إثر هزيمة حزيران (١٩٦٧) لإعادة تشكيل الجيش وحتى يلتحق العسكريون بوحداتهم، فعندما تعرض إلى تهديد فما كان من الملك المغفور له إلا أن أشاد بموقف مؤسسة عبد الحميد شومان (البنك العربي) وبمواقفه المخلصة، وتحدث عن وقوفه إلى جانب الوطن وقال لا اسمح بأن يهان أو يهدد صاحب فضل وإخلاص وموقف نبيل يشكر عليه سأهم في توفير ودفع رواتب الجيش العربي في وقت تخلى الكثير عنا حتى تمكنا من تجميع الفلول العسكرية ودعوتهم بالالتحاق بوحداتهم وإعادة تنظيم قواتنا.

لقد رأى عمر الحضرمي "أن هناك تشابه بين علاقة الحجاز في نجد والضفة الغربية بالضفة الشرقية، فكل منهما قد ضمتا إلى جزأين من الدولة كانتا قد شكلا الدولة ألام من قبل التوحيد، بالإضافة أن كل من الضفة الغربية والحجاز الأكثر كثافة سكانية والأعلى مستوى من الناحية الثقافية والتعليمية والأكثر تعرضا لتأثير الثقافة الغربية،من نجد وشرق الأردن، وقد

٣) حمدان الشريدة، دور القبيلة السياسي، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة جامعة أل البيت، ٢٠٠٧م، ص ٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدا في بعض المراحل المتقدمة معارضة للنظامين السياسيين في الأردن والسعودية ،وقد كان لحسن الإدارة والتعامل التي مارستها الحكومتان المركزيتان وشجعتا على التكامل بين الجزأين وان تبقى وتكون السيطرة إلى الجزء الأم في الدولة الحديثة، وبعد انفصال الجزء الفلسطيني عن الدولة الأردنية أدارته السلطة الفلسطينية والتي تعد نواة لدولة مستقلة قادمة ، بينما تلاحم الجزآن الحجازي ونجد في الدولة السعودية . (١)

عانى كلا البلدين من التحديات داخل الإقليم العربي لذلك انتهجتا سبيل الحوار والتفاهم مع الآخرين بدلا من المواجهة أو المقارعة العسكرية أو السياسية وقد مالتا إلى خيار الإجماع أكثر من ميلهما إلى الاستقطاب، فعمدت الدولتين لتشجيع فواعل التضامن العربي للتصدي لأي عدوان خارجي أو خلاف داخلي لا جبار الدولتين الضعيفتين بمقياس القوة الإقليمية على الوقوف أمام القوى الراديكالية مما يعرض وجود النظامين فيهما للخطر.(٢)

تعمل السعودية جاهده في حل المنازعات العربية البينية و بناء علاقات عربية هادئة مع خشيتها من العلاقات فوق الطبيعية بين أي قطرين عربيين أو أكثر، ومعلله سبب خشيتها من أي تقارب ربما يخلق محاور داخلية تهدد الإجماع العربي،وعلى سبيل المثال قامت السعودية بجهود كبيرة لإزالة الخلاف بين الأردن وسوريا عامي ١٩٨٠-١٩٨١م وفي عام ١٩٨٥ وما ان بدأت العلاقات تشهد تحسن ومزيدا من التنسيق والعمل المشترك حتى سارعت السعودية وبدون تردد بفرض ضغوط اقتصادية على الأردن من أجل تخفيف الاندفاع والتقارب نحو سوريا .(٣)

على الرغم من أن الأهداف الأردنية الأساسية ضمن الإطار الإقليمي العربي مختلفة عن السعودية وبالرغم من نقص الكثير من المؤهلات عن الدولة السعودية كالاقتصاد والموارد النفطية ، فالأردن يمتلك من المعطيات مما تؤهله وتزيد من قدراته على العمل في دائرة الإطار الإقليمي العربي والتأثير فيها ،من خلال دورة الإقليمي وموقعه الاستراتيجي على أطول حدود مع إسرائيل فهو يمثل خط الدفاع الأول عن الأمة العربية، ويمتلك قدرة عسكرية لا بأس فيها، فرغم الفوارق والاختلاف في الأهداف لم يصل البلدان إلى خلاف ، فمعظم الممارسات

---

١) الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية ، مرجع سابق، ص ٤٥.
٢) جريدة الدستور اللندنية بتاريخ ١٩٨٠/٨/١١، الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية ، مرجع سابق ص ٤٦.
1)K sede , Asad Of Syri; The St ruggl For the Middle East ,East ,London, 1988p.294.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقرارات الأردنية على مستوى العمل العربي حتى١٩٩٠م كانت مدعومة ومباركة وتحظى بموافقة سعودية مسبقة.

فمن الطبيعي أن يسعى الأردن إلى تقوية مركزة في العالم العربي مستغلا المؤهلات التي يمتلكها المرحوم الملك حسين بن طلال والتي حققت نجاحات لا نظير لها في إدارتها للازمات، لقد سعى كل من الأردن والسعودية في حل الخلاف القائم بين الرئيسين المرحومين صدام حسين وحافظ الأسد، فقد نجحت الأردن والسعودية معا في عقد أول لقاء بين الرئيسين المرحومين ، صدام حسين وحافظ الأسد خلال ترؤس المرحوم الملك حسين مؤتمر القمة في عمان تشرين الثاني عام ١٩٨٧م وكان لقدرته في فن الإقناع، وحبه للإصلاح بين زعماء العرب أن جمع الرئيسين معا على هامش المؤتمر، وتم التصالح والمصافحة ولقد أرتأى المرحوم الملك حسين بن طلال، بضرورة عودة مصر إلى الصف العربي وان تأخذ دورها في إطارها الإقليمي، بعد إن وقوطعت مصر إثر توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.(١)

فالإنجازات الأردنية كانت تلقى رضا من السعودية لأنها تتمشى مع سياستها وأهدافها وتلبي رغباتها، وكثيرا ما كانت تعمل الدولتان معا في إصلاح وحل الخلافات والمنازعات العربية الداخلية، وكثيرا ما كانت السعودية تقترب مضطرة من التيار الراديكالي عبر تحالفات تكتيكية من اجل تحقيق السلام والتوافق العربي، فتبتعد عن الخط الحليف لها وعن الأردن ،واقرب مثال لذلك موقفها من قمة بغداد عام ١٩٧٨م بعد أن وقعت مصر اتفاقية كامب ديفيد.(٢) بالمقابل تحفظت على قرار الأردن المنفرد في إعادة العلاقات مع مصر سنة ١٩٨٤م. (٣)

يوجد اختلاف في وجهات النظر الأردنية السعودية بخصوص قبول الإجماع أو الأكثرية في الإطار الإقليمي العربي، فالنظام المعمول به حاليا هو الإجماع في الوقت التي تبدي فيه السعودية قبولا للإجماع وتفضيله على العلاقات الثنائية ، فإن الأردن يرى أن علاقاته الثنائية مع الدول العربية ذات المركز المتقدم في إطار الإقليمي العربي،لا تقل أهميته على الموافقة العربية الجماعية،وهذا لا يمنعها من التصدي إلى بعض الدول العربية التي تعمل على إفشال الإجماع، فالأردن دعا أكثر من مرة أن يكون القرار ملزم إذا اخذ بالأكثرية وليس بالضرورة

---

2) Middle East Contemporarary Survey (MECS),VOL.X1(1987) PP.121,130-131,600.

1) Mecs,Vol.Viii,(1983-1984)PP.139,630-Valerie Yorkdomestic Politics And Regional Security;Jordan,Syria And Israei Aidershot,1988,P308-Josef n.

2) Laurie. Brand: Jordan'S inter – Arab Relations The Politic Economy Of Alliance Making, Colombia University Press,Newyourk,1994,P ,8991-93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخذ بالإجماع كما هو جاري الآن،ولقد شككت جهات كثيرة بالمطلب الأردني ورأت انه ما اتخذ إلا لتحييد القوى الراديكالية كسوريا ، بالرغم أن المطلب ذا صفة عملية ومعقولة.[١]

يرى الباحث مطلب الأغلبية الملزم عملياً ومعقولاً ، وأن الإجماع أمر صعب وليس عملياً فليس من المعقول أن تجمع كافة دول منظومة الجامعة العربية على قرار، وكم هي عدد القرارات التي تم الإجماع عليها وتصديقها من تاريخ تأسيس الجامعة ،فقد نادى الأمين العام عمرو موسى إلى ضرورة تغير النظام الإجماع والالتزام بالأكثرية، فمن غير المعقول الإبقاء على نظام جامد يعيق أي مشروع، فنظام الأغلبية هو الأيسر والأنجع والأنجح إذا ما كانت هناك فعلا إرادة صادقة تأثر المصلحة العامة على مصالح الذاتية الضيقة .

أثارت التحولات السياسة الأردنية العديد من الدول العربية ومن ضمنها السعودية حيث بدأ الأردن بالاهتمام في مصالحة الذاتية وهذا لا يوافق التوجهات السعودية،ومن هنا كان الأردن القوة الدافعة لقيام مجلس التعاون العربي في شباط ١٩٨٩ إلى جانب مصر والعراق واليمن، رغم محاولة المرحوم الملك حسين، بإقناع المرحوم الملك فهد، بأن هذا التشكيل لا يمثل تهديد سياسي أو اقتصادي للسعودية، ألا أن النشاط الأردني الملحوظ داخل المجلس أثار قلقا في أوساط النظام السياسي السعودي، حيث تحيط هذه الدول السعودية من كل جانب، والعمالة المتواجدة بالسعودية من رعايا هذه الدول يشكلون الحجم الأكبر من العمالة الوافدة على الأراضي السعودية حيث قدرت آنذاك بحوالي مليون و مائة وعشرين ألفا [٢].

إن العلاقات الأردنية-السعودية، غير متوازنة أو غير متكافئة فالأردن يعتمد على المساعدات السعودية، حيث احتلت المساعدات السعودية المركز الأول بين الدول المانحة، ولا يوجد وجه مقارنة، وأن سبب عدم التوازن في العلاقات هو الاختلاف في الوضع الاقتصادي السعودي المريح والمانح المساعدات والقروض والوضع الاقتصادي الأردني المتلقي المساعدات. وبالنسبة للعلاقات الأردنية والسعودية مع الدول العربية فقد اعترفتا وبشكل مباشر بمركزية مصر في العالم العربي .

إن الدافع الرئيسي لدعم السعودية للأردن عام ١٩٥٧م هو الخوف السعودي من مصر ، وما أن تتحسن العلاقات السعودية المصرية حتى تنعكس على العلاقات الأردنية المصرية

3) Mecs,Vol Lx(1984-1985)P.518AndVoi.X(1985-1986).P.560And Vol.XI(1987)P.506

١) صحيفة الرياض السعودية، تاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٨م.وايضا The Middle East International ,17FEB, 1989,PP.817.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انعكاسا ايجابيا، مثلما حدث عام ١٩٧٠ وما إن تتدهور العلاقات المصرية السعودية حتى تأثرت العلاقات الأردنية المصرية سلبا، كما حصل عام ١٩٦٦م[١] وفي حالات كانت الدولتان الأردنية والسعودية تضحيان ببعض مصالحهما في سبيل التصالح مع مصر، وبعد مرور عشرين سنة على ذلك ابتعد الأردن عن السعودية حين عزم على إعادة علاقاته الدبلوماسية المقطوعة مع مصر .

شهدت السعودية تطورا عميقا ووديا في العلاقات الأردنية المصرية في عام ١٩٨٩-١٩٩٠ تمخض عنها قيام مجلس التعاون العربي وقبل ذلك فقد وجهت السعودية انتقادات حادة إلى الموقف الأردني الذي مثل خروجا عن الإجماع العربي بعد قرار عمان إعادة العلاقات مع مصر وفي مراحل متأخرة بدأت العلاقات الأردنية المصرية تتطور وقد فسرتها السعودية بأنها تهديد لمصالحها الذاتية .[٢]

وفي حفل تخريج الدورة ٣٣ لكلية الأركان الملكية الأردنية في ١٩٩٢/١١/٢٣م، قال الملك حسين " إن عرباً يخرجون العربي من ديارهم ظلما وقهرا ويسلبونه حقوقه وكرامته بعد أن أفنى عمره في خدمتهم لا يرعون في ذلك إلاّ ولا ذمة ولا رحما ولا جواراً وأن العراق يظل عمق الأردن وأنهما يقفان مع بعضهما في حروبهما وفي أي محنة يتعرض لها أحدهما ، أما الآخرون فقد ردوا إلى قبلتهم وعنجهيتهم بعد أن أغرقوا العروبة بنفطهم وتناخوا شرفا بكراسيهم التي أعيدت على أيدي الأجنبي وحرابه الملطخة بدم أشقائهم ولا عابئين بمن أخذته العزة بالإثم وراح يحلف برأس أبيه انه ما من أحد قبله ولا بعده وأن على الناس إن يأتوا إليه وينحروا الإبل بين يديه داعين له بطول العمر حامدين شاكرين .[٣]

---

2) The State And The Tribe ; Egypt And Jordan 1948-1988, IN,JOSEPH Nevo And Ilan pappe , (ED), Jordan In The Middle east : The Making Of ApivotaL State , 1948- 1988, Frank Cass (England) ,Oregon (USA) 1994, PP.161 -188.

٣) رابح رتيب ، مجلس التعاون العربي وإمكانيات التكامل الاقتصادي، السياسة الدولية، القاهرة السنة ٢٥، العدد٩٧ تموز يوليو ١٩٨٩م ص ص ٧٥-٧٦. وأيضا نسرين سامح مرعي، مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل ، السياسة الدولية ألسنه ٢٥ العدد٩٦ نيسان ١٩٨٩م ص .١٥٧

١) الصحف الأردنية ،دستور، الرأي بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: المحدد الثقـافي :

إن كلا الدولتين يشتركان بلغة واحدة والمرجعية لكلا النظامين الأردني-السعودي تستندان إلى المرجعية الشرعية الدينية، و يرى الحضرمي أن هناك خروجا عليه في بعض الأحيان، وحيث التلاقي في الولاءات الخارجية واصطفافات النزاعات التي شهدنها المنطقة أمثلة واضحة فالعلاقات الثنائية تنتقل هي أيضا تبعا لذلك بين النزاع في القيادة الدينية ثم التلاقي ثم التنافر ثم الهدوء، فلقد قام تنازع أردني-سعودي بسبب إعادة أعمار الصخرة المشرفة في القدس وصيانة المقدسات فيها، لم ترحب القيادة الأردنية بتدخل السعودية في ترميم الأماكن المقدسة في القدس[١]، وتذبذب انسياب حركة الانتقال الديني للأفراد بين البلدين حيث بدأ الشارع الأردني يتحدث عن تعمدية في القرار حتى أن لهذه الحقائق الرئيسة والثانوية قد لعبت دورا هاما في العلاقات بين البلدين فجعلتها تنتقل من طبيعة التقارب والتعاطف إلى التنافر والبحث عن المصلحة الذاتية.

من حيث تشكيل النظامين الأردني والسعودي نجد أن النظام الأردني استمد شرعيته من سابقة في الموروث الحضاري التاريخي الديني وكانت عملية التجاذب إلاثنية فاعله في تكوين فكره السياسي، فهو يمتلك التجربة مع الحضارة الغربية ولدية خلفية التثقيف السياسي ليتعامل مع المراحل الآتية، أي لديه المرونة والخبرة .

تشابه النظامين على المستوى الشعبي وعلى أسس الشرعية الدينية التي انطلقت منها أحقية الحكم ومعادة الأفكار غير الدينية التي تعادي الإسلام ومقارعة كل التوجهات الداخلية والخارجية التي تسيء أو تمس العمل الفكري الأردني والسعودي على السواء.

إن نشأة المملكة العربية السعودية كمشروع سياسي قد ارتبط بالحركة الوهابية انطلاقا من إيمان الدولة الجديدة بأن الإسلام بما يعنيه من سلوك فكري قد مثل لها أهمية كبرى بالنسبة لها لكونه محتوى فلسفيا وفكريا يحدد آليات العملية السياسية وديناميكيتها ، إضافة انه يمثل شرعية حكم الأسرة المالكة فيها وأساس تحركها وموقعها إقليميا ودوليا ان السياسة الخارجية السعودية

---

٢) جريدة الرأي اليومية الأردنية بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موسومة بالإيديولوجية الدينية فقط وأن علاقاتها الدولية قد خضعت لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية كبقية دول العالم.[١]

لذا نرى اختلاف في توظيف النخبة الحاكمة في السعودية للشعارات الإسلامية من فترة إلى أخرى، ففي ببعض المراحل السبق والأولوية للاستخدام الديني.

فقد كان للحركة الوهابية دور محوري في التاريخ السياسي للدولة السعودية قد قدمت الحركة الوهابية للأسرة السعودية أساسا عقائديًا أو بعداً أيديولوجيا لإضفاء الشرعية على مطالبها وطموحاتها السياسية ، لذلك ارتكز بعد الايدولوجيا على محاولات الخروج من أزمة الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي تتقارب فيها المصالح بين الفئتين الاجتماعيتين الأكبر،الحضر والبدو، والرغبة في المجتمع الحضري في إيجاد إدارة أو سلطة مركزية تحقق الأمن والسلم وتحافظ على المصالح الاقتصادية خصوصا بعد ازدياد التبادل التجاري بين نجد، والأقطار المجاورة، العراق وبلاد الشام فكانت الحاجة ملحه لتامين طريق من هجمات الفئات البدوية ، أعطت الوهابية زخما فكريا عبر عن أهداف الحضر، في الوصول إلى الوحدة المركزية من خلال مفهومين الوحدانية والمساواة، فالوحدانية في المدلول الديني "وحدانية الله" وبالمضمون السياسي وحدانية الجماعة في ظل سلطة مركزية موحدة ،ونعني وحدة الجماعة تقديم الطاعة للإمام حتى لو كان جائرا ، فالوهابيين يؤمنون بأنه لا يمكن قيام جماعة بدون إمام " كما هي النظرة لدى الشيعة" فإن تعدد الزعامات والولاءات القبلية والإقليمية نوعا من الانحراف والارتداد يجب مقاومته بحد السيف[٢] .

اتخذ آل سعود راية حملت الشهادة بالوحدانية وبالنبوة ورسما للسيف، فالشهادة تعني الوحدانية سياسيا ودينيا ، والمعنى الثاني المساواة ، ترى الوهابية أن عضوية الفرد في الأمة أي الجماعة الإسلامية، يجب أن تكون ذات أولوية على جميع الروابط الاجتماعية وأعضاء الأمة متساوون أمام الله وشريعته والعقيدة ترفض التعددية القبائلية أو استقلالها أو تجزئتها أو انقسامها فالتوحد خلف الأمام ضرورة شرعية و وقد ساعد هذان المفهومان الملك عبد العزيز على بسط

---

١) سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢-١٩٨٢م، دار الساقي ومركز الدراسات الإيرانية ، لندن ط١، ١٩٩٤م، ص ص ٩٧-٩٨. وأيضا عبد الصالح العثيمين الحركة الوهابية ومحاولة توحيد جزيرة العرب ، مجلة المستقبل العربي ، السنة الرابعة العدد ٢٩ ١٩٨١م ص ص ٤٠- ٤٩.

١) تركي الحمد ، توحيد الجزيرة العربية، ودور الايديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية– الاقتصادية المعيقة للوحدة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة التاسعة العدد ٣، نوفمبر /١٩٨٦م ، من ص ٢٨-٣٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفوذه على الجزيرة العربية تقريبا فقد تحقق لهم قدرة أيدلوجية وشرعية سياسية وأمنا بتأييد الفئات الحضرية صاحبة المصلحة الأولى في الوحدة المركزية [١].

وبذلك يكون الملك عبد العزيز قد تخطى الحواجز التي تقف في طريق إنشاء السلطة المركزية وبناء دولة قومية وقد مكن مبدأ المساواة من تحرير الجماعات القبلية الدنيا والقضاء على القوانين العرفية التي كانت سائدة بين القبائل آنذاك ، فقد اتبع سياسة توطين البدو في ظل سيطرة الدولة وليس في ظل سيطرة القبيلة وبذلك حطم الملك عبد العزيز القاعدة القانونية الحقوقية النظامية القبلية، وأصبح الجميع متوحدا متساوياً أمام الأمة والإمام وأخرج من التوقعات القبلية أو الخصومات الحضرية .[٢] بينما اقتصرت وقلت أهميتها وتتراجع أولوياتها، ففي الستينات طرحت السعودية فكرة الحلف الإسلامي، لمواجهة فكرة القومية العربية التي رفعتها القيادة الناصرية ولمواجهة ما أثاره الوجود المصري في اليمن من مخاوف حقيقية، ثم تقلص الطرح بعد حرب ١٩٦٧م بعد أن ضعف الدور المصري وتغير خطابه القومي السياسي ، وفي حرب الخليج الأولى (العراق وإيران) تم توظيف للبعد القومي في السياسة السعودية، ثم التقارب السعودي السوفيتي، وبعد ذلك ما تأكد أثناء حرب الخليج الثانية مع تقديم السعودية لمزيد من المساعدات المالية لموسكو امتثالا للوضع الدولي الذي بدا يتشكل منذ ذلك الوقت[٣].

انطلاقا من أهمية المعطى الديني فقد سمح النظام الأردني لجماعة الأخوان المسلمين بالعمل داخل الأردن كتنظيم اجتماعي سياسي، في حين منع بقية الأحزاب أو التيارات السياسية الأخرى من ممارسة هذا الحق خلال فترات توقف الحياة النيابية بعد حرب ١٩٦٧ لذلك فهو الحزب المنظم والأقوى لكونه كان يعمل تحت مظلة اجتماعية خيرية تنموية منذ زمن، بالمقابل لا يوجد هناك أحزاب سياسية مرخص لها إلا بعد ١٩٨٩م[٤].

وقد ساعد على إقامة الدولة هو استعداد الحضر في التعاون مع الملك عبد العزيز لإقامة الدولة الحديثة فهذا يحقق أهدافهم ولعلم عبد العزيز برفض البدو الاستقرار فإنه يدمر مصالح ، فقد استخدم عبد العزيز أسلوب إقناع أهل البادية في ضرورة التوطين وبالأغراء وبالإعانات فهو من خلال التوطين حقق غرضين :

---

٢) المرجع ذاته ص ٣٥.
٣) المرجع ذاته، ص ٣٦.
٤) الحمد تركي، توحيد الجزيرة العربية، دور الإيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية– الاقتصادية المعيقة للوحدة، مجلة المستقبل العربي، السنة التاسعة العدد٣ تاريخ١٩٨٦/١١/١، ص ٢٨-٣٨.
١) المرجع ذاته ص ٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- تدمير البنية الاجتماعية الاقتصادية للحياة البدوية من خلال تغير نمط الإنتاج والعلاقات .
٢- إخضاعهم لسلطة الدولة المركزية عن طريق ربطهم بالدولة عسكريا وأمنيا واقتصاديا وبذلك جعلهم تابعين للدولة عن طريق تقديم الإعانات.

وعلى هذا الأساس وفي سبيل تحقيق الغرض، استخدمت الوهابية على أساس أنها تمثل الدين الذي يؤمنون به لا على أساس أنها تمثل إيديولوجية سياسية، وبذلك انقاد البدو لحكم ابن سعود كونه يمثل هذا التيار العقائدي. [١]

ففي الانتخابات التي جرت بعد استئناف الحياة البرلمانية المجلس الحادي عشر حصد الإسلاميين على أكبر نسبة من النواب بالانتخابات .

لقد خاض النظام السياسي الأردني التجربة الديمقراطية وما تبعها من موجة إعلامية ضخمة تحدثت عنها أدبيات سياسية نشرتها في أجواء المنطقة لم تتوقع حتى الأردن نجاحه ألا أنها نجحت، وأثرت الانتخابات على أجواء المنطقة.

بينما النظام السعودي لم يتعرض إلى التجربة الأثنية بأبعادها الفكرية، كما أن حالات الانغلاق لها تأثيرها في صياغة الثقافة السياسة ذات فكر محدد متجمد انحصر في كون الثروة هي أساس التمحور بعد فقدان الثورة بريقها .

يتولد الخوف لدى السعودية من أن يشكل الأردن ممرا لحضارات غير مقبولة أو أفكار سياسية غير مريحة للنظام السعودي ، فبعد انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧م سارعت السعودية بسحب قوتها من الأردن ومن سورية، وكان أحد الأسباب المعجلة بذلك كما ذكرت المصادر الغربية خشية السعودية في أن يتسرب بعض الأفكار الليبرالية إلى صفوف ضباط الجيش السعودي،وقيل إنه تم وضع الجيش السعودي في مواقع غير متقاربة.[٢]

ولا نريد أن نجزم بأن التجربة الأردنية السياسية التي خاضتها باستئناف الحياة الديمقراطية والحزبية وما تبعها من دعاية وموجة إعلامية بعد عملية الانتخابات قد أثرت في النظام السعودي والخليجي وبالمنطقة برمتها بأن تنتهج هذا المنهج أو الدفع في إقامة نوع من

---

[٢]) المرجع ذاته ص ٣٧.
١) الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية ، مرجع سابق ص ٢٧-٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاركة والتي تمثلت بالمجالس الاستشارية، من نتائج ما قامت بـه الأردن فإن لم يكن السبب مما لا شك فيه فإنه أحد الأسباب الدافعة التي قادتهم لهذا التحول.[١]

بالرغم من صدور البلدين كأنظمة سياسية عن تقارب عقائدي واجتماعي متشابه إلا أن ذلك لم يشكل قاعدة خلفية لإيجاد علاقة دائمة الايجابية .

لقد مثلت عملية التضامن الإسلامي حجر الزاوية بالتعاون، وفي تعزيز العلاقات الأردنية السعودية، وخاصة في الستينات عندما كانت تنادى الجمهوريات الثورية في شعارات القومية والاشتراكية واليسارية، كان الأردن والسعودية على خط واحد، فكان الأردن من أقوى المؤيدين لفكرة الملك فيصل بن عبد العزيز المنادية بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي[٢].

كما يرى دكتور عمر الحضرمي "أن علاقة الحجاز في نجد تشبه لحد ما علاقة الضفة الغربية بالضفة الشرقية وان هناك تشابهاً بينهما ، فكل من الحجاز والضفة الغربية قد ضمتا إلى جزأين من الدولة كانا قد شكلا الدولة ألام من قبل التوحيد، كما أن كلا من الحجاز والضفة الغربية يمتازان في الدولتين الأكثر كثافة سكانية والأعلى مستوى ثقافة وتعليم " وهما الجزآن في الدولتين الأكثر تعرضا لتأثير الثقافة الغربية من منطقتي نجد وشرق الأردن وهناك أيضا صفة مشتركة فقد شهدا في بعض المراحل المتقدمة في تشكيل الدولة معارضة للنظامين السياسيين في الأردن والسعودية وفي كلا البلدين فقد شجعت الحكومة المركزية التكامل بين الجزأين واقتضى إن تبقى السيطرة الأقوى للجزء ألام في الدولة الحديثة وقد كان لحسن الإدارة في التعامل مع الفارق الثقافي والعلمي والحضاري، والاتصال الدولي بين الشطرين في البلدين، وعندما أنفصل الجزء الفلسطيني عن الدولة الأردنية أدارته السلطة الفلسطينية التي تعد نواه لدولة مستقلة قادمة، بعد فك العلاقة القانونية والإدارية بين الأردن وضفة الغربية، مع احتفاظ الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة (بكامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها تماماً مثل أي مواطن أردني آخر على أرضيها وتلا ذلك حل مجلس الأمة الأردني وزوال وزارة شؤون الأرض المحتلة ،بينما تلاحم الجزآن في السعودية وتوحدا في الدولة السعودية". [٣]

---

٢) المرجع ذاته، ص ٢٨.

3) (Mohamamed Zayyan Al- Jazairi , Saudi Arab Ia: Adiplomatic History 1929- 1964, Ann Arbor Uniersity Microfilm, 1971, P. 213. .

١) جريدة الرأي بتاريخ ١٩٨٨/٨/١م ، وأيضا مركز دراسات الوحدة العربية ، قسم التوثيق " موجز يوميات الوحدة العربية ، تموز ١٩٨٨ ، المستقبل العربي السنة ١١، العدد ١١٦ ، تشرين الاول ١٩٨٨م ، خطاب الحسين بن طلال في ١٩٨٨/٧/٣١ من ص ٢٥٣الى ١٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع :المحدد الاقتصادي

تغيرت مفاهيم القوة في العالم منذ الثمانينات، فبعد أن كانت مؤشرات قوة الدولة في تعددها السكاني و اتساع مساحتها أو من ناحية القوة العسكرية، وما تملك من عدة وعتاد وإعداد الجيش فقد ظهرت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة أخذت تظهر على مسرح العلاقات، والتي تعطي قوة ومكانة الدولة، فالإعداد السكانية الهائلة والقوة العسكرية الضاربة والمساحة الكبيرة الشاسعة تحتاج إلى قوة اقتصادية لسد حاجات السكان وإلى الإنفاق على البنية التحتية، فالدولة التي لا يوجد فيها اقتصاد قوي ضعيفة رغم كبر مساحتها وكثرة أعداد سكانها فالاقتصاد أصبح هو القوة الرئيسة لتحقيق طموحات ورفاهية أبناء أية دولة .

فقد تطورت مفاهيم القوة، كما قد تطور مفهوم القوة الاقتصادية، كما تطورت وسائله حتى أصبحت مقياساً للقوة والسيطرة على إطلاقها، بعد ان كانت ضرورة حياة فالتاريخ يزخر بالكثير من الحروب التي نشبت من اجل السيطرة على الموارد الاقتصادية المعيشية أو الموارد الإستراتيجية .

يمكننا تفسير سلوك وتصرفات الدولة وعلاقاتها الدولية من خلال العوامل والمرتكزات الأساسية لها، فالمعيار الاقتصادي والإمكانيات المساندة هي التي تصنع القرار السياسي الخارجي للدولة، فالعلاقات الدولية تفسر على أساس اقتصادي، فمن أهداف الاستعمار الرئيسية الموارد الاقتصادية وحماية مصالحها الاقتصادية.

ويرى الباحث أن البلاد العربية عانت منه ومازالت تعاني من الاستعمار الذي هدفه الأول اقتصادي، وحماية مصالحها ووضع يدها على مصادر ومنابع النفط ،وما احتلال العراق يخرج عن ذلك، فاحتلاله ما كان إلا لمصالح اقتصادية أكثر منها سياسية عندما رأت بأنه يتحرك وفق منهجية تتعارض مع مصالحها في المستقبل، وله إطماع وطموحات ودور قيادي في المنطقة، فأوقعته بالشرك وتم تجييش الجيوش ضده وطرده من الكويت، وما هي إلا سنوات حتى قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاربة العراق في آذار٢٠٠٣ بعد ممارسة إنهاكه في الحصار الاقتصادي الجائر، كان لمصر اليد الطولى بما ألمَّ وأصاب العراق، فقد كانت قائدة المعسكر المشجع على حرب العراق والإطاحة بالنظام العراقي للرئيس المرحوم صدام حسين الذي يعتبر البعض بأنه نظام سلطوي وجائر، والبعض الأخر يقول عكس ذلك فالعراق تحتاج إلى قائد قوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد اكتشاف النفط في السعودية انتقلت من دولة فقيرة إلى دولة غنية، فأخذت تبحث عن مركز دولي تلعبه ودور إقليمي تحتله، فهي الدولة الأقوى اقتصاديا، فقد اعتمدت على العامل الاقتصادي، في تحقيق أهدافها القومية، بينما الأردن باعتباره الطرف الثاني بالعلاقة فهو يشكو منذ تشكيل دولته قلة المياه وشح موارده الطبيعية الاقتصادية ومعظم أراضيه صحراوية وليس لديه منتج اقتصادي يعتمد عليه كما هو الحال في السعودية، فهو يعتمد على القروض والمساعدات من الدول العربية الغنية .

فالتعاون الاقتصادي من المرتكزات الأساسية في علاقة الأردن بالمملكة العربية السعودية، فقد تحولت العلاقات من ذات طبيعة سياسية إستراتيجية إلى علاقة ذات طبيعة اقتصادية سياسية وأن طبيعة العلاقات الأردنية السعودية قد تغير من الناحية البنيوية من التركيز على مفهوم التقارب والمشاعر المتبادلة إلى التركيز على مفهوم المصالح الذاتية، فقد تغيرت وتبدلت وتحولت العلاقات بدءاً من عام ١٩٨٦م من علاقات تتسم بالارتياح ودرجة عالية من التعاطف إلى علاقات حددتها المصلحة الذاتية.[١]

لقد صنفت التقارير الاقتصادية العامية الدول العربية إلى مجموعات فما هي هذه التصنيفات وما هو موقع كل من السعودية والأردن وما هي طبيعة العلاقة والتأثير المتبادل بين البلدين.

السعودية تقع ضمن الدول العربية الغنية وقاعدتها الاقتصادية قوية، ألا أنها لا تتوافر لديها المقومات والعناصر الأخرى مثل قلة الكثافة السكانية،وطاقتها الاستيعابية قليلة وقدراتها العسكرية متواضعة والمهارات التدريبية كذلك.[٢]

الأردن تم تصنيفها ضمن الدول العربية غير النفطية ومتوسطة النمو وهي تمتلك الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة والتي تتوافر لديها الخبرات التي تعتمد عليها الدول النفطية الغنية مثل السعودية .

---

١) العلاونة موسى ، رسالة ماجستير بعنوان "اثر التعاون العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي ، فلسطين ، السعودية ، العراق، سوريا،" مرجع سابق ص١٠٦.

٢) جميل مطر ، وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية مركز دراسات الوحدة العربية ،ط٥، بيروت ١٩٨٦، ص٣٨-٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تصنيف السعودية ضمن، مجموعة الدول الغنية وقاعدتها الاقتصادية قوية، وتنقصها المقومات والعناصر الأخرى والتي تعتمد فيها على الأردن والتي تم تصنيفها ضمن مجموعة الدول متوسطة النمو وتعتبر من الدول مصدرة الخبرة واليد العاملة المدربة وتغطيت قطاع التعليم، التي اعتمدت عليها السعودية في مرحلة إنشاء البنية التحتية فالعلاقة ظلت راجحة إلى جانب السعودية لكونها صاحبة رأس المال .

لقد تركز توزيع التجارة العربية البينية بين عدد محدد من الدول العربية في السبعينات من القرن العشرين، وأهم الدول العربية السعودية والأردن والبحرين والمغرب وسوريا والعراق[١]، وسنة ١٩٩٧ تم تطبيق فكرة إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة حيث أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية وبدا تطبيقها بالشكل الأول من كانون ثاني ١٩٩٨م حتى تتم مرحلة التحرير الكامل من السلع في ٢٠٠٧م القاضي بخفض الرسوم الجمركية والضرائب بنسب سنوية ١٠% سنويا مع السماح للدول الأقل نموا بمنحها معاملة تفضيلية[٢]، وان ما يميز منطقة التجارة الحرة العربية عن برامج التعاون العربي السابق إنها حققت برنامجا تنفيذيا يحدد الواجبات على أساس واقعي من قبل عدد من الدول العربية وكما إنها تميزت ببرنامج زمني وبلغ عدد الدول التي انضمت إلى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى١٧ دولة عربية، ووفقا لنتائج الدورة ٧٣ للمجلس ونتيجة لظروف كل دولة فأن التطبيق الفعلي تم فعلا بين ثمانية دول عربية كان من ضمنهم المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وهذه الدول الثماني هي(المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية ،جمهورية السودان ، سلطنة عمان، مملكة البحرين، الكويت، الجمهورية ألبنانية، المملكة المغربية. [٣]

أدى اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدين، رغم انه كان سببا في حالة اصطفاف جديدة تمثلت في انتقال العمالة وتدفق التحويلات المالية وقد رافق ذلك تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية على الأردن التي تعدمن الدول العربية المصدرة للعمالة المدربة والمؤهلة للسعودية والمتلقية للتحويلات .[٤]

---

٣) مطر جميل ، وهلال علي الدين ، المرجع ذاته ص٥٠.
١) لبيب شقير، ، الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها جدول رقم ٤ ص ٣٩٧ حيث بين توزيع المنظمات والاتحادات الاقتصادية العربية حسب نشوئها.
٢) عبد الحميد ، عبد المطلب ، السوق العربية المشتركة ، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ٢٠٠٣،ص ١٣-٢٥.
٣) مطر جميل ، وهلال علي الدين ، المرجع ذاته ص ٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العلاقات الأردنية-السعودية شأنها شأن العلاقات العربية تشهد عدم الاستقرار والثبات فكانت مستمرة التنقل من النقيض إلى النقيض وفي فترات متقاربة [١] وذلك لعدم وجود تحالف صلب ودائم مع صعوبة وضع الفواصل لها تتداخل فيها السياسة مع الاقتصاد وتنعكس أحيانا الحالة السياسية على المواطنين ويبدأ التشدد على التنقل عبر المعابر فتسوء معاملة المواطنين.

فقد انعكست صورة الاضطراب على العلاقات الأردنية السعودية وان كانت بصورة اقل حدة لم تصل في يوم من الأيام إلى تحرك الوحدات المسلحة بل كل ما كنا نشهده هو انتقال الدولتين من محور إلى محور وفق مستجدات واستحقاقات الأوضاع السياسية ومتطلباتها ففي الوقت الذي كان يقوم محور سوري مصري ضد التقارب الأردني – العراقي نشهد محوراً سعوديا – أردنيا يواجه المحور المصري – السوري ردا على المواقف والمشاريع الدولية التي كانت تعرض في المنطقة على أثر استقطابات إيديولوجية حادة ولفترات محدودة فقد ظهرت من ١٩٦١إلى ١٩٦٣، ومن ١٩٦٥إلى١٩٦٧م.كان يتخللها انعقاد مؤتمرات وقمة عادت هذه الاستقطابات المرنة لتشكل إمكانية الدخول ضمن النظام الإقليمي العربي، وقد رصدنا العديد من المحاور من السبعينات إلى القرن العشرين إلى ٢٠٠٨ أكثر من محور تحالفي، تشكل محور القاهرة، الجزائر، دمشق بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومحور القاهرة، الرياض، دمشق، ونشأ محور جديد نتيجة الحرب العراقية الإيرانية محور الرياض ،عمان، بغداد، [٢] ومحور مصري سعودي ومحور سعودي أردني حيال قضية اليمن، وقد تشتت المحاور في بعض القضايا العربية مثل الحرب الأهلية اللبنانية ، ولم تجمع على مفهوم مصطلح على تسميته "حرب الخليج الثانية " لدخول أطراف دولية وإقليمية انطلاقا من مصالحها القومية من أجل وجود لها قدم بالمنطقة والهدف المشترك والجامع لهم هو البعد الاقتصادي الذي صاغه عامل النفط .

ويرى الباحث من مجريات الإحداث والوقائع أن المحرك والدافع الإقليمي والدولي هو البعد الاقتصادي وهو النفط ،وأن العوائد النفطية الهائلة لها تأثيرها على مجريات الإحداث في المنطقة خاصة في حقب السبعينات فقد استخدم النفط كورقة ضغط على الدول الأوروبية وعلى أمريكا في الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ فكان أول مرة يستخدم النفط كسلاح في يد العرب وله تأثيره [٣].

---

٤) مطر جميل ، وهلال علي الدين ، المرجع ذاته ص٥٣-٥٤.
١) مطر جميل ،وهلال علي الدين ، المرجع ذاته، ٥٤.
٢) المرجع ذاته ص ٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استطاعت السعودية من خلال العوائد النفطية، أن تثبت وجودها وأن تتحكم في مجريات الأمور والإحداث، وأن يكون لها تأثيرها على الأحداث في حقب السبعينات وأوائل الثمانينات من خلال المعابر التالية[١]

١- قدرتها الاقتصادية زادت من أهميتها الدولية.

٢- ضعف الحالة الاقتصادية التي تعيشها الدول العربية وبعض جوارها الإقليمي.

٣-الإدارة السعودية الناجحة والذكية لهذا الفاعل فقد اشتملت المساعدات والقروض التي تقدمها السعودية بالشمولية والتنوع سواء من حيث التوزيع على الدول أو من حيث تنوع الإغراض فكانت لها مقاصد التنمية والدوافع الإنسانية والمساعدات العسكرية إضافة إلى دوافع الدين والمعتقد .

ويرى الباحث أن القوة الاقتصادية السعودية وقدرتها على تقديم هذه المساعدات والقروض تترك أثرا طيباً في نفوس الدول العربية وتؤثر على صانع القرار، مما يعزز من احترامها ويقدر مواقفها الإنسانية فتجد فيها القيادة والزعامة الاقتصادية وثقلها السياسي والاقتصادي فهذا يدعم ويقوي السعودية سياسيا واقتصاديا وتُثمن الحكومات والشعوب المتلقية المساعدات الدور السعودي الريادي في المنطقة فهو يقدم المساعدة والقروض بالوقت المناسب مما يكسبه الاحترام والاستماع إلى رائه السياسي،لذلك اعتبرتها أمريكا من الدول المعتدلة في المنطقة وعرفت من ضمن دول الاعتدال بالمنطقة حسب الرأي الأمريكي والأوروبي والعربي ودول معتدلة هي السعودية والأردن ومصر.

ارتبطت السعودية والأردن باتفاق اقتصادي وقع ١٩٦٢/٨/٢٩م وذلك رغبة من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما على أسس تتلاءم والصلات الطبيعية القائمة بينهما،[٢] وهي من أفضل الاتفاقيات التي ربطت دول المنطقة فهي تسعى إلى تذليل القيود التي تحد من انتقال الأشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال ونصت الاتفاقية على إن يقوم بينهما تعاون اقتصادي

---

١) الحضرمي عمر، العلاقات الأردنية السعودية، مرجع سابق، ص١٠٤.
١) وزارة الصناعة والتجارة الاتفاقيات التجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية على شبكة الانترنت .Jo. WWW.Agreements. Jedeco.Gov.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثيق يمنح بموجبه لرعايا البلدين على قدم المساواة ودون تفريق أو تمييز حيث نصت الاتفاقية على ما يلي:[١]

١- تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال
٢- تسهيل حقوق التملك والإرث وفقا للأنظمة المرعية في كلا البلدين.
٣- تسهيل تنظيم عملية النقل والترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية بما يحقق أهداف التعاون الاقتصادي.
٤- تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين.

كما نصت على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية وأجازت الاستيراد ووضعت قائمتان للسلع الصناعية أعفيت القائمة الأولي من كامل الرسوم الجمركية، وأجازت الاستيراد، أما الثانية فتعفى من ثلثي الرسوم الجمركية وأكد الاتفاق على تسهيل مرور سيارات الركاب والشحن المسجلة في أي من البلدين والمتجهة إلى أي منهما أو عبرهما [٢].

ورغبة من الحكومتين في حسن تنفيذ هذه الاتفاقيات ولضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تضمنها فقد اتفق البلدان على تأليف لجنة مشتركة أردنية – سعودية تتألف من ثلاثة مندوبين لكل دولة تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين لمناقشة ومعالجة الأمور والصعوبات التي تواجه الاتفاقيات الثنائية الأردنية السعودية وتكون مهمتها :[٣] .

١- مناقشة ومعالجة الصعوبات التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق والتي قد تعترض سبل تطور التبادل التجاري بين البلدين والبت فيها وفق أحكام هذا الاتفاق.
٢- تقديم أي اقتراحات خاصة بتعديل هذا الاتفاق بغية توسيع التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية .

---

٢) وزارة الصناعة والتجارة ، مجموع الاتفاقيات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية الجزء الأول ١٩٨٥م ص ٥٠.
١) الحضرمي، عمر ، المرجع السابق ص.١٠٥
٢) وزارة الصناعة والتجارة ، مجموع الاتفاقيات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية الجزء الأول ١٩٨٥م ص ٥٠-٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- دراسة التنسيق الصناعي لتحقيق غاية التعاون الاقتصادي بين البلدين وتقديم التوصيات والمقترحات التي تراها مناسبة لمصلحة البلدين.

٤- يسمح لكل من الطرفين المتعاقدين بحرية استيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها بلد الطرف الأخر المستوردة منه مباشرة، ويسمح الطرف الأخر بتصدير هذه المنتجات في حدود إمكانياته الاقتصادية .

وفي تاريخ ١٩٦٦/١١/٢٢م تم تعديل الاتفاق بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية من أجل التخلص من الثغرات والمعوقات التي تم اكتشافها أثناء تطبيق الاتفاقيات ،[١] كما وقعت الأردن والسعودية في ٢٠ /١٩٦٣/١١ اتفاقية لتسهيل عملية النقل التجاري الجوي المنظم بين البلدين [٢] وفي تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٦ تم توقيع اتفاقية تنظيم عمليات النقل البري، على الطرق البري للركاب والبضائع ، ومازالت هذه الاتفاقيات سرية المفعول حتى الآن[٣] .

إن للمساعدات السعودية أهمية في تنمية الاقتصاد الأردني، فقد أسهم الصندوق السعودي للتنمية بشكل جيد من جانبه في بناء الاقتصاد الأردني، فقد أسهم هذا الدعم في تمويل وبناء المشاريع في مختلف قطاعات البنية التحتية والإنتاج الزراعي والصناعي والتطوير التعليمي، فقد ساعد على ذلك شروط القروض، و حجم التمويل من الصندوق وشروطه السهلة والغير مكبلة للأردن، بل تعتمد على الأسس التنافسية والمعطاءات الدولية بالإضافة إلى مدة السداد التي تصل إلى عشرين عاما وفترة إمهال خمس سنوات مقابل فوائد لا تتجاوز٢% وبدون عمولة التزام أو خدمات على هذه القروض وكان التمويل المتاح للأردن سنويا، يقدر ٢٢٥ مليون دولار، وما قدمه الصندوق من مساعدات تنموية للأردن على سبيل المثال وليس الحصر أكثر من مليار ريال سعودي ما يعادل ٢٩٠ مليون دولار للفترة مابين عم ١٩٧٧م إلى ١٩٨٩م. [٤]

---

١) العلا ونه موسى محمد، رسالة ماجستير بعنوان اثر التعاون العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي ، فلسطين ، السعودية ، العراق، سوريا، مرجع سابق ص١٠٨.

٢) وزارة الصناعة والتجارة الاتفاقيات التجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية على شبكة الانترنت .**JEDECO.GOV WWW.AGREEMENTS .JO.**

٣) وزارة الصناعة والتجارة الاتفاقيات التجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية على شبكة الانترنت .**JEDECO.GOV WWW.AGREEMENTS .JO.**

٤) الحضرمي عمر ، المرجع سابق، ص .١٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الأردن إحدى الدول التي تتلقى المساعدات المالية من السعودية، فقد قدمت السعودية ٢٠٠ مليون دولار للأردن عام ١٩٨٩م بهدف دعم النظام وإضعاف فاعلية مجلس التعاون العربي الذي ضم آنذاك مصر الأردن والعراق واليمن [١] والذي رأت فيه السعودية ودول الخليج الأخرى تكتلا غير مريح لها فسارعت إلى إقامة مجلس التعاون الخليجي .

احتلت السعودية أحد المراكز الخمسة الأولى بين الدول المانحة للمساعدات في العالم ، للفترة مابين ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧م وهذه المساعدات عززت القدرة السعودية في التأثير على سياسات بعض البلدان العربية والإسلامية والنامية ، وكان لها تأثيرها على مجريات بعض الإحداث الإقليمية والدولية إلى حد كبير، فقد قدمت السعودية عام ١٩٧٥م٣٥٠ مليون دولار لدولة البحرين المملكة الآن، نظير حل البرلمان، وكما وظفت قدراتها المالية والاقتصادية في أضعاف الحركات الشعبية لتحرير عمان والخليج فقد قدمت حوالي ٣ مليون دولار للحكومة العمانية التي أنفقتها في مجالات التنمية، وذلك درءا لخطر ثورة أخرى خلال فترة ١٩٧٥إلى ١٩٧٩م، وكما قدمت ٣ مليون دولار مقابل طرد خبراء السوفيات، وقد منحت اليمن الجنوبي ١٢٥ مليون دولار نظير وقف دعمها لحركات التحرر في المنطقة،كما مارست السعودية الضغوطات الاقتصادية على الأردن عندما رأت تقارب بالعلاقات الأردنية- السورية بعد ما كانت سائدة من خلافات ونزاعات وتوتر بينهم ، لعبت السعودية دورا بارزا لحل هذه الخلافات بين الأردن وسوريا عامي ١٩٨٠- ١٩٨١ وما أن تحسنت العلاقات الأردنية- السورية وقد وصلت نحو المزيد من التنسيق والعمل المشترك حتى سارعت السعودية وبدون تردد في فرض ضغوط اقتصادية على الأردن لتخفيف من الاندفاع نحو سوريا [٢].

ففي الحرب العراقية الإيرانية ساهمت السعودية في مساعدات العراق في ٢٥ مليون دولار في حين تحملت السعودية النصيب الأكبر من تكاليف تمويل قوات التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية، من التنسيق والعمل المشترك .ويرى الباحث أنها لا تزال تعاني وتتحمل حتى بعد احتلال العراق.

---

٥) العليكم حسن حمدان ، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسي ، الرياض، العدد ٧ تشرين ثاني ١٩٩٨،ص٥٤-٥٥.

1) Patrick Sealeasad Of Syria:The Struggle For The Middle East,London,1988,P.294.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبسبب حرب الخليج الثانية واحتلال العراق الكويت تم توقف إقراض الأردن من سنة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩م وكان لها تأثير على الخزينة الأردنية مما اضطر الحكومة الأردنية إلى إعادة تصميم بعض برامجها ومشاريعها الحيوية[١].

شهد التبادل التجاري الأردني السعودي الكثير من حالات المد والجزر تبعا لتطورات والمتغيرات ومواقف البلدين السياسية، فعندما كانت تميل إلى التقارب يزداد ويتصاعد التبادل التجاري فيما يكون العكس عند توتر العلاقات، لقد شكل عام١٩٩١م منعطفا سياسيا واقتصاديا خطيرا في العلاقات الأردنية السعودية على الناحية الاقتصادية بسبب حرب الخليج الثانية واحتلال العراق الكويت، فقد انخفضت التجارة البينية بنسبة١٨%عام١٩٩٠إلى٨% في عام١٩٩١ فقد انخفضت الصادرات من٤٧ مليون دينار إلى١١ مليون دينار فقط عام ١٩٩١، ثم عادت الارتفاع لتصل٧٥ مليون دينار في المتوسط عامي ١٩٩٢-١٩٩٣م إما المستوردات المملكة الأردنية الهاشمية فلم تصل ٨٨ مليون دينار عامي ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣ والسبب هو توقف المملكة العربية السعودية عن الاستيراد من الأردن ، إثر حرب الخليج الثانية، ثم عادت بالتصاعد التدريجي لتصل في ١٩٩٦ إلى ١٣٠ مليون دينار وبنسبة نمو بلغت ٨٤% .[٢] أدت إلى انخفاض حجم الصادرات الأردنية إلى السعودية .

بالنسبة إلى حجم المستوردات الأردنية من المملكة العربية السعودية خلال الأعوام مابين ١٩٩٢إلى ١٩٩٩م حوالي٧٦٧ مليون دينار أردني، أما حجم الصادرات الأردنية إلى السعودية خلال الفترة ذاتها بلغت٦٥٥ مليون دينار أردني، شكلت ما نسبة٥،١٦%. [٣] وهذه التجارة تأثرت بسبب حرب الخليج الثانية لكون السعودية ودول الخليج اعتبرت الموقف الأردني بأنه كان إلى جانب العراق. وسيتطرق الباحث في إسهاب عن التبادل التجاري بين البلدين في الفصل الثالث ويرى بأن يكتفي في ما قدمه من خلال المحدد الاقتصادي.

إن المحدد الاقتصادي بين الأردن والسعودية قد خضع لمؤشرات سياسية وأمنية ثنائية وإقليمية ودولية، فلم يستطع البلدان التوصل إلى التفاهم العام الذي يخدم الطرفين لأسباب

---

٢) الحضرمي عمر، مرجع سابق ،من ص١٠٦الى ١٠٩.

١) العلاونة موسى محمد، رسالة ماجستير بعنوان " اثر التعاون العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي ، فلسطين ، السعودية ، العراق، سوريا،"مرجع سابق ص ١٠٦.

٢) تقارير وزارة التخطيط ووزارة الصناعة والتجارة في الأردن تموز ١٩٩٩م، حجم الصادرات والمستوردات المطبعة الوطنية ،١٩٩٩،ص١٥، والعلا ونه موسى محمد، رسالة ماجستير بعنوان "اثر التعاون العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي ، فلسطين ، السعودية ، العراق، سوريا،" مرجع سابق ص ١٠٩-١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعودية مبررة أحيانا وغير مبررة في بعض الوجوه، ولم يصلا إلى تعاون واضح في مجال النفط، فالسعودية لا تلتزم ولا تسمح أن تقدم النفط للأردن كما كان العراق يقدمه للأردن، نظرا إلى التزاماتها الدولية بالنسبة إلى النفط .

فرغم ما يوجد من اختلاف في وجهات النظر وفي المواقف فإن المملكة العربية السعودية تفضل أن ترى الأردن مستقرا وهادئا ومكتفيا ، أفضل من أن تراه هائجا وثائرا، وترى السعودية من مصلحتها الذاتية أن يستمر المحور الأردني– السعودي قائما على التعاون مما سيؤمن لها ضمانا يحميها من تسلُّل كثير من التوجهات اللبرالية أو الأفكار الرافضة إلى أرضيها .

إن الأردن يشكل معبرا تجاريا للسعودية سواء الصادرات أو الواردات إلى سوريا ولبنان وتركيا وأوروبا، والأردن يعتبر البوابة التي يلج منها الحجاج البر من هذه الأقطار، فالسياحة الدينية ذات حضور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كما يوجد بالأردن مرافق ذات الصبغة العلاجية من الحمامات المعدنية والبحر الميت، فالسائح السعودي العادي يشكل جزءا من السياحة العربية والدولية التي تفد إلى الأردن، فالأردن بما حباه الله من مناخ معتدل وجميل وطبيعة خلابة ويوجد فيها أحد العجائب السبعة "البتراء"وما يمتاز به المجتمع الأردني من العادات والتقاليد مقبولة لدى السائح السعودي والخليجي .

وخليج العقبة الذي سأهم في جلب السائح السعودي والخليجي فهو يمتاز بإطلالة جميلة ورائعة ، فقد كانت مساحته ٩كلم وبعد مباحثات مع السعودية تم استبداله بأراضي أردنية حتى امتد مساحته إلى ٢٥كم مقابل ٧٠٠كم من الأراضي الأردنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: العلاقات السياسية الأردنية السعودية (١٩٩٩م–٢٠٠٨م)

تأتي أهمية دراسة العلاقات الأردنية السعودية من أهمية البلدين في المنطقة، فلو أخذنا الدور السعودي لوجدنا له دوراً أساسياً ومؤثراً في العلاقات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية، ولا يقل عنه الدور الأردني فهو دور متميز وله حضوره وله دور محوري في البعد الإقليمي الذي يتشكل من سوريا وفلسطين والأردن وإسرائيل ولقد اعتمدت العلاقات الأردنية السعودية أساسا على الروابط الأخوية والجغرافية وحقائق التضاريس.

تمتاز العلاقات الأردنية السعودية بين الفتور والدف والمد والجزر حسب الظرف الطارئ ، والمتغيرات الطارئة الإقليمية والدولية، فالعلاقات الأردنية السعودية تتسم بالتعقيد، فقد امتزجت بين الاعتبارات الدينية والاقتصادية والسياسية فضلا عن التزامها تجاه القضايا العربية الأساسية، وقد أدركت كلتا الدولتين الأردنية والسعودية أهمية المرحلة فعمدت على التمسك بثوابت العلاقة بينهما وقراءة التاريخ بدقة الذي وفر الاستقرار بالعلاقات.

فهل لهذا التأرجح تأثير على مستقبل العلاقات الأردنية السعودية؟ ولماذا هذا التأرجح وهل للمشاكل والقضايا الإقليمية تأثيرها وتداعياتها على العلاقات بين البلدين؟ وهل يمكن أن تستقر مصلحة البلدين على أن لا تهدد هذه العلاقة بالفتور وتنطلق إلى الإيجابية؟ وهل يمكن أن تؤدي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إلى تحسين العلاقات بين البلدين؟ هذه الأسئلة لا يمكننا الإجابة عليها إلا من خلال المباحث الثلاثة لهذا الفصل، والتي عمد الباحث إلى تقسيم العلاقات الأردنية السعودية بإطارها الثنائي وفي الإطار الإقليمي وفي الإطار الدولي.

المبحث الأول: الإطـار الثنائـي

إن قيام محور سياسي بين دولتين يتطلب تلاقيهم في المصلحة الذاتية بين طرفيه، وقد كشفت الأزمات التي مرت بالمنطقة عن اصطفاف في المنطقة، وهذا الاصطفاف جاء من الحرص والخوف على المصالح ولم يفسر أحدهم أو يؤول وقوفه واصطفافه إلى جانب عائدا لمرجعيات إيديولوجية بل إلى مصالح، وهذا يعني غياب الانتماء الإيديولوجي عن الأنظمة السياسية التي تغير مواقفها، ليس تبعا لفكره السياسي، بقدر ما جاء ذلك خوف على مصالحها.

إن غياب قيام محور أردني سعودي مستقر وثابت لا يتعدى هذه الخلفية فهي حقيقية أن كلا من البلدين يبديان رغبتهما بذلك وحتى لو اضطرهما الأمر إلى تجنب مواجهة الواقع.

فالأردن لا يبحث عن إرث ، وإنما يأمل بأن يكون الدولة الأكثر قربا وأقوى علاقة، والسعودية لا تطمع بالأردن ولكنها تريد أن تبدأ علاقة معها من نقطة قوتها هي، وهذا لا يفسر إلا بأنها حالة احتواء ولا تخرج عن المصلحة الذاتية للدولة التي تحرص على أن لا يكون بين البلدين أي توتر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأي دراسة تجرى على مستوى الاقتصاد والسياسة والأمن تحرص السعودية على أن يكون الأردن أحد الثغور الذي لا تؤتى سواء من الراديكالية العربية أو التوسعية الإسرائيلية ، فأنها ترغب في أن تظل الأردن على حالة تضمن بوابتها الشمالية فهي تشكل دولة عازلة بينها وبين إسرائيل، وهذا لا يعني بالضرورة أن يقوم بينهم محور دائم أو مستقر وثابت[١] .

ومما يميز العلاقات الثنائية بين البلدين التشابه في طبيعة النظام السياسي والمجتمعي في كلا البلدين، وتأثر النظامين في المسألة الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، وكلا النظامين نشأ برعاية ومساندة بريطانية وبالتالي يتهم من قبل الجمهوريات بانتمائهما للغرب الذي جعلهم عرضة وباستمرار للهجوم العربي عليهم من قبل الجمهوريات الثورية.

ويرى الباحث أن فشل الجمهوريات وعدم تحقيق برامجها وشعاراتها لصرف النظر عن تقصيرها مع شعوبهم ومن أجل صرف النظر عن القصور وعدم نجاحهم ورفعهم شعارات ترفع الهمم ولم تحقق ما ترمي إليه حيث إن الشعارات والآمال تصطدم بالواقع وأنها محكومة بالظروف السياسية والموارد الاقتصادية، فاستحال تنفيذها لعدم وجود الإرادة الصادقة لديهم، فبقية الشعارات حبر على ورق بالمقابل نجحت هذه الملكيات في تحقيق أهدافها ونسجت مع شعوبها خيوطاً قوية في التماسك وحققت تطورات ونجاحات وتنمية اجتماعية ورعاية صحية، وتعليمية وثقافية واقتصادية والتفاف الشعوب حول قيادتهما الرشيدة .

ومع ذلك فالعلاقات الأردنية السعودية شهدت حالة عدم الاستقرار والثبات فكانت مستمرة في التنقل من النقيض إلى النقيض شأنها شأن العلاقات العربية – العربية وفي فترات متقاربة [٢] ،بالإضافة إلى غياب التحالفات الدائمة وعدم وجود فواصل لها تتداخل السياسة مع الاقتصاد وتنعكس الحالة السياسية بين زعامتين عربيتين على مناطق المعابر بينها فتسوء معاملة المواطنين ويبدأ التشدد على التنقل وكثيراً ما كنا نشهد قطرين عربيين يدخلان في مباحثات وحده واندماجية سرعان ما ينتقلان إلى نزاع حاد يصل إلى مرحلة الاستخدام العسكري والعكس.

كما يوجد بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية اتفاقيات أمنية وإدارية عقدت ووقعت بينهم بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٩م [٣] بالإضافة إلى توقيع برتوكول للتعاون العلمي والتكنولوجي قد وقعت البلدين في عام ١٩٨٦م[١].

---

١) الحضر مي عمر، المرجع سابق، من ص ٢٨ الى ٢٩.

٢) مطر جميل ، هلال علي الدين ، النظام الإقليمي العربي ، مرجع سابق ص ٥٣-٥٤.

١) العلاونه موسى محمد، رسالة ماجستير بعنوان "اثر التعاون العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي، فلسطين، السعودية، العراق، سوريا،" مرجع سابق، ص١٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:الإطـار الإقليمي

هناك جملة من القضايا التي فرضتها طبيعة التحولات في النظام الدولي والتي أثرت بصورة مباشرة على النظام العربي بشكل عام كونه نظام يتسم بالتحرك والتغير والتنقل من حال إلى أخر، وكان للمعطيات الدينية والأمنية والسياسية والاقتصادية أثرها وتأثيرها بالعلاقات العربية السعودية لذلك قامت على مجموعة من الحقائق التي استندت عليها ولعل أهمها :

١- العلاقة بين الإسلام والعربية وما جرى حولها من نقاش وجدليات وصلت في حدها الأعلى إلى الرفض .
٢- التحالفات العربية- العربية وطبيعتها التي أخذت أكثر حالاتها مسارات غير منطقية وصلت في بعض الأحيان إلى المساس بالثوابت .
٣- النظام السعودي وجد نفسه في رئاسة الدين والعقيدة وقيادة التيار السياسي المحافظ وقوة اقتصادية أهلته للزعامة الاقتصادية.
٤- النزعة نحو الاستقلال وترسخ السيادة القطرية عربيا مع محاولة طرح مفاهيم الالتزام بالعمل العربي المشترك ضمن النظام الإقليم العربي.[٢]

الحقيقة الإقليمية: إن العلاقات الأردنية -السعودية كانت في مرحلة من المراحل تشكل تصاعدا في النفور مع إبقاء هامشا للتلاقي ألا أن النزعة القطرية جعلت التكامل الاقتصادي يقصر عن إيجاد نواة لتحرك السياسي للتلاقي.فلم تأخذ الدول العربية العبرة من الدول الأوروبية التي بدأت منتجة وانتهت بالبحث الجاد في إقامة الدولة الواحدة والسبب أن نظرتنا الاقتصادية انطلقت من مشاهد التجزئة السياسية ذاتها كما أنها ربطت هذا الاقتصاد أصلا بمراكز خارجية لم يكن من مصلحتها غير ذلك .[٣]

الحقيقة الثانية: تقديم المصلحة الذاتية القطرية على مصلحة طبيعة التقارب والتعاطف، فطبيعة العلاقة بين البلدين تعتمد على المصالح الذاتية فكانت طبيعة العلاقات بين البلدين تنتقل من حال إلى حال، من طبيعة التقارب والتعاطف إلى التنافر والبحث عن المصلحة الذاتية فحين كان الأردن قريبا بالنسبة للسعودية نرى أن النفط يباع للأردن بأسعار تفضيلية وقد يمنع عنه في فترة من الفترات وقد كانت قد أعلنت عن ذلك أكثر من جهة أن بيع البترول السعودي

---

٢) المرجع السابق ذاته ، ص ١٠٨.
٣) الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية ، مرجع سابق، ص ٢٠-٢١.
١) المرجع ذاته، ص ٢٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأردن يخضع للأسعار الدولية الأمر الذي اضطر الأردن أن يواجه خياراً واحداً في ذلك الوقت وهو النفط العراقي .

ويرى الباحث أن الأردن يتحرك وفقا لما يحقق مصلحته الذاتية فلا يمكن أن يقبل بأن يكون أسير الضغوط السعودية، فيتحرك وفقا للعلاقات الحميمة ، فلم يعد بمقدوره على الصمود أمام اندفاع الحركة الانتقالية لهذه العلاقات بين الفينة والأخرى وقد رأينا عدم الرضا بين البلدين في كثير من الأحيان خاصة على خلفية قضايا مرتكزة على المصلحة القطرية ففي حالة الأزمة بين العراق والكويت، وما تلاها وفي قضية اليمن وقضية ظفار قبلها، جاءت المصلحة الذاتية متقدمة على طبيعة التقارب والتعاطف وخرجت في حينها شعارات تحدثت عن الرفض بصورة مطلقة واتسم الخطاب السياسي بالعنف.

فالعلاقات بين البلدين استمرت ولفترة طويلة خارجة عن السياق التراكمي الإيجابي فقد كانت ترتد إلى الوراء لتعيد نفسها لأسر المصلحة الذاتية ولا نقصد من ذلك إلغاء الذات القطرية في سبيل قيام التزام كامل بالمصلحة الثنائية وتصبح هي الأساس في التعامل إلا أن هذه الحقيقة والواقع.[١]

هناك منظوران مختلفان ومتناقضان في معظم الأحيان، بالنسبة للقضايا العربية الخلافية وهذه القضايا الإقليمية الخلافية لها أثرها وتأثيرها على العلاقات الأردنية السعودية فمن ناحية المنظور القومي لكلا البلدين لم يقدما ما يطلبه المفهوم القومي العربي منهما، وأنهما تعاملا مع القضايا الخلافية بما يخدم المستوى القومي وهذا ما أكدته طبيعة سياسة البلدين التي فرضت، ويمكننا أن نلمسها من خلال تصرفاتهم حيال ما يجري في المنطقة .

وبينما المنظور الأيديولوجي أن كلا الدولتين اختلفتا في تناولهما القومي أو القطري وأغفلتا البعد العقائدي الأيديولوجي بل أنهما تنكرتا له،فهل تناقض المنظورين يدل على وجود خلاف بين البلدين أما أنهم لم يفهما بالصورة الصحيحة؟ يرى الحضرمي أن عدم التوحد في توجّه البلدين وعدم التطابق بينهما لم يصل في أية فترة إلى مرحلة التصادم السياسي أو العسكري أو الإعلامي فالحملات الإعلامية كانت حملات خجولة وغير مؤذية.

فقد امتازت العلاقات الأردنية السعودية بالتذبذب بالصعود والهبوط كأنها مناورة تكتيكية والسبب يأتي من انعكاسات لحقائق الأوضاع الإقليمية العربية وليست نتيجة لقضايا ثنائية

٢) مطر جميل ، هلال علي الدين ، النظام الإقليمي العربي ، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتدليل على ذلك(أن الملك حسين قام بتحسين علاقاته مع مصر في سنة ١٩٦٤ وفي مؤتمر القمة اعترف بالنظام الجمهوري الجديد باليمن والنظام السعودي الدولة الوحيدة التي مازالت آنذاك معترفة بالحكم ألإمامي وفي عام ١٩٦٩ في السعودية مؤتمر القمة الذي أيده الأردن ودعمه أما في عام ١٩٧٥-١٩٧٦ فقد أبدى السعوديون عدم رضاهم عن تحسن العلاقات بين الأردن وسوريا، وقبل ذلك الموقف السعودي الداعم للعمل الفدائي الذي الحق أذى بالنظام السياسي والاستقرار في الأردن).[١]

العلاقات العربية: العربية شهدت حالة عدم الاستقرار والثبات فنرى انتقال من النقيض إلى النقيض وفي فترات متقاربة مع غياب التحالفات الصلبة التي يجب الاعتماد عليها ولعدم وجود حدود وفواصل بالعلاقات، وصعوبة تحقيق ذلك نجد تداخل السياسة بالاقتصاد، فتنعكس الحالة السياسية على الحالة الاقتصادية، فنجد في مناطق المعابر تسوء معاملة المواطنين، ويبدأ التشدد على التنقل بسبب الحالة السياسية بين زعامتين عربيتين، وكثيرا ما نشهد قطرين عربيين يدخلان في نزاع حاد يصل إلى مرحلة الاستخدام العسكري والاحتلال ، وهذا من المفارقات التي تعيشها الأمة العربية استمرار التباعد بين أقطارها في الوقت الذي تدرك فيه كل الزعامات العربية أن الدولة القطرية غير باقية في مواجهة ذلك التيار الضخم الذي يجتاح العالم والمتمثل في إنشاء التكتلات الضخمة الاقتصادية والسياسية والأمنية والعولمة دون إعطاء أي اعتبار إلى أي فاعل جمعي إذ اختزل كل ذلك لتصبح المصلحة المشتركة هي الدافع الأول والأخير لبناء التحالفات .[٢]

بعد حرب الخليج الثانية واحتلال العراق الكويت تشكل محور (القاهرة الرياض دمشق) إلا أن هذا المحور لم يستطيع الصمود بعد أن بدت للعيان أنها قوية، فقد تم تدهور أوضاع إعلان دمشق ظاهرياً.

والأردن من جانبه يسعى ويحاول أن يكون له دور قومي وإقليمي فاعل بالرغم من صغر حجمه وضعف إمكاناته الاقتصادية، وبالرغم من الطعون العربية التي وجهت له خاصة في بداية تفاعله مع القضية الفلسطينية.

---

١) الحضرمي عمر، العلاقات الأردنية السعودية، المرجع سابق ص.٤١
١) مطر جميل ، هلال علي الدين ، النظام الإقليمي العربي ، مرجع سابق ص ٥٣-٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسعودية استطاعت فرض أهدافها السياسية ليس على الجوار فقط بل على المنطقة بشكل عام يدعمه بذلك قدراته الاقتصادية وعلاقاته الدولية ووقوعه على حدود ثماني دول ذات قدرة دولية كبيرة ولجانب المعطيات الدينية التي شكلت احد أوجه شرعيتها كدولة[١] .

تنتقل العلاقات من الحرص على تحقيق المصالح الذاتية إلى طبيعة التقارب والتعاطف وبالتالي يتم وضع إستراتيجية كاملة لهذه العلاقات فنرى الإحداث والتغيرات المتسارعة في العالم في نهاية القرن العشرين فرضت على المنطقة أنماط جديدة من العلاقات الدولية الإقليمية تفهمتا كلا الدولتين واستوعبتا هذه التغيرات والمتطلبات، فعملت السعودية على تهيئة أوضاعها الداخلية والخارجية بشكل مكنها من استيعاب التغيرات والتطورات وقد تبلورت ملامح سياستها ومرونتها وفق مجموعة من الأبعاد:

أ) **البعد الوطني:** عملت على تمتين نسيجها الوطني بشكل تجعل الأمور ينعكس إيجابا على قدرتها في تنفيذ سياستها الخارجية فسخرت كل إمكانياتها ومواردها ومنجزاتها لتصبح دولة متماسكة قادرة عن الدفاع عن ذاتها.[٢]

ب) **البعد الخليجي:** فبحكم موقع السعودية الجغرافي وتلاصق حدودها ثماني دول عربية تقرب من إيران وشاطئ الصومال والحبشة وجدت نفسها ضمن دائرة منطقة الخليج العربي حيث أولته أهمية خاصة فالمنطقة شكلت معلما استراتيجيا هاما م الناحية الاقتصادية والسياسية والأمنية والجيوسياسية، ولتحقيق الأمن والاستقرار، عملت على إنجاح تكتل مجلس التعاون الخليجي وقد أكدت السعودية في أول جلسة لهذا المجلس الذي انعقد في أبو ظبي وحضره كل من الأمارات العربية المتحدة الراعية للمؤتمر و سلطنة عمان وقطر والبحرين والسعودية والكويت وتمخض عنه مجلس التعاون الخليجي، على أن من أهداف هذا المجلس التعاون الخليجي من ضرورته حماية الأمن لمنطقة تملك أكبر مخزون من نفط العالم،بالإضافة إلى تقوية الفاعلة العسكرية لدولها

٢) الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية، رجع سابق، ص .٣١
٣) المرجع ذاته ، ص .٣٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع المناداة بسياسة التفاوض والحوار العقلاني وعدم اللجوء إلى القوة الغير مبررة، وقد دعت لفتح باب الحوار مع دول المجاورة لها وأولها إيران [١] .

لقد طالب الأردن بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ألا أن طلبه رفض، فما كان أمام الأردن إلا الانضمام إلى تكتل المجلس التعاون العربي الذي يضم العراق واليمن ومصر.[٢]

ولقد أولت كلتا الدولتين الأردنية والسعودية أهمية كبيرة في علاقاتهم مع الدول العربية ،انطلاقا من كونهم أعضاء في الأمة العربية وانتمائهم العربي هو أحد المصادر الرئيسية لقوتهم ، فقد ركزتا على ضرورة قيام تعاون فاعل بين الدول العربية وكانت تحرصا على الإجماع العربي وأخذت تتبنى القضايا العربية في المحافل الدولية كما ساهمت في التصدي للازمات العربية الداخلية وعملتا على حل العديد منها دون النظر إلى تبعات مالية أو سياسية أو جهد فالهدف واحد والغاية نبيلة ، وبمثل هذا السياق دعمت السعودية العمل العربي المشترك وأكدت التزامها بميثاق الجامعة العربية وبحضور المؤتمرات التي دعت إليها ، وقد مثل البعد الإسلامي،مفهوما شاملا وركنا أساسيا وراسخا في تكوين السياسة الخارجية السعودية فقد وزعت جميع الأنشطة الاتصالية مع الدول العالم الإسلامي وناصرت جميع قضاياها الإسلامية.

أن ما يميز الاقتصاد السياسي العربي بأنه لا وجود للتناسق من مكانه له عند أعضاء النظام الإقليمي العربي، فالدولة العربية التي تتمتع بعنصر القوة الاقتصادية عادة ما تكون مفتقرة إلى بقية العناصر التي تحكمها من توظيف عنصرها بفاعلية واقتدار وهذه العناصر الكثافة السكانية والقوة والقدرات العسكرية والمهارات التعليمية والفنية وهذا ما ينطبق على السعودية فهي تعد من الدول الغنية برؤوس الأموال ،التي وفرت لها كثير من الأحيان مواقع هامة لكي تلعب دور هام وفعال في التفاعلات النظام الإقليمي العربي، إلا أن المقومات والعناصر التي سبق ذكرها غير متوفرة لذلك ليس أمامها إلا التحالف السياسي مع بعض الدول ضمن إقليمها العربي ،أو بناء جسر من العلاقات مع الدول الغربية الأمريكية والأوروبية .

لقد صنفت التقارير الاقتصادية العالمية الدول العربية إلى مجموعات فما هي هذه التصنيفات وما هو موقع كل من السعودية والأردن وما هي العلاقة بينهم ضمن الإطار الإقليمي العربي؟

---

١) المرجع ذاته، ص ٣٧.
٢) المرجع ذاته، ص ٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الأولى: تضم الأقطار النفطية الغنية والتي تتسم بقاعدة اقتصادية قوية ومتنوعة وطاقة استيعابية هائلة وهذه الدول العراق و الجزائر[١] ، وهذه المجموعة لم تحافظ على تصنيفها فقد تراجعت إلى مراكز متأخرة بسبب كثرة الحروب التي خاضتها العراق وما تعرضت له من احتلال وتراجع النمو الاقتصادي وتدمير بنيتها التحتية وكذلك الجزائر، ما تم من ممارسات إرهابية دمرت البنية التحتية له.

المجموعة الثانية: الدول العربية الغنية وقاعدتها الاقتصادية قوية وهي تضم السعودية والأمارات والكويت وقطر وليبيا، إلا أنها لا تتوفر لديها المقومات والعناصر الأخرى مثل قلة الكثافة السكانية،وطاقتها الاستيعابية قليلة وقدراتها العسكرية والمهارات التدريبية الخ.[٢]

المجموعة الثالثة: الدول العربية الغير نفطية ومتوسطة النمو وهي تضم الأردن والبحرين وتونس وسوريا وعمان ولبنان ومصر والمغرب، وما يميز هذه المجموعة بأنها تمتلك الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة والتي تتوافر لديها الخبرات وهي المجموعة التي تعتمد عليها المجموعة الأولى والثانية.[٣]

المجموعة الرابعة: الدول العربية غير النفطية والفقيرة تضم السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي واليمن[٤] ، قبل اكتشاف النفط وهذه المجموعة وهي المجموعة التي اعتمدت عليها دول المجموعتين الأولى والثانية فهي تتوافر لديها العمالة المدربة والمؤهلة .

لقد صنفت السعودية ضمن المجموعة الثانية ، وهي مجموعة الدول الغنية وقاعدتها الاقتصادية قوية، وتنقصها المقومات والعناصر الأخرى والتي تعتمد على المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة والأردن تم تصنيفها ضمن المجموعة الثالثة متوسطة النمو وتعتبر من الدول مصدرة الخبرة واليد العاملة المدربة التي اعتمدت عليها السعودية في مرحلة إنشاء البنية التحتية فالعلاقة ظلت راجحة إلى جانب السعودية لكونها صاحبة رأس المال وتتهافت الدول العربية والغير عربية بإرسال مواطنيها للعمل وبأجور متدنية بالرغم بعض القطاعات لم تستطيع هذه الدول الغير عربية في تغطيتها كقطاع التعليم مثلا .

---

١) مطر جميل ، وهلال علي الدين ، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية طبعة خاصة جديدة ومنقحة ، بيروت أيلول ١٩٨٦م، ص٣٨-٣٩.
٢) المرجع ذاته ص٣٨-٣٩.
٣) المرجع ذاته، ص٣٨-٣٩.
٤) المرجع ذاته، ص.٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة إلى التدفقات التجارية العربية البينية فهي ضعيفة وخجولة إذا ما قورن بحجم التجارة الدولية ،ويرى الدكتور الحضرمي " مرد ذلك هو تقديم أولويات الدول السياسية والأمنية على أولوياتها القومية ، إضافة إلى غياب مؤسسة السوق العربية المشتركة التي ولدت في أحضان مؤسسة مهتمة بتكريس الفرقة،" والسيادة و تنمي ضعف الإرادة وعدم الثقة ومحور التآمر والكولسة وهذه المؤسسة هي مؤسسة الجامعة العربية التي تضع عراقيل الإجماع وليس رأي الأغلبية الملزم بحجة السيادة والحرية . (١)

لقد تركز التوزيع التجارة العربية البينية بين عدد محدد من الدول العربية في السبعينات من القرن العشرين وأهم الدول العربية السعودية والأردن والبحرين والمغرب وسوريا والعراق،(٢) ، وسنة ١٩٩٧ تم تطبيق فكرة إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة حيث اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية وبدا تطبيقها بشكلها الأول من كانون ثاني ١٩٩٨م حتى تتم مرحلة التحرير الكامل من السلع في ٢٠٠٧م القاضي بخفض الرسوم الجمركية والضرائب بنسب سنوية ١٠% سنويا مع السماح للدول الأقل نموا بمنحها معاملة تفضيلية،(٣) وان ما يميز منطقة التجارة الحرة العربية عن برامج التعاون العربي السابق إنها حققت برنامجاً تنفيذياً يحدد الواجبات على أساس واقعي من قبل عدد من الدول العربية وكما أنها تميزت ببرنامج زمني وبلغ عدد الدول التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ١٧ دولة عربية، باستثناء الجزائر، جيبوتي، الصومال ، جزر القمر، موريتانيا مع العلم بأن موريتانيا صادقت على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية،ووفقا لنتائج الدورة ٧٣ للمجلس ونتيجة لظروف كل دولة فأن التطبيق الفعلي تم فعلا بين ثمانية دول عربية وهي (المملكة العربية السعودية ،والمملكة الأردنية الهاشمية ، جمهورية مصر العربية ،جمهورية السودان ، سلطنة عمان ، مملكة البحرين، الكويت ،الجمهورية أللبنانية ، المملكة المغربية)، فالأردن يتعامل مع الدول العربية بالمعاملة بالمثل . (٤)

إن اكتشاف النفط في الدول العربية ،ارتبط في تبلور دورة في المنطقة العربية الإقليمية بتزايد الاعتماد بين أعضاء النظام الإقليمي العربي رغم انه كان سببا في حالة اصطفاف جيدة

١) المرجع ذاته ص٥٠.
٢) المرجع ذاته ،ص٥٠.
٣) شقير، لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها جدول رقم٤ ، ص٣٩٧ ،حيث بين توزيع المنظمات والاتحادات الاقتصادية العربية حسب نشوئها.
٤) عبد الحميد، عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مرجع سابق ، ص ١٣-٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثلت في انتقال العمالة وتدفق التحويلات المالية وقد رافق ذلك تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية على الدول العربية فالأردن تعدّ من الدول العربية المصدرة للعمالة المدربة والمؤهلة للسعودية والمتلقية التحويلات .[١]

لقد فرضت الثروة النفطية العربية وعدم تجانس الأنظمة السياسية حضورها على تناقض في المنطقة العربية كان للسعودية دور فيه لكونها احد الإطراف الفاعلة إذ شهد النظام العربي فرزا بين مفهومين متصارعين مفهوم الدعوة العربية وبينما انطلق الأخرى من مفهوم الدولة القطرية مستندا إلى واقع ألتجزئه مؤمن بالمصلحة الاقتصادية جاءت الثروة النفطية وعملت على تكريسها وتدعيم أركانها.

ففي السبعينات من القرن العشرين شهد النظام الإقليمي العربي انفصاماً انقساماً بين دعوتين ارتكزت الدعوة الأولى إلى القومية وبينما ارتكزت الثانية واعتمدت على مفاهيم الإسلام السياسي ، وقد جاءت الدولتان الأردنية والسعودية بين هاتين الدعوتين ، فلا الإسلام الثوري مقبول لديهما ولا الدعوة القومية ،فالحالة الإسلامية في السعودية رغم فرضتها التاريخية إنما كانت لمرحلة سياسية لموازنة الحالة السابقة لحقيقة التوارث بالقوة، بينما لم تستطع المرجعية الدينية للنظام السياسي في الأردن أن تمنع حركات إسلامية هادئة أو راديكالية ذات امتدادات خارجية ،فرضتها وقائع وتطورات سياسية.

كانت السعودية والأردن تنظر إلى المد القومي المطروح آنذاك خروجا على ثوابت الاعتدال أو صيغة الحكم المتفق عليها لارتباطهم بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية، والتحرك بينهما ضمن إمكانيات سعودية فاعلة وقدرات أردنية على المناورة والتحرك .[٢]

لقد واجه البلدان التحديات في علاقاتهما العربية على الرغم من اختلاف أوزان كل منهما عن الأخرى، وكان لها تأثيرها على النظام الإقليمي العربي حيث انتهج البلدان منهج الحوار والتفاهم مع الآخرين بدلا من المواجهة أو المقارعة العسكرية أو السياسية كما يحدث في الوسط الإقليمي العربي، وكانتا تميلان إلى خير الإجماع العربي أكثر من ميلهما إلى الاستقطاب فقد شجعتا كلا الدولتين على التضامن العربي والتصدي لأي عدوان خارجي أو خلاف داخلي ،لذلك كانت تسعى كلتا الدولتين حتى لا يتعرض وجود النظامين للخطر.

---

٣) مطر جميل ، وهلال علي الدين ، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق ص .٥١
١) الحضرمي عمر، العلاقات الأردنية السعودية، مرجع سابق ، ص ١٠١-١٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكننا أن نقرا ذلك من خلال السلوك السعودي حيال إنهاء جميع النزاعات و الأزمات والمشاكل العربية البينية ، وحرصت على أن تكون العلاقات العربية البينية هادئة، بالإضافة إلى خشية السعودية من أي تقارب أو تعاون فوق الطبيعي بين أي قطرين عربيين ولو بصورة خفية وقد عللت عن خوفها بأن مثل هذا التقارب ربما يخلق محاور داخلية تهدد الإجماع العربي وعلى سبيل المثل بذلت السعودية جهودا كبيرة لإنهاء حالة التوتر التي سادت العلاقات الأردنية السورية عامي ١٩٨٠- ١٩٨١، وعام ١٩٨٥م، وما إن زالت الخلافات بينهما وبدأت العلاقات بين الأردن وسوريا تتحسن بصورة سريعة وصلت لحد التنسيق والعمل المشترك حتى سارعت السعودية بممارسة الضغوط الاقتصادية على الأردن لتخفيف اندفاع الأردن نحو سوريا [١].

فالأردن يملك من المعطيات مما تزيد من قدرته على التحرك والعمل في داخل دائرة الإطار الإقليمي العربي، والتأثير فيها من خلال دورة الريادي الإقليمي، وموقعة الاستراتيجي على أطول حدود مع إسرائيل ، خط الدفاع الأول عن الأمة العربية، بالإضافة انه يمتلك قدرة عسكرية لا بأس فيها، فرغم الفوارق والاختلاف في الأهداف لم تصل إلى حد الخلاف بين البلدين فمعظم الممارسات والقرارات الأردنية على مستوى العمل العربي حتى١٩٩٠م، كانت مباركة ومدعومة وتحظى بالموافقة السعودية المسبقة.

فقد سعى الأردن إلى تقوية مركزة في العالم العربي مستغلا مؤهلاته في فن الإقناع الذي كان يتقنه المرحوم الملك الحسين بن طلال، وما تلقى أرائه وأفكاره من احترام، فقد حقق الأردن نجاحات في إدارة الأزمات، وكان الفضل يعود لله وإلى قدرة الملك الراحل الحسين بن طلال طيب الله ثراه، استطاع الأردن وبدعم وبموافقة ومباركة من السعودية أن يجمع المتخاصمين الرئيسين المرحومين صدام حسين وحافظ الأسد معا في أول لقاء، خلال ترؤسه مؤتمر القمة في عمان تشرين الثاني عام ١٩٨٧م وكما استطاع إقناع زعماء العرب بضرورة عودة مصر إلى الصف العربي بعد مقاطعتها اثر توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل[٢] .

---

٢) الدستور اللندنية ١٩٨٨/٨/١١. للمزيد Patrick Seale ,Asad Of Syria : The Struggle For The Middle East, London,1988,P.294.

1) Missle East Contemporary Survey (MECS) , VOL.XI (1987)(,PP.121، 130-13، 600 Mecs,VOL.Viii,(1983- 1984) PP.139,630.- Valerie York , Domestic Politcs And Regional Security : Jordan, Syria And Israel Aidershot، 1988،P.308.- JOSEF nevo,OP.Cit.P.110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه بعض الإنجازات التي حققها الأردن في الإطار الإقليمي العربي والتي لاقت رضا من السعودية لأنها في الأساس تلبي رغباتها وتتفق مع سياساتها وأهدافها،وكثيرا ما تعمل الدولتان معا في فض الخلافات والمنازعات العربية الداخلية وفي الإطار الإقليمي العربي .

وكثيرا ما كانت تبتعد السعودية عن الخط الحليف لها وعلى رأسه الأردن وتقترب من التيار الراديكالي العربي بحثا عن السلام وتأمين طريق التوافق العربي وأقرب مثال على ذلك موقفها في قمة بغداد بعد أن وقعت مصر اتفاقية كامب ديفيد وتحفظها على قرار الأردن المتفرد سنة ١٩٨٤ بإعادة العلاقات مع مصر. [١]

كان لقيام الثورة الإسلامية الإيرانية في إيران وما تبعها من تفجر الحرب العراقية الإيرانية أثرها على مواقف البلدين اتجاه الإطار الإقليمي، فقد أعلن الأردن وقوفه إلى جانب العراق في حربه مع إيران ،فلم ينسق الأردن مع السعودية فحسب بل قدمت السعودية المساعدات للعراق من خلال الأردن دون إبراز وإظهار ذلك على السطح فقد تعززت جمعية الاهتمامات والأهداف وهو الاستثناء الوحيد الذي خرجت فيه السعودية عن الإجماع حيث قدمت مصالحها الذاتية على حرصها على الإجماع العربي الذي دعم التدخل المصري في اليمن .

تبدي السعودية قبولاً لأي إجماع عربي وتفضله على العلاقات العربية الثنائية ، في الوقت الذي ترى فيه الأردن أن علاقاته الثنائية مع الدول العربية ذات المركز المتقدم في النظام العربي لا تقل أهميته على الموافقة العربية الجماعية ، ألا أن هذا لا يمنعها إلى التصدي إلى بعض الدول العربية التي تعمل على شل الإجماع ، لذلك دعا الأردن أكثر من مرة أن يكون القرار ملزماً إذا اخذ بالأكثرية وليس بضرورة وجود الإجماع كما هو جاري الآن.

يرى الباحث أن المطلب ذا صفة عملية ومعقولة رغم كثرة الجهات التي تشكك في المقصد الأردني ورأت انه ما اتخذ إلا لتحييد القوى الراديكالية كسوريا مثلا .

الدولة السعودية مرت بمراحل بدأت بولاء للعثمانيين، ودخلت في علاقات مع بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى ووقعت معها اتفاقية اعترفت بموجبها بريطانيا بالملك عبد العزيز حاكما مستقلا في نجد والاحساء وتوابعها وتعهدت بريطانيا بحمايته وتعهد هو بعدم الاتصال

---

٢) Laurie. Brand: Jordan's Inter – Arab Relations The Political Economy Of Alliance Making Colombia University Press,Newyourk,1994.P89,91-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأية قوة أجنبية أخرى أو التخلي عن أي جزء من أراضيه لأية دولة أجنبية وقد وقعت اتفاقية أخرى في عام ١٩٢٧م اعترفت بابن سعود ملكا على نجد والحجاز.

قامت بريطانيا بمساندة الملك عبد العزيز وأمدته بالسلاح والتزمت سياسة تدعم خلافات المملكة العربية السعودية مع بعض الأنظمة العربية:

أ) تؤكد السعودية بأن الإسلام هو الركن الأساسي الأول في بناء سياستها الخارجية وأن الإسلام له دور يلعبه في الدفاع عن القضايا العربية، هذا الطرح يحقق لها في العالم الإسلامي عمقا استراتيجيا ،وفي العالم العربي أيضا، والخلافات مع بعض الأنظمة العربية في تبنيها طروحات مخالفة لهذا النهج الاشتراكية والشيوعية والقومية والتقدمية لأخره من الشعارات، مما يتناقض مع السياسة الخارجية السعودية، ومن هذا المنطق تعارض السعودية مبدأ التمحور والتحالف لما فيه من وجهة نظرها بأنه يلحق الضرر باستقلال وسيادة الدول الأعضاء في المنظومة العربية، وزيادة الانقسام بينها، رغم ذلك فالسعودية وجدت نفسها مضطرة في مرحلة من المراحل بأن تكون في أحدها .

ب) تعارض السعودية التحولات الثورية والراديكالية في المنطقة وتدفع اتجاه استمرار الأوضاع القائمة وتدعم شرعيتها، مما انعكس على نمط طبيعة العلاقات العربية- السعودية، ومما جعلها تمر بالعديد من التغيرات بسبب الظروف الداخلية والخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الإطار الدولي

الموقف الأردني في الحرب العراقية الإيرانية لم يلق تعارضا سعوديا أو خليجيا أو إسلاميا [١] بينما لم يلقى الموقف الأردني الرسمي في حرب الخليج الثانية نفس محاولة الفهم برغم التوضيحات الكثيرة والمتكررة التي صدرت عن النظام الأردني والدولة الأردنية، وكان عدم فهم الموقف الأردني متعمدا ،فقد تم تفسير المواقف الأردنية بمفاهيم لم يكن الموقف الأردني يعني بها [٢].

لم يلقَ الموقف الأردني من تطورات الصراع العربي الصهيوني والعملية السلمية انتقاداً سعوديا أو حتى خليجياً. هل يعني مرده إلى مفاهيم السياسة الخارجية السعودية ومبادئها أم هو موقف مقارب للموقف الأردني بصورة غير مباشرة من العملية السلمية؟ ويرى الباحث بما إن السعودية لم توجه أي نقد لذلك فإنه يعني أن موقفها مقارب من الموقف الأردني.

أولت السعودية اهتماماً للبعد الدولي انطلاقاً من مبدأ التعاون الإنساني، فقد انتهجت السعودية نهجاً سياسياً خلق الاستقرار والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين فالتزمت السعودية بميثاق الأمم المتحدة، وحرصت على تنفيذ التزاماتها التعاقدية واحترام المواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي والتمسك بمقتضيات الشرعية الدولية وبالمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية وحقوق الإنسان. [٣]

وبذلك حددت السعودية علاقاتها العربية والإقليمية والدولية بما تسهم العلاقات في بناء التعاون وتجنب الخلافات وعدم الدخول إلى ساحات الصراع أياً كانت درجته أو نوعه أو مستواه، لقد صنفت السعودية ضمن المجموعة الثانية ،وهي مجموعة الدول الغنية وقاعدتها الاقتصادية قوية، وتنقصها المقومات والعناصر الأخرى فهي تعتمد على المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة لكونها من الدول مصدرة الخبرة واليد العاملة المدربة التي اعتمدت عليها السعودية في مرحلة إنشاء البنية التحية، فالعلاقة ظلت راجحة إلى جانب السعودية لكونها صاحبة رأس المال وتتهافت الدول العربية والغير عربية بإرسال مواطنيها للعمل وبأجور

---

١) الحضري عمر ، العلاقات الأردنية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٣٠.
٢) المرجع ذاته، ص ٣٠.
١) عبد الرحمن محمد الجديع، السياسة الخارجية السعودية، الثوابت والممارسة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض– السعودية،١٩٩٩م ، ٢١-٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متدنية بالرغم أن بعض القطاعات لم تستطيع هذه الدول الغير عربية في تغطيتها كقطاع التعليم مثلاً .

للأردن مكانة سياسية دولية مميزة تتجاوز أي معيار موضوعي ، في قوته وإمكاناته على الرغم من أن الأردن بلد صغير وفقير وهش وفتي ، مع ذلك يحظى بمنزلة عالية في السياسة الدولية فهو يحظى بالمنزلة الدبلوماسية لدولة متوسطية ، وذلك يعود لموقع الأردن المجاور إلى فلسطين وتحمله مسؤولية الدفاع عن قضيتها بالإضافة انه يملك أطول الحدود مع إسرائيل بعد احتلالها فلسطين ونظراً إلى انخراطه في النزاع العربي الإسرائيلي فقد نال اهتمام العالم بأسره منذ خمس عقود،علاوة على ذلك يقيم على أرضه أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم خلال الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب، لذلك اعتبرتها الدول الكبرى طرفاً في النزاع العربي الإسرائيلي، فلا بدا أن يتعامل معها أي مسعى لحل هذا النزاع، فلا يمكن تجاوزها أو استثناؤها أو تجاهلها فهي المرجعية والأساس لحل النزاع، لذا لابد من التعامل معها لحل هذا النزاع، ووقف الأردن منذ نشأته إلى جانب الدول العربية شأنه شأن السعودية فقد ارتبط كلأهما مع بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، في صداقة وتحالفات ومعاهدات واتفاقيات وتنسيق ولم يتردد ا في مواجهة أعدائها في المنطقة العربية، ونظرا لصغر حجم الأردن ومحدودية موارده الطبيعية وهشاشة اقتصاده كان دوما يتجنب حالات اللاعودة في مواقفه السياسية، فكلما قويت عليه الضغوط ووقع تحتها وخاصة ضغط دولتين كبيرتين أو بين خصمين إقليمين سعى إلى استعادة أنفاسه وتوازنه ومجابهة القضايا الخطيرة أولا، لذا لم يختر الوقوف إلى جانب أي فريق أو طرف بلا تحفظ لأنه خبير بالأمور السياسية والمتغيرات الدولية ويخشى التغيرات التي لا يستطيع السيطرة عليها ويبقى متنبها لما يجري حوله يقظ فطن، وغالبا ما يترك الباب مفتوحاً لإمكانية التراجع التكتيكي، ففي حرب الخليج الثانية لم يذكر أنه يقف إلى جانب العراق بل بقي متحفظاً وعندما كان يوجه للملك حسين بن طلال طيب الله ثراه سؤال عن احتلال العراق للكويت، يقول أرضي محتله، فلسطين محتله ،على المجتمع الدولي إعطاء الحقوق لشعب مشرد طرد من أرضة تعرض إلى الحرب والاحتلال ، يمكن حل القضية داخل الجامعة العربية، في البيت العربي لا نريد أن نعطي ذريعة للوجود الأجنبي داخل المنطقة .

وبعد إعلان وقف إطلاق النار بين العراق وقوات التحالف ، التقى بوش بالكونغرس في اجتماع لمجلس النواب والشيوخ في ١٩٩١/٣/٦م وقال في خطاب " يجب علينا أن نعمل ما في وسعنا لتجسير الهوة بين إسرائيل والدول العربية وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، إن سلاما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شاملا يجب أن يؤسس على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢و٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام ، وهذا المبدأ ينبغي أن يحقق لإسرائيل أمنها والاعتراف بها، وفي الوقت نفسه ، الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين، ولن يحقق غير ذلك الإنصاف والأمن ، لقد حان الوقت لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي " . ([1])

فقد ذكر وزير الخارجية الأمريكي" جيمس بيكر " في مذكراته مدى خيبة الأمل والغضب اللذين انتابا الرئيس بوش من موقف العاهل الأردني في حرب الخليج الثانية ، لاسيما أن صداقة شخصية ربطتهما لعقدين من الزمن وذكر أن بوش رفض عدة مرات طلب الحسين اللقاء به ، إلا أن عملية السلام تقتضي مشاركة الأردن الفاعلة والدور الحاسم الذي سيقوم به مليكه في إقناع الفلسطينيين للجلوس على مائدة المفاوضات وكان وزير الخارجية الأمريكي والرئيس جورج بوش يدركان ماذا حل بالأردن نتيجة هذه الحرب المدمرة، فالاقتصاد الأردني في حالة بائسة ، فقد منع الممولون السابقون المساعدات الخارجية للأردن ولاسيما السعودية مما تملكهم من الغضب على الأردن أكثر من أي وقت مضى ، فقد تضخمت الديون بسرعة وعاد إلى الأردن أكثر من ثلاثمائة ألف لاجئ فلسطيني إليه يستنزفون خزانته المالية الضعيفة، كان الملك حسين في وضع حرج لا يحسد عليه وانه على استعداد للتعاون مع الأمريكيين، فقد ابلغ وزير الخارجية الأمريكية "جيمس بيكر "الملك المرحوم " الحسين بن طلال" طيب الله ثراه، (لا أريد أن أتناول ما يفرق بيننا، فأنا أحاول وأناقش إذا كان بإمكاننا أن نتحرك نحو السلام، ولكن لدينا مشاعر قوية بالأسى في الولايات المتحدة ، وآمل أن نتمكن من التغلب عليها ولا بد أن تأخذ وقتاً) ([2]).

فقد ابلغ الملك حسين وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر على مائدة الغداء موافقة الأردن على عقد المؤتمر الدولي للسلام وعلى حضور الأردن وان الأردن موافق على تأليف وفد أردني – فلسطيني مشترك ، وان يكون للأمم المتحدة في المؤتمر صفة المراقب ([3]) ، وأن الملك المرحوم " الحسين بن طلال " أبدى استعداد الأردن الحضور في وفد أردني فلسطيني مشترك وان لم تحضر سوريا.

---

[1]) wiliam b, quandt, peaces process : american diplomacy and the arab-israeli conflict since 1967(washington, dc: brookings institution; berkeiey, ca:university of california press,1993),pp396-397.

[2]) baker iii, the politics of diplomacy: revolution,war and peace, 1989-1992,pp.50-51.

[3]) المرجع ذاته من ص ٤٥١الى ٤٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد عاد بيكر وزير الخارجية الأمريكي إلى عمان بتاريخ ١٩٩١/٧/٢١م وقابل المرحوم الملك الحسين بن طلال وطلب منه فتح اتصال مع إسرائيل وتزويد شامير بأسماء الوفد الفلسطيني المشارك وأكد الملك حسين انه سيفعل ذلك وقد طلب منه كتاب ضمانات منفصل فوعد بيكر بذلك وبعد هذا اللقاء قررت الإدارة الأمريكية إعادة تقديم المساعدات إلى الأردن. (١)

وتلى ذلك عدة زيارات من قبل وزير الخارجية الأمريكي، قابل الملك وطلب معونة الملك حسين في تأليف الوفد الفلسطيني وان ينقل الملك أسماء المشاركين بالوفد الفلسطيني إلى شامير فوافق الملك على ذلك وقد تسلم بيكر أسماء الفريق الفلسطيني المفاوض وفي ١٩٩١/١٠/٢٠ وافقت إسرائيل على حضور مؤتمر مدريد للسلام وبعد ذلك بيومين أعلن فيصل الحسيني أسماء الفريق الفلسطيني المفاوض .(٢)

إن العلاقات الأردنية مع المجموعة الأوروبية ،فقد أقام الأردن نسيج من العلاقات الجيدة مع معظم دول المجموعة الأوروبية عبر العقود الثلاثة الأخيرة، وسعى في التسعينات إلى إبرام اتفاقية شراكة على غرار ما فعلته بعض البلدان العربية وإسرائيل ، وان الأردن يأمل من تطوير علاقاته مع المجموعة الأوروبية من أجل الإفادة من هذه المجموعة لمساندة الأردن في قضاياه والتأثير على السياسة الأمريكية، اتجاه النزاع العربي الإسرائيلي فقد جاء البيان الذي صدر للمجموعة الأوروبية سنة ١٩٨٠ خطوة إلى الإمام في ضرورة حل النزاع العربي الإسرائيلي والضغط على أمريكا في تبني حل هذا النزاع في معاهدة سلام فهي خطوة مهمة في هذا الاتجاه.(٣)

---

٣) المرجع ذاته ، ص ٤٩٧.

2) quandt, ibid, p,403,and thomas r. mattair((the arab-israeli conflict: the madrid conference, and beyond) american- arab affairs,no 37(summer 1991) pp.829.

3**)** Adam garfinkle (jordan in worid politics,)in nevo and pappe, eds,jordan in the middle east: the making of apivotal state, 1948-1988,pp.294- 302.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية الأردنية – السعودية من (١٩٩٩م- ٢٠٠٨م)

تعد العلاقات الاقتصادية من أقدم أشكال التعاون، حيث ظهرت قبل تاريخنا الحاضر،عندما كان مواطنون من أفينيقيا وآخرون من ملا طيا، يتركون مدنهم ويضربون في الأفاق البعيدة في سبيل إنشاء مؤسسات مرتبطة بمدنهم في ذلك الحين كان عملهم يعد تعاوناً اقتصادياً واستثمارياً فهو أقدم أشكال التعاون التي ظهرت بظهور الدول [١]

يوجد مجموعة من أشكال العلاقات الاقتصادية إلا أنها تختلف شكلا حسب عدد الدول، فتكون شكل العلاقات الاقتصادية الجماعية كمجموعة الدول الأوروبية أو دول مجلس التعاون الخليجي ، وهناك علاقات اقتصادية ثنائية ، تبرمها دولتان ويطلق عليها العلاقات الاقتصادية الثنائية، ففي عالمنا العربي يوجد النوعين من العلاقات الاقتصادية بما يعرف بالتعاون، متعدد الأطراف الدولية والذي يطلق علية التعاون العربي الجماعي أو ما يعرف في العلاقات الاقتصادية الجماعية كمجلس التعاون الخليجي سالف الذكر ،وكما يوجد التعاون العربي الثنائي المباشر بين دولتين كما هو الحال في العلاقات الأردنية السعودية مدار البحث والدراسة .[٢]

فالعلاقات الاقتصادية عموما سواء الجماعية أو الثنائية تقوم على العديد من الأهداف التي تنشأ لتحقيق التعاون، والتي تنبع من طبيعة العلاقات فقد أكد وليم كوبلان (copalt) على ذلك عندما أشار إلى تعدد الأهداف التي تنشأ نتيجة للعلاقات بين مجموعة دول أو دولتين تسلكا سلوكا تعاونياً، وقد حدد مجالات التعاون في الحقل الاقتصادي لتشمل التعاون من أجل التنمية الاقتصادية وتطورها من خلال تحقيق المصالح التجارية والصناعية والخدمية واستثمار الموارد،والثروات الطبيعية المادية، والموارد البشرية ،والعمالة الماهرة الخ،ويرجع تعاون الحكومات بعضها البعض للمساعدة اقتصاديا أو فنيا أو سياسيا ، فالتعاون إما مؤقتا أو دائماً، وأن ديمومة التعاون أو عدمه مرهون على مدى استمرارية تطابق أو تشابه الأهداف السياسية والاقتصادية، فالتغير الذي يحصل في طبيعة السياسة الخارجية لحكومة ما ينعكس على طبيعة التعاون القائم ويؤثر سلبا أو إيجابا وفقا للسياسة الخارجية المتبعة لدى الحكومة [٣]

---

١) جيل برتان، تحريرعلي مقلد، الاستثمار الدولي، ط٢،دار منشورات عويدات، بيروت، باريس،١٩٨٢ ص ١٤.

٢) العلاونه موسى محمد، رسالة ماجستير "اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية ، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي ، فلسطين السعودية ، العراق ،سوريا " مرجع سابق، ص ٣٠.

1) Coplan , Wilam D.Introduction To International Poliics ATHEOREATICAL Overview, Chicago, Markhm Publishing CO,1971,PP-249.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما هولستي، وضع خمسة تصورات من خلالها يمكن أن نعرف ظاهرة التعاون ، فقد أكد ترابطها بين هذه الإشكال لتعريف علاقات التعاون وهذه التصورات هي:

١- إذا أدركنا بأن اثنين أو أكثر من المصالح والقيم والأهداف المتطابقة ممكن إنجازها بسرعة ويسر واقتناع من قبل الطرفين صناع القرار .

٢- أدراك أو توقع أحدى الدولتين من خلال سياساتها بأنها تنشد إنجاز أهداف أو قيم أو مصالح تعود بالنفع والفائدة إليها وعلى الطرف الأخر .

٣- الاتفاق بين دولتين أو أكثر على عقد الصفقات لإنجاز أهداف متوافقة ومشتركة لإطراف العلاقة .

٤- تأخذ الصفقات الرسمية وغير رسمية صفة الالتزام والتنفيذ.

٥- الصفقات التجارية والاستثمارية بينهم تتم عبر الاتفاقيات والمعاهدات. (١)

يرى الباحث أنه من الضروري عند بحث العلاقات الاقتصادية أن نفرق بين مفهوم التعاون الاقتصادي وبين مفهوم التكامل الاقتصادي فالعلاقات الاقتصادية المبنية على التعاون اقتصادي لا يرتبط بتغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني كما هو الحال في العمليات التكامل الاقتصادي، إضافة لذلك فإن أثاره لا ترتبط بدرجة من التعقيد والشمول وبد المدى في العلاقات بين الدول كما هو الحال في العمليات التكامل الذي يرتبط بتحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، للدول المرتبطة في عملية التكامل ويجب أن يتم ذلك بين الدول التي تكون بنيتها الاقتصادية متشابهة أو متجانسة. (٢)

لكن يمكن أن يتم التعاون الاقتصادي بين دول لها نفس النظام الاقتصادي أو تتباين في أنظمتها الاقتصادية والهدف هو تيسير العلاقات الاقتصادية البينية سواء من ناحية إلغاء القيود الجمركية أو إقامة مناطق حرة أو إلغاء القيود على حرية التجارة والعمالة وفتح باب الاستثمارات البينية . (٣)

فالتعاون الاقتصادي البيني يكون بالعادة في المجالات الاقتصادية ، وتصف طبيعة العلاقات بالتعاون عند يتولد لدى صناع القرار السياسي قناعة في كلا الدولتين بأن هناك إمكانية تحقيق مصالح متبادلة بينهم مما يرتب ذلك فوائد متبادلة لكليهما، واعتقادهما بأن

---

2) Holsti, K,J; International Politics, Framework For Analysis, Newjerasey,Prentice-Hllne,2ND Edition,1972,PP494-495.

٣) محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، ط٢ ،الجزء الثاني، مركز الدراسات العربية ، بيروت، لبنان ، ١٩٨٦،ص ٥٣.

١) بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة محمد عبد العزيز، سلسلة اخترنا لك، العدد١٨٨ ، الدار القومية للنشر ، القاهرة ١٩٦٤، ص٢٦-٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاق على القواعد والأسس التي تنظم طريقة العمل لتحقيق أهداف مشتركة، من ذلك التعاون بشكل عام، فأن العلاقات الاقتصادية الثنائية تكون لعدة أسباب وهي : [١]

أ- أن التعاون بين القطاعات الاقتصادية بطريقة غير مباشرة ، وأسلوب متدرج لتحقيق هدف التكامل الشامل، ويتم ذلك عن طريق البدء بين القطاعات المهمة لكلا الأطراف فإذا تحقق النجاح فهذا يكون دافعا للحكومات لمزيد من الانتقال إلى القطاعات الأخرى وهكذا حتى يتحقق ما يسمى بالاندماج الاقتصادي .

ب- ترى بعض الحكومات أن التكامل الشامل يلزمها بإلغاء القيود والحواجز على انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتعتبر الحكومات ذلك تنازلا عن جزء كبير من سيادتها وسلطاتها الاقتصادية والسياسية.

لذلك تكمن فلسفة العلاقات الاقتصادية الثنائية، بأن تحرير التجارة البينية في إطار العمل العربي المشترك يسير ببط، بينما أسلوب تحرير التجارة البينية على المستوى الثنائي هو الأسرع، حيث يتم ذلك من خلال أبرام الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وان هذه الاتفاقيات من مميزاتها أنها قابلة للتعديل ومعالجة السلبيات التي تطرأ وتصادف تطبيقها على الواقع من خلال الاجتماعات والبروتوكولات والزيارات ذوي الاختصاص وتبادل الآراء والمشاورات لتلافي هذه السلبيات وإلغاء بعض القيود وتسهيل بعض الإجراءات وتذليل العقبات التي تعيق تنفيذ الاتفاقيات لذلك تقوم فلسفة التعاون الاقتصادي الثنائي على مجموعة من المبررات وهي:

١- توفير المواد الأولية والاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية ، فالتعاون الاقتصادي الثنائي يحدث نوعا من التكامل في الموارد الإنتاجية ، وعناصر الإنتاج فكثير من الدول لديها مميزة مطلقة في إنتاج بعض السلع، لكن يوجد عندها نقص في عناصر الإنتاج الذي يعتمد على مواد أخرى أو على العمالة الماهرة تقوم بذلك، مما يجعل دوله غيرها تحقق ميزة نسبية في تلك السلعة المنتجة، والتي من شانها أن تحقق لها الغاية وتسد حاجاتها وبأسعار قليلة نظرا إلى رخص أجرة الأيدي العاملة أو بسبب القرب الجغرافي مما يؤدي ذلك من تقليل كلفة النقل مما يؤثر ذلك على سعر السلعة .

٢- أن عمليات تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج وإلغاء الحواجز الجمركية والقيود على حركة السلع والبضائع يؤدي إلى التكامل بين اقتصاديات هذه الدول وعكس ذلك يؤدي إلى انفصال الاقتصاديات عن بعضها البعض.

---

٢) بيلا بلاسا ، ترجمة عبد العزيز محمد، نظرية التكامل الاقتصادي، اخترنا لك، مرجع سابق، ص٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ومن مميزات التعاون الاقتصادي الثنائي بأنه يساهم في التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة فالتخصص المنتظم يكفل تحسين المقدرة الإنتاجية وهذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات البينية ، ويوفر المناخ المناسب للاستثمارات البينية ويطور القدرة التنافسية للسلع المنتجة والتي يتم تصديرها خارج المنطقة من خلال المشاريع المشتركة . (١)

٤- ومن مميزات العلاقات الاقتصادية الثنائية البينية بأنها تسمح بالاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العملية والفنية ،وهذه ستؤدي بالمحصلة النهائية إلى نمو الصناعات المختلفة.

لذلك تتخذ العلاقات الاقتصادية البينية الثنائية، مجموعة من المراحل وهي :

أ- أبرام الاتفاقيات الاقتصادية.

ب- التكامل بالتجارة من خلال تحرير التجارة البينية من القيود بين دولتين .

ج- تكامل عناصر الإنتاج من خلال تحرير القيود على عناصر الإنتاج .

د- تكامل السياسات والتي تتم من خلال التنسيق في السياسات، أما عملية توحيد السياسات فيطلق عليها الاندماج الكامل.

لقد تبنى العديد من الدول العربية فكرة تحرير التجارة العربية من خلال الاتفاقيات الثنائية، والأردن والسعودية من الدول التي تبنت هذه الفكرة ، بدعوى أنها ستؤدي إلى تحرير شامل للتجارة العربية لذلك سادت بين الأردن والسعودية اتفاقيات ثنائية تجارية واستثمارية، ومثل هذه الاتفاقيات والإجراءات من شأنها أن تسمح للشركاء التجاريين بتجاوز الحواجز فيما بينهم ، وتحقيق المصلحة فيما بينهم.

فالعلاقات الاقتصادية الأردنية السعودية تبنى و تستند على أساس متين من الاتفاقيات الثنائية، والتي تعود بالفائدة على حركات التبادل التجاري النفعي بين البلدين، وهذه الاتفاقيات تثمر أيضا وتدفع في عجلة الاستثمارات المتبادلة في كلا الدولتين مدار الدراسة وتحقق التنمية والأهداف المتوخاة والمرجوة وتعزز من أواصر الترابط والتلاحم والمصالح المشتركة، وتعزز انتقال العمالة إلى سوق العمل مما يزيد من الإنتاج القومي ، وتؤدي ثمارها على الصعيد الاقتصادي لكلا الدولتين، فالدولة التي تستقطب العمالة الماهرة، تثمر هذه العمالة في ألإنتاج القومي وتسهم تحويلات العاملين في رفد الاقتصاد الوطني من خلال هذه العمليات التحويلية التي تسهم في تحريك السوق وتعزز من الإنتاج وتشبع وتحقق الحاجات الضرورية

---

1) Said Ali , Abdel Moneim , Regionalism In Middle east: Coopration Under The Condition Of Protracted Conflict Regional Economic Cooperation In The Medeterian,Edited By olaf kondegn Konard Adenawar INstitute, 1997.P63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقلل من نسبة البطالة والفقر،وتخفف من أعباء الحكومة، إضافة إلى المساعدات التي تسهم في زيادة الإنتاج القومي وتقلل وتخفف العبء على الحكومة حسب نوع المساعدات المادية والعينية التي تقدمها، وللوقوف على العلاقات الاقتصادية الثنائية الأردنية السعودية ،ولمعرفة هذه العلاقات وفهمها ليدركها صانع القرار السياسي والمهتمين والباحثين والأكاديميين، لتكون مرجعية نظرية يستطيعون فهم العلاقات الاقتصادية الأردنية السعودية الثنائية .

قسم الباحث هذا الفصل إلى خمسة مباحث، سيتناول الباحث في المبحث الأول الاتفاقيات الاقتصادية الأردنية السعودية باعتباره مؤشرا من مؤشرات العلاقات الاقتصادية، وفي المبحث الثاني التبادل التجاري باعتباره فرعاً من فروع الاقتصاد، والمبحث الثالث الاستثمارات باعتباره سبيلا استراتيجيا للإسراع في التكامل التنموي الاقتصادي، والمبحث الرابع المساعدات، والمبحث الخامس العمالة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول :الاتفاقيات الاقتصادية

تهدف الاتفاقيات الثنائية إلى تعزيز حالات التعاون الاقتصادي من خلال التنسيق المتبادل البيني بالشؤون الاقتصادية بينهما، وتذليل العقبات والقيود التي تحد من انسياب وتنقل الأشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال فيما بينهما وفقا لاتفاق يتم إبرامه بين البلدين المتعاقدين لتحقيق مجموعة من الأهداف والمزايا التي يمكن استعراضها من خلال المعايير التالية: [١]

١- ضمان نفاذ السلع والخدمات الوطنية للأسواق الخارجية للدول المتعاقدة والمبرمة للاتفاقيات ثنائية .

٢- معاملة الدول المتعاقدة بالرعاية بالحصول على أفضل معاملة جمركية وتجارية .

٣- تعطى السلع المصدرة من الدول المتعاقدة وفق اتفاقيات ثنائية نفس امتيازات السلع المنتجة محليا أي مبدأ المعاملة الوطنية .

٤- تبادل المعلومات والوضوح في الإجراءات القانونية بكل شفافية وبساطة اتجاه الصادرات والواردات وحركة عناصر الإنتاج .

٥- توفر مبدأ حسن النية عند الدول المبرمة اتفاقية ثنائية في تفسيرها بنود الاتفاقية المبرمة.

٦- مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول المبرمة اتفاقيات ثنائية في التعامل وتقديم التسهيلات المماثلة أي وجود العدالة في المعاملة وفق الاتفاقية المبرمة.

٧- مبدأ الاستثناءات حيث يتضمن بعض النصوص استثناءات يتم الاتفاق عليها، وهو ضروري لمساعدة الطرف الضعيف بين الدولتين المتعاقدتين بهدف دعم وتنمية اقتصاده لتحقيق نوع من التقارب بين الشركاء .

كما تهدف الاتفاقيات الثنائية التي تبرم بناء على العلاقات التعاون الاقتصادي بمنح رعايا البلدين ما يلي :

أ- تسهيل انتقال رؤوس الأموال والأشخاص .

---

١) عمر عبد الرزاق، تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية، معهد ماس، ٢٠٠٢ص٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تسهيل وتنظيم عملية النقل والترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية بما يحقق النفع وأهداف التعاون الاقتصادي ويقوي علاقات الاقتصادية .

ج- تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

د- تسهيل التبادل التجاري بين الطرفين بحيث يسمح لكل من الدولتين المتعاقدتين باتفاقية ثنائية بحرية استيراد المنتجات والثروات الطبيعية التي منشؤها بلد الطرف الأخر المستوردة منه مباشرة، ويسمح للطرف الآخر بتصدير هذه المنتجات في حدود إمكانياته الاقتصادية.

وتنفيذاً لذلك غالبا ما يتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة تجتمع بصورة دورية بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين لضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة وتكون من مهمتها:[١]

١- معالجة المشاكل والصعوبات والمنازعات التي قد تنشأ عند تطبيق هذه الاتفاقية والتي قد تعترض سبيل التطور في التبادل التجاري بين الدول المتعاقدة والمبرمة الاتفاقية الثنائية، والبت فيها وفقا إلى أحكام هذا الاتفاق.

٢- تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل هذا الاتفاق التي من شأنها توسيع التبادل التجاري، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

٣- تقديم التوصيات المناسبة لتحقيق التعاون الاقتصادي، بعد دراسة التنسيق الصناعي.

فالأردن يشارك الدول العربية في اتفاقيات اقتصادية وتجارية بهدف زيادة التبادل التجاري وتسهيل انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، بهدف تنمية صادراته الوطنية ، فقد رتب الأردن الاتفاقيات والالتزامات مع الدول العربية، ومنحته بعض الاتفاقيات الامتيازات، والتي تختلف اتفاقياته من دولة إلى أخرى حسب أحكام الاتفاقية الموقعة معها من حيث الإعفاءات الجمركية . [٢]

---

١) أحمد الكساسبة ، أثر الاتفاقات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية ، وزارة الصناعة والتجارة وحدة الدراسات الاقتصادية ،٢٠٠١م، ص ٦٠.

٢) الكساسبة أحمد ، أثر الاتفاقيات التجارية على الصادرات الأردنية مرجع سابق، ص ٢٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي عقدتها الحكومة الأردنية مع الدول العربية تختلف من حيث درجة تضمينها الإعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، لذا يمكنا تقسيم درجة الإعفاءات إلى ما يلي: ([1])

أ- إعفاءات كلية:

ويقصد بها إعفاء جميع السلع والمنتجات الوطنية سواء كانت منتجات صناعية أو زراعية أو حيوانية، أو ثروات طبيعية، من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ، كالاتفاقيات الاقتصادية التجارية المعقودة بين الأردن وليبيا والبحرين والكويت والأمارات .

٣) المرجع ذاته ، ص ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-إعفاءات جزئية :

وهي الاتفاقيات التي قامت الأردن بتوقيعها مع الدول العربية وهي تختلف من دولة إلى أخرى حسب ما تضمنته من إعفاء جزئي لبعض السلع المتبادلة كليا بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل، وذلك بناء على قوائم استثنائية تشمل بعض المنتجات، في حين يتم تبادل الإعفاءات جزئيا بما يقل عن ١٠٠% على بعض السلع بموجب قوائم محددة ملزمة بالاتفاقية ، بينما باقي المنتجات الوطنية تخضع إلى الرسوم الجمركية كاملة كما عليه الحال مع السعودية.

لذلك تتبنى العديد من الدول العربية فكرة تحرير التجارة البينية من خلال اتفاقيات ثنائية بدعوى إنها ستؤدي بالنهاية إلى تحرير شامل للتجارة العربية فمثل هذه الاتفاقية من المؤكد أنها تحقق مصلحة ذاتية للدولتين، فالاتفاقيات الثنائية قد تشترك في معظم الأحيان بخطوط عامة مشتركة، ويبدو أن الاتفاقيات الثنائية صورة نمطية في معظم أحكامها فيما يتعلق بمراحل تحرير التجارة وقواعد المنشأ التي تحكم الاتفاقيات والإجراءات الوقائية لأغراض ميزان المدفوعات والمتابعة والتنفيذ هي قد تستبعد السلع المنتجة في المناطق الحرة المقدمة في كلا الطرفين بالرغم من أهميتها في الاقتصاديات، وقد تحتوي الاتفاقيات على قوائم سلبية كما هو معمول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي السوق العربية المشتركة، ويرى الباحث انه لا بد من الإشارة بأن القوائم الاستثنائية السلبية تضم السلع التي يتمتع فيها الطرفان بمنافسة عالية وميزة نسبية بالنسبة إلى بعض السلع مثل المنسوجات والملابس الجاهزة .[١]

قد تؤدى الاتفاقيات إلى تحويل التجارة من خارج طرفي الاتفاقية التجارية البينية ، وقد يؤدي هذا إلى رفع أسعار السلع في حالة استيرادها من الطرف الثاني مما لو تم استيرادها من دولة ثالثة وهذا يرفع من أسعار الواردات .[٢]

---

١) رشيد حميد ، التكامل الاقتصادي العربي، سلسلة دراسات العدد، ١٢٨، منشورات وزارة الأعلام العراقية ١٩٧٧م ، بغداد، ص.١٣

٢) عادل خليفة ، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية ، رؤية جديدة ، دار المنهل اللبناني التنويري ، بيروت ، ١٩٩٠٦ص .١٦٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخلق الاتفاقيات الثنائية أكثر من فرصة في تحرير التجارة فهي في إطار تحرير التجارة العربية وفي إطار التزاماتها تجاه البرامج التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .[١]

فالأمر يكون أكثر فاعلية وأسرع في حال تحرير التجارة بناء على اتفاقيات ثنائية بين دولتين ، فيكون التحرير أسرع وأشمل من حيث الفترة الانتقالية والسلع التي تشملها اتفاقية التحرير الثنائي مقارنة مع برامج التجارة الحرة العربية الكبرى .

فما هي الاتفاقيات الأردنية السعودية التي أسهمت وعززت العلاقات الاقتصادية البينية ؟ ففي هذا البحث سيتطرق الباحث إلى أهم الاتفاقيات وما مدى تأثيرها على التبادل التجاري البيني لاحقا حيث تسبق الاتفاقية التبادل التجاري.

تشير الدراسات والاتفاقيات التي أصدرتها وزارة الصناعة والتجارة بأن الأردن ارتبط بالمملكة العربية السعودية بأول اتفاقية اقتصادية كانت بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٩ رغبة من حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، على أسس تتلاءم والصلات الطبيعية القائمة بينهما [٢].

فالاتفاقية سعت لتذليل القيود والحدة من انتقال الأشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال فقد نصت الاتفاقية على أن يقوم بينهم تعاون اقتصادي متين يمتن ويوثق العلاقات الاقتصادية، ويمنح رعايا البلدين على قدم المساواة ودون تفريق أو تميز، كما جاءت هذه الاتفاقيات فيما يلي: [٣]

١) تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

٢) تسهيل حقوق التملك والإرث وفقا للأنظمة المرعية في كلا البلدين.

٣) تسهيل وتنظيم عملية النقل والترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية بما يحقق أهداف التعاون الاقتصادي.

٤) تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين .

---

١) خليفة عادل، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية ، رؤية جديدة، مرجع سابق ص١٨٠-١٨١.
٢) وزارة الصناعة والتجارة ، مجموع الاتفاقيات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية ، الجزء الأول ١٩٨٥، ص٥٠. والكساسبة احمد ، انعكاسات الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية ، ٢٠٠١، وحدة الدراسات الاقتصادية وزارة الصناعة والتجارة، ص ٦٧.
٣) وزارة الصناعة والتجارة ، مجموع الاتفاقيات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية مرجع سابق ص ٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغبة في تعزيز التعاون وتنفيذ الاتفاق، اتفق البلدان على تأليف لجنة مشتركة أردنية - سعودية لضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة وتذليل العقبات والقيود وتذليل السلبيات والمعيقات التي تضمنتها الاتفاقيات، تالف اللجنة المشتركة الأردنية – السعودية من ثلاثة ممثلين مندوبين عن كل دولة، تجتمع كل ثلاثة أشهر أو بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين ويناط بها المهمات التالية:

١- معالجة الصعوبات التي تعترض سبيل تطور التبادل التجاري بين البلدين، والتي قد تنشأ وتظهر عند تطبيق هذا الاتفاق والبت فيها وفق أحكام هذا الاتفاق .

٢- تقدم كل لجنة المقترحات الخاصة والتي من شانها أن تعزز وتطور التبادل التجاري وتوسعه، من خلال طلبات التعديل والمقترحات البناءة التي تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

٣- تدرس اللجنتان التنسيق الصناعي ،الذي يحقق التعاون الاقتصادي ويطور العلاقات الاقتصادية بيين البلدين، مع تقديم التوصيات والمقترحات المدروسة بكل شفافية وما تراه مناسب.

٤- لكل من الطرفين المتعاقدين حرية استيراد المنتجات الزراعية والحيوانية، والثروات الطبيعية التي منشؤها بلد الطرف الأخر المستوردة منه مباشرة، ويسمح الطرف الأخر بتصدير هذه المنتجات في حدود إمكانياته الاقتصادية بدون قيود.

٥- يعفى كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ومن أجازات الاستيراد والتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في بلديهما والمستوردة من أو المصدرة إلى بلد الطرف الأخر مباشرة .

فقد نصت الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الموقعة عام ١٩٦٢بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية،على الرسوم الجمركية وعلى بعض الإعفاءات والتي مازالت سارية المفعول لغاية الآن، وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية فقد نصت الاتفاقية على الأتي: [١]

١) الكساسبة احمد، تأثير الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية ٢٠٠١ ، وحدة الدراسات الاقتصادية وزارة الصناعة والتجارة ٢٠٠١ ص ٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- يُعفى كل من البلدين من الرسوم الجمركية ، ومن إجازات الاستيراد والتصدير للمنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني، أو المنتجات ذات المنشأ السعودي المستوردة مباشرة من أو المصدرة إلى أي من الدولتين .

ب_ يُعفى كل من البلدين من إجازات الاستيراد والتصدير ، ومن ثلثي الرسوم الجمركية ، المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو السعودي المستوردة مباشرة من أو المصدرة إلى أي من البلدين .

ذ- تُعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ أردني أو ذات منشأ سعودي عندما لا تقل قيمة المواد الأولية ذات المنشأ المحلي ، واليد العاملة المحلية الداخلة في صنعها عن (٤٠%) من تكاليف إنتاجها على أن تكون تلك المنتجات مرفقة بشهادة منشأ تثبت نسبة الصنع صادرة عن السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر.

د- يمكن باتفاق حكومتي الطرفين المتعاقدين بناء على توصية اللجنة المشتركة تعديل بعض المنتجات أو حذفها من قائمة السلع المعفاة .

فقد أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا بتقريرها السنوي لدول منطقة الاسكوا،٢٠٠٢م، بأن عدد المنتجات المعفاة كليا من التعريفات الجمركية بين البلدين إلى (١٣٠مادة)، فكم بلغ عدد المنتجات المعروضة لتخفيضات التعريفات الجمركية٣٨مادة[١].

وأثناء تطبيق اتفاقية١٩٦٢ وجد هناك بعض الثغرات والمعيقات ولذلك تعرضت الاتفاقية إلى تعديل بناء على رغبة كلا البلدين من أجل التخلص من الثغرات والمعوقات التي رافقت تطبيق الاتفاقية، وحصل التعديل بتاريخ١٩٦٦/١١/٢٢ بناء على تقرير وتوصيات اللجنتان الأردنية -السعودية .

كما وقع الأردن في١٩٦٣/١١/٢٠ اتفاقية لتسهيل عملية النقل التجاري الجوي المنظم بين البلدين، ولم تقتصر الاتفاقيات على التبادل التجاري، بل جاءت الاتفاقية الأمنية والإدارية التي تعزز هذه الاتفاقية التبادل التجاري فقد وضعت الاتفاقية ووقعت بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٩م[٢].

---

٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا، ٢٠٠٢، الأمم المتحدة نيويورك ، ٢٠٠٢، ص ٥٣.

١) .Jedeco.Gov.JoWWW.Agreements وزارة الصناعة والتجارة ، الاتفاقيات التجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية على شبكة الانترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاء توقيع برتوكول للتعاون العلمي والتكنولوجي في ١٩٨٦م معززا الاتفاقية التجارية والأمنية والإدارية، فقد تضمن تبادل المعلومات عن طريق الجمارك ومراكز الحدود وفحص السلع التي تدخل عبر حدود سوى المصدرة والمستوردة بينهم أو من غير الأردن والسعودية.[١]

وتم توقيع اتفاقية لتنظيم عملية النقل البري على الطرق للركاب والبضائع بين البلدين بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٦م وما زالت هذه الاتفاقيات سارية المفعول حتى الآن[٢] .

يرى الباحث بأن الاتفاقيات قديمة وتحتاج إلى إعادة نظر فيها، بما يحقق تعزيزا في التبادل التجاري بين البلدين، ويشجع الاستثمارات ، فقد تقدم الأردن بالعديد من القوانين لتشجيع الاستثمار و تسهيل وتذليل العقبات أمام المستثمر العربي خاصة ، وتشجع عملية التبادل التجاري، فيما بين البلدين وفق قناعة أصحاب القرار بضرورة تعزيز التعاون والعلاقات الاقتصادية، في مزيد من الاتفاقات التي تطور وتشجع العلاقات الاقتصادية وديمومتها بين البلدين .

واستنادا لهذا الاتفاق فقد تم عقد اجتماعات اللجنة المشتركة للدورة العاشرة كان أخرها في ٩،١٠ تموز عام ٢٠٠٢م ،في مدينة الرياض،[٣] وقد جاء في محضر اجتماعات الدورة العاشرة للجنة الأردنية السعودية المشتركة المنعقدة في إطار العلاقات التاريخية الحميمة بين البلدين والشعبين الشقيقين في المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، بقيادة صاحب الجلالة الملك عبدا لله الثاني بن الحسين وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ووفقا للمادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٢م عقدت اللجنة الأردنية - السعودية المشتركة دورتها العاشرة، وقد استعل وزير التجارة السعودي الجلسة الافتتاحية بكلمة رحب بها بوزير الصناعة والتجارة الأردني، والوفد المصاحب لمعاليه مؤكدا حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين على تعزيز العلاقات التعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية لما فيها منفعة البلدين ، وخدمة مصالحهما المشتركة .

---

٢) العلا ونه موسى محمد ، رسالة ماجستير " اثر التعاون الاقتصادي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي ، فلسطين ، السعودية ، العراق ، سوريا. " ،مرجع سابق، ص ١٠٨.

٣) وزارة الصناعة والتجارة ، الاتفاقيات التجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية على شبكة الانترنت.**JEDECO.GOV.JOWWW.AGREEMENTS.**

4) HTTP;// WWW. AGREEMENTS.JEDCO.GOV JO. /MAIN/DOC/SAUDIA10ME 02.Html تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢١م على موقع الانترنت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستعرض أوجه العلاقات الوثيقة بين البلدين وأكد على ضرورة العمل معا لتنمية حجم التعاون الاقتصادي ، والتبادل التجاري كماً ونوعاً وتوثيق روابط التعاون في مختلف المجالات والاستفادة من الأطر القائمة لتبادل الخبرات وتقرير العلاقات بين المؤسسات العلمية ومراكز البحث العلمي بين البلدين، وبعد ذلك ألقى وزير الصناعة والتجارة الأردني في كلمة جوابية عبر فيها عن تقديره وامتنانه لحكومة خادم الحرمين الشريفين على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، وأعرب عن ارتياحه للتطور والنمو المضطرد الذي تشهده العلاقات الثنائية بين البلدين بكافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وأكد على ضرورة تفعيل آليات التعاون بين المؤسسات الرسمية والخاصة في البلدين الشقيقين .

وكان على جدول أعمال الدورة العاشرة ما يلي: [١]

أولاً: لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

ثانياً: لجنة التعاون الأمني والعلمي والفني والصحي والنقل والاتصالات.

ثالثاً: لجنة التعاون الإسلامي والثقافي والرياضي .

وقد توصلت لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري إلى ما يلي:

أ) :<u>بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى</u>:

١- أعربت اللجنة عن ارتياحها لمستوى التنسيق القائم بين البلدين فيما يتعلق بالعمل العربي المشترك ، في المجال الاقتصادي، ودعت إلى تكثيف الجهود لمواجهة التحديات العالمية على كافة المستويات ، وكما أكدت على ضرورة توحيد الجهود بين البلدين لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،وإزالة كافة القيود الجمركية والتخفيض التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المتفق عليها، والتفعيل في تخفيض معدلات التعرفة الجمركية بين الدول العربية والعمل على إزالتها بحلول ٢٠٠٥م تنفيذا لقرارات قمة عمان العربية التي عقدت في عام ٢٠٠١م .

٢- كما أعرب الجانبان عن ارتياحهما لمستوى التنسيق بين البلدين فيما يتعلق بقواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية بما يحقق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ورفع مستوى التجارة البينية بين الدول العربية .

---

1) <u>HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.Gov. JO/Main/ Doc Saudia/ 10ME02.HTML</u> على موقع الانترنت مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- أكد الجانبان على ضرورة العمل على منع تسرب أي سلع غير وطنية بين البلدين من خلال استغلال المعاملة التفضيلية الممنوحة للسلع الوطنية المتبادلة بينهما ، وأكد على أن الجهات المختصة ستقوم بتطبيق الإجراءات النظامية بكل حزم ووقف التعامل مع الأشخاص أو المؤسسات التي يثبت قيامها بمثل هذه الممارسات عبر المشروعة.

ب التبادل التجاري: استعرضت اللجنة حجم التبادل التجاري بين البلدين وأكدت على أهمية استغلال كافة الإمكانات من أجل رفع مستوى التبادل التجاري والوصول إلى الأهداف المرجوة من ذلك وهي كما يلي: [١]

١- تبادل زيارات وفود رجال الأعمال التجارية والبعثات الاستثمارية بين البلدين وإقامة المعارض التعريفية بمنتجات كل منهما وفقا للأنظمة المرعية في البلدين وتقديم التسهيلات اللازمة لإجراءات استيراد البضائع المنتجة في البلدين .

٢-الاستفادة من برامج وآليات تمويل التجارة وضمان الصادرات التي يورها الصندوق السعودي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج تمويل التجارة العربية وغيره من المؤسسات الإقليمية والوطنية .

٣-إزالة العوائق الإدارية لتسهيل وصول المنتجات إلى أسواق البلدين، أسهما في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما.

٤- تسهيل إجراءات الفحص والمعاينة في مراكز الجمركية لضمان سهولة انسياب السلع بين البلدين .

٥- العمل على إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة وإقامة المعارض التجارية المتخصصة في كلا البلدين، تقديم كافة التسهيلات اللازمة بما في ذلك قاعة العرض بشروط تفضيلية.

٦- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ، حيث اتفق الجانبان على بدء الإجراءات التفاوضية بينهما تمهيدا لإبرام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي من خلال إجراء الاتصالات المباشرة بين الجهات المختصة في البلدين ، حيث سبق أن تبادلت الجهات المختصة في البلدين مشروعين لهذه الاتفاقية .

٧- اتفاقية التعاون الجمركي ،[١] حيث أكد الجانبان على أهمية تبادل الخبرات بين البلدين في المجال الجمركي وعرض الجانب الأردني على الجانب السعودي إمكانية الاستفادة من

---

1) **HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.Gov. JO/MAIN/DOC/Saudia10ME02.HTML** على موقع الانترنت مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجربة الأردنية في مجال حوسبة الإجراءات الجمركية (الاسكودا) وقد تم تبادل جداول التعرفة الجمركية المعمول بها في البلدين المختصين من الجانبين .

ج- التعاون الاستثماري[٢] :

١- أكد الجانب الأردني عن رغبته البدء في مفاوضات لإبرام اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار بين البلدين بحيث تكون أداة لتحفيز إقامة المشاريع المشتركة والمتبادلة وقد أوضح الجانب السعودي أنه يرى التريث في أبرام هذه الاتفاقية ، والاكتفاء في الوقت الحاضر بالعمل بالاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي صادق عليها البلدان في إطار الجامعة العربية .

٢ - كما أكد الجانبان على ضرورة دعم أوجه التعاون الاستثماري بين البلدين ، وخصوصا في المجال الصناعي ،وتفعيل دور مجلس الأعمال المشتركة من خلال تبادل المعلومات للتعريف بالفرص الاستثمارية وإقامة الندوات وورش العمل وتبادل الزيارات بين الجانبين.

٣- كما دعا الجانبان القطاع الخاص في البلدين إلى إقامة مشروعات مشتركة في مجالات تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية .وأكدا على ضرورة توجيه المستثمرين من مواطني البلدين في البلد الأخر للالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات لبلد المقر .

د - صندوق التنمية السعودي :[٣]

طلب الجانب الأردني إعادة نشاط الصندوق السعودي للتنمية في الأردن لدعم مشاريع التنمية الأردنية، وقد أوضح الجانب السعودي وجود بعض الأمور المالية المتعلقة بنشاط الصندوق في الأردن التي تتطلب إيجاد حلول لها، وقد تم الاتفاق بين الجانبين على عقد اجتماعات بين ممثلي الجهات ذات العلاقة في البلدين لإيجاد الحلول لتلك الأمور المالية تمهيدا لإعادة نشاطات الصندوق في المملكة الأردنية الهاشمية ودراسة المشاريع الأردنية ذات الأولوية وبحث إمكانية تمويلها.

---

1) HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.GOV. JO/MAIN /DOC/Saudia10ME02.HTML
على موقع الانترنت مرجع سابق.

2) HTTP;// WWW . AGREEMENTS.JEDCO.GOV. JO/MAIN/DOC/SAUDIA10ME02.HTML
على موقع الانترنت مرجع سابق.

1) HTTP;// WWW . AGREEMENTS.JEDCO.GOV. JO/MAIN/DOC/SAUDIA10ME02.HTML على موقع الانترنت مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن البحث في صندوق التنمية السعودي مهم جدا إلى الأردن، حيث إن الصندوق السعودي للتنمية يقدم قروضاً إلى الأردن لتنفيذ المشاريع، فقد سأهم بشكل جيد في بناء الاقتصاد الأردني من حيث حجم التمويل وشروطه وتكلفته إضافة بأن الصندوق يقدم المساعدات التنموية للأردن على سبيل المثال لا الحصر قدم أكثر من مليار ريال سعودي بما يعادل (٢٩٠ مليون دولار أمريكي) خلال الفترة من عام ١٩٧٧مإلى ١٩٨٩م فقد أسهم في تمويل المشاريع في القطاعات المختلفة للبنية التحتية والإنتاج ضمن شروط سهلة وغير مكبلة للأردن، بل تعتمد على أسس التنافسية والعطاءات الدولية كما أن مدة سدادها يصل إلى عشرين عاما وفترة إمهال خمس سنوات وفي فائدة ٢% ولا يوجد عمولة التزام خدمات على هذه القروض وكانت القروض المتاحة من هذا الصندوق سنويا تقدر بحوالي ٢٢٥ مليون دولار ، أوقفت خلال السنوات من عام إلى ١٩٩١م ، ١٩٩٩م، [١] بسبب حرب الخليج الأمر الذي أدى إلى ضغط مالي على الخزينة الأردنية مما أدى إلى إعادة النظر ببرامجها والمشاريع الحيوية.

ويرى الباحث أن من ضغوطات حرب الخليج وتبعيتها على الخزينة الأردنية أن اضطر إلى خصخصة وبيع المشاريع الناجحة كالإسمنت مثلا وغيرها من المشاريع، وعليه فإن النقاش بهذا الصندوق يعد اقتصادياً بحتاً كما أسلفنا لأهميته بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني ومشاريع التنمية والإنتاج والتطوير والبنية التحتية .

هـ - التعاون الأمني[٢] :

١- طلب الجانب السعودي المشاركة في الدورات التدريبية التي تنظم من قبل مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية ،وقد أبدى الجانب الأردني استعداده لتزويد الجانب السعودي بالخطة التدريبية لمديرية الأمن العام ليتسنى اختيار الدورات في المجالات المناسبة .

٢- طلب الجانب السعودي المشاركة في الدورات التدريبية في مجال الأركان والقوات الخاصة في مدرسة العمليات الخاصة ، ومدرسة الشهيد الملك عبدالله التي تعقدها القوات المسلحة الأردنية ، ورحب الجانب الأردني بالطلب على أن يتم ذلك عبر القنوات الدبلوماسية .

---

٢) الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية ، مرجع سابق ص .١٠٦

1) (HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.GOV. JO/MAIN/DOC/Saudia10ME02.HTML

على موقع الانترنت مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- اتفق الجانبان على عقد اجتماعات دورية مشتركة بين قادة ومدراء حرس الحدود في البلدين ، واجتماعات دورية كل شهرين أو ثلاثة أشهر بين القادة والمسئولين عن الحدود في المواقع والقيادات الأمامية وتوفير وسائل الاتصالات اللازمة لها، وذلك لمنع التسلل والتهريب ودخول أي أشخاص لأي من البلدين بطريقة غير مشروعة .

يرى الباحث أن التعاون الأمني يصب في العلاقات الاقتصادية فهو يحمي أي تسلل مشبوه عبر الحدود بين البلدين سواء كان تهريب المخدرات أو السلع أو ما شابه ذلك، فقد أشاد الجانبان بمستوى التعاون بين الجهات المختصة في البلدين في مجال مكافحة المخدرات وفي هذا الصدد زود الجانب الأردني الجانب السعودي بمشروع الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات خلال الأعوام٢٠٠٣- ٢٠٠٥م. [١] لذا تعد مناقشة التعاون الأمني من الأهمية علما بأن المشاركة السعودية بالدورات يتعرف المتدرب السعودي بالأردن السياحي، وتزيد من روابط وتعارف الشعبين الأردني والسعودي.

و- التعاون العلمي والتقني : فقد أكد الجانبان على أهمية التعاون العلمي والتقني وتحديد آلية وتفعيل برامج التعاون العلمي والتقني الموقع عليها بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والجمعية العلمية الملكية الأردنية عام ١٩٨٦م، وقد وفق الجانبان على عقد اجتماعات بين المختصين لوضع خطة عمل تمهيداً للتعاون في مجال العلوم التقنية .

ز- التعليم الفني والتدريب المهني: أكد الجانبان على أهمية الاستمرار في التعاون في مجال التدريب المهني والتعليم الفني، وفي هذا الصدد زود الأردن الجانب السعودي بمشروع برنامج تنفيذي للتعاون في مجال التدريب المهني، وقد وعد الجانب السعودي دراسة المشروع وإبداء المرئيات حياله تمهيداً لتوقيعه في اجتماعات الدورة القادمة للجنة المشتركة [٢].

ح- الصحة : وفي مجال الصحة اتفق الجانبان على أن يتم التعاون في المجال الصحي من خلال الأتي :[٣]

---

2) HTTP;// WWW . Agreements.JEDCO.GOV JO/MAIN. /DOC/Saudia10ME02.HTML

على موقع الانترنت مرجع سابق.
1) HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.GOV. JO/MAIN/DOC/Saudia10ME02.HTML على موقع الانترنت مرجع سابق.
2) HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.GOV. JO/MAIN/DOC/Saudia10ME02.HTML

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- تبادل المعلومات بين الجانبين فيما يتعلق بالكليات والمعاهد الصحية ومعادلة الشهادات الصادرة عنهما .

٢- توفير الفرص التدريبية المتاحة في المملكة الأردنية الهاشمية، لجميع الفئات العاملة في الصحة والرعاية الصحية، وكذلك تدريب المهندسين السعوديين في مجال صيانة المعدات الطبية .

٣- تشجيع الجهات المختصة السعودية على التعاقد مع الاستشاريين والاخصائين الأردنيين من أطباء ومهن طبية مساندة بما في ذلك التمريض والأشعة والصيدلة والتخدير والعمليات والعلاج الطبيعي .

٤-الاستفادة من الكفاءات الأردنية المتخصصة في مجال الحاسب الآلي ونظم المعلومات الصحية .

٥- تسهيل وتشجيع تعاقد الجهات المختصة السعودية مع المهندسين الأردنيين في تخصصات الكهرباء والميكانيكا والإلكترونيات والمعدات الطبية وبناء المرافق الطبية .

٦- تبادل الخبرات في مجال التشغيل والصيانة للمرافق الصحية والعمل الميداني مع بعض المهندسين لفترات قصيرة .

٧- تبادل الخبرات في مجال الرقابة على استيراد الأجهزة الطبية والمواد المشعة .

٨- تبادل الخبرات في مجال لتفتيش على مصانع الأدوية وأساس التصنيع .

٩- العمل على تسهيل تسجيل الدواء في البلدين والسعي لتوحيد متطلبات تسجيل الأدوية .

١٠- تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإمراض السارية والأوبئة .

١١- تبادل المعلومات في مجال مراقبة المخدرات والسلائق الكيماوية والتشريعات التي تضبط التعامل معها .

ط- النقل والموصلات :[١] أكد الجانبان على ضرورة الإسراع في استكمال إجراءات التنسيق على اتفاقية تنظيم عمليات النقل البري على الطرق للركاب والبضائع المبرمة بين البلدين ليتسنى وضعها موضع التنفيذ ، والتي يؤمل بتطبيقها إزالة العوائق التي تعترض حركة

على موقع الانترنت مرجع سابق.

1) HTTP;// WWW . Agreements.JEDCO.GOV. JO/MAIN/DOC/Saudia10ME02.HTML

موقع على الانترنت مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقل البري للركاب والبضائع بين البلدين، أو عبر أراضيهما وزيادة التجارة البينية بين البلدين، كما تدارس الجانبان الإلية المقترحة من الجانب الأردني لاتفاقية تنظيم عمليات النقل البري على الطرق للركاب والبضائع، حيث أكد الجانب السعودي على ضرورة تطبيق ما تضمنته المادة التاسعة من تلك الاتفاقية بشأن الإعفاء الشامل من الرسوم والضرائب ، وطلب الجانب الأردني من الجانب السعودي تزويده بالآلية المقترحة لتطبيق تلك الاتفاقية ليتم دراستها من قبل الجهات المختصة بالمملكة الأردنية الهاشمية .

ق – الطيران المدني : اتفق الجانبان على دعوة المختصين في البلدين لعقد اجتماع لدراسة ما يلي: [١]

١- تحديث اتفاقية النقل البحري المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٣م خاصة فيما يتعلق بالسلامة الجوية وامن الطيران .

٢- تحديث اتفاقية التفاهم لتنسيق وتبادل الحركة الجوية بين مركزي المراقبة الجوية في البلدين لمعلومات الطيران والبحث عن وسيلة مناسبة لتبادل المعلومات الرادارية الكترونيا ومراجعة عامة للطرق الجوية بين البلدين وتنسيق عمليات البحث والإنقاذ. بينهما.

٣- اتفق الجانبان على زيادة التعاون في مجال النقل الجوي في كافة الأوجه من خلال اجتماعات يتم عقدها بين المختصين من البلدين .

ل – مجال التربية والتعليم :

أكد الجانبان على دعم التعاون وتبادل الخبرات والدراسات في الموضوعات التربوية والتعليمية الآتية :[٢]

---

2) **HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.GOV. JO/MAIN/DOC/Saudia10ME02.HTML**
موقع على الانترنت مرجع سابق

1) HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.GOV. JO/MAIN/DOC/Saudia10ME02.HTML على موقع الانترنت مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أكد الجانبان على أهمية إعداد خطة تبادل الزيارات بين المسؤولين التربويين وحضور الاجتماعات والفعاليات والأنشطة التربوية للإطلاع على تجربة كل منهما والاستفادة منها.

٢- أكد الجانبان على أهمية الزيارات الطلابية والاستفادة من القيادات التربوية المتميزة لإقامة منتديات ومحاضرات وورش عمل قصيرة للطلاب في مختلف المجالات العلمية والرياضية والثقافية والاجتماعية .

٣- أكد الجانبان على أهمية تطوير وتوسيع دائرة التدريب بين البلدين لتشمل المجالات التعليمية ومن ضمنها تدريب العاملين على رأس العمل والنشاط الطلابي والتوجيه والإرشاد والإشراف التربوي ، والصحة المدرسية والاختبارات ، مع إتاحة الفرصة للاستفادة من البرامج التدريبية التي تعقد في البلدين .

٤- أكد الجانبان على أهمية تبادل المطبوعات التنظيمية والأبحاث التربوية والصحية والدراسات البحثية على الطلاب والمشكلات الصحية والمجتمع المدرسي.

٥- أبدى الجانب السعودي رغبته في الاستفادة من الخبرات الأردنية في مجال إنشاء المباني المدرسية في القرى (التطوير الحضري) والتجارب المطبقة حيال تمويل بناء المدارس بتمويل من القطاع الخاص بما يعرف بأسلوب (B.O.T) وقد رحب الجانب الأردني بذلك .

٦- أبدى الجانب السعودي رغبته في أن يتم تسهيل إجراءات المعلمين المتعاقد معهم وإنهائها بشكل أسرع حتى تتم الاستفادة من خدماتهم دون تأخير .

٧- أكد الجانبان على أهمية الاستمرار في تطوير إجراءات التعاقد في البلدين للوصول إلى الأفضل .

٨- أبدى الجانب الأردني رغبته بتعزيز التعاون في مجال التربية والتعليم من خلال المشروع المقترح للبرنامج التنفيذي في هذا المجال ، ووعد الجانب السعودي بدراسة هذا المشروع المقترح .

أما في مجال التعليم العالي فقد أكد الجانبان على أهمية تشجيع البحث العلمي المشترك، وتبادل زيارات الأساتذة والمسئولين وتبادل المعلومات المتعلقة بالشهادات الجامعية والدراسات العليا، والمعلومات حول الجامعات الأهلية في البلدين وحول تقويم المناهج وتطويرها بصفة مستمرة، كما أكد الجانبان على تبادل المعلومات في مجال إعداد المعلمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنسيق بين الجامعات الأردنية وكليات المعلمين في التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس وفق التخصصات المطلوبة وقواعد التعاقد معهم، وكذلك تبادل المعلومات بين الكليات والمعاهد الصحية، ومعادلة الشهادات الصادرة عنها، كما رحب الأردن برغبة الجانب السعودي بإرسال عدد من الأطباء السعوديين في مجال الطب الشرعي للحصول على المؤهل العالي، وكذلك عمل دورات تدريبية لمدة محدودة، وأبدى الأردن رغبته في تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي من خلال مشروع مقترح للبرنامج التنفيذي للتعاون في هذا المجال، ووعد الجانب السعودي بدراسة هذا المشروع المقترح. كما رحب الأردن بإعادة افتتاح الملحقية الثقافية السعودية في عمان لتعزيز العلاقات التعليمية والعلمية والثقافية، وكما رحب الجانب الأردني بإقامة الأيام الثقافية والعلمية للجامعات السعودية في رحاب الجامعات الأردنية وأكد الجانبان على أهمية إقامة معارض للكتب وتبادل الدعوات للنشاطات الثقافية المختلفة وإقامة الأسابيع والفعاليات الثقافية والجامعية، وأكد الجانبان أيضا على أهمية تبادل الخبرات في مجال الآثار والمتاحف .

أما اللجنة المشتركة الأردنية السعودية الحادية عشر المنعقدة في عمان بحثت في اجتماعاتها سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين وتعزيز مجالات التعاون في قطاعات النقل والزراعة والتعليم العالي والتربية والثقافة والأعلام والعمل والصحة والدواء والطاقة. أكدت اللجنة ضرورة زيادة حجم التجارة كما ونوعا وإقامة المشاريع المشتركة، فقد شهدت اجتماعات اللجنة إشهار شركة استثمارية قابضة أردنية سعودية مشتركة تدير صندوقا استثماريا بمبلغ (٥٠٠ مليون دولار) لتنفيذ مشاريع عديدة في الأردن تشمل المجالات الإنتاجية والخدمية والسياحية والصناعية وغيرها والتي تسهم في توفير فرص العمل والتشغيل للعمالة الأردنية.

وبذلك يكون الباحث قد بين أحد مؤشرات العلاقات الاقتصادية وأجاب على أحد التساؤلات الفرعية هل هناك اتفاقيات ثنائية وإنجازات أردنية سعودية وما هي هذه الاتفاقيات؟ ويتمنى أن يكون قد وفق بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :ألتبادل التجاري الأردني السعودي

قبل الخوض بالتجارة بين المملكة الأردنية الهاشمية وبين المملكة العربية السعودية لا بد من الإشارة إلى تعريف التجارة الخارجية وأهميتها بالعلاقات الاقتصادية البينية،حيث تعد التجارة الخارجية بأنها أحد فروع الاقتصاد الذي يهتم بالصفقات الاقتصادية التجارية عبر الحدود الوطنية ، وتعرف التجارة الخارجية بأنها كل عملية تتم بين الدولة والعالم الخارجي وبعبارة أخرى مع أي دولة . لذا يعتبر الباحث أن التجارة الخارجية من أهم العلاقات الاقتصادية ومرآته وصورته الحقيقية ، بعد الاتفاقيات فهي تعكس صورة الاتفاقية التي كانت على الورق إلى صورة حية تتحول إلى التخاطب والتعامل بالأرقام والكميات المعنية، فالأرقام هي التي تصبح تتكلم عن إيجابيات أو سلبيات بالعلاقات الاقتصادية، فأهمية التجارة الخارجية تكمن فيما يلي :

١- بحجم الصادرات والواردات ،فهي القراءة الحقيقية، وبيان اتجاهات التجارة البينية والميزان التجاري، مما يعكس صورة الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والبروتوكولات، بين القطاعات الإنتاجية، الصناعية والزراعية، والمواد والثروات الطبيعية، والثروات الحيوانية المختلفة.

٢- تبين درجة تركيز الصادرات والواردات إلى أي مدى تتجه التجارة الخارجية إلى عدد محدد من الدول الشركاء التجاريين، أما إلى عدد كبير غير محدود ،ومن هم الشركاء الأوائل التي تزداد وتعتمد عليهم عمليات التبادل في التجارة الخارجية ، وفي الغالب بالنسبة إلى الدول العربية ،فأن التبادل التجاري البيني يكون بين الدول المتجاورة لبعضها.([1])

٣- التجارة الخارجية تساعد في معرفة وفهم ، حجم الميزان التجاري واتجاهاته مما يعطي صورة حقيقية واضحة لا تقبل الشك ، لدى صانع القرار السياسي والاقتصادي ، لاتخاذ الإجراءات المناسبة والتي من شانها أن تعالج المشكلة إذا اقتضت الحاجة، عند صنع القرار السياسي .

٤- يمكن تحليل حجم التجارة الخارجية من خلال فهم العلاقات الاقتصادية وانعكاساتها على العلاقات السياسية ،كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية.

---

١) العلاونه موسى محمد، رسالة ماجستير "اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية ، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي، فلسطين السعودية، العراق ،سوريا " مرجع سابق، ص ٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- يتم قياس وحساب الناتج القومي الإجمالي، من خلال التبادل التجاري ومن خلال حجم الصادرات والواردات تحديدا.[١] يتم قياس فهم ودراسة التبادل التجاري كأحد المؤشرات والمعطيات بالعلاقات الاقتصادية، بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية

مبين بأدناه حجم التجارة البينية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة، العربية السعودية بالجدول رقم (١) من سنة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩م كفترة سابقة للقياس عن مدار الدراسة ،حيث سيتم بيان حجم التبادل التجاري للفترة مابين ١٩٩٩إلى ٢٠٠٨م بالجدول رقم ٢ وتحليل العلاقات الاقتصادية الأردنية - السعودية التبادل التجاري خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٩م جدول رقم (١) بالمليون دينار.

٢) موسى مطر ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠١، ص ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١) يبين حجم التبادل التجاري بالمليون دينار خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٩م.

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
١٩٨٩	٤٩	٣٢	١٧
١٩٩٠	٤٧	٧٦	٢٩-
١٩٩١	١١	٢٨	١٧-
١٩٩٢	٧٠	٣٩	٣١
١٩٩٣	٨٠	٤٩	٣١
١٩٩٤	٧٢	٧٢	-
١٩٩٥	٧٠	٩١	٢١-
١٩٩٦	١٣٠	٩٢	٣٨
١٩٩٧	١٤١	١٠٣	٣٨
١٩٩٨	١٠٤	١٠٢	٢
١٩٩٩	١٠٠	١٠٧	٧-
المجموع	٨٧٤	٧٩١	٨٣

جدول رقم (١)المصدر البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية متفرقة جمعها الباحث من عام ١٩٨٩م-١٩٩٩م.([1])

يبين الجدول رقم (١) حجم التطورات الاقتصادية من الصادرات والمستوردات بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية والميزان التجاري بين الدولتين، فمن خلال تحليل هذه الأرقام فقد كان الميزان التجاري في عام ١٩٨٩م يميل إلى الجانب الأردني من حيث الصادرات فقد شكل عام١٩٩١م منعطفا في الصادرات الأردنية إلى السعودية بسبب الأحداث السياسية، حرب الخليج واحتلال العراق للكويت فقد كان منعطفا خطيراً أثر في علاقات الأردن الاقتصادية مع السعودية ، أدت إلى انخفاض حجم الصادرات الأردنية إلى السعودية بشكل حاد وصلت نسبة الانخفاض بالتجارة البينية إلى ١٨% عام ١٩٩٠إلى نسبة ٨% فقط عام١٩٩١م فقد انخفضت الصادرات من ٤٧ مليون دينار أردني إلى ١١ مليون دينار أردني فقط عام١٩٩١م، ثم عادت بالارتفاع لتصل إلى ٧٥ مليون دينار في المتوسط عامي١٩٩٢-١٩٩٣م، في مقابل مستوردات لم تصل سوى إلى ٨٨ مليون دينار أردني في عامي ١٩٩٢- ١٩٩٣م ويعود ذلك إلى توقف المملكة العربية السعودية عن الاستيراد من

١) البنك المركزي الأردني نشرات التقارير السنوية للأعوام المختلفة من ١٩٨٩م- ١٩٩٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن نتيجة وقوف الأردن إلى جانب العراق، وهو سوء فهم للموقف الأردني من الحرب العراقية واحتلال الكويت، ثم عادت بالتصاعد التدريجي والتقارب في عام ١٩٩٦م إلى ١٣٠ مليون دينار أردني وبنسبة نمو ارتفعت وبلغت نحو ٨٠% ، وفي المجموع التراكمي فقد بلغ حجم الصادرات إلى المملكة العربية السعودية، خلال الأعوام ١٩٩٢- ١٩٩٩م ٧٦٧ مليون دينار أردني في مقابل مستوردات وصلت إلى ٦٥٥ مليون شكلت ما نسبته ٥و١٦ % من حجم التجارة البينية العربية ، يرى الباحث أن تحسن العقبات الاقتصادية الأردنية بعد أن أرسل الملك حسين رحمه الله ابنه الملك عبدا لله الثاني عندما كان أميرا إلى السعودية ودول الخليج وتفهم الملوك والحكام والشيوخ الموقف الأردني الذي كان يريد حل المشكلة داخل البيت العربي إلا أن مصر وسوريا شجعتا دق طبول الحرب، وخاصة مصر التي تبتغي كما يرى الباحث مصلحتها المادية الضيقة الوقتية ولا تنظر إلى عواقب الأمور من جراء التدخل الأجنبي الذي مازال يعاني منه العراق والأمة العربية وجميع الدول قاطبة لضيق أفق صاحب القرار المصري والسوري لتحقيق منافع ومكاسب وعدتا بها من قبل دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية ([1]) .

فهمها السعوديون والخليجيون، وهم الآن يتجرعون ألم التسرع في اتخاذ القرار السياسي دون إدراك العواقب كما كان يدركها الأردن والخوف من تبعيتها إلى القرار المتسرع بأنها ستكون البلاد العربية عبارة عن ثكنات وقواعد عسكرية إلى أمريكا وأوروبا تسيطر على منابع البترول ،وتكون الآبار البترولية تحت يدها وتصرفها كيفما تشاء للتخفيف من أعباء خسارتها الاقتصادية وتدهورها على حساب اقتصاد والأضرار بمصالح الدول العربية البترولية، حيث تكشفت إلينا أمور كثيرة منها انهيار الاقتصاد الأمريكي صاحب فكرة الحرب على الإرهاب ، والحرب على العراق من أجل أسلحة الدمار الشامل التي لم يثبت تورط العراق لا من قريب ولا من بعيد بالهجمات على الولايات المتحدة، ولا يوجد له أية علاقة مع القاعدة وطالبان، وكذلك لم يثبت وجود أسلحة دمار شامل في العراق أو امتلاكه لها .

لذلك يمكننا رصد العلاقات الاقتصادية بين الدولتين خلال مدة الدراسة مدار البحث من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م بعد أن تسلم "الملك عبدالله الثاني" سلطاته الدستورية، فالجدول رقم (٢) يبين الصادرات والمستوردات والميزان التجاري والتطور الاقتصادي بين البلدين[٢] .

جدول الصادرات والمستورات بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية رقم (٢) بالمليون دينار.

---

١) العلاونة موسى ، جريدة الدرب الأردنية الأسبوعية العدد رقم ٢٠تاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٦م ص ٢٣.
٢) المصدر البنك المركزي الأردني نشرات التقارير السنوية لسنوات مختلفة ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان لتجاري
١٩٩٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٧.٠٠٠	٧-
٢٠٠٠	٩٢.٠٤٩	١٠٦.١٨٨	١٤،١٣٩ -
٢٠٠١	٩٥.٥٥٦	١١٠.٩٥٠	١٥.٣٩٤-
٢٠٠٢	١٠٥.٣٣٩	١٠٥.٥٠١	٠٠٠.١٦٢-
٢٠٠٣	١٠٩.٣٨٤	٤٥٩.٣٨٤	٣٥٠.٠٠٠ -
٢٠٠٤	١٣٨،٢٨٢	١١٤.٦٦٠.٧	١.٠٠٨.٣٢٥-
٢٠٠٥	١٧٢.٣١٩	١٧٥،٨٣٦.٤	١.٥٨٦.٠٤٥-
٢٠٠٦	٢٧٢.٠٦٦	٢٠٨.٠٩٨.٢	١.٥٨٦.٠٤٥-
٢٠٠٧	٢٦٠.٦٧٣	٢٠١.٤٠١.٧	١.٧٥٣.٣٤٤-
٢٠٠٨	٣٣٧.٣٨٩	٢٥٨.٣٨١.٥	٢.٢٤٦.٤٢٦-
المجموع	١.٦٨٣.٠٥٧	١٠.٤٧٢،٨٠٨	٨.٧٨٩.٧٥١-

جدول رقم (٢) المصدر نشرات البنك المركزي الأردني لسنوات مختلفة ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م فقد انخفضت الصادرات الأردنية لعامي ٢٠٠٠- ٢٠٠١ م، من ١٠٠مليون دينار عام ١٩٩٩م إلى٩٢ مليون و٤٩ ألف و٩٥مليون٥٥٦ ألف ،على الأعوام أنفة الذكر على التوالي، وكذلك انخفضت أيضا المستوردات من السعودية لنفس الأعوام من ١٠٧ مليون ٢٣٦ ألف عام ١٩٩٩م، إلى ١٠٦ مليون١٨٨ ألف، و١١٠ مليون و٩٥٠ ألف دينار، وفي عامي ٢٠٠٢و٢٠٠٣م على التوالي، عادت إلى الارتفاع إلى١٠٥ مليون و٣٣٩ ألف ، ١٠٩ مليون و ٣٨٤ ألف دينار، في حين انخفضت المستوردات الأردنية من السعودية من ١١٠ مليون و٩٥٠ ألف إلى ١٠٢ مليون و٢٠١ ألف دينار عام ٢٠٠٢م، وارتفعت المستوردات عام ٢٠٠٣م إلى ٤٥٩ مليون دينار ٣٨٤ ألف دينار أردني،وأن سبب الارتفاع هو توجه الأردن بشراء النفط من المملكة العربية السعودية بعد الحرب الأمريكية على العراق واحتلال العراق ، فقد واصلت الصادرات الأردنية ارتفاعا متضاعفا وصل في الأعوام ٢٠٠٤مو٢٠٠٥و٢٠٠٦و٢٠٠٧و٢٠٠٨ على التوالي كما يلي ٣٨١مليون و٢٨٢ ألف دينار، ١٧٢مليون و٣١٩ ألف دينار و ٢٧٢ مليون و ٦٦ ألف دينار و ٢٦٠ مليون و٦٧٣ ألف دينار، في حين ارتفعت المستوردات الأردنية من السعودية، فقد اعتمد الأردن على السوق السعودية في شراء النفط السعودي ، بعد احتلال العراق فأصبحت السعودية أكبر شريك من دول الخليج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدول العربية للأعوام من ١٩٩٩إلى ٢٠٠٨م فقد بلغت مجموعة الصادرات إلى السعودية حوالي مليار و٦٨٣مليون وسبعة وخمسون ألف دينار بينما بلغت مستوردات الأردن من السعودية لنفس الفترة عشرة مليارات وأربعمائة واثني وسبعين مليون وثمانمائة وثمانية ألف دينار. فالميزان التجاري يميل إلى صالح السعودية فأكثر مستوردات الأردن بهذه المبالغ من مادة واحدة هو النفط السعودي.

وتكمن أهمية السعودية بالنسبة إلى الأردن أنها سوق للسلع والمنتجات الأردنية المتواضعة منها الزراعية والملابس وبعض الصناعات اليدوية والصادرات تشكل نسبة عالية في إيرادات الوطنية تقدر في ٢٥% من غير المساعدات الخارجية التي قدرت ١٠% في إيرادات الدولة أنها توفر عملة صعبة وتوفر سيولة نقدية وتزيد من فرص الإنتاج والاستثمار والناتج القومي وتحسن بالتالي من دخل الفرد وتزيد مخزون البنك المركزي من العملة الصعبة وتوفر السيولة النقدية أيضا وأن تعزيزها وزيادتها أيضا يحافظ على استقرار العملة الأردنية وسعر الصرف (١).

لذا تعد السعودية السوق الأولى بالنسبة إلى الأردن، والسعودية من أهم الدول بالنسبة إلى الأردن كشريك خلال هذه الفترة ويعود هذا الارتفاع في الصادرات والمستوردات بين البلدين إلى تحسن العلاقات وبناء روح التعاون والتفاهم بين البلدين وانتهاء الاختلاف في وجهات النظر بالنسبة إلى الصراعات الإقليمية الموجودة بالمنطقة وإلى دور كل من الملك عبدا لله الثاني بن الحسين والملك المرحوم فهد والملك عبدا لله بن عبد العزيز العاهل السعودي وأن التقارب في وجهة النظر بالنسبة إلى القضايا إعادة علاقات التعاون والتعايش في استقرار اقتصادي وتعاون ايجابي،فالقضايا والاختلاف في وجهة النظر تؤدي إلى تنافر في العلاقات وتقليل من التبادل التجاري بين البلدين فالقضايا الإقليمية تؤثر على العلاقات الاقتصادية فاقتضت الحاجة إلى فهم القضايا وتوافق في وجهات النظر بالنسبة إلى العراق والحرب الإسرائيلية على لبنان وحزب الله، وحرب إسرائيل على غزة حماس.

ويمكننا القول بأن العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ، تتأثر في القضايا الإقليمية والصراعات الإقليمية، فقد أدرك صناع القرار أهمية مصالحهم وما تتطلبه هذه الفترة من تقارب لتحقيق رفاهية شعوبهم لتعيش المنطقة خالية من القضايا والصراعات وتجنب شعوبهم تبعية المغامرات التي أطلق عليها كل

---

١) وزارة المالية، تقرير الموازنة السنوية ، ونشرات المالية الحكومية العامة الصادرة عن مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية المجلد التاسع والعشر ولحادي عشر والثاني عشر على التوالي.موقع الوزارة على الانترنت**HTTP://WWW.MOF.GIV.JO**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدولتين إثناء المؤتمر الثلاثي الذي عقد في القاهرة بين العاهل الأردني الملك عبدا لله الثاني والعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، والرئيس المصري حسني مبارك،أثناء حرب إسرائيل على حزب الله في لبنان، وحرب إسرائيل على غزة و حماس، كان هناك تقارب بين القيادتين بالأفكار والأطروحات وهو العودة إلى مفاوضات السلام .

المبحث الثالث: الاستثمار الأردني – السعودي .

يعتبر الاستثمار البيني الأردني السعودي أحد السبل الإستراتيجية التي تصب بالمحصلة النهائية في التكامل التنموي الاقتصادي العربي لما لها من أثر وتأثير في التنمية الاقتصادية البينية وما تشكله من نسيج التعاون بين البلدين والذي يعود بالفائدة على الشعبين ، ويعمل ويشكل عملية ترابط وتعارف ومودة من ناحية المسيرة الاجتماعية، ويحل مشكلة البطالة ويدعم الاقتصاد الداخلي والناتج القومي ويقضي على جزء من البطالة ويشغل الأيدي العاملة الماهرة مما يعود بالفائدة والمردود الايجابي والربحي لكلا البلدين، ويمكن تقسيم الاستثمارات من ناحية مصدرها إلى نوعين هما : [١]

أ- الاستثمارات الخاصة وهي عبارة عن المشروعات التي قدم عليها الأفراد ويقومون بعمل المنشات الاقتصادية الخاصة بهم داخل الدولة الواحدة أو مع أفراد أو منشات أجنبية خاصة لدوله أخرى.

ب- الاستثمارات الحكومية تنصب على إقامة المشاريع الحكومية المحلية أو تلك المشاريع الحكومية المشتركة .

فمن الناحية الطبيعية لممارسة النشاط الاقتصادي، يقسم إلى: [٢]

أ- استثمارات مباشرة في حالة توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالزراعة ، والصناعة والخدمات ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا عندما تزيد نسبة المساهمين فيه عن نسبة ١٠% فإذا كانت نسبة توظيف الأموال المستثمرة تزيد فوق هذه النسبة يصبح للمستثمر بمقتضاه الحق على جزء أو كل حقوق التملك في إدارة المشروع المنوي الاستثمار فيه، أما إذا كانت النسبة أقل فلا يوجد له حق الإدارة بعرف القانون الأردني.

---

١) علي مجيد الحمادي ، واقع المناخ الاستثماري العربي وأثره على عودة الاستثمارات المهاجرة ، مجلة شؤون إستراتجية ، عمان ، العد ١٢، السنة الثالثة ، ٢٠٠٤ ص ١٢٧.

٢) عبد السلام أبو قحاف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، ط٤ ، مطبعة الإشعاع الفنية ، القاهرة ، ١٩٩٨م، ص ٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- استثمارات غير مباشرة وهي التي يقوم فيها المستثمر في استثمار أمواله في شراء الأوراق المالية والسندات الحكومية ، والتجارة بالبورصة ، وان ما يميزها عن الاستثمارات أنها قصيرة المدة ويستطيع المستثمر في أي وقت تصفية استثماره أو إنهاءها.

الفرق بين الاستثمار المباشر والاستثمار الغير مباشر هو نسبة المساهمة في الاستثمار المباشر لا تقل عن ١٠% وهذا يعطيه حق الإدارة جزئيا أو كليا، في حالة إنهاء الاستثمار يتطلب ذلك إجراءات بيع الحصص مثلا أو الإعلان عن تصفية الاستثمارات حتى لا تكون هناك حقوق للعمال ضائعة أو أن يكون هناك التزامات تضيع فيها حقوق الآخرين، بينما الاستثمارات غير مباشرة فهي يمكن تصفيتها وإنهاؤها بدون إجراءات معقدة أو إعلانات كما هو في الاستثمارات المباشرة التي تطلب ذلك عند بيع الحصص أو تصفية الاستثمارات في بعض الأحيان وكما يتطلبه القانون ليس إلى عامل النسب أهمية فهو صاحب القرار في الاستمرار والإنهاء في إدارة أمواله أو توكيل احد في شراء الأسهم أو المستندات ومن قبله مباشرة أو من قبل شخص أخر أو شركة أو وسيط كما هو في سوق عمان المالي .

تعتبر الاستثمارات السعودية مباشرة في الأردن إذا انطبق عليها النسبة المساهمين فيها تزيد عن ١٠% وأن لا تزيد عن ٥٠ % حسب نظام رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٠ نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين صادر بمقتضى أحكام المادة (٢٤) من قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٥ حيث نصت المادة الأولي يسمى هذا النظام نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين لسنة ٢٠٠٠ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية[١] .

فقد جاء بالمادة رقم (٢) من نظام تنظيم الاستثمار حيث نصت المادة (في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (٣) والمادة (٤) من هذا النظام المتعلقين بتحديد نسبة تملك أو مساهمة المستثمر غير الأردني في القطاعات والأنشطة المبينة في كل منهما ، للمستثمر غير الأردني أن يتملك أي مشروع بكاملة أو جزءاً منه أو يساهم فيه بأي نسبة كانت).

المادة (٣) نصت (للمستثمر غير الأردني أن يتملك ما لا يتجاوز(٥٠%) من رأسمال أي مشروع في الأنشطة والقطاعات التالية :

أ- الأنشطة التجارية التالية :-

١) الجريدة الرسمية،نشر هذا القانون في العدد رقم ٤٤٦٥ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- شراء البضائع وغيرها من المنقولات المادية بقصد تأجيرها أو استئجارها لأجل تأجيرها ثانية بما في ذلك الآلات والمعدات ووسائط النقل ومعدات النقل الأخرى والسيارات السياحية والطائرات (دون طاقم) والسفن وذلك باستثناء التأجير التمويلي الذي تقوم به البنوك والشركات المالية وشركات التأمين .

٢- شراء البضائع وغيرها من المنقولات المادية لبيعها بربح .

٣- تجارة العروض (ألتجزئه والجملة)

٤- الاستيراد والتصدير باستثناء الاستيراد حتى المنافذ الحدودية للمملكة .

٥- توزيع البضائع والخدمات داخل المملكة بما في ذلك المصنفات المرئية والمسموعة .

٦- توريد المواد باستثناء توريد الأطعمة التي لا تقوم بها المطاعم والمقاهي والكافيتريات وذلك مراعاة أحكام البند (١٢) من هذه المادة الخدمات التالية :-

١- الخدمات الهندسية وتشمل جميع فروع الهندسة وخدمات تخطيط المدن وهندسة المناظر .

٢- المقاولات الإنشائية بما في ذلك خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصل بها.

٣- خدمات الاختبار الفني المتعلقة بفحص التربة والفحوص الكيمائية لأغراض البناء والتشييد .

٤- صيانة وسائط النقل على الطرق .

٥- صيانة أجهزة الإرسال والبث الإذاعي والتلفزيوني .

٦- التصوير بما في ذلك النسخ المكتبي باستثناء خدمات التصوير السينمائي والتلفزيوني .

٧- التشغيل وتوفير العمال .

٨- السمسرة باستثناء السمسرة والوساطة المالية التي تقوم بها البنوك والشركات المالية وشركات الخدمات المالية .

٩- الخدمات الإعلانية بما في ذلك وكالات ومكاتب الدعاية والإعلان .

١٠- خدمات الوكلاء والوسطاء التجاريين ووسطاء التامين .

١١-الصرافة باستثناء ما يقدم منها من خلال البنوك والشركات المالية .

١٢- خدمات المطاعم والمقاهي والكافيتريات باستثناء ما يقدم في الفنادق والنزل وعلى ظهر السفن والقطارات .

١٣- وكالات السفر وإدارة الجولات والرحلات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خدمات النقل التالية :-

١- خدمات النقل البحري والخدمات التابعة له وتشمل :-

- نقل الركاب والبضائع باستثناء النقل على السفن المملوكة لغير الأردنيين .
- المعاينة البحرية.
- خدمات وسطاء الشحن البحري.
- خدمات وكلاء الملاحة.
- تزويد السفن.
- الوساطة في استئجار السفن وتأجيرها وشرائها وبيعها.
- إدارة السفن .

٢- الخدمات التابعة للنقل الجوي وتشمل :-

- التعبئة والتفريغ .
- - وكالات نقل البضائع .
- - وسطاء الشحن الجوي .
- خدمات المخازن والمستودعات .
- ويستثنى من خدمات النقل الجوي ما يلي:-
- ترميم محركات الطائرات .
- الاستثمار في الأسواق الحرة المطارات .
- التدريب على الطيران ألتشبيهي.
- أنظمة الحجز بالكمبيوتر.
- المناولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الخدمات التابعة للنقل على السكك الحديدية وتشمل :-

- مناولة البضائع.
- المعاينة .
- التعبئة والتفريغ.
- خدمات المخازن والمستودعات
- خدمات وكالات نقل البضائع
- خدمات وسطاء الشحن.

١- ويستثنى من خدمات النقل على السكك الحديدية ما يلي:-

- نقل الركاب والبضائع .
- خدمات الدفع والجر .
- الخدمات الداعمة للنقل على السكك الحديدية كالمحطات .

٢- خدمات النقل على الطرق بما فيها الخدمات التالية :-

- خدمات النقل السياحي المتخصص.
- الخدمات الداعمة للنقل على الطرق بما في ذلك خدمات محطات الباصات والمواقف وخدمات تشغيل الإنفاق والجسور وطرق الأوتوستراد.
- الخدمات التابعة للنقل على الطرق بما في ذلك خدمات مناولة البضائع والمخازن والمستودعات ووكالات نقل البضائع والمعاينة والتعبئة والتفريغ وخدمات وسطاء الشحن .

د- التخليص إذا كان مرتبطا بأي من الخدمات التي يشملها أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة.

المادة (٤)

للمستثمر غير الأردني أن يتملك ما لا يتجاوز (٤٩%) من رأسمال أي مشروع في القطاعات والأنشطة التالية :-

أ – خدمات النقل الجوي المنتظم وغير المنتظم للركاب والبضائع والبريد .

ب- خدمات تأجير الطائرات مع طواقمها .

المادة (٥)

تكون نسبة تملك غير الأردني أو مساهمته في القطاعات أو الأنشطة غير المذكورة أو المستثناة بمقتضى المادة (٣) والمادة (٤) من هذا النظام غير مقيدة ما لم يرد نص في التشريعات ذات العلاقة يضع قيدا على التملك أو تلك المساهمة.

المادة (٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يجوز لغير الأردني أن يتملك أيا من المشاريع أو الأنشطة التالية أو يسأهم فيها بصورة كلية أو جزئية :-

أ- خدمات نقل الركاب والبضائع على الطرق بما في ذلك الخدمات المتعلقة بسيارات الأجرة والباصات والشاحنات .

ب- مقالع رمل البناء والدبش وحجر البناء والركام المستعملة لأغراض البناء .

ج – خدمات التحريات والأمن .

د- النوادي الرياضية بما فيها تنظيم الأحداث الرياضية باستثناء مراكز اللياقة والصحة البد نية .

هـ – التخليص وذلك مع مراعاة الفقرة (د) من المادة (٣) من هذا النظام.

جاءت أنظمة تشجيع الاستثمار دافعا إلى أن يستثمر المواطن السعودي داخل الأردن وهذه الاستثمارات تدفع في عجلة الاقتصاد الأردني وتطور الإنتاج وتزيد الدخل والناتج القومي وتؤدي إلى زيادة الصادرات بالإضافة بأنها تشغل الأيدي العاملة الأردنية وتحل مشكلة البطالة والفقر ولو في نسب ضئيلة إلا أنها مشجعة وجيدة ،كما أنها تقوي من ترابط وتعاون الأردن مع محيطة الخارجي فقد استفاد المستثمر السعودي والمستثمر الأردني في السعودية من العلاقات الاقتصادية والتعاون بين الأردن والسعودية .

وفيما يتعلق بحجم الاستثمارات الأردنية في السعودية فهي متواضعة فقد بلغت ٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٦، انخفضت إلى ١٠٠٢ مليون دولار عام ١٩٩٧م، ثم عاودت الارتفاع عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٦٤ مليون دولار، وانخفضت بشدة عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٤،٧ مليون دولار فقط فيما وصلت أعلى المعدلات في عام ٢٠٠٠م، حيث وصلت ٩٩ مليون دولار ، أن حجم استثمارات الأردن في السعودية للفترة من ١٩٩٦إلى ٢٠٠٣ وصلت إلى ٢٥٠ مليون دولار فقط وزعت معظمها في قطاع الخدمات والسياحة والصحة والمواد الغذائية أي الصناعات الغذائية .[١]

فيما كان مجموع الاستثمارات التراكمية السعودية في الأردن من عام ١٩٨٥إلى عام ٢٠٠٣م حاولي (٣٢٧٤) مليون دولار ومنها ٣٠٤ مليون من عام ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٣م فالاستثمارات العربية السعودية لا تخضع إلى عوامل محددة ، فتذبذب بصورة كبيرة ،فقد جاء نظام تشجيع الاستثمار مشجعا على الاستثمار داخل الأردن حيث أعطى حوافز تشجيعية وفترات سماح وحريات في الاستثمار متاحة حسب القانون والنظام. والجدول رقم (٣) يبين

١) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت ٢٠٠٤م ص ص.٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارات البينية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية للفترة مابين ١٩٩٥إلى ٢٠٠٢م. وقد شجع عملية الاستثمار بين البلدين هو إدراك صناع القرار إلى أهمية التعاون وإلى البيئة الاستثمارية الجيدة في كل البلدين وما تتمتع فيه من استقرار النظام ووجود رؤوس الأموال وتوفر البنية التحتية والأيدي العاملة المهرة وحاجة السوق الأردني والسعودي إلى مثل هذه الشراكة والاستثمار البيني وإلى فهم صناع القرار أهمية المرحلة التي تستوجب بالنهوض في الصناعات الوطنية العربية وكذلك في التفاهم وقدرة الملك عبدا لله الثاني في الترويج إلى مناخ الاستثمار في الأردن في المحافل والمؤتمرات الدولية وفي المؤتمرات الاقتصادية (دافوس) وغيرها وأن حضور المستثمر السعودي لا يقل عن حضور ووعي المستثمر الأردني في التقارب في وجهات النظر لتحقيق المصالح المشتركة وان تشجيع الملك السعودي" عبدالله بن عبد العزيز خادم الحرمين " في الاستثمار داخل الأردن والاجتماعات والزيارات المتبادلة بين الأردن والسعودية على أعلى المستويات ،وزيارات رجال الأعمال من كلا البلدين وحضور مؤتمرات البحر الميت الاقتصادية والمشاريع الجادة المفيدة التي يتقدم بها كلا الجانبين الأردني والسعودي مع تشجيع وحوافز قدمها نظام الاستثمار، وقدرة مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية في استقطاب المستثمر السعودي من خلال الاتصالات معه، بالإضافة إلى غرف الصناعة والتجارة في كلا البلدين والتواصل بالزيارات وترويج في الاستثمار داخل الأردن عامل مشجع للاستثمار ومتابعة صناع القرار الاجتماعات الدورية والمناقشة المفيدة في مجال التعاون والاستثمار بين البلدين .

الاستثمار المباشر السعودي داخل الأردن للفترة ما بين ١٩٩٥إلى ٢٠٠٢م. حسب ما جاء في تقرير، مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن من تدفقات الاستثمار المباشر من خلال ما طرح وقدم من دراسة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،بالجامعة الأردنية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.[١]

١) المصدر مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن تدفقات الاستثمار المباشر دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية خلال الفترة ما بين٢٠-٢٠٠٤/٦/٢٢م عمان الأردن ص ٧٥٥ جدول رقم ٢لغاية ٢٠٠٢ ومن ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ مؤسسة تشجيع الاستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣) يبين الاستثمارات، الأردنية، السعودية البينية من١٩٩٥إلى ٢٠٠٢م.بالمليون دينار أردني

السنة	المملكة الأردنية الهاشمية	المملكة العربية السعودية
١٩٩٥	٣٥و٧	١٢و٢
١٩٩٦	١٣و٥	٢٠و٦
٩٩٧	١٠و٦	٢٧و٠
١٩٩٨	١٢و٧	١٩٨و٠
١٩٩٩	٢٤و٢	٨٢و٠
٢٠٠٠	٢٦و٢	٧٦و٦
٢٠٠١	٢٧و٦	٦٥١و٤
٢٠٠٢	٢١و٠	٧١٦و٩
المجموع الكلي	١٧١.٥	١٧٨٤.٧

الجدول رقم (٣) يبين الاستثمارات، الأردنية، السعودية البينية من ١٩٩٥إلى ٢٠٠٢م.([1])

بلغ حجم الاستثمارات الأردنية في السعودية من ١٩٩٥إلى ٢٠٠٢م (١٧١.٥مليون دينار) مئة وواحد وسبعون مليون دينار وخمسمائة ألف دينار أردني بينما بلغ حجم الاستثمارات السعودية داخل الأردن لنفس الفترة (١٧٨٤،٧ مليون دينار) ألف وسبعمائة وأربعة وثمانون مليون وسبعمائة ألف دينار أردني .

بالنسبة إلى توزيع الاستثمارات على القطاعات بالأردن، الجدول رقم (٤) يبين توزيع الاستثمارات على القطاعات وحجم الاستثمارات السعودية داخل الأردن من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٨م حسب ما جاء في تقرير مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية [٢].

---

١) المصدر مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن تدفقات الاستثمار المباشر دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية خلال الفترة ما بين ٢٠-٢٠٠٤/٦/٢٢م عمان الأردن ص ٧٥٥ جدول رقم ٢ لغاية ٢٠٠٢ ومن ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ مؤسسة تشجيع الاستثمار.

٢) مؤسسة تشجيع الاستثمار، الأردن على موقع الانترنت بتاريخ٢٠٠٩/٣/١٤م **WWW.Jordan Investment.COM.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاع	حجم الاستثمار بالدينار الأردني
الصناعة	٦٠٧و٠٨٠و٧٢٣
الفنادق	٥٨٢و٨١٢و١٥٦
الزراعة	٨٧٢و٣٨٢و١٢
النقل البحري والسكك الحديدية	١٢٥و٣٣٩و٩
المستشفيات	٢٨٦و٨٣٩و٢١
مدن التسلية والترويح السياحي	٢٥٠و٢٤٩و١٠

جدول رقم (٤) المصدر مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية ، الاستثمارات حسب القطاعات من ١٩٩٦إلى ٢٠٠٨م.على الموقع الالكتروني .

ويمكننا القول بأن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بن الحسين له دور في تشجيع الاستثمار وترويج له وأن دور العاهل السعودي لا يقل عن دوره فلدية القناعة والإدراك في أن المصلحة مشتركة وتعود بالنفع على الشعبين فقد أوفد المسؤولين والوزراء إلى الأردن كما دعا إلى عقد اللقاء في السعودية وأن هذا من ثمار توجيه أصحاب القرار من كلا البلدين .

وأن الاستثمارات السعودية حسب القطاعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للفترة مابين ١٩٩٦/١/١ ولغاية ٢٠٠٨/١٢/٣٠م كما هو مبين بالجدول رقم (٤) جاءت إلى ثمار جهد وثقة تعزز العلاقات الاقتصادية وأهميتها لكلا البلدين وان هذه الأرقام تثبت أن صناع القرار الملك عبدالله الثاني والملك عبدالله بن عبد العزيز لهم دور في تعزيز الاستثمار وتشجيع وتوجيه المستثمر إلى الأردن بعد إدراك واقتناع إلى أهمية التعاون في مجال الاستثمار داخل الأردن وما يعود بالفائدة إلى الشعبين وهذا يعزز من العلاقات الاقتصادية ويقوي من الروابط والتلاحم والتقارب بالمصالح الاقتصادية والتبادل التجاري وتعزز من الناتج القومي وتخفف مشكلة البطالة والفقر ولها مردود إيجابي في الصادرات الأردنية والناتج القومي وزيادة دخل الفرد.

بالنسبة إلى استثمارات السعودية المستفيدة من نظام وقانون تشجيع الاستثمار للفترة ما بين ١٩٩٦/١/١م إلى٢٠٠٨/١٢/٣٠م في الأردن فإن عدد المشاريع وحجم الاستثمارات السعودية في الأردن بالدينار الأردني والدولار الجدول رقم (٥) يبين عدد السنوات وعدد المشاريع وحجم الاستثمارات بالدينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥) يبين السنوات وعدد المشاريع و حجم الاستثمارات السعودية بالدينار والدولار بالأردن

السنة	عدد المشاريع	حجم الاستثمار بالدينار الأردني	حجم الاستثمار بالدولار
١٩٩٦	٣	١٧و٠٥٣و٠٠٠	٢٤و٤٦٣و٥٠٠
١٩٩٧	٩	٧و٥٤٢و٢٧٢	١٠و٢١٥و٨٣٤
١٩٩٨	١٣	٣٧و٦٧٦و٦٢٥	٥٣و١٢٤و٠٤١
١٩٩٩	٧	٤و٥٥٤و٧٠٠	٦و٤٢٢و١٢٧
٢٠٠٠	٨	٥٢و٨٣٤و٦٧٤	٧٤و٤٦٩و٨٩٠
٢٠٠١	٧	٨و١٢٠و٠٠٠	١١و٤٤٩و٢٠٠
٢٠٠٢	٤	٣٥٠و٠٠٠	٤٩٣و٥٠٠
٢٠٠٣	٣	٣و٣٢٨و٤٢٥	٤و٦٩٣و٠٧٩
٢٠٠٤	١٣	١٤و٠١٣و٤١٧	١٩و٧٥٨و٩١٨
٢٠٠٥	٩	٢و١٥٠و٠٠٠	٣و٠٣١و٥٠٠
٢٠٠٦	١٦	٥٥٩و٤٤٤و٠٠٠	٧٨٨و٨١٦و٠٤٠
٢٠٠٧	٦	٧١و٢٣٧و٠٠٩	١٠٠و٤٤٤و١٨٣
٢٠٠٨	٥	٦٧و٤١١و٠٠٠	٤٧،١٨٧،٧٧٠٠
المجمـــــوع الكلي	١٠٣	٧٨٣.٤٤٣.٢٢٥	

جدول رقم (٥)المصدر مؤسسة تشجيع الاستثمار[١]

من خلال الجدول يتبين بأن في سنة ١٩٩٦م كان عدد المشاريع التي تم الاستثمار السعودي فيها بالأردن كانت ٣ مشاريع وأن حجم الاستثمار فيها بلغ(١٧و٠٥٣و٠٠٠ سبعة عشر مليون وثلاثة وخمسون ألف دينار، في حين أنه في عام ١٩٩٧ م كان عدد المشاريع(٩) مشاريع وحجم الاستثمار فيهم(٢٧٢و٥٤٢و٧دينار) سبعة مليون و وخمسمائة واثنان وأربعون ألف ومائتان واثنان وسبعون دينار،وفي عام ١٩٩٨م بلغ عدد المشاريع (١٣) وان حجم الاستثمارات السعودية فيها بلغ (٣٧.٦٧٦.٦٢٥دينار) سبعه وثلاثين مليون وستمائة وستة وسبعين ألف وستمائة وخمسة وعشرين دينار ،وفي عام ١٩٩٩م مدار بدء الدراسة فإن عدد المشاريع(٧) وحجم الاستثمارات السعودية فيها (٤.٥٥٤،٧٠٠دينار) أربعة مليون وخمسمائة وأربعة وخمسون ألف وسبعمائة دينار ، وفي عام ٢٠٠٠م كان عدد المشاريع التي تم

١) مؤسسة تشجيع الاستثمار ، الأردن على موقع الانترنت بتاريخ٢٠٠٩/٣/١٤م **WWW.Jordan Investment.Com**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار السعودي فيها داخل الأردن (٨) مشاريع وأن حجم الاستثمارات فيها بلغ (٥٢.٨٣٤،٦٧٤دينا) اثنان وخمسون مليون وثمانمائة وأربعة وثلاثون ألفا وستمائة وأربعة وسبعون دينار،وفي عام ٢٠٠١م كان عدد المشاريع (٧) وحجم الاستثمارات السعودية فيها بلغ (٨.١٢٠.٠٠٠ دينار) ثمانية مليون ومائة وعشرون ألف دينار أردني، وإذا تمت المقارنة مابين ثلاث سنوات التي سبقت مدار الدراسة مع ثلاث سنوات مدار الدراسة أدركنا أن عدد المشاريع من ١٩٩٦إلى ١٩٩٨ كانت (٢٥) مشروع وحجم الاستثمارات فيها بلغ (٦٢.٢٧١.٨٩٧ دينار) اثني وستين مليون و مائتين وواحد وسبعين ألف وثمانمائة وسبعة وتسعين دينار بينما بلغ عدد المشاريع في ثلاث سنوات مابين ١٩٩٩إلى ٢٠٠١م، (١٨ مشروعا) وحجم الاستثمارات بلغ فيها (٦٥.٥٠٩.٣٧٤ دينار) خمسة وستين مليون وخمسمائة وتسعة ألف وثلاثمائة وأربعة وسبعين دينار، فنجد أن عدد المشاريع للفترة ما قبل ١٩٩٩إلى ثلاث سنوات كان (٢٥) مشروع وحجم الاستثمارات فيها كان (٦٢.٢٧١.٨٩٧ دينار) بينما في ثلاث سنوات من مدار الدراسة كان عدد المشاريع الاستثمارية (١٨ مشروعا) وحجم الاستثمارات بلغ فيها (٦٥.٥٠٩.٣٧٤ دينار) لوجدنا انه اقل في عدد المشاريع وأكبر حجم في الاستثمار وأن الفارق بين الفترتين هو زيادة في مرحلة الدراسة بلغت حجم الفرق في (٣.٢٣٧،٤٧٧ دينار) وأقل في عدد المشاريع في سبع مشاريع وهذا يعود إلى قانون تشجيع الاستثمار وإلى دور الملك عبدالله الثاني بأن الحسين في الترويج إلى الاستثمارات والاستفادة من فرص الاستثمار إلي تم ذكرها سابقا، حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٨م التي تم الاستثمار فيها من قبل المملكة العربية السعودية في الأردن(١٠٣مشاريع) وأن حجم الاستثمارات التراكمي فيها لهذه الفترة كان (٧٨٣.٤٤٣.٢٢٥دينار أردني) ما يقرب المليار دينار أردني. بالنسبة إلى الاستثمارات الأردنية في السعودية فهي متواضعة لم يستطيع الباحث من الوصول إليها لغاية هذه الفترة وأنه اكتفى بما توصل إليه معلناً أن الاستثمارات السعودية تفوق الاستثمارات الأردنية بسبب وجود السيولة النقدية وقوة السعودية الاقتصادية وهذا يدل على أن الأردن البيئة الاستثمارية المبشرة بالخير والازدهار وان الاستثمار في تزايد وهذا الاستثمار يعود إلى وعي أصحاب القرار وأدراكهم إلى مصلحة البلدين وتقاربهم وأن لكل من الملك عبدالله الثاني بن الحسين والملك عبدالله بن عبد العزيز دورهم الايجابي في التشجيع على تحسين العلاقات الاقتصادية والاستثمار بين البلدين الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات الأردنية البينية وأن تزيد في الاقتصاد والناتج القومي و تحل مشكلة الفقر والبطالة وتعزز روح التعاون والبناء الاقتصادي بين البلدين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة إلى الاستثمارات السعودية الغير مباشرة في الأردن في ملكية الأسهم في الشركات الأردنية تأتي في المرتبة الثانية بعد الأردنيين ،فإن قيمة الاستثمارات السعودية في الأسهم الأردنية تصل إلى ١٠٣ مليون دينار وتشكل ١٠.١ % من إجمالي قيمة الأسهم في الأردن حسب أرقام شهر نيسان عام ٢٠٠٨م [١].

وقد جاء في صحيفة الرياض اليومية السعودية أن الحكومة الأردنية سعت عبر تشريعات وحوافز إلى تعزيز بيئة الأعمال والتركيز على دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة عبر جذب الاستثمارات ولعل مجيء الأردن المرتبة (٨٠) من ١٧٨دولة في تقرير ممارسة الأعمال للعام ٢٠٠٨م الذي أصدرته مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والذي يقيس مدى سهولة تأسيس الأعمال في ١٧٨دولة يؤكد ذلك .

فالعوامل الجاذبة للاستثمار في الأردن تحفز الاستثمار وخصوصا في المناطق الحرة والمناطق الصناعية التي جذبت أكبر عدد ممكن من الاستثمارات العربية والأجنبية والخليجية إلى هذا البلد بالإضافة إلى الاستقرار والبيئة التشريعية والقوانين الحديثة المشجعة للاستثمار الخارجي وحرية حركة رأس المال والربح، وتوقيع الأردن لاتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحوافز والإعفاءات، كإعفاء كافة المشاريع من ضريبة الدخل والخدمات العامة بنسب متفاوتة تبدأ من ٢٥% وتصل إلى ٧٥% ولمدة عشر سنوات، كما اعتبر كافة الموجودات الثابتة والمستوردة لشركات الاستثمار والمشاريع معفاة بنسب ١٠٠% من الضرائب والرسوم الجمركية، وبالنسبة للفنادق والمستشفيات فقد منحت إعفاءات جمركية كاملة لمرة واحدة في كل سبع سنوات لغاية شراء الأثاث واللوازم واستمرار الأردن في حزمة من التشريعات والإجراءات الإدارية المحفزة للاستثمار عبر بناء شبكة تحتية لضمان انتقال البضائع بيسر وسهولة من وإلى موانئ الدول المجاورة عبر ميناء العقبة ووجود شبكة طرق برية سريعة للسيارات والشاحنات [٢] .

وقد تمخض عن اجتماعات اللجنة المشتركة الأردنية السعودية، الحادية عشر المنعقدة في عمان إشهار شركة استثمارية قابضة أردنية سعودية مشتركة، تدير صندوقاً استثمارياً بملغ

---

١) جريدة الرياض اليومية، السعودية ، العدد (١٤٦٠٤) يوم الأربعاء تاريخ ١٨/يونيو/٢٠٠٨م على موقع **الانترنت** HTTP ://WWW. Alriyadh.COM/18/6/2008

٢) جريدة الرياض اليومية، السعودية ، العدد (١٤٦٠٤) يوم الأربعاء تاريخ ١٨/يونيو/٢٠٠٨م على موقع الانترنت HTTP ://WWW. Alriyadh.COM/18/6/2008

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥٠٠مليون دولار) لتنفيذ مشاريع في الأردن تشمل العديد من الحالات الإنتاجية والخدمية والسياحية والصناعية وهذا مما يسهم في توفير فرص عمل للعمالة الأردنية .[١]

ويوعز الباحث أسباب التزايد بالاستثمار السعودي في الأردن إلى عدة أسباب:

١- دور جلالة الملك عبدا لله الثاني وما يقوم به من ترويج في المؤتمرات الدولية عن إمكانيات الاستثمار بالأردن وقوة إقناع المتلقي والمستمع وشد الانتباه إلى كلامه وحواره المنطقي البناء أدى ذلك إلى جلب المستثمر الأجنبي، وبأن الأردن البيئة المناسبة للاستثمار وإمكانية الاستفادة من الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة مع توفير البنية التحتية، ونظام تشجيع الاستثمار وكان للمؤتمرات التي تعقدها في الأردن وما يتوفر من وسائل إعلام يمكن الرجوع إليها شجع الاستثمار في الأردن.[٢]

٢- منها وجود الإرادة لدى صناع القرار.

٣- التقارب في وجهة النظر

٤- توفر البيئة الاستثمارية المناسبة وتوفر البنية التحتية والخدمات بالإضافة إلى الحوافز والتسهيلات ، والترحيب الأردني بالمستثمر السعودي ومقدرته بالإفصاح عن المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية وتقديمها إلى المستثمر السعودي، وكذلك فهم وإدراك المواطن السعودي في السوق الخليجية والعربية للحاجة لمثل هذه الاستثمارات والاستفادة من الحوافز المنوحة لهم والتي تشجع الاستثمار

٥- الاتفاقيات الثنائية وبروتوكولات تفضيلية تجارية،الزيارات المتبادلة أعلى المستويات

٦- القرب الجغرافي.[٣]

٧- وجود الأيدي العاملة الأردنية المدربة والمؤهلة.

٨- الاستقرار السياسي في البلدين ووعي الشعبين إلى المصالح الاقتصادية المهمة التي تخدم الشعبين وتعود بالتالي على الشعبين بالخير.

٩- نشاط مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية وقدرتها الترويجية للمشاريع الاستثمارية وحضورها وترتيبها المؤتمرات واللقاءات التي تعقد بين البلدين وزيارات المسؤولين وكذلك المشاركة في المؤتمرات الأردنية والسعودية ، ومن خلال الحوار والمناقشة المثمرة .

---

١) اللجنة الحادية عشر المشتركة الأردنية السعودية المنعقدة في ٦-١٠ -٢٠٠٧م في عمان .

٢) جريدة الرياض اليومية، السعودية ، العدد (١٤٦٠٤) يوم الأربعاء تاريخ ١٨/يونيو/٢٠٠٨م على موقع الانترنت HTTP ://WWW. Alriyadh.COM/18/6/2008

٣)جريدة الرياض اليومية، السعودية ، العدد (١٤٦٠٤) يوم الأربعاء تاريخ ١٨/يونيو/٢٠٠٨م على موقع الانترنت HTTP ://WWW. Alriyadh.COM/18/6/2008

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠- دور الملك عبدا لله بن عبد العزيز واستعداده وتشجيعه للتعاون مع الأردن وتشجيع المستثمر السعودي بالاستثمار داخل الأردن وفق قناعة وإدراك إلى أهمية هذا التعاون والتنسيق الصناعي بما سيعود على أبناء الشعبين الشقيقين بالخير والرفاه ويخدم مصالحهم.

المبحث الرابع: المساعدات

الأردن مساحته صغيرة ويقع على أطول شريط حدودي مع إسرائيل، فهو من دول المواجهة ويشكل دولة عازلة بالنسبة إلى السعودية و الخليج، فهو يصد عنه الكثير ويتحمل عنهم من الأعباء والمشاكل، وكما هو معروف للجميع طموحات التوسع الإسرائيلي الطامع في دول الخليج، وكما هو معلوم أن إسرائيل هدفها توسعي وحلمها من المحيط إلى الخليج ، والأردن يمتاز في أبنائه من المواطنين الذين هم على دراية وثقافة وتعليم وتدريب عسكري عالي الكفاءة، ويعتبر الجيش الأردني من الجيوش المثقفة والمدربة تكنولوجيا ويستوعب التكنولوجيات وكل ما هو جديد، فأبناء الأردن على علم وثقافة عالية بالإضافة أنه شعب مكافح ومثابر متجاوب مع صانع القرار، ويتطلع في أن ينمو ويتطور اقتصاده ويتحسن ناتجه القومي وبالتالي يتحسن دخل الفرد، متفهم شعبه أنه محدود الموارد ويعتمد على الزراعة وأن ثلثي أراضيه صحراوية وشحيح المياه، فالمساعدات مهمة له فهو بلد من دول العالم الثالث متلقي المساعدات الدولية من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين و من الدول العربية الخليجية والتي هي أيضا من دول العالم الثالث إلا أن لديها فوائض مالية، وسنتناول في هذا المبحث مفهوم المساعدات الإنمائية وأنواعها وأشكالها ،وأهمية المساعدات التي تقدمها السعودية للأردن والأسباب الموجبة لتقديم هذه المساعدات وطرق المساعدات الحكومية السعودية وما هي المساعدات التي تقدمها السعودية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : مفهوم المساعدات الإنمائية:

يقصد بالمساعدات الإنمائية مجموع قيمة المنح والهبات المالية والفنية وعنصر المنحة الذي لا يقل عن ٢٥%، [١] والتي تتضمنها القروض الميسرة كافة المقدمة من قبل المصادر الرسمية (الدول والمنظمات الدولية) للدول النامية[٢]

ثانيًا :من حيث أنوع المساعدات الإنمائية تقسم إلى قسمين:

أ- المساعدات الثنائية :Bilateral Assistance

وتتمثل بالمساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى، حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم مساعدات إنمائية في شكل قروض ميسرة ، ومنح ومساعدات مالية وفنية ، بموجب اتفاقيات ثنائية ، على تقديم قروض تجارية لها ، وما يعاب على هذا النوع من المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والأمنية والعسكرية.[٣]

ب- المساعدات متعددة الأطراف:Multilateral Assistance

تتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية، ومن هذه المؤسسات البنك الدولي ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والبنوك الإقليمية للتنمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتي بدورها تمنح أو تقرض هذه الأرصدة للدول النامية المستلمة لهذه القروض.[٤]

ثالثاً: أهداف المساعدات:

تختلف أهداف و دوافع المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المتلقية، فغالبا ما تطلب الدول المتلقية هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص باستقدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو لأغراض إنسانية كمحاربة الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية والحروب ومعالجة الأمراض.

أما الدول المانحة للمساعدات ، فهي غالبا ما تقدم المساعدات لاعتبارات سياسية واقتصادية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية ،والدول المتلقية تحقق زيادة المدخرات المحلية والأجنبية للاستثمار، تغير مناطق التنمية بالمساعدات الإنمائية أيضا وتحقق النمو السريع في

---

1) Maicoim, Gillis & Others, Economics of Development,(New York, 1996) , P.400-402

2) Chang. C& others, Measuring Aid: A New Approach,(World Bank, Washington DC, 1998) P.15

٣) جورج قصيفي ، قراءة في تقارير التنمية البشرية الدولية ، مجلة التخطيط والتنمية ، العدد ٢ (الدوحة، أبريل ٢٠٠٤)، ص ٢٦-٢١٧.

4) UNDP, the Millennium Development Goals in Arab Countries towards 2015: Achievements & Aspirations,(New York, 2003), P.5-23 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاج والدخل، الذي يمكن تحقيقه عن طريق العملات الأجنبية مهمة كرأس المال،بالإضافة إلى رأس المال البشري باهتمام يفوق المساعدات المالية والفنية وتتوسع في مجال التعليم والصحة والخدمات الإنسانية الأخرى. وتضم أيضا وتحقق أهداف أخرى غير النمو الاقتصادي، مثل إعادة توزيع الدخل، والحد من الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية، والتنمية الريفية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتمكين المرآة، ومحاربة الفساد، والحكم الصالح، وتحقيق ما يسمى بالتنمية الإنسانية، وغيرها من الأهداف التي تعزز من المناخ الديمقراطي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتجه المساعدات الإنمائية على تحقيق أهداف التنمية، استئصال الفقر والجوع وتقليل من نسبة البطالة، وتحقيق التعليم الشامل للبنيين والبنات تعليما كاملا للمرحلة الأساسية .(١)

رابعاً: أشكال المساعدات: فالمساعدات الاقتصادية بين الدول تكون بالعادة على الشكل التالي:

أ) القروض والمنح الميسرة.

ب) المساعدات المالية.

ج). المساعدات العسكرية.

تدرك المملكة الأردنية الهاشمية أهمية المساعدات التي تتلقاها من المملكة العربية السعودية، وتدرك أيضا المملكة العربية السعودية أهمية المساعدات التي تقدمها للأردن والأسباب الموجبة لتقديم هذه المساعدات والتي تعود بالتالي قطاف ثمارها إلى مصلحة الدولتين .

يرى الباحث أنه من الضروري إيجاز بعض الأسباب الموجبة التي أدركتها المملكة العربية السعودية بضرورة تقديم هذه المساعدات للأردن والتي تتمثل جل هذه الأسباب بما يلي :

١- أن السعودية حباها الله بقوة اقتصادية نفطية جعلها من الدول العربية الغنية اقتصاديا بهذه المادة التي أغدق الله عليها بهذا الاقتصاد بحيث أصبح لديها وفرة مالية، وهذه الأموال فرض الله عليها الزكاة والأردن من الدول العربية محدود الموارد فلها حق أن تأخذ من هذه الأموال بما فرضه الله تعإلى ،وان تقدم السعودية قروض ميسرة لها في تحسين ظروفها الاقتصادية .

١) روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤ ، ص . ٢٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- فالعلاقات الأردنية السعودية علاقات تجمعها روابط دينية وعرقية واجتماعية ،فأن جل أبناء الأردن أصولهم وقبائلهم من الجزيرة العربية خرجت منها إلى الأردن، فهناك علائق اجتماعية وروابط دينية وقبائلية، فروابط الدين و الدم والعرق مهمة جدا فرضت على صاحب القرار السعودي بأن لا ينسى ذلك أن ما يجمع الشعبين الشقيقين من روابط دينية وأخوية وعلائق الدم ووحدة المصير والهدف تجعل ذلك عليها واجباً دينياً واجتماعياً مفروضاً عليها تقديم المساعدات المالية إلى الأردن والمنح والقروض المُيَسَّرة له للنهوض باقتصاده .

٣- الأردن يقع على أطول شريط حدودي مع فلسطين المحتلة من قبل إسرائيل التي تسيطر عليها ، وهي من دول المواجهة رغم وجود معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل التي لا مبدأ لها ولا أمان فهي دولة توسعية ، والأردن بحكم موقعة تشكل دولة عازلة بينها وبين السعودية والخليج العربي فهي على أبواب المواجهة، وتحتاج إلى الدعم والمساعدة المالية والقروض فهي تكف يد إسرائيل عنها وان بقاء الأردن قويا من صالح السعودية ودول الخليج. فمن المعروف أن دولة إسرائيل لا حدود إلى أطماعها التوسعية فهي تريد إنشاء دولة من المحيط إلى الخليج وتهجير أبناء فلسطين إلى الأردن ودول العربية قسرياً، فالأردن بقاؤه قويا يوفر على السعودية ودول الخليج أعباء وتكاليف مادية وبشرية باهظة فالمصلحة تتطلب بقاء الأردن قويا متماسكاً اقتصادياً واجتماعياً ونظاماً سياسياً معتدلاً مسانداً لها.

٤- الأردن من دول الجوار إلى السعودية ومن الدول المعتدلة أيديولوجيا وفكريا، بالإضافة لما ذكر فأن استقرار الأردن يعني استقرار السعودية فهناك علاقة طردية بينهم فاستقرار احدهم يعني استقرار الأخر لذا تحرص كلا البلدين على استقرار البلد الأخر، ومهما بلغت بينهم حدة الاختلاف بالآراء والمواقف في وجهات النظر السياسة إزاء المواقف والقضايا العربية والإقليمية والدولية فهي لا تصل إلى حد المواجهة العسكرية ،فكلا البلدين حريص على أن لا تكون هناك مواجهة عسكرية بينهم ويبقى هناك مجال وباب مفتوح للحوار بينهم .

٥- دور كل من صناع القرار في المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية الملك عبدالله الثاني بن الحسين وخادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز في ترسيخ العلاقة وزيادة قوة الترابط والتلاحم وفهم أهمية احدهم للأخر وان من مصالحهم أن يكون هناك تقارب ومودة ، فالمساعدات مهمة للأردن وأن مصيرهم واحد وأهدافهم واحدة ولا توجد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عند كلاهما نية التوسع على حساب الأخر أو إطماع شخصية فيما يملكه الأخر، الأردن قبل بالواقع ويحرص على أن تكون العلاقات بينه وبين السعودية جيدة .

فالمساعدات التي تقدمها السعودية للأردن عديدة منها المساعدات المالية أو المنح النفطية أو المواد الغذائية أو التبرع في إقامة مشاريع إنتاجية أو تأسيس دور لتأهيل ذوي الإعاقات الخاصة، تقدم مشاريع وترعى حالات إنسانية من خلال إقامة دور لها أو تزويدها بما يلزم أو تكفلها بالبناء، وما يلزم مع الرواتب والمستلزمات، وكذلك تقدم المساعدات للأردن عن طريق الصندوق السعودي أو بنك التنمية الإسلامي بموجب قروض ميسرة، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني الأردني في بناء المشاريع وإقامة البنية التحتية التي تسهم في تطور الأردن، وكذلك المساعدات في الأعمار وغيرها من المساعدات النقدية التي تقدم بالملايين، وأن الشعب الأردني يقدر هذا التعاون والمساعدات ويعي أهميتها بالنسبة له.

فمن أهم مكونات التعاون الاقتصادي البيني الأردني والسعودي عبر مسيرتها تطبيقاته العملية تتمحور حول المساعدات الإنمائية في الأردن تقدمها السعودية عن طريق القروض الميسرة والمنح بهدف معاونتها في أنجاز الكثير من مشاريعها الإنمائية الاقتصادية منها والاجتماعية وتعزيز قدرتها في تصحيح وإعادة هيكلة اقتصادها .[١]

فالمساعدات التي تقدم للأردن من السعودية نوعان: مساعدات حكومية ومساعدات من قبل أشخاص أو هيئات، وهذه المساعدات لم يتمكن الباحث من رصدها إلا أنها موجود وهي ما يقوم فيه أفراد أو هيئات بالتبرع في إقامة مساجد أو دور رعاية أو إلى الجمعيات الخيرية من أنفسهم إلى هذه المؤسسات أو إلى الأفراد إلا أنها موجودة بالواقع العملي ويمكن مشاهدتها، والذي يهمنا ويمكن رصده هي المساعدات الحكومية.

يمكننا إيجاز طرق المساعدات الحكومية السعودية للأردن حسب أهميتها للأردن بما يلي:

أولاً: المساعدات عن طريق القروض الميسرة. وهذه تتم عن طريق :

أ- الصندوق السعودي للتنمية.

ب- البنك الإسلامي للتنمية .

---

١) موسى محمد علاونة، وآخرون، التجارة الخارجية الأردنية خلال خمس سنوات١٩٩٨-٢٠٠٣م بحث مقدم إلى جامعة اليرموك، قيد النشر، ٢٠٠٨م، الفصل الثاني هيكلة وتصحيح الاقتصاد الأردني،ص ٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المساعدات عن طريق المنح والهبات.

أ-: القروض الميسرة تعريفها وأهميتها بالنسبة للأردن .

تعد القروض والمنح المقدمة في المساعدات الإنمائية ميسرة عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مؤاتاة للمقترض، ونسبة الفائدة قليلة ومدة السداد بالتقسيط والدفعات ميسرة، وهذه القروض طويلة الأجل وان يكون الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية .[١]

صندوق التنمية السعودي مهم جدا إلى الأردن حيث إن الصندوق السعودي للتنمية يقدم قروضاً إلى الأردن لتنفيذ المشاريع، فقد سأهم بشكل جيد في بناء الاقتصاد الأردني من حيث حجم التمويل وشروطه وتكلفته إضافة بأن الصندوق يقدم المساعدات التنموية للأردن على سبيل المثال لا الحصر قدم أكثر من مليار ريال سعودي بما يعادل (٢٩٠ مليون دولار أمريكي) خلال الفترة من عام ١٩٧٧م إلى عام ١٩٨٩م فقد أسهم في تمويل المشاريع في القطاعات المختلفة البنية التحية والإنتاج ضمن شروط سهلة وغير مكبلة للأردن بل تعتمد على أسس التنافسية والعطاءات الدولية كما أن مدة سدادها يصل إلى عشرين عاما وفترة إمهال خمس سنوات وفي فائدة ٢% ولا يوجد عمولة التزام خدمات على هذه القروض وكانت القروض المتاحة من هذا الصندوق سنويا تقدر بحوالي ٢٢٥ مليون دولار، أوقفت خلال السنوات من عام إلى١٩٩١م، ١٩٩٩م، بسبب حرب الخليج الأمر الذي أدى إلى ضغط مالي على الخزينة الأردنية مما أدى إلى إعادة النظر ببرامجها والمشاريع الحيوية، ويرى الباحث أن من ضغوطات حرب الخليج وتبعيتها على الخزينة الأردنية، اضطر إلى خصخصة وبيع المشاريع الناجحة الاسمنت والاتصالات على سبيل المثال وغيرها من المشاريع فإن النقاش بهذا الصندوق وإعادة النظر فيه من خلال المطالبة الأردنية بضرورة المناقشة والحوار فيه، فإن القروض الميسرة التي يقدمها الصندوق تسهم في ازدهار الاقتصاد وتطور البنية التحتية وإقامة المشاريع الحيوية التي تغدق الاقتصاد الأردني وتسهم في حل جزء لا بأس فيه من البطالة من خلال إقامة المشاريع وتشغيل الأيدي العاملة التي تؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاج والتوسع والتطور الاقتصادي وتبادل التجاري بين البلدين وبين الدول العربية والصديقة، لذا حرص الأردن على الطلب من الجانب السعودي إعادة نشاط الصندوق السعودي للتنمية في الأردن لدعم مشاريع التنمية الأردنية، وقد وعد الجانب السعودي بإعادة النظر بعد حل بعض الأمور المتعلقة بنشاط الصندوق في الأردن الذي يتطلب إيجاد حلول لها، بين البلدين

١) الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية ، مرجع سابق، ص ١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد اتفاق على عقد اجتماعات بينهم تمهيداً لإعادة نشاط الصندوق في المملكة الأردنية الهاشمية ودراسة المشاريع الأردنية ذات الأولوية وبحث إمكانية تمويلها من الصندوق . [١]

تعرف القروض المُيَسَّرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منح يبلغ ٢٥% على الأقل ويعرف هذا العنصر بأنه الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة الغرض الإقساط والفوائد التي تدفع منذ بدء عقد القرض وحتى انتهاء أجل السداد مخصومة على أساس سعر خصم معين منسوبا إلى القيمة الاسمية لمبلغ القرض . [٢]

ومن مميزات القروض المالية الميسرة من أجل العون الإنمائي، والتي تزيد من درجة اليسر في قروضه بموجب لشروط المختلفة التي تشمل:

١- طول فترة السماح والسداد .

٢- انخفاض سعر الفائدة.

٣- أكدت عليه مختلف الأدبيات العربية والدولية بأن العون الإنمائي العربي أكثر يسرا وأقل كلفة من كل مصادر التمويل الأخرى الإنمائية منها والتجارية.[٣]

وأن العون الإنمائي العربي يشمل في إطار المساعدات الإنمائية الرسمية الميسرة المتفق عليها في التقرير الاقتصادي الموحد على المساعدات الإنمائية الثنائية التي تقدمها حكومات الدول العربية المانحة بشكل مباشر أو من خلال صناديق التنمية التابعة لها وهذه الدول تنحصر في دول الخليج العربية وهي دول نامية في حد ذاتها وتواجه تحديات التنمية بما في ذلك تنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصادها وتطوير وصيانة البُنى الأساسية بما يكفل العيش الكريم لأجيالها الحالية والقادمة .[٤]

فالسعودية لديها صندوقان تقوم في تقديم المساعدات الإنمائية من خلالهما وهذان الصندوقان هما: الصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الإسلامي للتنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن القروض الميسرة التي تقدمها السعودية تعتبر كغيرها من القروض من قروض مؤسسات التمويل الإنمائي فهي تقدم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية أو

---

١) محضر ٢٠٠٣اجتماعات الدورة العاشرة في الرياض للجنة الأردنية السعودية المشتركة على موقع الانتر٢٠٠٤نت، الإطلاع ٢٠٠٩/٤/١١. **.WWW. Agreements. Jedco.** GOV.2005JO/MAIN

2) HTTP://WWW.KBA.COM.KW/Masaref/AR/CATE2006GORY

3) HTTP://WWW.ALRIYADH.COM/20020075/04/0

1) HTTP://WWW.Alriyadh.COM/20020085/04/0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطويرها إنتاجياً أو تحسينها أو بناء وإقامة البنية التحتية ومبين بأدناه الأموال التي قدمها كل من الصندوقين، الصندوق السعودي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية.

بالنسبة إلى الصندوق السعودي للتنمية بعد أزمة الخليج واحتلال العراق الكويت تم التوقف عن تزويد الأردن من هذا الصندوق، فالقروض الميسرة تعتبر مساعدات فهي تسهم في بناء الاقتصاد الوطني، فقد حرم الأردن منها كما أشرنا لذلك سابقاً، فقد تم بحث إمكانية إعادة عمل الصندوق وتقديم المساعدة المالية كما كان في السابق فقد كان محور المطالبة للجنة الأردنية خلال اجتماعات الدورة العاشرة التي سبق وان اشرنا لها أيضاً، وهذا يدل على أهمية ما يقدمه الصندوق من مساعدات مالية على شكل قروض ميسرة طويلة الأجل وفوائد ضئيلة وهذه المبالغ يستخدمها الأردن في كثير من المشاريع لتجهيز البنية التحتية وتطوير إنتاجها واقتصادها وتحل مشكلة البطالة وبالنظر إلى ما قدمه الصندوق السعودي من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م كما هو مبين بالجدول رقم (٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦)الصندوق السعودي للتنمية بالمليون دولار ما قدمه من قروض للأردن من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م

السنة	مبلغ الدين من الصندوق
١٩٩٩	٨٨.٤٦٠.٠٠٠
٢٠٠٠	٨٨.٤٦٠.٠٠٠
٢٠٠١	٨٨.٦٢٠.٠٠٠
٢٠٠٢	٨٨.٦١٠.٠٠٠
٢٠٠٣	١١١.٨١٠.٠٠٠
٢٠٠٤	١٠٧.٩٥٠.٠٠٠
٢٠٠٥	١٠٤.١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٦	١٠٠.٢٤٠.٠٠٠
٢٠٠٧	١٠٤.٤٩٠.٠٠٠
٢٠٠٨	١١١.٦٤٠.٠٠٠
المجموع الإجمالي	٩٩٤.٣٨٠.٠٠٠

جدول رقم(٦) المصدر من وزارة المالية، مديرية الدين العام، نشرات متفرقة جمعها الباحث.[١]

بعد أن عاد الصندوق السعودي للتنمية للعمل، فقد اقترض الأردن ما يقرب من مليار دينار أردني حيث بلغ مجموع ما حصل عليه الأردن من الصندوق السعودي للتنمية من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م مبلغ(٩٩٤.٣٨٠.٠٠٠دينار) تسعمائة وأربعة وتسعون مليون و ثلاثمائة وثمانين مليون دينار أردني، تعتبر هذه القروض من المساعدات الإنمائية، ففي عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠م على التوالي حصل الأردن على الاقتراض بكل عام على مبلغ(٨٨.٤٦٠.٠٠٠ دينار) وفي عام ٢٠٠١ ارتفع الاقتراض إلى (٨٨.٦١٠.٠٠٠ دينار)

١) وزارة الماليـــــة مديريـــــة الـــــدين العـــــام، موقـــــع الـــــوزارة علـــــى الانترنـــــت **HTTP://WWW.MOF.GOV.JO/DEFAULT.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وواصل الارتفاع في عام ٢٠٠٣م إلى (١١١.٨١٠.٠٠٠ دينار) وفي عام٢٠٠٤م انخفض الاقتراض الأردني من الصندوق إلى (١٠٧.٩٥٠.٠٠٠ دينار) وواصل الانخفاض في الأعوام ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦ م و ٢٠٠٧م على التوالي (١٠٤.١٠٠.٠٠٠ دينار) و(١٠٠.٢٤٠.٠٠٠دينار) و (١٠٤.٤٩٠.٠٠٠دينار)وفي عام ٢٠٠٨م ارتفع الاقتراض إلى (١١١.٦٤٠.٠٠٠ دينار)هذه المبالغ التي يقترضها الأردن هو بحاجة إليها بسبب ارتفاع الأسعار المواد التموينية وكذلك ارتفاع أسعار البترول حيث وصل برميل البترول إلى ١٥٠ دولار حقيقة أن الأردن يحصل على مساعدات نقدية ودعم من المملكة العربية السعودية ،يقوم الأردن باستثمار هذه الأموال وبناء اقتصاده الوطني من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية التي تسهم في تحسين الناتج القومي وتزيد من الصادرات و وتحسين البنية التحتية وإقامة المشاريع الاستثمارية فهذه تسهم في إقامة الجامعات والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والمشاريع الإنتاجية بالإضافة أنه من خلالها يتم حل جزء من البطالة في تشغيل الأيدي العاملة الماهرة الأردنية في مشاريع تعود بالنفع على الاقتصاد الأردني فأن أهميتها تكمن في ما تحققه من الغايات الاقتصادية والاجتماعية بنفس الوقت من زيادة الإنتاج وإيجاد فرص تشغيل الأيدي العاملة وتطوير ونمو الاقتصاد الأردني والناتج القومي وتحسين دخل الفرد ، نظراً لأن هذه القروض طويلة الأجل وفيها فترة سماح بالإضافة أنها تساهم في الاستثمارات وبناء الاقتصاد الوطني الأردني وان الفوائد ضئيلة إذا ما قيست بالقروض من البنوك التجارية أو بنوك الإنماء الإقليمية والدولية وهي تحقق الغاية والحاجة فالأردن بحاجة إليها فهي من ضمن المساعدات الهادفة للتنمية والإنماء فهي أيضا تحقق سيولة نقدية وتوفر عملة صعبة وتسهم في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي داخل الأردن بالإضافة أنها تحافظ على سعر وقوة الدينار، لكون الحكومة يمكنها تشغيلها واستثمارها وتوفير عملة صعبة وسيوله نقدية وان الجهة المقترضة هي الحكومة .

أما البنك الإسلامي للتنمية، فقد قدم قروض للأردن والتي أسهمت في بناء الاقتصاد الوطني فالجدول رقم (٧) يوضح ما قدمه البنك الإسلامي للتنمية من قروض في المليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٧) يوضح ما قدمه البنك الإسلامي للتنمية من قروض في المليون دولار

السنة	الرصيد القائم للدين الخارجي المسحوب
١٩٩٩	٨٧.٧٠٠.٠٠٠
٢٠٠٠	٨١.٧٠٠.٠٠٠
٢٠٠١	٧٢.١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٢	٧٣.٤٠٠.٠٠٠
٢٠٠٣	٦٣.٩٠٠.٠٠٠
٢٠٠٤	٦٥.٢٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٦٦.٧٠٠،٠٠٠
٢٠٠٦	٧٧.٣٠٠.٠٠٠
٢٠٠٧	٧٧.٨٠٠.٠٠٠
٢٠٠٨	٧٥.٥٠٠.٠٠٠
المجموع	٧٤١.٣٠٠.٠٠٠

جدول رقم (٧) تقرير وزارة المالية من نشرات مختلفة جمعها الباحث . [١]

لقد قدم البنك الإسلامي للتنمية الإنمائية للأردن قروض من عام ١٩٩٩إلى ٢٠٠٨ م ما مجموعة (٧٤١.٣٠٠.٠٠٠ دينار) سبعمائة وواحد وأربعون مليون وثلاثمائة ألف دينار أردني أسهمت هذه المبالغ في التنمية الاقتصادية للأردن من إقامة المشاريع فقد جاء في احد التقارير العائد إلى وزارة المالية انه تم تمويل سد الوحدة بقيمة ٤٧ مليون دولار أمريكي سنة ٢٠٠٠ من البنك الإسلامي للتنمية وانه تم سحب هذا المبلغ بالإضافة إلى عام ٢٠٠٠م، وكذلك تم تمويل مشروع طريق العقبة الساحلي من قبل البنك الإسلامي بسحب مبلغ بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي هذا على سبيل المثال وليس الحصر [٢] فالمبالغ التي يتم اقتراضها يتم صرفها على إقامة المشاريع الحيوية التي تعود بالتالي في بناء الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج والمحافظة على البيئة وفتح الطرق، وإقامة المشاريع والبنية التحتية المهمة واستثمار هذه المبالغ في مشاريع لزيادة التجارة أو تحسين المناطق لجلب الاستثمارات أو إقامة الجامعات والمستشفيات، فكل هذه المبالغ يتم استثمارها وإنجاز المشاريع الحيوية التي تعود بالفائدة للأردن والاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة في الإنتاج و تحسين الدخل إلى الأفراد وإيجاد

١) وزارة الماليـــة مديريـــة الـــدين العـــام، موقـــع الـــوزارة علـــى الانترنـــت HTTP://WWW.MOF.GOV.JO/DEFAULT

٢) وزارة المالية المجلد رقم ٢ العدد ١٢ كانون ثاني ٢٠٠١م ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاريع التي من شانها تشغيل وتدريب الأيدي العاملة والماهرة، وهذه المبالغ تعتبر مساعدات نظرا إلى أنها تسهم في بناء الاقتصاد الوطني، ولوجود فترة سماح وطول فترة السداد أيضا، وبفوائد وأرباح ضئيلة وهذه لها أثارها على الاقتصاد الأردني في زيادة الإنتاج وتوفير العملة والسيولة النقدية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار بالإضافة أنها تشغل الأيدي العاملة وتخفف من البطالة وتعزز من الصادرات وتجلب الاستثمارات عند تهيئة البيئة الاستثمارية وتوفير البنية التحتية .

ثانيا) المساعدات عن طريق المنح والهبات.[١]

وهو النوع الأخر من المساعدات تقدمها المملكة العربية السعودية إلى المملكة الأردنية الهاشمية وهذه المنح السعودية الواردة للأردن من الأعوام ١٩٩٩م ولغاية ٢٠٠٨م والتي استطاع الباحث الحصول عليها عندما زار وزارة المالية كما هي مبينة بالجدول رقم (٨) وهذه المنح نقدية لبرنامج التحول بالمليون دينار كما هي مبينه بالجدول رقم (٨) . جدول رقم ٨ يبين ألسنة والمنحة السعودية للأردن بالمليون دينار .

السنة	المنحة النقدية
١٩٩٩م	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
٢٠٠٠م	١٢٠.٠٠٠.٠٠٠
٢٠٠١م	١٠٠.٤٠٠.٠٠٠
٢٠٠٢م	١٠٩.٤٠٠.٠٠٠
٢٠٠٣ م	٢٣٧.٠٠٠.٠٠٠
٢٠٠٤م	٤٣٠.٠٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥م	٣٠٨.٩٠٠.٠٠٠
٢٠٠٦م	٤٧٣.٤٢٠.٠٠٠
٢٠٠٧م	٢١٢.٤٢٠.٠٠٠
٢٠٠٨م	٥٠٨.٠٠٠.٠٠٠
الإجمالي	٢٧٣٢.٥٤٠.٠٠٠

جدول رقم (٨) المصدر وزارة المالية[٢]

لقد حصل الأردن على مساعدات من المملكة العربية السعودية من عام ١٩٩٩إلى ٢٠٠٨م ما مجموعه (٢٧٣٢.٥٤٠.٠٠٠ دينار) ألفان وسبعمائة واثنان وثلاثون مليون

١) وزارة المالية مديرية الدين العام، موقع الوزارة على الانترنت HTTP://WWW.MOF.GOV.JO/DEFAULT

٢) وزارة المالية مديرية الدين العام، موقع الوزارة على الانترنت HTTP://WWW.MOF.GOV.JO/DEFAULT

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخمسمائة وأربعون ألف دينار ، خلال عشرة أعوام، ومن الملاحظ أن المساعدات والهبات من السعودية في تزايد مطرد وهذا راجع إلى العلاقات الحميمة التي تربط البلدين فقد كانت المساعدات السعودية للأردن من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٢ م، مساعدات نقدية، كما هو مبين بالجدول رقم (٨) لم يتمكن الباحث من الحصول على الكميات أو المبالغ قبل سنوات الدراسة لعمل مقارنة باعتبارها فترة قياس ما قبل الدراسة وما بعدها لعدم توفر المعلومة، ولم تقدم وزارة المالية للباحث بيانات وأرقام للفترة السابقة للدراسة، وإنما قدمت البيانات لفترة الدراسة، التي حصلت عليها الأردن من السعودية خلال هذه الفترة، وعند مراجعة وزارة المالية والاستفسار عن الهبات النفطية من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٢م، تم الإجابة بأن الجهة التي كانت تقدم الهبات والمساعدات للأردن من النفط هي العراق، وبما أن دولة العراق ليست داخلة في موضوع الدراسة لا تكتب، ويكتفي بأن يشير الباحث بأن الأردن كان يحصل على النفط من العراق، خلال تلك الفترة، والسعودية قدمت هبات مالية للأردن كما هي مبينة بالجدول رقم(٨).

خلال الأعوام الأربعة قبل احتلال العراق من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٢ كانت المساعدات النقدية على التوالي (١٠٠.٠٠٠.٠٠٠دينار) و(١٢٠.٠٠٠.٠٠٠دينار) و (١٠٠.٤٠٠.٠٠٠دينار) و (١٠٩.٤٠٠.٠٠٠دينار) كانت هذه المنحة السعودية نقدا يتم تحويلها لبرنامج التحول كما ذكرت وزارة المالية ذلك حرفيا للباحث ، أما في الأعوام اللاحقة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥م على التوالي كانت تمثل المنح والمساعدات السعودية للأردن على الشكل التالي تمثل المنحة النفطية السعودية للأردن (١٨.٢٥٠.٠٠٠برميل سنويا) ثمانية عشر مليون ومائتان وخمسون ألف برميل سنوي بواقع (٥٠الف برميل يوميا لمدة سنه من ٢٠٠٣/٤/١م بعد الحرب على العراق لذلك كانت المنحة النقدية والبترولية الممنوحة للأردن عام ٢٠٠٣م ارتفعت إلى ٢٣٧ مليون دينار وفي عام ٢٠٠٤ فقد كانت تمثل المنحة النفطية السعودية للأردن (١٨.٢٥٠.٠٠٠برميل سنويا) ثمانية عشر مليون ومائتان وخمسون ألف برميل سنوي بواقع (٥٠الف برميل يوميا لمدة سنه من ٢٠٠٤/٥/١ فكان مجموع ما قدمت السعودية من منحة نفطية ونقدية خلال عام ٢٠٠٤م ارتفع إلى ٤٣٠ مليون دينار أردني،بينما في عام ٢٠٠٥ فكانت تمثل المنحة النفطية منها (١٩٨.٧٠.٠٠٠ دينار) مائة وثمانية وتسعين مليون وسبعمائة ألف دينار أردني والنقدية منها (١١٠.٢٠٠.٠٠٠دينار) مائة وعشرة مليون ومائتان ألف دينار أردني يشكل ما مجموعة (٣٠٨.٩٠٠.٠٠٠ دينار) ثلاثمائة وثمانية مليون وتسعمائة ألف دينار أي أنها انخفضت عن عام ٢٠٠٤م وفي عام ٢٠٠٦ تم تقديم منحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعودية للأردن بترولية بقيمة (١٧٣.٤٢٠.٠٠٠ دينار) مائة وثلاثة وسبعين مليون وأربعمائة وعشرون ألف دينار أردني وفي نهاية عام ٢٠٠٦م، فقد تمثل جزء من المنحة (٣٠٠ مليون دينار أردني) قدمت للأردن و تم إيداعها كوديعة للمؤسسة الأردنية للاستثمار وبذلك ارتفعت المساعدات إلى أربعمائة وثلاثة وسبعين مليون وأربعمائة وعشرون ألف دينار أردني، بعد أن انخفضت في عام ٢٠٠٥م إلى (٣٠٨.٩٠٠.٠٠٠ دينار) ثلاثمائة وثمانية مليون وتسعمائة ألف دينار، وفي عام ٢٠٠٧م تم منح الأردن من السعودية (٢١٢.٤٢٠.٠٠٠ دينار) مائتان واثني عشر مليون وسبعمائة ألف دينار أردني بالإضافة إلى منحة بترولية (١٨.٢٥٠.٠٠٠برميل سنويا) ثمانية عشر مليون ومائتان وخمسين ألف برميل سنوي بواقع (٥٠ ألف برميل يوميا لمدة سنه،وفي ذلك ارتفعت القيمة النقدية الممنوحة للأردن من المملكة العربية السعودية ، والعودة إلى المنحة البترولية، نظرا إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا قدمت السعودية مساعدات إلى الأردن دعما إلى الشعب الأردني وهذا الدعم والمساعدات ما كانت لولا العلاقات الحميمة التي تربط البلدين، ودور كل من الملكان الملك عبدالله الثاني بن الحسين والملك عبدالله بن عبد العزيز العاهل السعودي الذي لهما الدور الأكبر في هذه المساعدات بحكم علاقاتهم الأخوية الحميمة وما يكنه الملك عبدالله بن عبد العزيز من حب واحترام إلى الملك و الشعب الأردني الشقيق الذي بدوره يكن له وإلى الشعب السعودي الشقيق كل حب واحترام وتقدير وعرفان له على كل مساعدة أو مبادرة منه، وفي عام ٢٠٠٨تم منح الأردن ٥٠٨ مليون دينار أردني نقدا من ضمنهم المنحة البترولية، يرى الباحث أن المساعدات النقدية التي تقدمها السعودية والمنح البترولية هي مساهمة من السعودية ودعم إلى الأردن والشعب الأردني وان لهذه المساعدات اثر ايجابي على الأردن فهي تعود بالخير على القوات المسلحة الأردنية لجيش العربي في شراءه بجزء من هذه المساعدات آليات وذخائر ورواتب، وتسهم في تحسين أوضاع الشعب الأردني المعيشية وجزء منها يذهب إلى إقامة المشاريع وتحسين البيئة الاستثمارية وإقامة وتحسين البنية التحتية من مدارس ومراكز صحية ومستشفيات وجامعات ومرافق عامة يحتاج إليها الشعب الأردني بالإضافة إلى تخفيف الأعباء على المواطن الأردني من جراء ارتفاع أسعار البترول فهذه المساعدات لها أثر بالغ في نفوس الأردنيون الذين أدركوا أهمية السعودية للأردن، وأن العلاقات الأردنية السعودية هي علاقات متميزة أخوية وحميمة وان السعودية قدمت لهم الكثير من المساعدات المالية والمنح النفطية وهذه المساعدات أسهمت بتوفير الأموال على الخزينة الأردنية التي تشكو العجز أصلاً في ميزان المدفوعات وعدم توفر السيولة النقدية ،بالإضافة إلى أنها توفر السيولة النقدية وهذه أسهمت في توظيف كثير من الأردنيون العاطلين عن العمل، والأهم أنها جزء من الموازنة الأردنية حيث يعتبرها من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرادات الأردنية والخارجية، تقدر المساعدات والمنح التي تحصل عليها الأردن من الدول المانحة بنسبة تشكل١٠% من الموازنة الأردنية [١] فالمساعدات السعودية تشكل جزء كبير من هذه النسبة قدرها الباحث في٤% بعد أن احتسب المساعدات الخارجية و توصل إلى هذه النسبة عن طريق احتساب المدخلات المساعدات الخارجية وتقسيمها إلى نسب وتناسب فكانت النسبة المبينة أعلاه، فالمساعدات السعودية لها أثار إيجابية على الاقتصاد الأردني وأثار اجتماعية وسياسية على المجتمع الأردني لها وقع حسن في نفوس الأردنيون وتقوي العلاقات السياسية وتوحد المواقف وهذا ما سيتطرق له الباحث بالفصل الرابع حول الآثار المتبادلة .

تقدم المملكة العربية السعودية الكثير من المساعدات للأردن عن طريق مؤ ساستها أو من قبل الأفراد المتطوعين فالأعمال والمساعدات الخيرية واليد البيضاء السعودية لها علامات بارزة لا يمكن إحصاؤها أو حصرها في هذه الدراسة نظرا لكثرتها، لذلك يوجز الباحث منها وعلى سبيل المثال وليس الحصر هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية السعودية قامت في تنفيذ العديد من المشاريع الخيرية والإنسانية في الأردن بلغت (٣،٨٠٠٠٠٠دينار) وهذه المشاريع متعددة منها المشاريع الإنتاجية والتنموية والخيرية والإنسانية وهذه المشاريع شملت كفالة الأيتام الذي يتضمن تقديم مساعدات مالية ورعاية تعليمية وشرعية وصحية وبرامج توعية ثقافية للأمهات، المكتب يكفل ١٤ ألف يتيم ويتيمة بكلفة (٣.٤٠٠٠٠٠دينار) ثلاثة مليون وأربعمائة ألف دينار وهم موزعون على مختلف مناطق المملكة بناء على دراسات ميدانية ومسوحات اجتماعية، كما قامت الهيئة بإنشاء مساكن للأرامل والعائلات ومشروع تحفيظ القران الكريم والتأهيل المهني الذي يتضمن عقد دورات تدريبية والحرفية المهنية للأيتام والفقراء ومشروع بناء المساجد الذي تم بناء أكثر من (٨٠) مسجد موزعة حسب الحاجة في مختلف مناطق المملكة.[٢]

بناء المقر الدائم للمركز السعودي لتدريب وتأهيل الكفيفات في الأردن الذي تبرع في بنائه الأمير نواف بن فيصل وفاء لوعد والده المغفور له الأمير فيصل بن فهد على قطعة أرض تبرعت فيها أمانة عمان، وتم توقيع الاتفاقية مع وكيل وزارة التربية والتعليم للمباني والتجهيزات في المملكة العربية السعودية وقد بلغت قيمة التبرع خمسة ملايين ريال سعودي وتم تصميم المشروع من قبل متبرع، ويمتاز البناء بالبساطة ،ويتكون من ثلاثة طوابق

---

١) وزارة المالية ، تقرير الموازنة السنوية، ونشرات المالية الحكومية العامة الصادرة عن مديرية الدراسات السياسات الاقتصادية المجلد التاسع والعشر ولحادي عشر والثاني عشر على التوالي.موقع الوزارة على الانترنت**HTTP://WWW.MOF.GIV.JO**

٢) وكالة بتراء الأردنية تصريح الوزير الأوقاف السابق، احمد هليل عقب ، زيارة أمين عام رابطة العالم الإسلامي ،عبدالله التركي . بتاريخ ٢٨ أيار /٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى طابق التسوية بمساحة إجمالية ٣٣٧م مربع وتشطيبه بدرجة عالية من الجودة، وذكر أن المركز الإقليمي لتأهيل وتدريب الكفيفات ومنذ عم ١٩٩٧ تولت وزارة التربية والتعليم السعودية مسؤولية الإشراف المادي والفني والإداري على المركز الذي يقوم على تأهيل وتدريب الكفيفات في المهن التي تتناسب مع الإعاقة البصرية وتمكنهم م الالتحاق بالإعمال التي تساهم في بناء مجتمعاتهن وتحقيق اعتمادهن على أنفسهن. لقد سقنا بعض الأمثلة وهذا قطرة من فيض في المساعدات التي تقدمها السعودية للأردن وإلى الشعب الأردني

.

المساعدات التي يقدمها الأردن إلى السعودية، كما أسلفنا فالأردن محدود الموارد الطبيعية إلا أنه يمتاز بأنه يعتمد على أبناءه الذين يتمتعون بعلم وثقافة وتدريب، فالأردن يقدم المساعدات إلى السعودية في المجالات المختلفة كل ما تطلب منه من تدريب وتأهيل المواطنين السعوديون، وقد سبق الإشارة إليه عند الحديث في المبحث الأول بهذا الفصل عن الاتفاقيات الأردنية السعودية فالأردن يقوم بتدريب الممرضين والأطباء السعوديون ويفتح الجامعات والكليات العسكرية والمراكز التدريبية أليهم وتوجد اتفاقيات بين الأردن والسعودية يقوم الأردن في تنفيذها وتدريب وتأهيل المنتسبين إلى هذه الدورات سواء كانت في مجال الصحة والطب والتمريض أو صيانة الأجهزة الطبية و دورات التدريب العسكرية والأركان وتأهيل القدرات وقيادات ودورات مكافحة الشغب ومكافحة الإرهاب، وكذلك التدريب في المراكز الحدودية والجمارك وفي مدارس الشرطة والأجهزة ألأمنية بالإضافة أنها ترسل مدربين يتعاقدون مع السعودية لعقد دورات في السعودية في كثير من المجالات وهذا مما يعزز التعاون بينهم، المساعدات الأردنية ليست مادية حيث يحكمها القوة الاقتصادية الضعيفة بالموارد ولكنها غنية بالموارد البشرية والخبرات سنتحدث في المبحث الخامس بهذا الفصل عن العمالة، فالأردن عندما يرسل معلمين أو ممرضين يتعاقدون معهم ويعملون في السعودية يعتبر من جانب المساعدات والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بينهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس: العمالة

تعتبر القوى العاملة الأردنية المهاجرة من الثروات الرئيسية للبلاد ،فهي تقوم في الدور الإنتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة لذلك فهي تعتبر أيضا مصدر أساسي في رفد الاقتصاد الأردني نتيجة لتدفق الحوالات المالية التي أصبحت من أهم مصادر دخل العملات الأجنبية في البلاد .

ان دراستنا في هذا المبحث ليس بهدف بيان عدد العاملين في الخارج وخاصة مع دولة الدراسة إنما نهدف من وراء ذلك بيان أهمية الأيدي العاملة الأردنية المهاجرة بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية وأهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني والدولة المتلقية للعمالة، فبالنسبة إلى عدد العاملين في الخارج يوجد هناك أرقام متضاربة حيالها سيقوم الباحث في بيانها المهم في هذا المبحث الناحية الاقتصادية و باعتباره أحد مؤشرات العلاقات الاقتصادية،لارتباط الأيدي العاملة الأردنية المهاجرة في الاقتصاد الأردني وإثرها على الاقتصاد الأردني خلال سنوات الدراسة مع مقارنتها في السنوات ما قبل الدراسة لإثراء الدراسة البحثية.

سيتناول الباحث بهذا المبحث، حجم القوى الأردنية العاملة في الخارج رغم تضارب الأرقام في مختلف المصادر، العلاقة بين الأيدي العاملة الأردنية بالخارج وبين حوالات العاملين في الخارج،أهمية حوالات العاملين، أوجه استثمارات العاملين في الخارج في الاقتصاد الأردني،، اثر تحويلات العاملين في الخارج على ميزان المدفوعات وعلى الاحتياطيات من العملات الأجنبية، حجم ومعدل النمو السنوي لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ونسبة تحويلات العاملين إلى الناتج القومي الإجمالي .

أولا: أسباب انتقال العمالة الأردنية، وما هي خصائص ومميزات العمالة الأردنية، وسوق العمل الأردني، وحجم العمالة الأردنية في الخارج وفي المملكة العربية السعودية دولة الدراسة؟

تتضارب الأرقام في مختلف المصادر حول إعداد العمالة الأردنية في الخارج حيث إنه لا يوجد إحصائيات، ولا توجد أرقام محددة بشأن حوالات العاملين لكل دولة توجد فيها العمالة الأردنية على حده، إلا أنه توجد أرقام في مداخيل الأردن من حوالات العاملين من الخارج بالنسبة إلى جميع الدول الخليجية مجتمعة المتواجدة فيها العمالة الأردنية ،علما بأن هذه الأرقام تأتي عبر المعابر الرسمية، كالبنوك والمصارف وهذه حوالات قليلة فهناك حوالات يتم إرسالها عبر قنوات غير رسمية ، ويرجع الباحث السبب في ذلك لندرة الأبحاث والدراسات المعدة من قبل المؤسسات الرسمية المعنية كوزارتي التخطيط والعمل بالإضافة إلى وزارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية، والبنك المركزي الأردني، في إعداد العاملين وأثر هذه الحوالات النقدية على الاقتصاد الوطني، وان وجود الضعف بالمعلومات المتوفرة عن الأيدي العاملة الأردنية في الخارج وتوزيعها الجغرافي والذي يثبت ذلك هو تضارب الأرقام والمعلومات ، فقد حاول الباحث وقام في مسح المكتبات في الجامعات، وفي مكتبات البلديات في المحافظات وأمانة عمان ومكتبة شومان وغيرها وعلى مواقع الانترنت وقام في زيارات ميدانية على البنك المركزي، ووزارة المالية، ووزارئي التخطيط والعمل، وحصل على بعض من نشرات البنك المركزي، وكذلك من وزارة المالية، أما وزارتا التخطيط والعمل فلم تتعاونا ولم يوجد لديهما أي معلومات تقدمها، لقد عانى الباحث الكثير فلم يجد المعلومة المطلوبة والمساعدة ، وبعد ذلك اتجه الباحث إلى الانترنت وقام في جمع المعلومات من خلال التصريحات وبعض الدراسات وعاد إلى نشرات البنك المركزي المختلفة لعل وعسى أن يحصل على معلومة دقيقة فعمد على جمع ما تيسر من معلومات مبعثرة هنا وهناك وتوثيقها للوصول في دراسة يتمنى أن يكون قد وفق فيها .

فما هي أسباب انتقال العمالة الأردنية إلى الخارج ؟

تنتقل العمالة الأردنية إلى الخارج بسبب مجموعة من الأسباب نوجز منها ما ذكر بعضها محافظ البنك المركزي الأردني، وأضاف الباحث البعض منها [١] :

١- ارتفاع معدلات البطالة في الأردن نتيجة الهجرة القسرية من فلسطين إلى الأردن ، فقد بلغت البطالة عام ١٩٤٩م نحو ٦٠% ، انخفضت إلى ١٤% في أوائل السبعينات حيث ارتفع الطلب على العمالة الأردنية المؤهلة .[٢]
٢- ارتفاع الرواتب ومستويات الأجور في الدول المستضيفة.
٣- لا توجد قوانين أو قيود تحد من انتقال العمالة الأردنية إلى الخارج.
٤- العادات والتقاليد المتشابهة في الدول العربية .
٥- القرب الجغرافي عامل مساعد لانتقال العمالة الأردنية إلى الأسواق العربية .
٦- ارتفاع الطلب على العمالة الأردنية المؤهلة من الدول العربية .

---

١) **جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، تاريخ ١٥/أغسطس/٢٠٠١م. على موقع الانترنت الإطلاع٢١/٥/٢٠٠٩م .** HTTP://WWW.Aawsat.COM/Detailsasp?Section =6@ ARTICLE

٢) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، تاريخ ١٥/أغسطس/٢٠٠١م. على موقع الانترنت الإطلاع٢١/٥/٢٠٠٩م . HTTP://WWW.Aawsat.COM/Detailsasp?Section =6@ Article

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- الاتفاقيات الثنائية بين الأردن و الدول العربية الخليجية بانتقال العمالة سواءً عن طريق العقود أو الإعارات التعليمية كما هو في ابتعاث المدرسين من وزارة التربية والتعليم إلى دول الخليج بناء على اتفاقيات ثنائية أو عقود .

سوق العمالة الأردنية مميزاتها وخصائصها :

فالأردن دولة مصدرة ومستوردة للعمالة في نفس الوقت وهذه نتيجة لعدم وجود عوائق لحركة الموارد البشرية في الأردن بالاتجاهين،فما هي خصائص ومميزات العمالة الأردنية وسوق العمل الأردني؟ فالعمالة الأردنية تمتاز بأنها ماهرة ومؤهلة لذلك يشتد عليها الطلب من دول مجلس التعاون الخليجي ،حيث يتميز معظمها بالكفاءة والخبرة العالية إذا ما تمت مقارنتها بقوة العمل العربية والآسيوية الأخرى، وهذا ما يميزه عن غيره من أسواق العمل في المنطقة، فهو يتسم بأنه سوق واسع لتبادل ألعماله، وبنفس الوقت فهو يصدر قوى عاملة ذات كفاءة وتعليم وتأهيل عالٍ وماهرة، ويستورد قوى عاملة للعمل في القطاعات التي لا يقبل عليها الأردنيون، فالمشاريع الاقتصادية مترامية الإطراف في مدينة "جازان" ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية في السعودية، والمشروعات الضخمة وما تحتويه من فرص عمل فهي تضع دائما نصب عينها الحصول على العامل الأردني المؤهل والمدرب والقادر على العمل وبلغة التسويق فإن العامل الأردني لديه حصة أو مكانة ذهنية له في أذهان المشغلين وأصحاب مؤسسات الأعمال السعوديين وهذا يعود إلى جهد جميع المؤسسات الأكاديمية والجامعات الأردنية على اختلاف أحجامها أو تصنيفاتها أو اعتباراتها فجميعها اجتهدت وأحسنت الاجتهاد ودربت وعلمت وأحسنت ما قامت به من منطلق قدراتها وإمكانياتها مما جعل خريجيها خير سفراء للاقتصاد الأردني وللثقافة الأردنية الأصيلة فأن ما يميز العمالة الأردنية في السعودية تأهيلها العالي والمرتفع كما أن مؤسسات الأعمال السعودية تركز على مواصفات عالية جدا أكاديمية وتدريبية في من ترغب به فقد استطاعت الحصول على عدد كبير من احتياجاتها العمالية خاصة المدرسين وأساتذة الجامعات والمهندسين والتخصصات الفنية في الحاسب والتقنية(١).

وحول خصائص العمالة الأردنية قال محافظ البنك المركزي الأردني د. أمية طوقان حسب أرقام ١٩٩٥ ، فإن ٤٠% من العمالة الأردنية في الخارج يحملون شهادة الدراسة الثانوية العامة ، و٢٥% الشهادة الجامعية و ١٥% يحملون الدبلوم المتوسط أما الجانب

---

١) **عرب نيوز، العمالة الأردنية في السعودية ، بتاريخ ٢٠٨/١/٢٢م،عبد الفتاح النسور،على موقع الانترنت** HTTP://3Bnews.NET/Contemt/VIEW/4534/177/ **تاريخ الإطلاع** ٢٠٠٩/٥/٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المهني فإن ٢٧% مؤهلون من النواحي الفنية و١١% يعملون في الإدارة والأعمال الكتابية و ٥٠% يعملون في ميادين الإنتاج المختلفة [١] .

فقد أشارت جريدة الرياض في أحد أخبارها بأن الملك عبدالله الثاني بن الحسين منذ توليه سلطاته الدستورية في ١٩٩٩م وضع نصب عينه الارتقاء بحياة الأردنيين وتحسين مستويات معيشتهم، والاستفادة من الأيدي العاملة الأردنية وتدريبها وتسويقها خارجيا في دول الجوار، إضافة إلى عقد اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تفضيلية وتجارية مع أكثر من ٢٠ دولة عربية وفي مقدمة هذه الدول المملكة العربية السعودية والكويت [٢].

قبل حرب الخليج الأولى كانت العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي والسعودية خاصة النموذج لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الدول العربية فقد وقفت السعودية بكل إمكانياتها الاقتصادية إلى جانب الأردن سواء بالمساعدات المالية أو النفطية وفوائض ما بات يعرف بمرحلة البترو_دولار لتطوير اقتصاده وتوفير الآلاف من فرص العمل لأبنائه في الاقتصاد السعودي، إن غزو العراق للكويت وما تلاه من تطورات شكل انتكاسة في العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي والسعودية خاصة احتاج إلى ترميمها عقد من الزمن. [٣]

حجم العمالة الأردنية في دول الخليج العربي والسعودية خاصة دولة الدراسة:

أولا: تتضارب الأرقام في مختلف المصادر حول إعداد العمالة الأردنية في الخارج حيث انه لا يوجد إحصائيات، ولا يوجد أرقام محددة بشأن حوالات العاملين لكل دولة تواجد فيها العاملة الأردنية على حده، إلا انه توجد أرقام في مداخل الأردن من حوالات العاملين من الخارج بالنسبة إلى جميع الدول الخليجية مجتمعة المتواجدة فيها العمالة الأردنية ،علما بأن هذه الأرقام تأتي عبر المعبر الرسمية البنوك والمصارف وهذه حوالات قليلة فهناك حوالات يتم إرسالها عبر قنوات غير رسمية، ويرجع الباحث السبب في ذلك لِندُرة الأبحاث والدراسات المعدة من قبل المؤسسات الرسمية المعنية كوزارتي التخطيط والعمل بالإضافة إلى وزارة المالية ، والبنك المركزي الأردني في إعداد العاملين واثر هذه الحوالات النقدية على الاقتصاد الوطني ، وان وجود الضعف بالمعلومات المتوفرة عن الأيدي العاملة الأردنية في الخارج

---

١) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، تاريخ ١٥/أغسطس/٢٠٠١م. على موقع الانترنت الإطلاع٢١/٥/٢٠٠٩م . **HTTP://WWW.Aawsat.COM/Detailsasp?Section =6@ ARTICLE**

٢) **جريدة الرياض اليومية العدد ١٤٦٠٤ تاريخ ٢٠٨/٦/١٨م على موقع الانترنت** HTTP://WWW.Alriyadh.COM

٣)**فهد الخيطان موقع الانترنت بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧م** T

Alarbabyyawm.NEWWW.FAHED.KHITAN@

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوزيعها الجغرافي والذي يثبت ذلك هو تضارب الأرقام والمعلومات ، فقد حاول الباحث وقام في مسح المكتبات في الجامعات وفي مكتبات البلديات في المحافظات وأمانة عمان ومكتبة شومان وغيرها وعلى مواقع الانترنت وقام في زيارات ميدانية على البنك المركزي ووزارة المالية وزارتي التخطيط والعمل وحصل على بعض من نشرات البنك المركزي وكذلك من وزارة المالية إما وزارتي التخطيط والعمل لم تتعاون ولم يوجد لديها أي معلومات تقدمها، لقد عانى الباحث الكثير فلم يجد المعلومة المطلوبة والمساعدة ، بعد ذلك اتجه الباحث إلى الانترنت وقام في جمع المعلومات من خلال التصريحات وبعض الدراسات وعاد إلى نشرات البنك المركزي المختلفة لعل وعسى أن يحصل على معلومة دقيقة فعمد على جمع ما تيسر من معلومات مبعثرة هنا وهناك وتوثيقها لوصول في دراسة يتمنى أن يكون قد وفق فيها الباحث .

فعلى سبيل المثال على موقع المحيط [١] يشير إلى وكالة بتراء الأردنية أن عدد العاملين الأردنيين في الخارج يقدر بين ٦٠٠الف إلى ٦٧٠ ألف عامل معظمهم في السعودية تليها الأمارات بحسب دائرة الإحصاءات العامة

ثانياً :تتأثر العمالة الأردنية بالعلاقات الأردنية السعودية فالعلاقات التي تتأرجح بين الفتور والدفء لها تأثيرها على مستقبل العلاقات فهو ينقل هذه العلاقات من العلاقة الايجابية إلى السلبية أو العكس فالعلاقات الأردنية السعودية لم تصل إلى الايجابية المطلقة أو السلبية المطلقة ولكن يمكنا في التأسيس لها ففي الوقت الذي كنا نرى في المواطن من دولة الجوار قبل حرب الخليج الثانية كان يحصل على أذن الدول إلى السعودية مباشرة وله حق الإقامة دون الاستعانة بكفيل سعودي وكذلك أبناء السعودية وأبناء الخليج فأن الأردني ، لم يحصل على هذا التميز وهذا يرجع إلى حقوق السيادة من زاوية التصرف السياسي الذي يصدر عن مرجعيات مؤسسة لأنماط العلاقات الدولية .

فقد تأثرت العمالة الأردنية المهاجرة بسبب حرب الخليج واحتلال العراق للكويت فقد قدر عدد العمال العائدين من الخليج بسبب أزمة الخليج (٧٠الف عامل أردني) ، الأمر الذي أحدث اختلالات في الموازين الأردنية وولد ضغوطات كبيرة في سوق العمل الأردني.[٢]

ويرى الباحث أن من أسباب الخصخصة وبيع المشاريع الاستثمارية الناجحة ناجم عن حرب الخليج بعد إيقاف المساعدات إلى الأردن وعودة العمالة الأردنية من دول الخليج مما

---

١) موقع المحيط على الانترنت **HTTP://WWW.MOHEET.COM/SHOW_NEWS**

١) جرية الرياض اليومية العدد ١٤٣٧١ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٩م **.Alriyad.Com/2008/10/20/Article**

HTTP://WWW__Hوأيضا جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، مرجع سابق.**HTTP://WWW.Aawsat.COM/DETAILSASP?SECTION =6@ Article**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلف الخزينة نفقات باهظة من مدارس ومستشفيات ومياه ورعاية صحية الخ من الخدمات والمطالب من فرص عمال مما زاد من عدد البطالة في الأردن وكلف الخزينة .

إن حجم العمالة الأردنية العاملة في دول الخليج بلغ نحو ٣٣٩ ألف شخص في عام ١٩٩٠م وبسبب أزمة الخليج عاد عدد كبير من العمال الأردنيين تقدر بحوالي ٧٠ ألف شخص عامل ، [١] بذلك أصبح عدد العمال الأردنيين في الخارج ٢٦٩ ألف عامل ففي دول عربية بلغ عدد العمال (١٢٢٠٤١ عامل أردني) موزعة على دول مجلس التعاون الخليجي في السعودية دولة الدراسة (٦٠٣٥٧ عامل) ما يعادل نسبة ٤٩.٥% من عدد العاملين.[٢]

وفي عام١٩٩٣ ارتفع عدد الأردنيين العاملين في الخارج إلى ٢٧٥ ألف عامل ، منهم ٢٠٠الف عامل في الدول العربية و٧٥ ألف عامل في الدول الغير عربية واستضافت السعودية العدد الأكبر من العمالة الأردنية إذ يبلغ عدد العاملين في السعودية من الأردنيين ١٥٨ ألفا والكويت ٧ ألاف و٣٥ ألفا في باقي الدول العربية .[٣]

ويرى الباحث أن نسبة العاملين الأردنيين في دولة الدراسة من عدد العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي شكلت ما نسبته ٧٩% من عدد العاملين لعام ١٩٩٣م. ففي عام ٢٠٠٦م بلغ عدد العمالة الأردنية في دول الخليج العربي حوالي ٥٩٠ ألف عامل ويبلغ عدد العاملين الأردنيين في السعودية نحو ٢٦٠ ألف عامل [٤] ويرى الباحث أن هذا شكل ما نسبته ٤٤.٠٦٧% من عدد العاملين في دول مجلس التعاون لعام ٢٠٠٦م.

أما في عام ٢٠٠٨ فقد حافظت العمالة الأردنية على تواجدها رغم ألأزمة المالية العالمية فقد بلغ عدد العاملين في دول الخليج " دول مجلس التعاون الخليجي" ٦٠٠الف عامل وأن عدد العاملين في السعودية قد حافظ على تواجدها رغم ألأزمة المالية العالمية حيث بلغ العدد "العمالة الأردنية في السعودية ٢٦٠ ألف عامل "وفي الأمارات العربية المتحدة "٢٥٠ ألف عامل" وفي الكويت " ٤٢ ألف عامل "وباقي دول مجلس التعاون قطر والبحرين وسلطنة عمان" ٤٨ ألف عامل [٥]".

---

٢) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، مرجع سابق.**HTTP://WWW.Aawsat.COM/Detailsasp?SECTION =6@ ARTICLE**

٣) البنك المركزي الأردني، على الموقع الكتروني **HTTP://WWW.CBJ.GOV.JO**

٤) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، مرجع سابق.**HTTP://WWW.Awsat.COM/Detailsasp?Section =6@ Article**

٥) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، مرجع سابق.**HTTP://WWW.Aawsat.COM/Detailsasp?Section =6@ Article**

١) جريدة الغد العدد ١٧٥٣٠ تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٢ صفحات ص ا ،وص .١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث بأن عدد العاملين في السعودية شكل ما نسبته ٤٣.٣% من عدد العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٨م تليها الأمارات٤١.٦% ، والكويت بنسبة ٧% وباقي دول المجلس مجتمعة كل من قطر والبحرين وسلطنة عمان بنسبة ٨%.

وأخذت العمالة الأردنية تستعيد مكانتها في أسواق الدول العربية تدريجيا والأمور أخذت تسير على نحو جيد حيث استعادت العمالة الأردنية خلال سنوات الأخيرة من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨ مكانتها تدريجيا في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

فعلى سبيل المثال على موقع المحيط [١] يشير إلى وكالة بتراء الأردنية أن عدد العاملين الأردنيين في الخارج يقدر بين ٦٠٠ ألف إلى ٦٧٠ ألف عامل معظمهم في السعودية تليها الإمارات بحسب دائرة الإحصاءات العامة .

العوامل التي تؤثر على العمالة الأردنية وسوق العمل وحوالات العاملين :

تتأثر العمالة الأردنية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وهذه العوامل لها علاقة في أسواق العمل سواء سوق العمل في الأردن أو في سوق العمل في الدول المستضيفة فهناك عوامل داخلية وهناك عوامل خارجية فما هي هذه العوامل التي تتأثر فيها العمالة الأردنية،وما مدى تأثيرها على تدفق حوالات العاملين الأردنيين بالخارج بشكل عام ؟

٢) موقع المحيط على الانترنت HTTP://WWW.Moheet.COM/Show_News

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا :العوامل الداخلية المؤثرة على العمالة في سوق العمل الأردني:

أ- ارتفاع معدلات البطالة في الأردن نتيجة للهجرات القسرية من فلسطين إلى الأردن حيث بلغت في السبعينات ١٤% [١]، وفي التسعينات بعد حرب الخليج واحتلال العراق الكويت ارتفعت إلى٢٢% وفق دراسات الجامعة الأردنية، أما الدراسات الحكومية كانت تشير إلى١٨% .لذا تلعب البطالة دوراً مهماً في بحث العامل عن عمل في الداخل فإذا لم يتسنَّ له الحصول على فرصة عمل بالداخل يتجه بالبحث عن عمل في الخارج، وخاصة بين حملة المؤهلات العلمية والأيدي العاملة الماهرة، ولم يقتصر البحث عن عمل من قبل الأشخاص بل تقوم الدولة في عمل اتفاقيات وعلاقات مع الدول لفتح الأسواق للعمالة الأردنية في الخارج كما هو الحال في الاتفاقيات الأردنية مع دول الخليج ودولة الدراسة السعودية من ابتعاث معارين أو تعاقد معهم كالمعلمين والأطباء والمهندسين الخ.

ب- القوانين والقيود على العمالة ، فالأردن لم تقم في فرض قوانين أو قيود تحد من انتقال العمالة إلى الخارج بل تعمل على إيجاد فرص عمل بالداخل والخارج من خلال جلب الاستثمارات إلى الداخل ومن خلال الاتفاقيات الثنائية من أجل إيجاد فرص عمل إلى أبناء الأردن من الأيدي العاملة الماهرة ذات الكفاءات والخبرة وتسهيل حركة العمالة الأردنية بالداخل والخارج .

ج. التضخم : من المشاكل التي تعاني منها الدول والأردن خاصة فمعدلات التضخم المرتفعة تشجع على ازدياد هجرة العاملين وطلب تدفقات العاملين في الخارج لأن التضخم بحاجة إلى المزيد من السيولة لمواجهة ارتفاع الأسعار .([٢])

د. توفير فرص العمل وارتفاع الأجور داخل الدولة تحد من هجرة الأيدي العاملة الأردنية .

هـ. الاستقرار الوظيفي وارتفاع الأجور والقوانين التي تكفل الحماية للعمال مثل التأمين الصحي، وضمان الاجتماعي، وإيجاد فرص العمل، كلها تشجع على بقاء الأيدي العاملة في داخل السوق وعدم التشجيع على الهجرة الخارجية بل تشجع على عودة المغتربين إلى وطنهم.

---

١) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط مرجع سابق العدد ٨٢٩٦ تاريخ ٨/١٥/ ٢٠٠١م موقع الانترنت WWW. Awsat.CO

٢) مأمون صيدم ، تقرير بشأن تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج ، غرفة تجارة عمان ، إدارة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، ص ٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل الخارجية:

١- ارتفاع الطلب على العمالة الأردنية المؤهلة من الدول العربية إلى دول الخليج خاصة إثرَ زيادة أسعار البترول بعد عام ١٩٧٢م.

٢- ارتفاع مستويات الأجور والرواتب في الدول المضيفة وخاصة دول الخليج والسعودية دولة الدراسة .

٣- القرب الجغرافي .

٤- التقارب باللغة والعادات والتقاليد.

٥- الأمن والأمان الشخصي والمالي والراحة النفسية في الدول المضيفة .

٦- عدم وجود قوانين أو قيود تحد من حرية العمالة الأردنية في الاستثمار داخل الدولة المضيفة أو تحويل مدخراتها إلى الأردن.

إن أهداف العمالة الأردنية بالخارج عموما، هي تحسين أوضاع العامل وأسرته ومن يكد لأجلهم وتأمين مستقبله وعيش كريم ورفاهية ينشدها لتحقيق ذاته وحلمه أو أحلامه بعد أن وجد في بلده استحالة تحقيقها لعدم توفر رأسمال، أو لعدم وجود فرصة عمل أو وجود فرصة عمل ولكن الأجور غير مشجعة والعرض الذي أمامه بالعمل بالخارج يحقق أحلامه وأهدافه بدون عوائق ويمكن إرسال مدخراته وتحويله إلى بلده فالحوالات تكون إما عن طريق المؤسسات الرسمية الحكومية أو المؤسسات المعتمدة كالبنوك ومراكز ألصرافه، أو عن طريق جهات أخرى ،كأن يقوم بإرسال حوالات عن طريق أشخاص مسافرين، والجهة المعتمدة كالبنوك ومراكز الصرافة والتي لا يمكن إحصاؤها.

فما هو تعريف حوالات العاملين في الخارج وما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على تدفق حوالات العاملين بالخارج ؟

عرّف مأمون صيدم، حوالات العاملين في الخارج بأنها ذلك الجزء من دخل العاملين من أبناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول إلى موطنهم الأصلي ، فهي تمثل جزء مهما جدا من الاستثمار البشري العامل في الخارج وهي المنفعة الرئيسة المباشرة لهجرة القوى العاملة .

عرّف الباحث حوالات العاملين بأنها ما يستثمره العامل من جهد بشري نظير أجر نقدي و ما يدخره العامل في الخارج من ألأموال التي جناها خلال تواجده في خارج بلده واستطاع توفيرها من راتبه بعد ما أمن نفسه بما يحتاج من نفقات على نفسه في مكان إقامته في البلد المضيف، قام بتحويل مدخراته عن طريق البنوك،أو مراكز الصرافة المعتمدة أو جهات أخرى، على حسابه الخاص أو إلى أسرته أو من يعيلهم ، للاستثمار أو للادخار أو ما يريد تحقيقه.

هذه التدفقات من الحوالات تتأثر في عوامل كثيرة منها العوامل الداخلية والعوامل الخارجية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل الداخلية :

١- التضخم في دول المصدرة للعمالة فمعدلات التضخم المرتفعة تشجع على هجرة الأيدي العاملة وطلب المزيد من الحوالات الأيدي العاملة وتشجيعها للاستثمار داخل بلدانهم نظرا إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية تحرص الدولة بالعادة على تشجيع الأيدي العاملة بإرسال حوالاتهم التي تساهم في حل لازمات لديها وتشغيل الأيدي العاملة بالأردن وتقديم التسهيلات من قبل البنوك من أجل استثمار هذه الأموال المحولة والمودعة داخل البنوك كما هو الحال في الأردن .

٢- استقرار الأوضاع بالدولة مصدرة العمالة، وإيجاد فرص العمل وتوفرها يؤدي إلى عدم الهجرة بل تشجع على عودة الأيدي العاملة المهاجرة مما يحرم الدولة من دخل محقق لها من حوالات العاملين ،التي تسهم في التنمية وزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل وزيادة بالاستثمارات والصادرات ومضاعفة الإنتاج.

٣- المناخ الاستثماري والازدهار الاقتصادي للدولة ومدى تقدم الدولة تكنولوجيا وإنتاجيا ومدى تقدم السوق المحلي والقوانين المشجعة وإجراءات التحويل والسياسات المختلفة التي تدعم تدفق التحويلات وتشجع الأيدي العاملة في استغلال أموالهم واستثمارها داخل الدولة كما هو الحال في الأردن، قوانين مشجعة للاستثمار في الشركات والبورصة والأسهم والبنوك والمؤسسات الاستثمارية والمصانع الإنتاجية، والجامعات الخاصة الخ كلها تشجع على زيادة الحوالات واستثمارها .

٤- العلاقات الاجتماعية أيضا تشجع على الحوالات فمدى ارتباط الإنسان اجتماعيا مع أسرة وعائلة تشجع في إرسال وتدفق الحوالات .

٥- الانتماء الوطني أيضا يشجع على إرسال الحوالات وتدفقها وهو رباط سياسي مبني على ثقافة وانتماء إلى بلده يخدمها من خلال هذه الحوالات بطريق غير مباشر فهو يسهم في توفير العملة الصعبة والأجنبية ويسهم في تطوير الإنتاج وتقليل من البطالة وتوفير السيولة داخل بلده .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل الخارجية :

تتأثر تدفقات حوالات العاملين النقدية بالخارج في عوامل خارجية منها ما يتعلق في الدولة المضيفة ،أوضاعها ، وقوانينها ، ومنها ما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين ، ومنها ما يتعلق بالعوامل السياسية وهي :

١- الأوضاع الاقتصادية القوية والمزدهرة للدولة المستضيفة العمالة، فالازدهار الاقتصادي من العوامل المشجعة لهجرة الأيدي العاملة إليها، وعلى زيادة تدفقات حوالات العاملين في الخارج أما إذا كانت الدولة خلاف ذلك فإن تدفق حوالات العمالة تكاد تكون معدومة لكون العامل سيقوم بالإنفاق في ما يكسبه على نفسه ولا يتوفر لديه إلا القليل إذا توفر، بينما يزداد تدفق حوالات العاملين بالدول المستضيفة ذات الاقتصاد المزدهر والمشجع فالدول العربية الخليجية النفطية مزدهرة وفرص العمل متاحة وإمكانية تدفق حوالات العاملين متوفرة فالرواتب عالية والحياة الاقتصادية مزدهرة فهي بحاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة والمدربة والخبرات من أجل التنمية واستقطاب العمالة اللازمة لدفع عجلة نموها من جهة وزيادة مداخيل العمالة وحوالاتهم لبلدانهم من جهة أخرى .[١]

٢- التضخم بالدولة المضيفة، يعد التضخم من أكبر المشاكل التي تواجه تدفق حوالات العاملين بالخارج، فالتضخم بالدولة المضيفة يقلل من حوالات العاملين في الخارج، لأن العاملين بالخارج مضطرون أن ينفقوا الجزء الأكبر من دخولهم على السلع الاستهلاكية مما يقلل من نسبة الادخار والحوالات، فمثلا الأردن يوجد فيها تضخم فإن حوالات العاملين منها أقل مما كانت عليه سابقا نظرا إلى ارتفاع الأسعار والمواد الاستهلاكية بينما في دول الخليج لا يوجد ما يؤثر عليها .

٣- قوانين الدولة المستقبلة للعمالة إذا كانت قوانينها تشجع على الاستثمار الداخلي فإن هذا من شانه أن يؤدي إلى التقليل من تدفق الحوالات بسب استغلال جزء من الحوالات للاستثمار في ذلك السوق، فالبنية التحتية الاقتصادية للدولة المستقبلة العمالة لها دور في زيادة تدفق الحوالات أو التقليل منها حسب قوانينها وتشجيعها للاستثمار فالقوانين الأردنية تشجع على الاستثمار فكثير من المصرين قاموا في استثمارات داخل الأردن ..

٤- سياسات الدولة المالية تلعب دوراً في تدفق حوالات العاملين في الخارج فمثلا ليبيا تتبع السياسة المالية المتشددة وتفرض قيودا على إجراءات التحويلات المالية للعمال للخارج فإن قوانينها متشددة بشأن حوالات العاملين لديها ، بينما في الأردن ودول الخليج لا يوجد فيها تشديد يؤثر على حوالات العاملين وكذلك تقدم وتطور السياسات المالية والسوق

---

١) صيدم مأمون ، تقرير بشأن تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج ،مرجع سابق ، ص ٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالي يؤدي إلى التقليل من تدفق الحوالات بسبب توجه جزء من تلك الحوالات للاستثمار في السوق .

٥- العلاقات والاتفاقيات الثنائية لها دور أساسي في إيجاد فرص العمل وضمانات حماية حقوق العمال ومدخراتهم ومكافآتهم عن نهاية الخدمة وحرية انتقال أموالهم وإيداعها وتحويلها إلى بلدانهم.

٦- العلاقات السياسية الإقليمية فمثلا التقارب بالمواقف من شأنه أن يمهد الطريق في زيادة استقبال العمالة وفي حالة الاختلاف بالمواقف فأن يودي إلى الاستغناء عن العمالة الوافدة كما حدث أثناء احتلال العراق للكويت أدى إلى الاستغناء عن ٧٠ ألف عامل أردني يعملون في الخليج مما أدى هذا إلى تدني تدفق الحوالات المالية وسبب خسارة اقتصادية للأردن لما لهذه الحوالات من أهمية سنتحدث عنها لاحقا .

٧- الأزمات المالية العالمية التي حدثت أخيراً فإن الاقتصاد العالمي والأمريكي في انحسار وكساد أدى ذلك إلى إغلاق الكثير من الشركات وإشهار إفلاسها والاستغناء عن العمالة حتى أن دول الخليج طالها ما طال من خسارة في استثماراتها المالية في الخارج .

وعلى أثر الأزمة المالية العالمية أجرى وزير العمل الأردني اتصالات مع كافة الوزارات والمستشارين العاملين لديها في الخارج لرصد واقع الحال ومسالة العمالة الأردنية ومدى تأثرها من هذه ألازمة على ضوء الأنباء التي تشير إلى تصريحات كبير ة طالت العمالة الأجنبية في دول الخليج خاصة العاملين في القطاع الخاص بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، فقد حصل على مؤشرات ايجابية أولية تدعو للاطمئنان ولا يوجد ما يقلق وإن الحديث عن تلك الحالات أمر مبالغ فيه بعد إجرائه اتصالات مع المسؤولين بكافة السفارات والمستشارين العاملين لديها لرصد واقع العمالة الأردنية. [١]

أهمية العمالة الأردنية بالخارج

تعد ظاهرة انتقال العمالة بين الدول من الظواهر المهمة في العلاقات الدولية لما لها من تأثيرات حيوية على التنمية الاقتصادية فالموارد البشرية من أهم عناصر الإنتاج والإنتاجية وبالتالي فهي تحقق النمو الاقتصادي ،وقد ازدادت هذه الأهمية بعد ارتفاع أسعار النفط عالميا وفي دول الخليج بعد عام ١٩٧٢ فأخذت العمالة الأردنية تتجه إلى هذه الدول لتحسين مستوى الدخل بعد ما عانى الأردن من مشكلة البطالة بعد حرب ١٩٦٧م والهجرات القسرية التي حدثت من فلسطين إلى الأردن نتيجة الاحتلال الإسرائيلي إلى فلسطين، فأصبح سوق العمل

---

١) صحيفة الحقيقة الدولية على موقع الانترنت **HTTP ://WWW. Factjo.COM/ FULL NEWS. ASPX?ID=7107.** تاريخ الإطلاع ٢٠٠٩/٥/٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردني لديه فائض في العمالة والدول الخليجية بحاجة إلى هذه العمالة ونهوض في دولها في كافة المجالات التعليمية والصحية، فكانت الفرص سانحة للعمالة الأردنية المؤهلة والمدربة والتي لديها الكفاءة حتى الغير ماهرة فكانت الفرص متاحة لها .

وفي تصريح إلى محافظ البنك المركزي الأردني د. أمية طوقان لجريدة العرب الدولية الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥م، أمام المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين المنعقد في عمان، بأن حوالات الأردنيين العاملين في الدول العربية والأجنبية بلغت خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية ٢٥.٣ مليار دولار، وأن هذه التحويلات حققت وفرا في ميزان الخدمات، والحد من عجز الحساب الجاري للأردن، وان تحويلات المغتربين الأردنيين تجاوزت قيمة الصادرات الأردنية في معظم السنوات وشكلت ما نسبته ١٤٨% من قيمة الصادرات للفترة مابين ١٩٧٦- ٢٠٠٠م. (١)

وحول أثار العمالة الأردنية في الخارج فإن تحويلات الأردنيين في الخارج من أهم مصادر العملات الأجنبية وتحتل المركز الأول وتفوق الصادرات حسب تقارير البنك المركزي الأردني حيث بلغت نسبة صافي حوالات العاملين المحققة عام ٢٠٠٧ ما نسبته ١٩.٠% ارتفعت عن مستواها في العام السابق لتصل خلال عام ٢٠٠٧ إلى ١.٨٢٢.٩ مليون دينار مقارنة مع نمو ١٥،٥% خلال عام ٢٠٠٦. (٢) .

كما أنها تحد من مشكلة البطالة في الأردن الذي يعاني من بطالة وصلت في الأعوام، ٢٠٠٣،٢٠٠٤،٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، على التوالي ١٤.٥%، ١٤.٧%، ١٤.٨% ١٤.٠٠%، ١٣.١% (٣) لتصل النسبة إلى ١٣.٣ % عام ٢٠٠٨م حسب دائرة الإحصاءات العامة وتفوق ذلك بكثير حسب مصادر بحثية وإحصائية خاصة ، كما تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة مهارة وخبرات العمالة الأردنية في كافة التخصصات .

تساهم العمالة الأردنية بالخارج في ترويج للفرص الاستثمارية في الأردن وجلب المستثمرين ، وزيادة الصادرات بالإضافة إلى رفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفرد ولأسر الأردنيين العاملين في الخارج .

---

١) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط مرجع سابق العدد ٨٢٩٦ تاريخ ٨/١٥/ ٢٠٠١م موقع الانترنت **WWW. Awsat.COM.**

٢) تقرير البنك المركزي الأردني السنوي ٤٤، حوالات العاملين في الخارج ،صدر في ايار ٢٠٠٨،ص٦٨.

٣) تقرير البنك المركزي الأردني السنوي٤٤، مرجع سابق، ص ٥.موقع انترنت **HTTP://WWW.CBJ.GOV.JO.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمالة الأردنية وحوالات العاملين الأردنيين بالخارج :

العمالة الأردنية وحجم حوالات العمالة الأردنية بالخارج من ١٩٩٩إلى ٢٠٠٨م في الدول العربية والأجنبية كما هو مبين بالجدول رقم (٩) المبين على متنه عدد العمالة الأردنية في الخارج حوالات العاملين ، لا يوجد بيانات دقيقة حيال تدفق حوالات العاملين الأردنيين بالخارج من الدول العربية المتواجدة فيها، وخاصة دول الخليج العربي و وخاصة دولة لدراسة كما وردت عن طريق الجهاز المصرفي الأردني والصرافين ومن مواقع الانترنت [١] خلال الفترة ٢٠٠٠م- ٢٠٠٨م.

جدول رقم (٩) حوالات العمالة الأردنية بالخارج

السنة	عدد العاملين الأردنيين بالخارج	تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج
١٩٩٩	٣٦٧الف	٨٦٧٨مليون و٤٥الف دولار
٢٠٠٠	٣٩٠الف	٨٩٨٣مليون ومائة ألف دولار
٢٠٠١	٤١٠الف	٢مليار دولار بنسبة ٩%
٢٠٠٢	٤١٧الف	٢مليار دولار ومائة وأربعون مليون دولار و سجلت نسبة نمو ٦.٥%
٢٠٠٣	لا يوجد معلومات	٢مليارومائتان مليون دولار سجلت نسبة ٧%
٢٠٠٤	لا يوجد معلومات	٢مليار ومائتان وثلاثون مليون دولار بنسبة نمو ٦،٥%
٢٠٠٥	٤٥٠ ألف	٢مليار وخمسمائة مليون سجلت نسبة نمو ٧.٢%
٢٠٠٦	٥٩٠الف	٢.٥ مليار حافظت على نفس المستوى لعام ٢٠٠٥
٢٠٠٧	٦٠٠الف	٣،١٠٠ مليار ومائة مليون دولار سجلت نسبة ٨%
٢٠٠٨	٦٧٠الف	٤.٢ مليار ومائتان مليون دولار سجلت نسبة نمو ١٨%
المجموع	٢٠.٩٥٣١.١٤٥.٠٠٠ دولار وخمسة وأربعون ألف دولار.	عشرون مليار وتسع ألاف وخمسمائة وواحد وثلاثون مليون ومائة

الجدول رقم(٩) من عمل الباحث من المصادر المختلفة، البنك المركزي الأردني، وعلى مواقع الانترنت ورؤية الاقتصادية وجريدة العرب الدولية وتقرير الاقتصادي العربي الموحد .

فمن الملاحظ، تكمن أهمية العمالة الأردنية بالخارج في مدى ما تقوم من إرسالها الحوالات المالية إلى الأردن ، وأن الحوالات ارتبطت بالأيدي العاملة بالخارج فكلما زادت الأيدي العاملة الأردنية بالخارج فكلما ارتفعت حوالات العاملين فهناك علاقة طر دية، من خلال الرجوع إلى الجدول فإن أعداد الأيدي العاملة بالخارج كلما زادت كلما زادت حوالات العاملين ،ففي عام ١٩٩٩ كان عدد العاملين الأردنيين بالخارج ٣٦٧الفعامل وان حوالات العاملين خلال العام بلغت" ٨٦٧٨مليون و٤٥الف دولار"، وفي عام ٢٠٠٠ كان عدد العاملين ٣٩٠الف وبلغت حوالات العاملين الأردنيين "٨٩٨٣مليون ومائة ألف دولار"وفي عام ٢٠٠١ م بلغ عدد العاملين بالخارج٤١٠الف وحجم حوالات العاملين لهذا العام وصل إلى ٢مليار دولار

١) الرؤية الاقتصادية على الموقع الانترنتHTTP:// WWW. Alrroya.COM/NIDE/3224وكذلك موقع البنك المركزي الاردني HTTP://WWW.CBJ.GOV.JO. وكذلكعلى جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط العدد ٨٢٩٦ HTTP://WWW.CBJ.GOV.JO، WWW .Awst.COM.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنسبة ٩%، وفي عام ٢٠٠٢ كان عدد العاملين ٤١٧الف وبلغت حوالاتهم ٢مليار دولار ومائة وأربعون مليون دولار و سجلت نسبة نمو ٦.٥%، وفي عام٢٠٠٣ و ٢٠٠٤م على التوالي لا يوجد معلومات عن عدد العاملين بالخارج ولكن يوجد معلومات وبيانات عن حوالات العاملين لهذه الأعوام على التوالي ، ٢مليارومائتان مليون دولار وقد سجلت نسبة نمو ٧%، ٢مليار ومائتان وثلاثون مليون دولار وسجلت نسبة نمو ٦،٥%، وفي عام ٢٠٠٥م بلغ عدد العاملين الأردنيين بالخارج ، ٤٥٠ ألف عامل ،بلغت حوالاتهم ٢مليار وخمسمائة مليون وسجلت نسبة نمو ٧.٢%، وفي عام ٢٠٠٦م بلغ عدد العاملين ٥٩٠الف وبلغت حوالاتهم ٢.٥ مليار حافظت على نفس المستوى لعام ،٢٠٠٥ وفي عام ٢٠٠٧م بلغ عدد العاملين الأردنيين بالخارج ٦٠٠الف عامل وبلغت حوالاتهم ٣،١٠٠ مليار ومائة مليون دولار سجلت نسبة ٨%، وفي عام ٢٠٠٨ بلغ عدد العاملين الأردنيين بالخارج ٦٧٠الف وبلغت حوالاتهم ٤.٢ مليار ومائتان مليون دولار سجلت نسبة نمو ١٨% ، فقد ارتفع عدد العاملين الأردنيين بالخارج من ٣٦٧الف عامل عام١٩٩٩م إلى ٦٧٠ ألف عامل عام ٢٠٠٨م، وقد تبع ذلك ارتفاع في حوالات العاملين من ٨٦٧٨مليون و٤٥ ألف دولار عام ١٩٩٩م، إلى ٤مليار ومائتي مليون دولار عام ٢٠٠٨ وسجلت نسبة نمو ١٨% ، أن مجموع حوالات العاملين لعشر سنوات من ١٩٩٩إلى ٢٠٠٨م بلغ(٢٠.٩٥٣١.١٤٥.٠٠٠ دولار) عشرون مليار و٩٥٣١ مليون و١٤٥الف دولار يقارب ما تم تحويله من ربع قرن قبل سنوات الدراسة .

ففي حديث إلى محافظ البنك المركزي الأردني"د. أمية طوقان " أمام المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين المنعقد في عمان أفاد بأن تحويلات الأردنيين المغتربين تجاوزت قيمة الصادرات الأردنية بحوالي ٢٥،٣ مليار دولار للفترة مابين ١٩٧٦إلى ٢٠٠٠م وفقد شكلت ما نسبته ١٤٨% من قيمة الصادرات لهذه الفترة وان هذه التحويلات حققت وفرا في ميزان الخدمات والحد من عجز الحساب الجاري وان انتقال القوى العاملة بين الدول ظاهرة مهمة ولها تأثيرات على التنمية الاقتصادية وقد اعتبر العمالة الأردنية بالخارج من أهم الموارد البشرية ومن أهم عناصر الإنتاج والإنتاجية وبالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي .[١]

يرى الباحث أن أهمية العمالة في العلاقات الاقتصادية ، تكمن في حوالات العاملين وليس بإعداد العاملين، فإن الهدف من وراء هذا البحث هو بيان أهمية الأيدي العاملة الأردنية كموارد بشرية تسهم في الاقتصاد الناتج القومي والاقتصادي من خلال حوالاتهم وتكمن أهمية حوالات العاملين الأردنيين بالخارج فيما يلي :

---

١) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط ، العدد ٨٢٩٦ ، مرجع سابق، على الانترنت،**WWW.Awsat.COM.**تاريخ ٢٠٠١/٨/١٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- تحويلات العاملين لها دور مهم في تدعيم الاقتصاد الأردني حيث تسهم في تقوية احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية.
٢- وتدعم ميزان المدفوعات.
٣- وتحسن من مستوى معيشة المواطن الأردني
٤- يتم توظيف حوالات العاملين بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية ذات قيمة مضافة عالية مثل الصناعة والزراعة والتصدير
٥- حرية المغتربين في إدارة حوالاتهم فهم يديرونها بالصورة التي يرونها مناسبة.
٦- تظهر حوالات العاملين في التنمية في قطاع الأبنية والأراضي أكثر من غيرها في القطاعات الاقتصادية الأخرى فهي تسهم بذلك في حركة تنشيط قطاع الإسكان وخلق فرص العمل المرتبطة به .
٧- تؤدي إلى تحريك السوق وشراء السلع الكمالية كالسيارات والأثاث وشراء الأراضي والإقبال على المستوردات
٨- توفر العملة الأجنبية في البنوك الأردنية، واحتياط من العملة الأجنبية، حيث يعتبر توفر العملات الأجنبية أمرا أسياسيا وهاما في اقتصادياتها فكلما زادت أرصدتها منها كلما تعاظمت مقدرتها على تحسين مستوى معيشة شعوبها بتوفير ما تحتاج من سلع مستوردة كمالية وأساسية وكلما أُعتُبِر هذا مؤشراً ايجابياً على أدارتها لشؤونها الاقتصادية ونجاح سياستها المالية والنقدية مما يشجع الدول في التعامل معها .
٩- وجود الاحتياطيات من العملات الأجنبية يدعم قدرة البنك المركزي في الدفاع عن سعر صرف الدينار، من خلال الاحتياطيات المتراكمة لدية يستطيع أن يزود السوق بما لدية من هذه العملات وبالسعر المستقر بالإضافة أن الحوالات لعبت دوراً في الزيادة بالاحتياطيات من العملات الصعبة التي تزيد من أهميتها النسبية إلى المصادر الأخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: التأثير المتبادل على المستويين الاقتصادي والسياسي ومستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية والسعودية.

تعود علاقة السياسية بالاقتصاد إلى القرن السادس عشر حيث كان ينظر إلى الاقتصاد على أنه أساس أداة أو وسيلة للسياسة، والأخلاق، ومع نمو الرأسمالية التجارية الذي صاحب تفسّخ وانهيار النظام الإقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، أصبحت الدولة هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي والمنتفع الرئيس منه، و في هذه الأثناء ظهر الاقتصاد الكلاسيكي وتطور كحقل متميز للدراسة، وكان الهدف الرئيس له في البداية يركز على دراسة أفضل و أنجع الوسائل الفعالة التي يمكن للدولة أن تنتهجها في إدارة الاقتصاد لكي تحقق أعلى معدلات ممكنة من الثراء والرفاهية لأفراد شعبها على افتراض أن هناك تناسقًا كبيرًا ما بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع.

وسأهم ظهور و تطور الاقتصاد الكلاسيكي الحر تحت زعامة المفكر الاقتصادي الشهير آدم سميث في تحويل اهتمام الاقتصاد السياسي إلى دراسة رجل الدولة أو المشرع فضًلا عن التخلي عن أهم فكرتين رئيستين كانتا سائدتين خلال فترة الرأسمالية التجارية، و هما إعطاء الدولة دورًا رئيسًا في إدارة و توجيه الاقتصاد والنظرة العضوية لنمو المجتمعات . و بدأ ظهور فلسفة الليبرالية السياسية في التأكيد على أهمية المساواة والحرية ولكن بوسائل كانت تهدف إلى تقييد و تحجيم الدور الاقتصادي للدولة وإلى إبعاد الحكومة عن التأثير في نظام السوق . حيث كان يطلق عليه الاقتصاد السياسي الذي ينظر إلى السياسة بنظرة شموليه بكافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ثم حدث انفصال تدريجي بين علم السياسة والاقتصاد، وأصبح كل منهم يدرس كعلم مستقل بسب تشعب المدارس الفكرية المتعلقة في علم السياسة والاقتصاد نظرا إلى التطورات والتغيرات التي حصلت في العلاقات الدولية من دراسة توازن القوى والأمن "المدرسة الواقعية" إلى دراسة موضوعات الاقتصاد والبيئة "المدرسة الليبرالية"، ومن خلال التفسيرات الاقتصادية للظواهر الاقتصادية وزيادة التفسيرات لهذه الظواهر مع السياسة تداخل الاقتصاد بالسياسة أو العكس ، وأصبح الاقتصاد السياسي الحديث يركز في تحليله للظواهر الاقتصادية على مفهوم العقلانية والاختيار الرشيد والحكيم مما أدى إلى تهميش الحلول السياسية للمشاكل السياسية والتركيز على الحلول الاقتصادية للمشاكل السياسية من خلال تعظيم العائد المتوقع وتقليل الخسائر إلى اقل قدر ممكن (١) فقد أدى الاختراق الاقتصادي والتداخل في علم السياسة إلى ظهور الاقتصاد السياسي، وظهور

١) محمود شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية ، القاهرة العدد ٢٧ يناير ١٩٩٧، ص ٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرية الليبرالية الجديدة، والعولمة، وأصبح الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات السياسية و كذلك المتغيرات السياسية وتأثيرها على العلاقات الاقتصادية . ([١])

ولابد من الإشارة إلى أن النظام السياسي في الدولة هو الذي يرسم الهياكل الاقتصادية ويسخر أجهزة الدولة لتنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية والعلاقات، وغالبا ما يؤخذ بالاعتبار المتغيرات السياسية والاجتماعية عند اتخاذ القرارات، فالنهج السياسي هو المحرك الرئيس في فشل أو نجاح الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية ،([٢]) فرجال السياسة يهتمون بالتعامل مع الموارد الاقتصادية من خلال تدعيم علاقات القوة أو السلطة، وربطها بالمصلحة ولم يبدأ علم السياسة بتبني التوجه القائم على الحيادية والافتراضات إلا في فترة لاحقة متأثرا بعلم الاقتصاد من خلال المدرسة السلوكية.

ويرى الباحث انه لا بد من الإشارة إلى أن ما يميز مفهوم الاقتصاد السياسي بأنه يهتم بالتحليل السياسي لمفاهيم الحكم والسلطة والقوة، وأن السياسة غالبا ما تخضع لاعتبارات المصلحة المرتبطة بالقوة([٣]). فعلم الاقتصاد يهتم بتوظيف الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الاقتصادية المحددة ، فعلم الاقتصاد يسعى إلى إيجاد الحلول الممكنة للظواهر الاقتصادية في حين أن علم السياسة يركز على حسم الخيارات الاقتصادية المناسبة ضمن المعطيات المحيطة بالدولة والظروف القائمة([٤]). فالسياسيون يركزون على مصالحهم الخاصة لتعظيم عوائدهم عند التركيز على الحلول الاقتصادية من خلال تبنيهم ما يهدف بالأساس إلى رفع شعبيتهم لزيادة احتفاظهم بالسلطة والقوة .

أما الاقتصاديون فاهتموا دائما بالتفاعل بين المؤسسات السياسية من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى في تحديد خياراتهم الاقتصادية، فالعلاقات المتبادلة وتأثيرها تأتي في مراحل لاحقة لأهدافهم الاقتصادية فتعظيم العوائد الاقتصادية لا يرتبط بالأخلاق السياسية والسلوك السياسي بقدر ما يرتبط بنوع تلك الخيارات .

فالمدارس الفكرية التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة مرت بمراحل تبعا لتطور المدارس الفكرية، فمدارس فكرية اعتبرت أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي وان السياسة هي نتاج القوى الاقتصادية، (المدرسة الماركسية) .

---

٢) عبدالله ألغامدي ، الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت العدد ٤ ، ١٩٩٧ ، ص ٩٨.

٣) عبد المجيد العزام، مقدمة في علم السياسة، دار الفرقان عمان ، ١٩٨٨، ص ٤٥.

٤) مصطفى مرسي ، العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في برامج العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مجلة شؤون عربية العدد١١٣، ٢٠٠٣، ص ٢٢٦.

٥) ناصر ثابت، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠١، ط١، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمدرسة الليبرالية بتفرعاتها المختلفة التي تنظر إلى السياسة كقائد للاقتصاد وان مهمة الدولة بمحاولة تأطيره قانونيا، ولقد بدأت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة من خلال المدرسة الكلاسيكية التي ركزت على أن الاقتصاد هو أداة من أدوات السياسة وسعت تلك المدرسة إلى اختيار الطريقة التي يمكن من خلالها أن تكون الدولة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي من خلال تحقيق أعلى معدل ممكن من الثراء والرفاهية لأفراد شعبها .

فاستخدمت المدرسة التجارية الاقتصاد كقائد للسياسة من خلال تبنيها العلاقات السياسية بالاستناد إلى التشكيلات الاقتصادية فالاقتصاد تابع لمصالح الدولة الداخلية والخارجية، ومن خلال المرحلة التجارية والتفاعلات الاقتصادية بدأت ظهور الوحدات السياسية المركزية والتي هدفها الأساسي تدعيم قوة الدولة داخليا وخارجيا أي سيادة العامل السياسي في قيادة التطور الاقتصادي، ونتيجة محدودية المنافسة بين الدول بتلك الفترة أصبحت التفاعلات الاقتصادية هي المجال الرئيس للصراع السياسي . ([1])

فقد شهدت الفترة الأخيرة الممتدة منذ بداية الثمانينات و حتى الآن ازديادا ملحوظاً في استخدام التفسيرات والتحليلات الاقتصادية للمشاكل السياسية ، إلى الدرجة التي حدت ببعض من الكتاب للإشارة إلى حدوث هيمنة أو اختراق اقتصادي لعلم السياسة و النظرية السياسية ،تحولا مهمًا في أدبيات السياسة متماثلا في عودة الاهتمام بالسياسة والاقتصاد، في العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية وتأثيرهم المتبادل .

وقد كان لذلك الاهتمام دور رئيس لدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية، وذلك بالتركيز على دراسة الوضع الحاضر وربط أثر العلاقات السياسية بالعلاقات الاقتصادية بحيث تصبح الأولى مجرد انعكاس للأخيرة أو العكس ويمكن التحقق من ذلك بدراسة العلاقات الأردنية السعودية.

إن ظهور هذا الاتجاه يرتبط ارتباطاً وثيقًا بفكرتين متلازمتين هما : كيف يمكن للعلاقات السياسة أن تؤثر على العلاقات الاقتصادية، وكيف يمكن للعلاقات الاقتصادية أن تؤثر على العلاقات السياسية.

ومن هنا نرى اتخاذ القرارات السياسية واتخاذ القرار الاقتصادية و كيفية تأثير القرار السياسي على القرار الاقتصادي و بالعكس، وبالتالي التأثير المتبادل على المستويين الاقتصادي والسياسي ومستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية السعودية، من خلال تقسيم الباحث الفصل إلى ثلاثة مباحث :

---

[1]) ناديا مصطفى ، تجد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ، مجلة العلوم الاجتماعية ،الكويت ، العدد ٣ ، ١٩٨٦ ، ٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) اثر المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي.
ب) اثر المتغير الاقتصادي على المتغير السياسي.
ت) مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية السعودية .

المبحث الأول: اثر المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي

أن المملكتين الأردنية والسعودية تقومان على فكرة الاعتدال والوسطية في تحقيق الوحدة، فهما يطبقان النظام الرأسمالي في الاقتصاد والوراثة المستمدة من الإرث الديني التاريخي ففي مراحل التكوين مثلت عملية التجزئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتكريس الدولة القطرية على حساب الوحدة ، فالأردن كان ينادي بسوريا الكبرى، وكانت السعودية تحارب ذلك بكل ما تستطيع وتضع كل العراقيل أمام أي وحدة سوى تحقيق سوريا الكبرى او الهلال الخصيب فإن أي تقارب ترى أنه يضر في السعودية، وبعد ترسيخها ككيانات سياسية مستقلة أصبح العامل السياسي هو المسيطر في قيادة التطور الاقتصادي بارتكازه على مفهوم الأمن والقوة والدولة ، ومحاولة تدعيم قوتها داخليا وخارجيا ، فأصبحت التفاعلات الاقتصادية للدولتين هي المجال الأساسي للتعاون ، حيث أصبح الاقتصاد أداة من أدوات رسم السياسة الخارجية، فالمصالح القومية المرتبطة بعنصر القوة هي التي كانت مسيطرة من أجل تقوية الدولة التي افترض أنها تنبع من امتلاكها للثروات القومية فقد برز بالمرحلة التاريخية بين الأردن والسعودية العامل الاقتصادي كعامل رئيس في التعاون السياسي ([1]).

أصبح الاقتصاد أداة من أدوات رسم السياسة الخارجية فالمصالح القومية المرتبطة بعنصر القوة هي التي كانت مسيطرة من أجل تقوية الدولة التي افترض أنها تنبع من امتلاكها للثروات القومية، فبداية التنمية القطرية ظهرت فيها الأهمية للمتغير السياسي على حساب المتغير الاقتصادي من خلال جعل الاقتصاد وحركته خاضعين للسيطرة السياسية، حيث هيمنت السلطة السياسية على الفائض الاقتصادي ووجهته لخدمة أهداف الدولة القطرية بالدرجة الأولى على حساب أهداف القومية العربية ومؤسساتها التي لم تستطع المشاركة بفاعلية في صنع القرار السياسي وظلت تابعة للنظم الحاكمة . ([2])

---

[1] العلاونه، موسى محمد ، رسالة ماجستير بعنوان " اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة الأردن مع الجوار العربي ، فلسطين السعودية ، العراق، سوريا " مرجع سابق، ص ٢٢.

١) العلاونه موسى محمد ، المرجع ذاته ،ص ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مرحلة التعاون في المنتصف الثاني من الثمانينيات من القرن الماضي بدأت المعطيات المحيطة بالمنطقة تتغير حيث تراجعت العائدات السعودية من البترول والغاز وفي مقابل ارتفاع الأعباء السياسية الاجتماعية الناجمة عن تخلي الدولة عن نظام الرعاية الاجتماعية .

وساهمت تلك المتغيرات في إعادة الاعتبار للعوامل الاقتصادية وفصلها عن العلاقات السياسية وفصل القوة عن السلطة أو فصل السياسة عن الاقتصاد بين الدولتين، ومحاولة التركيز على التعاون الثنائي على اعتبار أن عملية التعاون الثنائي تؤدي إلى عملية التكامل وتؤدي إلى التكامل السياسي .

أن العلاقات الأردنية السعودية تتأثر بالعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، فقد تأثرت العلاقات الأردنية السعودية بالصراع الدولي الثنائي القائم بين القطبين فالأردن اختار كما اختارت السعودية التحالف مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ضد امتداد الخطر الشيوعي من ١٩٤٥م إلى ١٩٩٠، وكذلك كان لارتباط الأردن بالقضية الفلسطينية أثر على طبيعة العلاقات الأردنية الأمريكية، وكذلك الأردن والسعودية تعتبران قضية فلسطين القضية الأولى بالنسبة إليهما وإلى الأمة العربية والإسلامية ، وبالنسبة للعوامل الداخلية السياسية والأمنية والاقتصادية فقد تطورت العلاقات الأردنية السعودية بشكل كبير وملفت للنظر في عدة محطات إلا أن العلاقات الأردنية السعودية قد تتأثر بالإحداث الإقليمية العربية كما حدث أثناء غزو العراق الكويت واحتلالها.

تعتبر الأردن دولة ذات موقع اتصالي بين الدول المجاورة ([1]) بالإضافة أن الأردن تعتبر نقطة ارتكاز محورية ذات أهمية تلتقي وتتقاطع عندها طرق تجارية ومصالح وأهداف حيوية وجوهرية للقوى الإقليمية والدولية، فهي نقطة التقاء بين الدول العربية من جانب وبينها وبين إسرائيل من جانب أخر، فإسرائيل تدرك أهمية موقع الأردن كنقطة ارتكاز عربية حيث تحدث عنها بن غور يون أن احتلال أردن يعني القضاء تماما على أحلام العرب بالوحدة العربية. ([2])

فمن خلال الطبيعة الاتصالية والنقطة الارتكازية وما نتج عنها من ارتبط أوضاع الأردن السياسية و الاقتصادية بأوضاع المنطقة ، فمن الواضح أن الأردن يتأثر بمتغيرات جواره السياسية والأزمات والقضايا التي تطرأ في المنطقة ، فالقضية الفلسطينية والصراع

---

٢) الحسين بن طلال مهنتي كملك مرجع سابق ، ص ١٠٥-١٠٦ .

١) محمد مصالحه ، جغرافية الأردن السياسية، اثر المتغير الصهيوني في حركة حدوده، المستقبل العربي العدد، ٥١ أيار ١٩٨٣، بيروت ص ٦٩-٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي الإسرائيلي ،والتفاعلات والتناقضات والصراعات ، والتعاون العربي ومجمل العلاقات التفاعلية بن هذه الأبعاد ، شكلت أهم القضايا التي توجب على الأردن التعامل معها في سياسته الخارجية.([١])

الأردن يتأثر بمختلف التوترات والتيارات الاقتصادية والسياسية في المنطقة،فالسياسة الخارجية الأردنية تتمحور في محورين في محيطها العربي الإقليمي، فالمحور الأول بيئة الأردن الداخلية وأثرها على سياسته الخارجية وسلوكه في المحيط العربي الإقليمي وهذا السلوك يتأثر بواقع إطارها الداخلي مع إطارها الخارجي ببعدية الإقليمي والدولي، فلا أحد ينكر أن العوامل الخارجية تؤثر في سلوك الدولة تبعا إلى واقع إمكانيتها ومواردها، ودرجة اعتمادها على الخارج، فلا توجد دولة تحوز القوة المطلقة من كافة جوانبها ولا دولة ضعيفة في كافة مقوماتها، لكل دولة جوانب قوة وضعف إلا أنها موزعة بصور نسبية.

أما المحور الثاني فهو المحددات التي توجه السياسية الخارجية الأردنية في محيطها العربي، والذي يحكمها عاملان محددان:

الأول: خصوصية النظام الإقليمي العربي كعامل ومحدد ضابط للسياسات الخارجية العربية بشكل عام، والمحدد الثاني: البعد التاريخي للأردن بشقية الديني والقومي الذي عزز المحدد الأول في توجيه السياسة الخارجية الأردنية من هذا المنطلق الديني والقومي في محيطه العربي الذي ركزت على التضامن العربي والتعاون الإسلامي وعلى قضايا الدول العربية وخاصة قضية فلسطين الأولى للعرب والمسلمين ([٢]).

كما عانى الأردن من أزمة اقتصادية بعد احتلال العراق للكويت وذلك بسبب موقفه من الأزمة فلم يفهم موقف الأردن الداعي إلى حل ألازمة وإنهاء الاحتلال الكويت من خلال الحوار داخل البيت العربي ،دون تدخل الأجنبي وإنهاء الاحتلال ، فالأردن له بعد نظر لا يريد أن يكون لهم حجة للمكوث وتغلغل في المنطقة وهذا ما حصل بعدها قواعد واحتلال العراق وترسانة إيران النووية وقتل وتشريد العراقيين وإرهاب وانفلات امني بالمنطقة، فقد شجعت بعض الدول العربية على تدخل الأجنبي وقرع طبول الحرب لتحقيق فوائد مالية واقتصادية وليس لديها بعد نظر إلا إشباع مصالحها المادية واقصد كل من ساند على الحرب كل من مصر وسوريا وغيرهم فلماذا لم تتدخل الأمم المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا واستراليا وأسبانيا الخ في ردع إسرائيل، ولم يحصل أن تمت إدانة إسرائيل على

---

٢) أسامه عيسى تليلان السليم ، السياسة الخارجية الأردنية ، والأزمات العربية ، المكتبة الوطنية ، عمان ٢٠٠٠، ص ٣٧.

١) تليلان أسامه عيسى ، السياسة الخارجية الأردنية ، والأزمات العربية ،المرجع ذاته، ص ٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ممارستها الوحشية للشعب الفلسطيني بل تكافأ في تزويدها في الطائرات والمعدات والترسانة العسكرية الحديثة، وتبطل الولايات المتحدة كل إجماع دولي يدين سياسة إسرائيل التوسعية والعنصرية باستخدامها حق "الفيتو"الرفض ،وتنعت الفلسطينيين والدول العربية بالإرهاب ومن حق إسرائيل حماية نفسها، وعلى المجتمع الدولي مد يد العون والمساعدة لها، وحماية إسرائيل وبذلك تشجعها على تكريس الاحتلال لفلسطين والجولان ومزارع شبعا، وإقامة المستوطنات وبناء الجدار العازل وصورة يومية ماثلة في فلسطين بالبطش وقتل الفلسطينيين واعتقالهم وإقامة مستوطنات وبناء جدار عازل ، فقد كانت نتائج أزمة احتلال العراق للكويت انعكاسات قوية على الاقتصاد الأردني، فالعلاقات الأردنية السعودية تتأثر في البيئة المحلية والإقليمية والدولية، ويوجد مؤشرات للعلاقات السياسية ومؤشرات للعلاقات الاقتصادية.

أولاً : مؤشرات العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية كما يرى الباحث تتمثل فيما يلي:

أ- التمثيل الدبلوماسي. وهو رمز لوجود علاقات سياسية واقتصادية بينية، فالتمثيل الدبلوماسي يكون من خلال اتفاق بين الدول، فقد زاد من أهمية التمثيل الدبلوماسي أنه لا يقتصر على البعد السياسي بل أصبح البعد الاقتصادي الأكثر أهمية في عملية التمثيل الدبلوماسي، وهناك شروط وأمور يجب توافرها،كتمتع الدولتين المقيمتين العلاقة بالشخصية القانونية والدولية ، والاعتراف الرسمي المتبادل بين الدولتين ، وعقد اتفاق بين الدولتين بالعلاقات الدبلوماسية ،وهناك أشكال للبعثات الدبلوماسية تتفاوت أهميتها حسب أشكالها إلا أنها يمكنها أن تؤدي الغرض والهدف وهذه الأشكال للبعثات الدبلوماسية هي ([1]) :

١- السفارة : وهي أرفع الأشكال البعثات الدبلوماسية يرأسها شخص برتبة سفير يتم اعتماده من رئيس الدولة الأخرى .

٢- المفوضية بعثة دبلوماسية أقل درجة ، يرأسها شخص بالعادة برتبة وزير مفوض، فهو أقل من رتبة سفير إلا أنه يتمتع بنفس صلاحيات السفير، يعتمد لدى الدولة الأخرى.

٣- تمثيل المصالح من خلال طرف ثالث: في حال انقطاع العلاقات الدبلوماسية فمن مصلحة الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية أن ترعى مصالحها من خلال طرف ثالث كما حصل لمصر بعد قطع العلاقات معها .

---

١) حنان ، اخمس ، تاريخ الدبلوماسية ، المركز العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية لندن ٢٠٠٩/٣/٢٤معلى شبكة الانترنت .WWW.ASHARGALARABI.ORG.UK

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- البعثات الخاصة، فهي البعثات المؤقتة التي ترسلها الدولة إلى دولة لتمثيلها في مهمة محددة أو موضوع معين.

ب- الزيارات الرسمية المتبادلة.

تعتبر الزيارات المتبادلة في كافة المستويات من العلاقات السياسية فالزيارة على مستوى الملوك ورؤساء الوزراء والوزراء إنما تأتي لدعم العلاقات السياسية وتهيئة للعلاقات الاقتصادية ، فحرص الحكومتين في المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية على تبادل الزيارات الرسمية لدعم المواقف والعلاقات السياسية والاقتصادية لما لهذه الزيارات من تأثير على العلاقات الاقتصادية التي يفعلها الملكان وأصحاب القرار والمسؤولون في البلدين، فمن خلال الزيارات التي يقوم فيه الملوك يستشف الشعبان بأن هناك حراكاً اقتصادياً ثنائياً متنوعاً متبوعاً وموسعاً، وان هناك توسعة في زيادة التبادل التجاري والاستثماري وحل المشاكل واتفاقاً حول العمالة وتبادل الخبرات والتنسيق والتباحث في مجمل القضايا على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وان هذه الزيارات ما هي إلا دعم للعلاقات السياسية والاقتصادية وترسيخ القناعة لدى البلدين على أهميتها للتشاور والتنسيق وحل الخلافات والقضايا المحلية والإقليمية، ويكتسب مؤشر الزيارات أهميته من خلال تحديد مستوى المسؤول الذي يقوم بالزيارة، فكلما كانت الزيارة على مستوى رئيس الدولة (الملوك)، اكتسبت بعدا سياسيا واقتصاديا أكثر أهمية ، والزيارات على مستوى الملوك تأتي بالعادة في إطار المشاورات فيما يتعلق بالإحداث السياسية والاقتصادية التي تهم الطرفين مع مواكبة، ما يجري من مستجدات على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية فالزيارات الملكيه هي الوسيلة الأفضل لحل المشكلات وسوء الفهم الذي قد ينشأ بين الدولتين سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

أن حل المشكلات والمنازعات بالطرق الدبلوماسية .من ميزة هذا المؤشر بأنه يهدف إلى حل المنازعات بالطرق الدبلوماسية، وهذه الطرق تتعدد لفض المنازعات وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع ([1]): الطرق الدبلوماسية، والطرق السياسية والطرق القضائية.

الطريقة الأولى : تتمثل في قيام الدول المتنازعة بصورة ثنائية أو عبر طرف ثالث في المساعي الحميدة لحل النزاع.

الطريقة الثانية : وهي من خلال هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

الطريقة الثالثة : تقوم بها هيئات قضائية متخصصة كمحكمة العدل الدولية .

---

١) عطا زهرة ، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ، الإصدار الثاني ، ٢٠٠٤ ص .١٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحل المنازعات يتم بالطرق الدبلوماسية على النحو التالي ([١]):

١- المفاوضات ، وهي الاتصالات التي تجري مباشرة بين أطراف النزاع ، محاولة منها للتوصل إلى اتفاق او التعرف على وجهات النظر حول قضية معينة او نزاع معين وقد يكون الاتصال من خلال طرف ثالث .

٢- المساعي الحميدة : وهي الجهود المبذولة من قبل طرف ثالث للمساعدة على إنهاء النزاع أو الخلاف بين الطرفين ، من خلال نقل وجهات النظر لكل طرف إلى الطرف الأخر .

٣- الوساطة : وهي الجهود المبذولة من جهة معينة للتوسط بين الطرفين المتنازعين من خلال العمل الجاد على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاعات بينهما ، والمشاركة الفعلية في عملية المفاوضات وما يرتبط بها من تقديم مقترحات محاولة إلى ايجاد نقاط التقاء مشتركة بين للأطراف المتنازعة من خلال تقديم حلول وسط . ([٢])

٤- التوفيق: ويكون ذلك من خلال اللجنة الدولية التي تتمتع في ثقة الأطراف حيث تقدم اقتراحات حلول معينة لهم ، وتميز هذه الطريقة بأن اللجوء اليها يكون الزاميا اذا طلب أحد الطرفين المتنازعين ذلك .

٥- التحقيق : هذه الفكرة قائمة على تسوية القضايا والنزاعات بالتحقيق مع صحة الوقائع التي تثسرها بتشكيل لجان تحقيق .

ح- التنسيق والتشاور. وهي اجتماع رؤساء الدول الملوك ورؤساء الدول و الحكومات في اجتماعات من خلال قمم ثنائية أو ثلاثية أو رباعية في التنسيق والتشاور في إيجاد تعاون أو حلول إلى أزمة إقليمية أو دولية في إثراء روح الحوار واتخاذ موقف إزاء القضايا المستجدة على الساحة الإقليمية والدولية وهذا التنسيق والتشاور، له أبعاد مهمة حيث سيكون التوافق في الآراء وما يتعبه من إجراءات حيال القضايا والأزمات التي يتم التنسيق والتشاور لها لاتخاذ موقف .

د- التصويت وتوافق في المحافل الدولية . وهذا يأتي بعد الاجتماعات والتنسيق والتشاور، وهذا يبين مدى توافق القمم الثنائية أو الجماعية حيال أزمة ما أو قضايا إقليمية ودولية من خلال التوافق في التصويت وهذا يعني أن هناك تعاوناً وعلاقات سياسية متفقاً عليها في وجهات النظر وأن هناك تنسيقاً ومصالح متبادلة.

---

٢) زهرة عطا، المرجع داته ، ص ١٤٢.

٣) زهرة عطا، المرجع ذاته، ص ١٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مؤشرات العلاقات الاقتصادية وقد سبق الإشارة إليها بالفصل الثالث وهي كما يلي:

أ- الاتفاقيات الثنائية .

ب- التبادل التجاري.

ج- الاستثمار.

د- المساعدات .

هـ- العمالة.

فقد تأثرت العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع السعودية أحدى دول مجلس التعاون الخليجي، فهناك تداخل وترابط بالظروف والتوترات السياسية والتيارات الاقتصادية، فما هي اثر المتغيرات السياسية على المتغيرات الاقتصادية؟ المتمثلة في مؤشرات العلاقات الاقتصادية. وللإجابة على هذا التساؤل يكون من خلال تحليل أثر المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي، حيث إن هذا التأثير الناتج هل هو من أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية السعودية. ولا يمكننا الإجابة على هذه التساؤلات إلا من خلال تحليل أثر المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي، ويمكننا معرفة أثر المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي من خلال تحليله ومعرفة اثر المتغير السياسي على المؤشرات الاقتصادية .

أولا: أثر المتغير السياسي على الاتفاقيات الأردنية السعودية :

تأثرت الاتفاقيات الأردنية السعودية في البيئة المحلية والإقليمية والدولية ، فعلى أثر أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت، ساءت العلاقات ولم تصل إلى المواجهة إلا أنه تم التوقف في العمل بالاتفاقيات البرية والترانزيت المبرمة بين الأردن والسعودية في ١٩٦٢/٨/٢٩من جهة المملكة العربية السعودية، حيث نصت الاتفاقية على تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، وتسهيل عملية النقل والترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ و المطارات المدنية بما يحقق أهداف التعاون الاقتصادي، على أثر حرب الخليج واحتلال العراق للكويت فقد قامت السعودية بمنع الشاحنات الأردنية المحملة في الخضروات والبضائع من عبور أرضيها إلى دول الخليج الأخرى، مما تسبب في خسائر للأردن وإتلاف الخضار والفاكهة، ([1]) بالإضافة إلى تعطيل البرادات وهناك بعض الممارسات الاستفزازية و ضغط على الأردنيين وخاصة سائقي البرادات والشاحنات .

---

١) العلاونه، موسى محمد، رسالة ماجستير بعنوان" اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة الأردن مع الجوار العربي ، فلسطين السعودية ، العراق ، سوريا " مرجع سابق ص.١٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد زيارتي الأمير سعود الفيصل والأمير طلال بن الوليد عام ١٩٩٦م وزيارة الملك المغفور له الحسين بن طلال، الرياض مرتين بنفس العام،حدث بعد الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين، انفراج في الأزمة، وعادة العلاقات الأردنية السعودية من جديد باعتبار الزيارات الرسمية من المؤشرات السياسية، التي تأتي فيها المشاورات بين الدولتين فيما يتعلق بالأحداث السياسية والاقتصادية ولمواكبة المستجدات على الساحة الدولية وأن الزيارات الرسمية هي الوسيلة لحل المشكلات وسوء الفهم الذي قد ينشأ على المستوى المحلي والإقليمي أو المستوى الدولي، ([١]) فهي التي تمد جسور التعاون وتفعيل الاتفاقيات ونسج العديد من الاتفاقيات والاجتماعات البينية المتمثلة في اللجان المشتركة الدورية، في كلا البلدين والتي تم الحديث عنها في استفاضة في الفصل الثالث والتي عززت من العلاقات السياسية، فقد تم إبرام اتفاقية لتنظيم عملية النقل البري على الطرق للركاب والبضائع بين البلدين بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٦، ومازالت الاتفاقية سارية المفعول حتى الآن، وما جاءت هذه الاتفاقية إلا من أجل حل المشاكل السابقة، بالإضافة إلى تفعيل اللجان الأمنية والصحية والنقل والاتصالات .([٢])وتعزيز التعاون في مجال التربية والتعليم، فإن أسباب الأزمة هي احتلال العراق للكويت وبسبب موقف الأردن والاختلاف في وجهة النظر وسوء فهم الأردن من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ضمنهم السعودية دولة الدراسة، فقد تأثرت الاتفاقيات الأردنية السعودية مما أدى إلى توقيفها وبعد استئناف العلاقات والزيارات المتبادلة وحصول انفراج بالعلاقات تحسنت وتم العودة للعمل بما تضمنته نصوص الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، بل تم إبرام اتفاقيات جديدة وعديدة ومتنوعة اقتصادية وأمنية وثقافية وصحية وتدريبية وعلمية الخ وقد تم تفعيل هذه الاتفاقيات في اجتماعات اللجان المشتركة الدورية في عمان والرياض ،وهذا يؤكد أثر البيئة المحلية والدولية والإقليمية على العلاقات، فكلما كان هناك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الأردنية- السعودية .

ثانيا : اثر المتغير السياسي على التبادل التجاري :

شهد التبادل التجاري الأردني السعودي الكثير من حالات المد والجزر تبعا لمواقف البلدين السياسية وتطورات والمتغيرات، فتبعا للمتغير السياسي فعندما كانت تميل إلى التقارب يزداد ويتصاعد التبادل التجاري فيما يكون العكس عندما يكون هناك نفور وتوتر بالعلاقات

---

٢) العلاونه، موسى محمد، رسالة ماجستير بعنوان " اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة الأردن مع الجوار العربي، فلسطين السعودية، العراق، سوريا " مرجع سابق ص.٧٠

[١]) وزارة الصناعة والتجارة ، الاتفاقيات التجارية بين الأردن والدول العربية الموقع .WWW.AGREEMENTS.JEDECO.GOV.JO

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

،فقد شكلت أزمة الخليج متغيراً سياسياً اثر على المتغير الاقتصادي فقد شكل عام ١٩٩١م منعطفا سياسيا واقتصاديا خطيرا على العلاقات الأردنية السعودية من الناحية الاقتصادية، وكان من أثر حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت انكماش وانخفاض في التبادل التجاري فقد سجلت التجارة البينية نسبة ١٨% عام ١٩٩٠وسجلت انخفاض إلى ٨% في عام ١٩٩١، فقد انخفضت الصادرات من ٤٧ مليون دينار إلى ١١ مليون دينار فقط عام ١٩٩١م ثم ارتفعت لتصل ٧٥ مليون دينار في المتوسط عامي ١٩٩٢-١٩٩٣م بالنسبة للمستوردات الأردنية فلم تصل إلى ٨٨ مليون دينار عامي ١٩٩٢-١٩٩٣م، والسبب هو توقف المملكة العربية السعودية من الاستيراد من الأردن اثر حرب الخليج الثانية، وبعد أن قام وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بالزيارة الرسمية الأولى إلى الأردن،بتاريخ ١٩٩٦/١/٩م ثم تلتها زيارة الأمير الوليد بن طلال بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٠م، ([1]) بعد انقطاع الزيارات الرسمية بسبب حرب الخليج الثانية.وقام الملك حسين بن طلال رحمه الله في زيارة السعودية مرتين بنفس العام.

وبعد الزيارات وترميم العلاقات الأردنية السعودية ،حصل انفراج ومرحلة جديدة متطورة فقد كان لزيارة الملك المرحوم الحسين بن طلال إلى المملكة العربية السعودية، و استقباله من ولي العهد سمو الأمير" عبدالله بن عبد العزيز "وأثناء الزيارة تم التباحث بشأن استئناف العلاقات بشكل موسع ، تلتها زيارة رسمية ثانية للملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه استمرت ثلاثة أيام، أثمرت و توجت الزيارة في علاقات مثالية بين البلدين وعقب الزيارة صرح" الملك المغفور له الحسين بن طلال " بالقول " إن ما يهدد السعودية يهددنا ونسعى لتكون أمة واحدة ويد واحدة " تبعها تبادل تجاري فقد وصلت عام ١٩٩٦ إلى ١٣٠ مليون دينار وبنسبة نمو بلغت ٨٤%، عندما بدأت العلاقات الاقتصادية تعود إلى مستوياتها الطبيعية، وظهر بوضوح حجم التبادل التجاري بين البلدين.([2]) فمجمل المستوردات الأردنية من المملكة العربية السعودية خلال الأعوام مابين ١٩٩٢إلى ١٩٩٩م حوالي ٧٦٧ مليون دينار أردني أما حجم الصادرات الأردنية إلى السعودية بلغت خلال ذات الفترة إلى آنذاك ٦٥٥ مليون دينار شكلت ما نسبة ١٦.٥%، ([3]) فمن الملاحظ تأثير المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي بسبب أزمة حرب الخليج الثانية وهي احتلال العراق للكويت، حيث اعتبرت دول الخليج والسعودية أن الموقف الأردني كان لجانب العراق ، وهذا يقودنا إلى فرضية الدراسة

---

[1]) جريدة الدستور الأردنية ، الأربعاء ١٩٩٦/١٢/٢٥، بانو راما الأحداث المحلية والدولية لعام ١٩٩٦.

٢) العلاونه موسى محمد، المرجع ذاته، ص.١٠٩

٣) العلاونه موسى محمد، المرجع ذاته، ص ١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية الأكثر تأثيراً على العلاقات الأردنية - السعودية ، فكلما كان هناك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية أدى ذلك إلى تحسين العلاقات الأردنية-السعودية

ومما يثبت صحة ذلك التحول الذي طرأ من تطور في العلاقات الأردنية - السعودية بعد الزيارات، لكل من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وزيارة الأمير طلال وزيارات المغفور له الملك حسين بن طلال السعودية مرتين والتي أثمرت على عودة العلاقات الأردنية – السعودية وفي تطور وتبادل تجاري متسارع ومرتفع تصاعديا مصاحبا لتحسن في العلاقات السياسية والاقتصادية المتميزة، فبعد مرض الملك الحسين وإقامته للعلاج خارج المملكة الأردنية الهاشمية لم تحدث زيارات رسمية إلى المملكة العربية السعودية خلال الأعوام ١٩٩٧-١٩٩٩م وبعد أن توفي المغفور له الملك حسين بن طلال كان أول من وصل لمواساة الأسرة الهاشمية المالكة والشعب الأردني برحيل فقيدهم الكبير، الملك " عبدالله بن عبد العزيز "كان وليا للعهد السعودي آنذاك، يومها أحاط جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بمشاعر ودية وتعهد بدعم الأردن لتجاوز المرحلة الانتقالية لقد قال وأوفى فعلا بما وعد، ومنذ ذلك الحين دخلت العلاقات الأردنية مرحلة جديدة من التطورات في كافة المجالات والأصعدة والتنسيق والتفاهم المشترك حول طبيعة التحديات التي تواجه المنطقة وتوافق في الآراء في كافة القضايا الإقليمية والدولية .

لقد أصبحت السعودية أكبر شريك تجاري للأردن من الدول الخليج والدول العربية للأعوام المتتالية من ١٩٩٩إلى ٢٠٠٨م فقد بلغت مجموعة الصادرات الأردنية إلى السعودية حوالي "١.٦٨٣.٠٥٧.٠٠٠ دينار"مليار وستمائة وثلاثة وثمانين مليون وسبعة وخمسين ألف دينار، بينما بلغت مستوردات الأردن من السعودية لنفس الفترة"١٠.٤٧٢.٨٠٨.٠٠٠دينار" عشرة مليار وأربعمائة واثنين وسبعين مليون وثمانمائة وثمانية آلاف دينار. فالميزان التجاري يميل إلى صالح السعودية، فأكثر مستوردات الأردن بهذه المبالغ من مادة واحدة هي النفط السعودي، وقد تم الحديث عن التبادل التجاري في استفاضة في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

وقد أشارت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية وفق أحدث البيانات التي أصدرتها الحكومة الأردنية،أن المملكة العربية السعودية حلت في مقدمة الشركاء التجاريين للأردن من العرب والأجانب.([1]) فإن تحسن العلاقات السياسية صاحبه ارتفاع تصاعدي في التبادل

---

[1]) **العرب** الحقيقة عن كتب ، عمان . العدد ٧١٧٠ تاريخ ٢٩ يناير HTTP;//WWW.ALARAB.COM ٢٠٠٨م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري وهذا يقودنا إلى تأكيد صحة الفرضية الفرعية الثانية كلما كان هناك تعاون في العلاقات الاقتصادية تحسنت العلاقات السياسية، وكلما كان هناك تحسن في العلاقات السياسية أدى إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية. فالعلاقة عكسية، إن المتغير السياسي يؤثر في المتغير الاقتصادي إما إيجابا أو سلبا، متأثرا في البيئة المحلية الإقليمية والدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: أثر المتغير السياسي على الاستثمار.

تتأثر الاستثمارات في الأردن في البيئة المحلية والإقليمية والدولية، فقد كان لطرد ٣٠٠ألف عامل يعملون في دول الخليج أثر بالغ على الاقتصاد الأردني، فقد كانت حوالات الأردنيين بمثابة رافد مالي اقتصادي إلى الأردن بالعملة الصعبة واستثمار للموارد البشرية الأيدي العاملة الماهرة في دول الخليج فقد تأثرت هذه الشريحة المهمة بسبب احتلال العراق للكويت فقد كانت تسهم حوالاتهم في الاستثمار داخل الأردن، وكذلك أوقفت دول الخليج استثماراتها داخل الأردن، مما اضطر الأردن إلى سن قوانين وتشريعات جالبة للاستثمارات العربية والخليجية، وبعد أن تحسن الوضع في العلاقات والزيارات المتبادلة أخذت الحكومة السعودية ورجال الأعمال يتوجهون بالاستثمار داخل الأردن، فقد شاركت السعودية في ملتقى الاستثمار الأول بالمناطق الحرة في الأردن المنعقد في ٢٨ -٢٩ مايو/٢٠٠٨م، وما أن تحسنت العلاقات السياسية حتى أخذت رؤوس الأموال تتهافت في الاستثمار داخل الأردن مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني وبتشجيع وتحفيز وإرشاد وتشجيع من الحكومتين الأردنية والسعودية، ويمكن الرجوع إلى الفصل الثالث من هذه الدراسة لمعرفة حجم الاستثمارات فقد تم بيان ذلك .

رابعاً : اثر المتغير السياسي على المساعدات :

تتأثر الأردن بمختلف الظروف والتوترات والتيارات الاقتصادية والسياسية في المنطقة وفي البيئة المحلية والإقليمية والدولية، فعلى سبيل المثال كان لارتفاع أسعار النفط نتيجة إيجابية على انتعاش الدول العربية النفطية المصدرة له اقتصاديا ،مما له من أثر مباشر على زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة للأردن ،وعند الركود الاقتصادي لهذه الدول وهبوط الأسعار تنخفض المساعدات، فقد تعهدت الدول العربية بمساعدة الأردن في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ مليار دولار سنويا لمدة عشر سنوات باعتبار الأردن من دول المواجهة مع إسرائيل في أطول خط مواجهة وتحسباً للمخاطر التي قد تعرض لها من اعتداءات فقد قطعت الدول العربية المصدرة للبترول عهدا بمساعدة الأردن، فمع الركود الاقتصادي وانخفاض أسعار البترول تقلصت المساعدات العربية باستثناء السعودية فإن ثلث المساعدات التي تصل إلى الأردن من السعودية، وهبط إجمالي المساعدات مليار دولار عام ١٩٨١ م إلى ٥٩٥ مليون دولار عام ١٩٨٧م.([1])

([1]) احمد كمال ابو بكر ، قمة بغداد الطارئة وتحديات الأمن القومي ، السياسة الدولية العدد ٩٤ ، اكتوبر ١٩٨٨ص ص١٩٨-٢٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى أثر أزمة الخليج واحتلال العراق الكويت نتج عنه عدم استقرار البيئة المحلية والإقليمية والدولية فقد تأثر العامل الاقتصادي المتمثل في المساعدات فهو أحد مؤشرات التعاون الاقتصادي ودعائم الاقتصاد الأردني .

فالمساعدات التي تقدمها السعودية للأردن ،المنح والهبات والقروض الميسرة عن طريق الصندوق السعودي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية جميعها تم إيقافها ،بسب أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت، فقد عانى الأردن من أزمة اقتصادية بعد احتلال العراق للكويت بسبب موقف الأردن من الأزمة، وبعد انفراج الأزمة تم الحديث أن هذه الصناديق والقروض الميسرة في استفاضة يمكن الرجوع إليها في الفصل الثالث وتحديدا المبحث الرابع من هذه الدراسة بعد استئناف العلاقات، فقد كان لصانعي القرار في المملكة الأردنية والهاشمية والمملكة العربية السعودية الملك عبدالله الثاني بن الحسين وخادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز دور عظيم في ترسيخ العلاقة وزيادة قوة الترابط والتلاحم وفهم أهمية أحدهم للأخر، وأن من مصالحهم أن يكون هناك تقارب ومودة، فالمساعدات مهمة للأردن وأن مصيرهم واحد وأهدافهم واحدة، ولا توجد عند كليهما نية التوسع على حساب الأخر أو إطماع شخصية فيما يملكه الآخر، والأردن قبل بالواقع ويحرص على أن تكون العلاقات بينه وبين السعودية جيدة.

فالمساعدات التي تقدمها السعودية للأردن عديدة منها المساعدات المالية أو المنح النفطية أو المواد الغذائية أو التبرع في إقامة مشاريع إنتاجية أو تأسيس دور لتأهيل ذوي ألإعاقات الخاصة ، وتقدم مشاريع وترعى حالات إنسانية من خلال إقامة دور لها او تزويدها بما يلزم أو تكفلها بالبناء وما يلزم مع الرواتب والمستلزمات.

بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها للأردن عن طريق الصندوق السعودي و بنك التنمية الإسلامي بموجب قروض ميسرة ، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني الأردني في بناء المشاريع وإقامة البنية التحتية التي تسهم في تطور الأردن ، فإن الشعب الأردني يقدر هذا التعاون والمساعدات ويعي أهميتها بالنسبة له.

فصندوق التنمية السعودي مهم جدا إلى الأردن حيث يقدم القروض لتنفيذ المشاريع، فقد سأهم بشكل جيد في بناء الاقتصاد الأردني من حيث حجم التمويل وشروطه وتكلفته، إضافة إلى أن الصندوق يقدم المساعدات التنموية للأردن، فقد أسهم في تمويل المشاريع في القطاعات المختلفة، وفي البنية التحية والإنتاج ضمن شروط سهلة وغير مكبلة للأردن، بل إن مدة سدادها يصل إلى عشرين عاما وفترة إمهال خمس سنوات وفي فائدة ٢% ولا يوجد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمولة التزام خدمات على هذه القروض، وكانت القروض المتاحة من هذا الصندوق سنويا تقدر حوالي ٢٢٥ مليون دولار ، أوقفت خلال السنوات من عام إلى ١٩٩١م ، ١٩٩٩م، ([١]) بسبب حرب الخليج الأمر الذي أدى ضغوط مالية على الخزينة الأردنية ،مما استدعى عند انفراج الأزمة إلى طلب إعادة النظر في هذه الصناديق لما لهذه الصناديق من أهمية تنفيذ برامجها والمشاريع الحيوية، فمن أول جلسة حوار مشترك لمناقشة التبادل التجاري بعد الانفراج بالعلاقات الأردنية السعودية، طالب الأردن بإعادة النظر في الصندوق السعودي للتنمية وتم الاتفاق لإعادة نشاط الصندوق في المملكة الأردنية الهاشمية ودراسة المشاريع الأردنية ذات الأولوية وبحث إمكانية تمويلها من الصندوق . ([٢])

فالسعودية لديها صندوقان تقوم بتقديم المساعدات الإنمائية من خلالهما، وهذان الصندوقان هما ، الصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الإسلامي للتنمية

وتجدر الإشارة إلى أن القروض الميسرة التي تقدمها السعودية تعتبر كغيرها من القروض من قروض مؤسسات التمويل الإنمائي فهي تقدم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية أو تطويرها إنتاجيا أو تحسينها أو بناء وإقامة البنية التحتية .

وبعد أن عاد الصندوق السعودي للتنمية للعمل، فقد اقترض الأردن ما يقرب من مليار دينار أردني حيث بلغ مجموع ما حصل عليه الأردن من الصندوق السعودي للتنمية من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م مبلغ(٩٩٤.٣٨٠.٠٠٠دينار) تسعمائة وأربعة وتسعين مليون و ثلاثمائة وثمانين مليون دينار أردني، ([٣]) وتعتبر هذه القروض من المساعدات الإنمائية، إما البنك الإسلامي للتنمية، فقد قدم قروضاً للأردن من عام ١٩٩٩إلى ٢٠٠٨ م ما مجموعه (٧٤١.٣٠٠.٠٠٠ دينار) سبعمائة وواحد وأربعون مليون وثلاثمائة ألف دينار أردني أسهمت هذه المبالغ في التنمية الاقتصادية للأردن من إقامة المشاريع و بناء الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج والمحافظة على البيئة وفتح الطرق وإقامة المشاريع والبنية التحتية المهمة واستثمار هذه المبالغ في مشاريع لزيادة التجارة أو تحسين المناطق لجلب الاستثمارات أو إقامة الجامعات والمستشفيات، فكل هذه المبالغ يتم استثمارها وإنجاز المشاريع الحيوية التي تعود بالفائدة

---

١) المرجع ذاته ، ص ١٠٦.

٢) محضر ٢٠٠٣اجتماعات الدورة العاشرة في الرياض للجنة الأردنية السعودية المشتركة على موقع الانترنت ٢٠٠٤، الإطلاع ٢٠٠٩/٤/١١. .WWW. AGREEMENTS. JEDCO. GOV.2005JO/MAIN

٣) جدول رقم ٦ الفصل الثالث الصندوق السعودي للتنمية قروض للأردن من١٩٩٩م الى ٢٠٠٨م بالمليون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لـلأردن والاقتصـاد الـوطني لتحقيـق زيـادة فـي الإنتـاج و تحسـين الـدخل إلـى الأفـراد وإيجـاد المشاريع التي من شانها تشغيل وتدريب الأيدي العاملة والماهرة.

لقد حصل الأردن على مساعدات من المملكة العربية السعودية من عام ١٩٩٩إلى ٢٠٠٨م مـا مجموعـه (٢٧٣٢.٥٤٠.٠٠٠ دينـار) ألفـان وسـبعمائة واثنـان وثلاثـون مليـون وخمسمائة وأربعون ألف دينار([١]) ، خلال عشرة أعوام ومن الملاحظ أن المساعدات والهبات من السعودية في تزايد مطرد وهذا راجع إلى العلاقات الحميمة التي تربط البلدين.

أما المساعدات التي يقدمها الأردن إلى السعودية فليست مادية ،فالأردن محدود الموارد الطبيعية إلا أنه يمتاز بأنه يعتمد على أبنائه الذين يتمتعون بعلم وثقافة وتدريب، فالأردن يقدم المسـاعدات إلـى السـعودية فـي المجـالات المختلفـة كـل مـا تطلـب منـه مـن تـدريب وتأهيـل المواطنين السعوديين ، فالأردن يقوم بتدريب الممرضين والأطباء السعوديين ويفتح الجامعات والكليات العسكرية والمراكز التدريبية إليهم وتدريب وتأهيل المنتسبين إلى الدورات سواء كانـت فـي مجـال الصـحة والطـب والتمـريض أو صـيانة الأجهـزة الطبيـة و دورات التـدريب العسـكرية الأركـان وتأهيـل القـدرات وقيـادات ودورات مكافحـة الشـغب ومكافحـة الإرهـاب، وكذلك التدريب في المراكز الحدودية والجمارك وفي مدارس الشرطة والأجهزة الأمنية بالإضافة أنها ترسل مدربين يتعاقدون مع السعودية لعقد دورات في السعودية في كثير من المجالات، وهذا مما يعزز التعاون بينهم، فالمساعدات الأردنية ليست مادية حيث يحكمها القوة الاقتصادية الضعيفة بالموارد ولكنها غنية بالموارد البشرية والخبرات .

فـالمتغير السياسـي ذا أثـر علـى مؤشـر علاقـات التعـاون الاقتصـادية، المتمثـل فـي المسـاعدات، فقـد أثـرت البيئيـة المحليـة الإقليميـة والدوليـة علـى مؤشـر علاقـات التعـاون الاقتصادي ،وهذا يؤكد صحة الفرضية، كلما كان هنالك استقرار في البيئة المحلية والإقليمية والدولية أدى إلى تحسن في العلاقات الأردنية السعودية، فإن أثر أزمـة الخليج وتداعيتها علـى علاقات التعـاون الاقتصـادي الأردنـي السـعودي تـأثرت سلبا ،وتحسـنت عنـدما عـادت العلاقـات الأردنية السعودية .

[١]) فالجدول رقم (٧) يوضح ما قدمه من قروض في المليون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: أثر المتغير السياسي على العمالة:

على أثر أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت تم الاستغناء عن العمالة الأردنية وكانت النتيجة العودة الجماعية للفلسطينيين والأردنيين العاملين في منطقة الخليج، فقد قدر عدد العمال العائدين من الخليج بسبب أزمة الخليج ٣٠٠ألف عامل، من السعودية (٧٠ألف عامل أردني) ، الأمر الذي أحدث اختلالات في الموازين الأردنية وولد ضغوطات كبيرة في سوق العمل الأردني.([١]) فقد ارتفعت البطالة، إذ قاربت نسبة البطالة إلى ٢٥% من إجمالي قوة العمل الأردنية المقيمة.

وهذه أول مرة يستخدم فيها المتغير السياسي في الضغط على المتغير الاقتصادي المتمثل بالعمالة، حيث إن العمالة الأردنية بالخارج تشكل نسبة عالية في الاقتصاد الوطني الأردني فهي تمثل ٢٨% من حجم الناتج المحلي من خلال ما يرد الأردن من حوالات العاملين فقد استخدم أول مرة بالضغط على العمالة الأردنية حيث نقلت قضية هجرة العمالة من سياسة السعودية الدنيا إلى السياسة العليا ، فعاملتها على أنها من مسائل الوطن وسيادة الدولة واستقرارها بعد أن كانت العمالة المهاجرة أحد أبعاد الاعتماد العربي المتبادل والتكامل الإقليمي . ([٢]) فهي بذلك أسهمت في تدعيم الانتماء السياسي القطري وبذلك تجاوزت المصالح القومية والوطنية وهذا مما يزيد التوتر، فكان نتيجة تسييس هذه القضية أثار سلبية على الأردن وعلى كثير من الدول العربية، فالخبرة والعمالة المهاجرة لم تدعم بهوية عربية واحدة بل أسهمت في تدعيم الانتماء السياسي القطري .([٣])

ويرى الباحث أن من أسباب الخصخصة وبيع المشاريع الاستثمارية الناجحة ناجم عن حرب الخليج بعد إيقاف المساعدات إلى الأردن وعودة العمالة الأردنية من دول الخليج مما كلف الخزينة نفقات باهظة من مدارس ومستشفيات ومياه ورعاية صحية.. إلخ، من الخدمات والمطالب من فرص عمال مما زاد من عدد البطالة في الأردن وأرهق الخزينة .

---

١) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، مرجع سابق.http://www.aawsat.com/detailsasp?section =6@ article

٢) الفاتح عبدالله عبد السلام ، حرب الخليج الثانية وتداعياتها على العلاقات العربية – العربية ، مركز الدراسات الإستراتيجية بيروت ، ص.٦٠

٣) غليون برهان، حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية، في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، تحرير، احمد صدقي الدجاني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ،١٩٩١م ص.١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن حجم العمالة الأردنية العاملة في دول الخليج بلغ نحو ٣٣٩ ألف شخص في عام ١٩٩٠م وبسبب أزمة الخليج عاد عدد كبير من العمال الأردنيين تقدر بحوالي ٧٠ ألف عامل ، ([١]) بذلك أصبح عدد العمال الأردنيين في الخارج ٢٦٩ ألف عامل.([٢])

فقد بقيت العلاقات الأردنية السعودية الاقتصادية أسيرة المتغير السياسي، وبدأت العلاقات تعود إلى مستوياتها الطبيعية بعد انفراج ألازمة وزيارة المرحوم الملك حسين بن طلال السعودية في عام ١٩٩٦م، وزيارة الملك عبد الله الثاني بن الحسين السعودية عام ١٩٩٩م.

وفي إشارة إلى جريدة الرياض في أحد إخبارها بأن الملك عبدالله الثاني بن الحسين منذ توليه سلطاته الدستورية في ١٩٩٩م وضع نصب عينيه الارتقاء بحياة الأردنيين وتحسين مستويات معيشتهم ، والاستفادة من إمكانيات الأيدي العاملة الأردنية وتدريبها وتسويقها خارجيا في دول الجوار ، إضافة إلى عقد اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تفضيلية وتجارية مع أكثر من ٢٠ دولة عربية وفي مقدمة هذه الدول المملكة العربية السعودية والكويت .[٣]

ففي عام ٢٠٠٦م بلغ عدد العمالة الأردنية في دول الخليج العربي حوالي ٥٩٠ ألف عامل ويبلغ عدد العاملين الأردنيين في السعودية نحو ٢٦٠ ألف عامل.[٤]

أما في عام ٢٠٠٨ فقد حافظت العمالة الأردنية على تواجدها رغم الأزمة المالية، العالمية، فقد بلغ عدد العاملين في دول الخليج " دول مجلس التعاون الخليجي" ٦٠٠الف عامل كما أن عدد العاملين في السعودية قد حافظ على تواجده رغم الأزمة المالية العالمية حيث بلغ العدد "العمالة الأردنية في السعودية ٢٦٠ ألف عامل "وفي الأمارات العربية المتحدة "٢٥٠ ألف عامل" وفي الكويت " ٤٢ ألف عامل "وباقي دول مجلس التعاون قطر والبحرين وسلطنة عمان" ٤٨ ألف عامل [٥]".

إن نسبة عدد العاملين في السعودية تشكل ما نسبته ٤٣.٣% من عدد العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٨م تليها الأمارات٤١.٦% ، والكويت بنسبة ٧% وباقي دول المجلس مجتمعة كل من قطر والبحرين وسلطنة عمان بنسبة ٨%.

---

١) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، مرجع سابق.http://www.aawsat.com/detailsasp?section =6@ article

٢) البنك المركزي الأردني، على الموقع الكتروني http://www.cbj.gov.jo

٣) جريدة الرياض اليومية، العدد ١٤٦٠٤ تاريخ ٢٠٨/٦/١٨م على موقع الانترنت http://www.alriyadh.com

٤) جريدة الرياض اليومية العدد ١٤٣٧١ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٩م alriyad.com/2008/10/20/article. http://www h

٥) جريدة الغد العدد ١٧٥٣، تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٢ صفحات ص ا ، ص ١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أخذت العمالة الأردنية تستعيد مكانتها في أسواق الدول العربية تدريجيا، والأمور أخذت تسير على نحو جيد حيث استعادت العمالة الأردنية خلال السنوات الأخيرة من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨ مكانتها تدريجيا في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد شجع على زيادة العمالة الأردنية في السعودية زيارة الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى السعودية عام ١٩٩٩م بالإضافة إلى إدراك المملكة السعودية إلى أهمية العامل الأردني المدرب الماهر في رفد الاقتصاد السعودي في التنمية وما لديه من ثقافة وخبرة ليست متوافرة بالعمالة الأجنبية المتواجدة في الخليج مثل العمال الاسيويين المتواجدين في الخليج والسعودية ،فالعمالة الأردنية عمالة ماهرة .

إن أثر أزمة الخليج على الأردن كان صعباً وهدد عاملاً أساسياً في الاقتصاد الأردني وهو العمالة التي أفضت إلى ارتفاع البطالة وضغوط اقتصادية على الأردن، وأن المتغير السياسي أثر على المتغير الاقتصادي سلبا، فعندما تحسنت العلاقات السياسية عاد العامل الاقتصادي في الارتفاع والمساهمة في رفد الاقتصاد الأردني، وهذا يؤكد صحة الفرضية كلما كان هناك استقرار في البيئة الدولية والإقليمية والداخلية والاجتماعية أدى إلى تحسين العلاقات الأردنية السعودية، وهذا يجيب على السؤال المطروح أن العلاقات الأردنية السعودية تأثر في البيئة المحلية والإقليمية والدولية، فاستقرار البيئة الإقليمية يؤدي إلى استقرار العلاقات الأردنية السعودية وتحسنها وأن أثر العامل السياسي واضح على العامل الاقتصادي، فالمتغير السياسي أثر على العمالة ونقلها من السياسة الدنيا إلى السياسية العليا، فأصيب هذا المؤشر الاقتصادي في خلل ظهر آثاره على الاقتصاد الأردني حيث تشكل حوالات العاملين الأردنيين نسبة ٢٨% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، فالحوالات تسهم في توفير العملة الصعبة وتحرك الاستثمار داخل الأردن وتشجع على التبادل التجاري وجلب الاستثمارات الداخلية في قطاع البناء مثلا والعقارات، وترفد البنوك في المبالغ العالية بالإضافة لما لهذه الحوالات من أثر ايجابي على الأسر التي تعال من أبنائها العاملين بالخارج ولها تأثير اجتماعي أيضا ونفسي على الأهل وعلى الأسرة عند الاستغناء عن خدماتهم وطردهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :أثر المتغير الاقتصادي على السياسي

يعد العامل الاقتصادي من العوامل التي تؤثر على صانع القرار السياسي الأردني في معظم مراحل علاقاته الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، فالسعودية بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني تمثل السوق الرئيس لصادرته ومستورداته من السلع والخدمات والعمالة الماهرة والمدربة التي ترفد السعودية بالمهندسين والأطباء والمدرسين وهيئات التدريس في الجامعات السعودية فأن جل أساتذة الجامعات الأردنيين قد درسوا في الجامعات السعودية واثروا تأثيرا مباشر على ثقافات السعوديين وأفكارهم بما يحملونه من منار علم وثقافة وفكر أثر في المجتمع السعودي وهذا ما يثبت الفرضية الفرعية الثانية انه كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية .

نظرا إلى حجم الموارد والإمكانيات الاقتصادية الأردنية المتواضعة وصغر حجم الاقتصاد الأردني فيما لو تمت مقارنته باقتصاديات دول الجوار العربية وتحديا مع دولة الدراسة مدار البحث فإن الاقتصاد الأردني ضعيف جدا بالنسبة لصغر حجم مساحته بالإضافة إلى قلة الموارد الطبيعية واعتماد زراعته على الأمطار وضعف روافده تغذية اقتصاده ، فصغر المساحة الجغرافية حرم الأردن من إمكانية التنوع في الموارد الطبيعية والأولية وحرمه من امتلاك مصادر الطاقة كالنفط الأمر الذي فرض عليه أعباء اقتصادية إضافية لاعتماده الكلي على استيراد هذه المادة وتذبذب أسعارها، فكان لارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢ تأثيره الواضح على الاقتصاد الأردني فقد فاقت المبالغ التي استورد فيها النفط مجمل عائداته من الصادرات مما دفع الأردن إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية الاقتراض ، لتعويض فارق الأسعار [١] وكما هو معروف على أثر حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ارتفعت أسعار البترول فإن الاقتصاد الأردني يتأثر في البيئة الدولية والإقليمية من خلال ارتفاع .

فالعامل الاقتصادي يتعدى العلاقة التفاعلية والتداخلية بين الاقتصاد والسياسة حيث تمتزج الجغرافيا مع الاقتصاد وفيها يتفاعلان ويتبادلان التأثير والتأثر بينهما ، وبينهما وبين السياسة الخارجية أن هناك علاقة بين الجغرافيا والاقتصاد ولا تقتصر العلاقة على ما فرضته جغرافيا المكان على الأردن من أعباء اقتصادية، نتيجة قلة الموارد الطبيعية الأولية ومحدودية الأراضي الزراعية ومصادر المياه والطاقة ولكنها تشمل جغرافيا الموقع وما فرضته من

١) رياض المومني، الاقتصاد الأردني وأعباء الديون الخارجية من ١٩٦٧-١٩٨٨، المستقبل العربي العدد ١٢٤ ، بيروت حزيران ص ص- ٧٧-٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تداخل بين الاقتصاد الأردني والاقتصاديات العربية، والاقتصاد الأردني يتأثر بمختلف التيارات والتوترات الاقتصادية والسياسية من حوله، فهو يتأثر بالبيئة المحلية والإقليمية والدولية ، يتعرض اقتصاده إلى هزات عنيفة نجمت عن ظروف توتر البيئة الإقليمية وبحكم موقعه، احتلال فلسطين، و حرب ١٩٧٣م أكتوبر ، احتلال العراق للكويت، احتلال العراق، بالوقت الذي تعد الزراعة من الروافد الرئيسية للاقتصاد الأردني، فالمساحة الزراعية لا تساوي سوى ١٠% من مساحته بالإضافة إلى ما بعانية الأردن من نقص شديد في المياه فزراعة القمح والشعير عرضة للتقلبات لاعتمادها على الأمطار. [١]

ومن مشكلات الأخرى التي يوجهها الأردن صغر السوق الداخلي وزيادة عدد السكان والهجرات القسرية التي يستقبلها الأردن من فلسطين ومن لبنان ومن الكويت ومن العراق بالإضافة إلى ضآلة الاستثمارات الخارجية فيه لمحدودية موارده من المصادر الطبيعية وعدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة [٢] ومما يضعف الاقتصاد الأردني أعباء الإنفاق العسكري حيث يتحمل أعباء دفاع كبيرة لطبيعة موقعة في المنطقة وحدوده المباشرة مع إسرائيل فضلا عن تحمل الأردن أعباء مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين وتوفير الخدمات الأساسية لهم من مدارس وعيادات ومستشفيات ومواد غذائية فالاقتصاد الأردني أكثر تأثرا بتداعيات الصراع العربي – الإسرائيلي فالحروب المتتالية في المنطقة واستقباله المهاجرين واللاجئين إلى الأردن من لبنان ومن الكويت ومن العراق إلى الأردن أدت إلى إنهاك قدراته الاقتصادية وخلفت دمارا في المرافق والمنشآت العامة وعطلت مسيرة خطط التنمية بالإضافة أنها أدت إلى هروب الاستثمارات .

إن ارتباط الاقتصاد الأردني بالاقتصاديات العربية تتعدد وتتداخل بالإضافة لرفد الدول العربية الاقتصاد الأردني بالمساعدات المالية الهبات والمنح والقروض الميسرة فقد مثلت السعودية والعراق من١٩٧٩ إلى١٩٩٠ المصدر الرئيس لاستيرادات الأردن النفطية وبذات الوقت شكلت الصادرات السلعية الأردنية إلى السعودية والعراق مابين عامي ١٩٧٩-١٩٩١م نسبته٣.٨١%، من مجمل الصادرات الأردنية إلى دول الخليج[٣] وأوجه ا التداخل الاقتصاد الأردني بالسعودي من وجهة نظر الباحث، أن الأردن يرفد أسواق العمل بالسعودية بالكوادر البشرية المدربة والمؤهلة للعمل في السعودية في مختلف المجالات التعليمية والطبية والمهنية وهذه القوى العاملة شكلت حوالاتها المالية أهم مصادر العملة الصعبة للأردن، بالإضافة إلى

---

١) وزارة الأعلام الأردنية (الاقتصاد الأردني حقائق وأرقام) ص .٣٨
٢) ناصر، طهبوب، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السبل، مطبعة القدس، عمان ، ص.١٤٣
٣) نبيل عماري، الأردن والخليج الآفاق المستقبلية) في الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق ، تحرير مصطفى حمارنه، مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية ، ١٩٩٤، عمان، ص ص ٦٤٦-٦٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنها قامت في تحسين التنمية في السعودية، التنمية الثقافية والفكرية والتعليمية والصحية، وبهذا التداخل والترابط ولظروف الاعتمادية والموقع زادت حساسية تأثر الأردن بمختلف التوترات والتيارات الاقتصادية والسياسية في المنطقة المحلية والبيئة الداخلية والإقليمية والدولية ، فعند ارتفاع أسعار النفط وانتعاش الدول العربية المصدرة له اقتصاديا اثر مباشرا على زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة للأردن. وبالذات تأثر الاقتصاد الأردني بفترات الركود الاقتصادية للدول العربية المصدرة للبترول فقد انخفض حجم المساعدات للأردن بسبب انحصار النفطي فقد قطعت الدول العربية المصدرة للبترول مساعدتها باستثناء السعودية حيث تصل نسبة مساعدات السعودية من نسبة المساعدات التي تصل إلى الأردن ثلث هذه المساعدات سعودية فقد هبط إجمالي المساعدات من مليار دور عام ١٩٨٩م إلى ٥٩٥ مليون دولار عام ١٩٨٧م [١].

كما عانى الاقتصاد الأردني من أزمة الخليج بعد احتلال العراق للكويت بسبب موقفة من الأزمة ، فقد كان للعودة الجماعية للفلسطينيين والأردنيين العاملين في دول الخليج أبان الأزمة ، الأثر المباشر على الاقتصاد الأردني إذ قاربت نسبة البطالة من ٢٥% من إجمالي قوة العمل الأردنية المقيمة٢٥%. [٢]

ولقرب الأردن من الاضطرابات السياسية والنزاعات الإقليمية ، جعلت الاقتصاد الأردني يتأثر باقتصاديات الدول المجاورة ويتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية في المملكة العربية السعودية . [٣] فتعامل البلدين مع القضايا الإقليمية والدولية الخلافية ، كان من منطلق يخدم مصالح كل طرف من زاوية مصالحهم الذاتية وليس من منظور سياستها القومية ، فالسياسة الخارجية السعودية أصبحت ركنا أساسيا من منظومة استراتيجيات الدول الكبرى والقوية ، التي تحتاج إلى السلع النفطية ،مما جعل الاقتصاد السعودي يمتاز بالقوة التي جلبتها له السلعة النفطية ، وبتملكها لهذه القوة ، رأت السياسة الخارجية السعودية ان تستخدمها و تمشى بها مع تلك التيارات الإستراتيجية . [٤]

---

١) مؤتمر القمة العبي في بغداد ، خصصت الدول العربية مساعدات مالية للأردن تقدر بحوالي مليار دولار سنويا ولمدة عشر سنوات نظرا لموقع الأردن الجغرافي كأطول خط مواجهة مع إسرائيل ولمخاطر تعرضه للاعتداءات الإسرائيلية فقد تم التعهد له بذلك .

٢) ليلى شرف ، موقع الاردن من أحداث الخليج ، المستقبل العربي العدد ١٢٥ بيروت ، ص١٠٢

3) Tayseer Abed Aljaber , Iorsans Position Towards Economic CO-Corporation In The Region And With The European Union In Regional Econom Corporation Ic In The Mederterian, Edited By Olaf Konardegn Konard Adenawar Institute,1997.P45.

٣) ابو طالب حسن ، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية ، مجلة السياسة الدولية العدد ٩٠ ، اكتوبر ١٩٨٧م ص ٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أهمية تأثير الاحتياجات الاقتصادية والمادية وتعتبر معضلة لازمت الأردن منذ نشوئه وما زالت تلازمه إلى الآن في حركة سياسته الخارجية ، هذه السياسات على الرغم من أهميتها لا تقرر السياسة الخارجية الأردنية بقدر ما تحددها مصالح الأردن العليا ، فمحدودية قدراته الاقتصادية شكلت قيدا على حركة سياسته الخارجية فقد لعبت دورا في توجيه سياسته الخارجية من اجل التنمية المحلية ، فقد نجح الأردن في أدائه الخارجي في تهدئة الاختلالات والتوترات الناشئة في محيط الإقليمي قد شكل احد عوامل اللازمة لاستقراره الاقتصادي واحد الأولويات التي عمل من اجلها في حركة سياسته الخارجية فمن خلال تتبع مسار التأثير المتولد عن الاحتياجات الاقتصادية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية من واقع هذا التأثير لا ينبع من اعتبارها من العوامل المحلية المستقلة التأثير ، وإنما مرتبطة أيضا بظروف المحيط الإقليمي ، الاستقرار ،والتوتر في المحيط الإقليمي يعيق الفرص التنمية للأردن، لذا ينتهج الأردن من الواقع في سياسته الخارجية وغفي محافظته على أكبر قدر ممكن من العلاقات السياسية الدافئة مع دول الجوار والسعودية بما ينسجم مع واقعه الاقتصادي وحرصه على ضمان تمتعه ببدائل وخيارات مختلفة لرفد اقتصاده وتعظيم حركة سياسته الخارجية ودبلوماسيته في تحقيق التوازن وإعادة الاستقرار كلما اختل في المنطقة.

بالنسبة إلى سياسة الأردن الخارجية تجاه السعودية، فد ارتبط الاقتصاد الأردني الضعيف وقلة الموارد كأحد محددات سياسته الخارجية، ولهذا فقد شكلت المساعدات والقروض السعودية من البنك السعودي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية أساسا هاما يعتمد عليه الأردن في اقتصاده فنجد أن الاقتصاد الأردني يتأثر وليس مؤثر نظرا إلى ضعف الاقتصاد الأردني .

إن انعكاس العلاقات السياسية الأردنية - السعودية على العلاقات الاقتصادية جاء بعد إنشاء مجلس التعاون العربي ، حيث اعتقدت السعودية أن هناك حملة مركزة ومؤثرة في قيادات الخليج والسعودية وان مجلس التعاون العربي يستهدف دول الخليج والسعودية خاص، وأن هناك مخطط قائم ومرسوم الأهداف والمسؤول عنه كل من العراق والأردن واليمن . [١] ويرى الباحث أن التفكير السعودي جاء نتيجة المخزون التاريخي في الذاكرة في ذهن السعودية .

---

[١]) وزارة الخارجية الأردنية، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج آب ١٩٩٠ آذار ١٩٩١م، الأردن عمان ١٩٩١م، رسالة الملك إلى الرئيس صدام حسين ص ٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من محاولات التي بذلها المرحوم الملك حسين بن طلال مع الملك فهد بن عبد العزيز لإقناعه أن هذا التشكيل الجديد لا يشكل تهديداً سياسياً أو اقتصادياً إلى السعودية فقد كان إلى نشاط الأردن الملحوظ في المجلس مكان ريبة للسعودية .[١]

وعلى أثر أزمة الخليج وجه الملك حسين طيب الله ثراه رسالة دعا فيها إلى إنهاء الوجود الأجنبي على ارض المقدسات ، وعلى أثر ذلك استخدمت المملكة العربية السعودية العامل الاقتصادي في الضغط على الأردن فقد توقف ضخ البترول السعودي للأردن بإغلاق خط تابلاين وقد تم إيقاف التعامل والتبادل التجاري ومنعت الشاحنات الأردنية من دخول الأراضي السعودية وتعرض سائقو الشاحنات إلى الاستفزازات، وتم إيقاف المساعدات للأردن والقروض من البنك السعودي للتنمية والبنك الإسلامي، وفقد تركت هذه آثار سيئة على الاقتصاد الأردني حيث توقفت المساعدات السعودية والخليجية وضخ النفط إلى الأردن وتوقف التبادل التجاري مع دول الخليج وفرض على الأردن حصار على ميناء العقبة وارتفاع كلفة التامين على البضائع إلى مستويات عالية مما اضطر التجار الأردنيين إلى تحويل بضائعهم إلى الموانى السورية فكان هذا تمهيد إلى حرب الخليج الثانية،[٢] ونتج أيضا عن طرد ٣٠٠الف عامل أردني من السعودية ودول الخليج مما أدى ان فقد الاقتصاد الأردني التحويلات المالية التي كانت تشكل ٢٨ % من حجم الناتج المحلي الأردني في عام ١٩٩١م فكان اول مرة يستخدم مؤشر العمالة المهاجرة كأحد الأدوات ألمعلنه في السياسة الخارجية السعودية فقد نقلت من قضية هجرة العمالة من ساحة السياسات الدنيا إلى ساحة السياسات العليا ، فعاملتها على أنها من مسائل الأمن الوطني وسيادة الدولة واستقرارها، بعدما كانت العمالة المهاجرة تعتبر أحد أبعاد التعامل التبادل والتكامل الإقليمي.[٣]

فالعمالة المهاجرة لم تدعم الشعور بالهوية العربية الواحدة بل أسهمت في تدعيم الانتماء السياسي القطري فقد كرست أزمة الخليج الرؤية القطرية وسياسة مصلحة ألذات متجاوزة بذلك المصالح القومية والوطنية . [٤]

ونظراً لموقع الأردن الجيوبولتيكي بين ثلاث من القوى الإقليمية المؤثرة، إسرائيل، والعراق ، وسوريا سعى الأردن إلى إيجاد توازن بين مختلف الضغوط التي تعرض لها فقد

---

٢) صالح احمد القرعان، الموقف الأردني من أزمة الخليج، دار زهران، ١٩٩٥، ص .١٥
٣) العلاونه، موسى محمد، رسالة ماجستير ، مرجع سابق، ص .١٢٣
٤) حماد مجدي، جامعة الدولة العربية، مدخل إلى المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٩٩ ديسمبر ٢٠٠٣م ص .١٠٧
١) برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي تحرير، احمد صدقي الدجاني، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١،ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبح الأردن ممرا لمئات الآلاف من الأجانب ومستقراً أيضا من قبل العائدين من الكويت والعراق ودول الخليج مما حمل الأردن أعباء اقتصادية إضافية فقد هدد ذلك الأمن الوطني لولا حكمة الأردن حكومة وشعبا من امتصاص أثر ذلك . [١]

ونتيجة لازمة الخليج واحتلال العراق الكويت خضعت العلاقات الأردنية السعودية للعوامل السياسية التي أثرت على العوامل الاقتصادية حتى عام ١٩٩٦، عندما بدأت العلاقات الاقتصادية تعود على أثر الزيارات السعودية والأردنية المتبادلة عندها ظهر بوضوح التطور في حجم التبادل التجاري بين البلدين وعودة العمالة الأردنية إلى السعودية ودول الخليج .

وفي عام ١٩٩٩م عندما توفي المرحوم الملك حسين بن طلال طيب الله ثراه كان أول الحضور معزيا الملك عبدالله بن عبد العزيز الذي كان آنذاك وليا للعهد ووعد الأردن بكل خير، وما أن استلم الملك عبدا لله الثاني سلطاته الدستورية وقام في زيارة الدول العربية في محيطه الإقليمي كانت زيارته الأولى إلى السعودية لمعرفته بثقل السعودية السياسي والاقتصادي في المنطقة، وقد استأنف الأردن والسعودية مسيرة التعاون الاقتصادي والسياسي بوتيرة انعكست على التنمية الاقتصادية في الأردن وحافظت على استقراره الاقتصادي .[٢]

إن ما يميز العلاقات الأردنية السعودية مهما بلغت بينهم أسوأ الأحوال في يوم من الأيام لم تصل إلى المواجهة سرعان ما يتم حسم الموقف حسب المصالح الثنائية وهذا واضح من خلال ما حدث من التسعينات وما رافقها من عملية السلام ، وتوقيع الأردن اتفاقية سلام مع إسرائيل حيث وجدت السعودية نفسها ضمن إطار العمل السياسي الأردني ورأت التضحية ببعض الثوابت السياسية، وكانت السعودية في هذه الفترة التزمت سياسة أمنية جديدة فرضتها عليها دوافع حرب الخليج الثانية، واهتمت في أمن الخليج وهو أمر بالغ التعقيد لما للمصالح الأجنبية والعربية من ارتباط حيوي بهذه المنطقة مما يخلق تداخلاً في وجهات النظر العربية والدول الإقليمية والقوى العظمى حول أزمة الخليج، فقد تم إعلان محور دمشق من قبل مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا عام ١٩٩١م الأمر الذي اخرج دولا عربية عديدة من دائرة الاهتمام الخليجي ومنها الأردن ولكن هذا لم يستمر رغم تصنيف الأردن من ضمن دول الضد بسبب أزمة الخليج . [٣]

---

٢) الفاتح عبدالله عبد السلام، حرب الخليج الثانية وتداعياتها على العلاقات العربية- العربية ،مركز الدراسات الإستراتيجية، ص ٦٠.

٣) وزارة التخطيط والتعاون الدولاي ، تقرير التنمية البشرية في الاردن عام ٢٠٠٤م، ص ٤١.

٣) عبدالله عبد الخالق، العلاقات العربية الخليجية، المستقبل العربي، العدد٢٠٥، آذار١٩٩٦، ص١٩٩٦م ص ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث أن العلاقات الأردنية السعودية تحكمها متغيرات تحدث داخل الإقليم العربي وتتأثر فيها العلاقات الأردنية السعودية في محيطها الإقليم والدولي فإن البيئة المحلية والدولية والإقليمية لها تأثيرها على العلاقات فقد توصل الباحث إلى أهمية استقرار البيئة المحلية والإقليمية والدولية بالنسبة إلى العلاقات الأردنية والسعودية ، فكلما كان هناك استقرار في البيئة المحلية والإقليمية والدولية تحسنت العلاقات الاقتصادية الأردنية السعودية وكلما تحسنت العلاقات السياسية تحسنت العلاقات الثقافية، وهذا ما يثبت صحة الفرضيات الرئيسة والفرعية .

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية السعودية

لمعرفة مستقبل العلاقات الأردنية-السعودية أو التنبؤ بمستقبل العلاقات ليس بالموضوع السهل، لذلك لابد أن نعرف ما المقصود بالمستقبل، ونأخذ بعين الاعتبار مرتكزات السياسية الأردنية، وأهداف السياسة الأردنية والسعودية الرئيسة ، وكثيرا من الأمور والتحديات وأن نرجع للماضي والذاكرة التاريخية وفهم التحديات التي تواجه هذه العلاقات، والعوامل المؤثرة على المدخلات ، لكون الدراسة مبنية على الملاحظات العامة والشخصية وأنها عملية استنباط أكثر من استقراء، لذا لا بد أن نعرف ما المقصود بالمستقبل، للوصول إلى عملية التنبؤ للمستقبل لا بد من اعتماد الباحث على أساليب البحث العلمي للوصول إلى عملية التنبؤ بمستقبل العلاقات الأردنية – السعودية من خلال فهم واقع هذه العلاقات في الوقت الحاضر، و رصد الواقع السياسي وتصويره، ورصد عمليات التغير والتطور الذي أصابت العلاقات ،بالإضافة إلى تحديد أهم التحديات التي توجه هذه العلاقات، والعوامل المؤثرة عليها، والمدخلات التي ستحدد المستقبل، وجمع المعلومات وتصنيفها، وتفسير الواقع وتحليله، وربط الواقع بالمتطلبات اللازمة والتنبؤ بالمستقبل بعرض السناريوهات المحتملة.

ومع الأخذ بالاعتبار ثوابت المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية والتي تعطي الأردن دورا مؤثرا في غيره من الدول كما تتأثر دول الجوار، دولة الدراسة خاصة، من خلال الدراسة والمتابعة التاريخية والتحليل، نجد العلاقات الأردنية السعودية تتأرجح بين الفتور والدفء وهل مرد هذا التأرجح هو ما تختزنه الذاكرة التاريخية في صياغة العلاقات بين البلدين ؟

وهل لهذا التأرجح تأثير على مستقبل العلاقات الأردنية السعودية ؟

ما أهم التحديات التي تواجه هذه العلاقات ؟ وما العوامل المؤثرة على المدخلات؟ وما هي آراء السياسيين والأكاديميين والإعلاميين بمستقبل العلاقات، وما رأي الباحث في مستقبل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الأردنية السعودية السياسية والاقتصادية، علما أن هناك تقارباً وأن التحديات والمؤثرات السابقة انتهت ؟

ما المقصود بالمستقبل :

يرى د. نظام بركات أن عملية التنبؤ بالمستقبل يكون من خلال محاولة الوصول إلى تصورات محددة لظاهرة تتسم بالتغير عبر الزمن، فمن خلال فهم واقع الظاهرة الحالية وتتبع عملية التغير وطبيعتها واتجاهاتها ، لتحديد الوضع الجديد الذي ستؤول له الظاهرة في المستقبل.

فعملية استشراف المستقبل تنطلق أساساً للمعرفة الكاملة لبنية الظاهرة ، ومكوناتها واستجاباتها، وهذه العملية تكون من خلال سيناريوهات موضوعة أو احتمالات لبدائل التغير ، وما تسفر عنه من نتائج وربط ذلك بالمتطلبات أللازمة لأي من الاحتمالات وأن دراسة المستقبل لا يمكن أن تكون من خلال إسقاط مجريات الأمور بالوقت الحاضر على المستقبل خاصة في منطقة غليان ملتهبة كالشرق الأوسط [١].

إن استشراف مستقبل العلاقات الأردنية السعودية السياسية مبني على ملاحظات عامة وشخصية وعمليات استنباط أكثر من استقراء ، فمنطقة الشرق الأوسط والإقليم العربي في صراع مع إسرائيل، وعملية السلام التي مازالت تروح مكانها وما ترتكب من مجازر وحشية في حق الشعب الفلسطيني وتوقف عملية السلام منذ انطلاقاتها، وأن الاجتماعات واللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية لم تثمر ولم تصل إلى نتيجة أو تطور ملموس على الواقع أو ما يبشر في أمل بحل لم تؤدِّ إلى نتيجة بسبب التعنت الإسرائيلي، وأن المبادرة العربية التي قدمتها السعودية لم يتم الرد عليها بل ولم تكلف إسرائيل نفسها بأنها ستقوم بدراستها أو الحوار أو المناقشة فلم تجد قبول لدى الجانب الإسرائيلي أو يبعث الأمل على السلام مما يعني بقاء المنطقة في حالة غليان، فالمنطقة مضطربة وسياسات بعض الدول انفعالية تخضع لاعتبارات شخصية وليست بالضرورة قرارات مبنية على وقائع ومدخلات وعملية تحويل معروفة ومستقرة ، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هناك تحديات، وهذه التحديات تشكل أهم مدخلات مستقبل العلاقات، وأهم هذه التحديات الأمن القومي (الوطني) للأردن والسعودية وهناك تحديات خارجية عسكرية إستراتيجية تشكل مصادر خطر بالإضافة لوجود عوامل محرضة مثل النفط ، الدين ، العرق

---

١) المشاقبة أمين ، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، اوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م ، مشاركة ، نظام بركات ، مستقبل العلاقات السياسية الأردنية ومجلس التعاون الخليجي، دار الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٢م، ص ص٢٨٥-٢٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية

هناك ثوابت ومرتكزات للسياسة الخارجية الأردنية والتي تعطي الأردن دوراً لأن يكون مؤثرا في غيره من الدول كما تتأثر من الدول هذه الثوابت والمرتكزات مبنية على عوامل خارجية وداخلية وهي كما يلي : [١]

١- العامل الخارجي محدد رئيس لسياسة الخارجية الأردنية وبالذات القضية الفلسطينية، فالأردن غير مستعد أن يقدم على مخاطر بإتباع سياسات لا ترضى عنها الدول العربية خاصة سوريا والعراق والسعودية، لذلك نجد الأردن يركزّ جل اهتمامه بالقضية الفلسطينية.

٢-العوامل الداخلية ممثلة بالموقع الجغرافي والسكاني والموارد الطبيعية والعامل الاقتصادي هو المحور الرئيس لتوجيه السياسة الخارجية نحو السعودية لكون الأردن يتوجه إقليميا لذلك يهتم بدول الإقليم .[٢]

٣-عامل القيادة الأردنية، السياسة الفذة التي تتعامل مع منطق الأمور والأحداث ببصيرة ورؤية واضحة مما أعطى السياسة الأردنية واقعية براجماتية ومرونة رغم التحديات والصعوبات المحيطة والمؤثرة "فالملك المؤسس عبدا لله بن الحسين" يتمتع بالذكاء والبصيرة وله خبراته الحضارية والثقافية التي اكتسبها من إقامته في إسطنبول بالإضافة إلى العادات والقيم التقليدية الصارمة للحياة في مكة والحجاز،وخبرته بالعشائر واستقامة مبادئ الشرف والكرم والحكمة بالإضافة إلى فضائل الصبر والدهاء السياسي حقائق جمعها في الحياة السياسية، أما المرحوم" الملك حسين بن طلال" فكانت ميزاته الشخصية وخبراته المكتسبة وتدريبه السياسي وميله إلى الاعتدال والمرونة والواقعية سببا في فرض احترامه وقدرته على احتواء المشكل واتخاذ القرارات الحاسمة والخطيرة ، فقد مثل "المغفور له الملك حسين بن طلال" عاملاً ذا أثر واضح ورئيس لفهم السياسة الأردنية ومن بعده "الملك عبد الله الثاني بن الحسين "، وهو أمر معترف له بالذكاء والحنكة السياسية مع خبرته السابقة العلمية والعملية لا سيما في المؤسسة العسكرية بالإضافة أنه يحظى بتأييد شعبي كبير وتقدير لشخص "جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين "من الدول العربية ومن دول الخليج ومصر وسوريا والعراق فالقيادة ممثلة في مؤسسة العرش تمنح الدولة الأردنية مميزات تتجاوز في أثرها العوامل التقليدية، فالسياسة الأردنية تستند في أبعادها،

---

١) المشاقبة أمين، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م ، مرجع سابق، ص ص١٦-٢٢.

٢) تليلان أسامة عيسى، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، مرجع سابق ص ٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أنه وريث رسالة الثورة العربية الكبرى وتمتلك الشرعية الدينية والتاريخية والقومية التي تعطي للسياسة الخارجية الأردنية خصوصية وتميزا واضحين .

٤- القضية الفلسطينية والأردن ، فإن التصاق الأردن جغرافيا في فلسطين ، أجبر الأردن واضطر بعد احتلال فلسطين إلى مواجهة إسرائيل عبر أطول حدود على الرغم من عدم وجود التوازن بالقدرات والإمكانيات العسكرية بين الطرفين، فمن موقع الأردن وجواره الإقليمي تبرز أثار تبعات وأزمات القضية الفلسطينية وما وضعته وتضعه على الأردن من أعباء وتحديات، فقد تجاوزت تأثير القضية على الأردن وأثرت على الدول العربية فلم تعد قضية شعب شقيق بل قضيته الداخلية والخارجية الأولى وأصبح تعامله بالقضية والحديث عنها يوميا كالشأن الأردني العام . [١]

٥- الإطار الإقليمي الذي اتسم بالتكتلات والتحالفات الإقليمية ، فيتأثر الأردن بدول الجوار العربي كمدخل لقوميته وتحديد السياسة الخارجية، فالأردن منذ بدء الصراع العربي الإسرائيلي كان جزءا منه وله أطول حدود عربية مع دولة إسرائيل ، إضافة إلى دور الدول العربية المجاورة فقد لعبت دورا بارزا في التأثير على الأردن من خلال موقعها وثقلها العربي والإقليمي مثل سوريا ومصر أو دعمها الاقتصادي للأردن مثل السعودية والعراق ودول الخليج .

يرى الباحث أن أهداف السياسة الأردنية السعودية تقريبا متقاربة، فهي أهداف تسعى إلى ما يلي:

أ- الحفاظ على استقلال الكيان السياسي لكل منهما وحماية سيادته ووحدة أراضيه .

ب- الحفاظ على طابعه الملكي الهاشمي والسعودي وإدامة نظام الحكم القائم .

ولتحقيق هذه الأهداف فلقد وضع النظامان نصب أعينهم ما يلي :

أ- إبعاد مصادر الخطر الخارجي، سواء الخطر الدولي كإسرائيل أو بعض الأنظمة العربية الثورية سابقا المتربصة بالأنظمة الملكية، حيث كان ينظر إلى الحكم الملكي أنه رجعي وقد أثبتت الأيام أن النظام الملكي نظام مستقر وأن النظام الجمهوري والثوري قائم على شعارات ومبادئ لا تمثل الواقع ولا تحقق ما حققته الأنظمة الملكية، بل إن الثورات والانقلابات والحروب الأهلية حصيلة الشعارات عالية الهمة والبعيدة عن الواقع والتي لم تحقق إلا الدمار والخراب للشعوب لكونها قائمة على التنظير وليس على

١) المشاقبة أمين، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣- ٤ نيسان ٢٠٠١م ، مرجع سابق ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواقع، وإذا ما وصلت إلى السلطة لم تحقق ولم تنفذ شعاراتها بل تولد صراعات وانقلابات وفلتان أمني وفساد مالي وإداري وإقصاء الأخر بالقوة ونعته بالخيانة، بالإضافة إلى إبعاد البلاد عن أشباح ومخاطر الإرهاب الداخلي ومكافحته في كافة الأساليب والطرق السليمة للحيلولة دون وقوعه أو تفشي هذه الظاهرة على أراضيه من خلال المكافحة .

ب- تعزيز الولاء والانتماء للحكم الملكي، وذلك في بناء القوات المسحة وتزويدها بالمعدات والتكنولوجيا الحديثة لحماية النظام وسيادة الدولة.

ج- رعاية المقدسات، فكلا النظامين يسعيان إلى رعاية المقدسات الإسلامية مع العمل على حضور ومشاركة أردنية وسعودية على الصعيد العربي والإسلامي، فالأردن يرعى المسجد الأقصى والسعودية ترعى الحرمين.

د- التزام كل من الأردن والسعودية بالمشاركة على الصعيد القومي في مختلف المجالات .

هـ- إتباع كل من الأردن والسعودية الحياد الايجابي وعدم الانحياز والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومراعاة ميثاقها وأن يكون كل منهما بلدا مستقلا وقد مُنحا حق العضوية في أسرته الدولية الكبيرة .

و- الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ويرى الباحث أن تبني الأردن والسعودية مجموعة العناصر التي تشكل مبادئ سياستهم الخارجية والتي تعتمد على مبادئ عدم الانحياز ومبادئ الأمم المتحدة والتي تنطلق من :

١- احترام سيادة كل دولة وحقها في الوجود وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية .

٢- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

٣- رفض استخدام القوة والتأكيد على ضرورة حل النزاعات عن طريق الحلول السلمية .

٤- صيانة السلم والأمن الدوليين في العالم وإزالة شبح الحرب .

فالسياسة الخارجية الأردنية تنطلق من واقع الأردن وموقعه وتوجهاته الخارجية من مبادئ وأسس ثابتة ومعروفه[١]، كالأيمان بوحدة الأمة العربية القادرة على حماية الأمن القومي ويتطلب ذلك قيام عمل عربي مشترك لتوحيد القوى الاقتصادية والعسكرية والثقافية والفكرية ، وإتباع سبل عقلانية لتحقيق الأهداف المتوخاة وتضييق المسافة وردم الهوة بين الشعار والممارسة، وقبول واقع الاختلاف في وجهات النظر والتأكيد على

١) المشاقبة أمين، السياسة الخارجية الأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الخارجية الأردنية ثوابت ومرتكزات، مرجع سابق ص ٢١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة احترام الرأي الأخر وأتباع الحوار في مختلف القضايا بدلا من القطيعة، والعمل على حصر الخلاف في أضيق حدوده واستغلال نقاط الاتفاق وتوسيعها .ووجود بيئة مستقرة فالسياسة الأردنية العربية تنبع من قناعة عميقة بأن الاستقرار والنمو في الأردن لا يمكن ان يتحقق بدون خلق جو عربي صحي يستطيع فيه أن يعي ويتفاعل، فالسياسة الخارجية الأردنية تناط بمؤسسة العرش والحكومة ممثلة برئاسة الوزراء ووزير الخارجية وبالتشاور مع المؤسسة العسكرية والسلطة التشريعية، فالملك المرحوم حسين كان يعتبر نفسه المسؤول الأول عن السياسة الخارجية لذا لم يكن يتردد في توجيهها وتنفيذها، والسبب أنه يتمتع بالمواصفات والقدرات الفذة تجعله صانعا للسياسة الخارجية وهذا ما أكده بقوله: " أنني مازلت أتولى شخصيا تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها " فالسياسة الخارجية تنبع من تفاعل العوامل الداخلية والخارجية والي تحدد خطوطها الظروف الداخلية وقيم ومفاهيم صانعي القرار والبيئة الإقليمية والدولية، فأهداف السياسة الخارجية الأردنية تنبع من موقعه ومكانته لجانب الدور الملقى على عاتقه لارتباطه بالقضية الفلسطينية منذ إنشائه ، فالمبادئ التي يعتمد عليها لتوجيه سياسته الخارجية تنبع **من مصدرين أساسيين:**

الأول: من مبادئ عدم الانحياز وما يتضمنه ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

والثاني: من منطلق تاريخي وديني قومي يعتمد على أهداف الثورة العربية الكبرى والدستور الأردني وواقع المجتمع الأردني بجميع عاداته وتقاليده وقيمه العربية الأصلية.

فالسياسة الأردنية الخارجية بعد عام ١٩٩١ أخذت الخيار السلمي لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة استنادا إلى مجموعة من القرارات منها قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وقرارات مؤتمر قمة الرباط ١٩٧٤م، وخطة السلام التي تبناها مؤتمر القمة العربي في فأس ١٩٨٢م والمبادرة العربية للسلام المقدمة من قبل الملك عبدالله بن عبد العزيز ، والهدف النهائي هو تأمين الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية واستعادة الحقوق للشعب الفلسطيني مقابل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة .

إن العلاقات الأردنية السعودية التاريخية المرتهنة بالذهن السياسي الأردني والسعودي في العلاقات البينية القائمة على فكرة اغتصاب الحق واغتصاب الدولة، فلا السعوديون كانوا راضين تماما عن قيام دولة هاشمية على تخوم ممراتهم إلى عالمهم الشمالي، ولا الهاشميون كانوا قابلين بأن يكون الأردن بدلا من مملكة الحجاز ، أو أن يكون دولة وجدت لإرضاء البعض منهم ونفي البعض إلى مناطق بعيدة، بعد أن توقفت الرحلة إلى سوريا، وسقط لقب ملك البلاد العربية، بدأ الهاشميون يتصرفون ضمن نظرية المباراة في العلاقات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث آمنوا أن ما خسروه ربحه الآخرون، فوجودهم في منطقة غير ذات مقومات اقتصادية أو إستراتيجية أو جغرافية لم يلب الحد الأدنى وقد ذهب كل ما يملكون، أما السعوديون فقد تصرفوا تحت مفهوم نظرية القوة وأن وجودهم كان استجابة إلى متطلبات دينية واجتماعية فرضتها ضغوط محلية ورغبات لدى القيادة وتحققت بالقوة، فعندما قال الملك حسين من أراد أن يكرمني فلينادي بلقب الشريف حسينْ وهذا أعاد الذاكرة إلى الذاكرة التاريخية الكبيرة فقد بدأت أوساط كثيرة ريبتها في إحياء المرحوم الملك حسين لقب "الشريف "[١] فقد انتقلت العلاقات بين البلدين فيما بعد من طبيعة التقارب والتعاطف إلى تحقيق المصالح الذاتية ثم عادت إلى سيرتها الأولى.

إن معظم الدول العربية عاشت هذه التجربة والسبب انها لم تقم على فكر تعبوي واضح يحمل في ثناياه التقدم التجمع القومي، بل قامت الفكرة السعودية على تكريس التجزئة والانكفاء إلى القطرية وتعزيز الحدود الذاتية رغم أن الخطاب السياسي كان يتحدث عن القومية وتفضيل مصالحة الكل على مصلحة الجزء فالراصد لتحركات العلاقات بين البلدين يجد أنها تتغير إن التطورات التي شهدها النظام الإقليمي العربي والسعي إلى لعب دور فاعل ومؤثر في النظام كان بهدف ملء فراغ حدث ساعة انتقال مراكز القوة في هذا النظام من دولة إلى أخرى أو محاولة التصدي لبعض التصرفات العاصفة في الدواخل العربية. أو محاولة السيطرة على حدث طارئ خلق تنازعا في المصالح، لقد فرضت هذه الحقيقة على كل من الأردن والسعودية أن يبدلا مواقفهما البينية تبعا لما يحدث.[٢]

الحقيقة الإقليمية: إن النزاعات على الحدود الشرقية والشمالية استجاب لها البلدان كل على حساب مصالحه قد خلقت علاقة بين الأردن والسعودية كانت تشكل بالسابق تصاعدا في نفور مع إبقاء هامش للتلاقي والحوار، فالنزعة القطرية قد جعلت التكامل الاقتصادي يقصر في إيجاد نواة لتحرك السياسي نحو التلاقي لكون العلاقات الاقتصادية انطلقت من من مشاهدة التجزئة السياسية ذاتها، كما انها قد ربطت الاقتصاد أصلا بمراكز خارجية، فالحالة الأردنية السعودية جرى توظيف السياسة لخدمة الاقتصاد على عكس ما هو منطقي ومقبول حيث أصبح الكثيرون يقبلون مقولة ان تنازع الذي يملك مع الذي لا يملك، فالمحرك الرئيس للتوجه السياسي بين البلدين النفطية وغير النفطية انطلاقا من تكريس المصلحة الذاتية ومن عقدة الخوف ومن التصارع على اكتساب الأدوار ولعبها.[٣]

---

١) المشاقبة أمين، السياسة الخارجية الأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي،مرجع سابق ص ص٦٧-٦٨.
١) المشاقبة أمين ، السياسة الخارجية الأردنية ، ودول مجلس التعاون الخليجي،المرجع سابق ص ٦٩.
٢) المرجع نفسه ص .٦٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقيقة الاقتصادية: إن ما يعنينا علاقات البلدين، فقد شهدت حالة من المد والجزر بالرغم أنهما بلدان غير صناعيين وأبعادهما الزراعية متشابهة مع فارق كبير في الدخول العامة، فطبيعة العلاقات بين البلدين تنتقل من طبيعة التعاطف والتقارب إلى التنافر والبحث عن المصلحة، فحين كان الأردن قريبا من السعودية نرى النفط قد منع عنه في فترة من الفترات السابقة وأعلنت أكثر من جهة أن بيع البترول السعودي للأردن سيخضع للأسعار الدولية مما اضطر الأردن أن يواجه خياراً واحداً وهو النفط العراقي، لذلك فأنه لم يعد قادراً على الصمود أمام اندفاع الحركة الانتقالية لهذه العلاقات بين الفينة والأخرى، وإن عدم الرضا والتوافق بين البلدين جاء نتيجة خلفية قضايا مرتكزة على مصلحة القطرية، ففي الأزمة بين العراق والكويت وما تلاها، وقبلها قضية ظفار، جاءت المصلحة الذاتية متقدمة على طبيعة التقارب والتعاطف، وخرجت في حينها شعارات تحدثت عن "الرفض " بصورة مطلقة، فقد اتسم الخطاب السياسي بالعنف، فالعلاقات بين البلدين استمرت فترة طويلة خارجة عن السياق التراكمي الإيجابي فلا يفهم إلغاء الذات القطرية في سبيل قيام كامل للمصلحة الثنائية فكل بلد يحرص على تحقيق أهدافه القطرية ومصالحه .[١]

الحقيقة الدينية: كلا النظامين الأردني والسعودي صدر عن الدين في مرجعية الشرعية إلا أننا نرى خروجا عليه في الولاءات الخارجية واصطفافات النزاعات، وقد ترددت العلاقات الثنائية بسبب النزاع في القيادة الدينية ثم التلاقي ثم التنافر ثم الهدوء ، إن تنازعا أردنيا سعوديا قام بسبب إعمار الصخرة المشرفة فالشارع الأردني يتحدث عن تعمدية في القرار .

يرى عمر الحضرمي عدم إمكانية تشكيل محور سعودي أردني ثابت ومستقر مع أن الأنظمة في هذين البلدين متطابقان في شرعية وتعاقدية، فالنظام السياسي الأردني استمد شرعيته من الموروث الحضاري التاريخي الديني، فالأردن لديه فكر سياسي وتجربة في النظام مع معطيات الحضارة الغربية وله خلفية في التثقيف السياسي وليس تعامل المرحلة الآنية، بينما لم تتعرض السعودية ودول الخليج إلى التجربة الأثنية بإبعادها الفكرية بسبب الانغلاق في صياغة الثقافة السياسية، ذات فكر محدد انحصر في كون الثروة هي أساس التمحور العربي بعد إن فقدت الثورة بريقها تولد لدى السعودية خوف من أن يشكل الأردن ممرا لحضارات غير مقبولة أو أفكار سياسية غير مريحة للنظام السعودي والخليجي، لذلك سارعت السعودية في سحب قواتها من الأردن ومن سوريا بعد أن انتهت حرب حزيران ١٩٩٧م، وخشيت من تسرب بعض الأفكار الليبرالية إلى صفوف الضباط فقد تم وضع

١) المرجع نفسة ص.٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوات العائدة في مواقع متباعدة وليست متقاربة ،فتجربة السياسية الأردنية عام ١٩٨٩م باستئناف الحياة البرلمانية الديمقراطية وما شهدته الانتخابات النيابية جعلت التوجه السعودي والخليجي ينظر إلى التجربة الأردنية بشي ء من التخوف ، فلم يغب عن السعودية أن البعد الديني قبلها تعرض إلى هزة بسبب الثورة الإيرانية وتوجهات شهدتها مناسك الحج فهي تخشى من قيام محاور خارجية أو محاور داخلية فقد خلقت التجربة الديمقراطية الأردنية واقعاً جديداً في المنطقة رغم أن الأردن لم يكن يتوقع نجاح التجربة . [١].

إن قيام محور سياسي بين أي دولتين يتطلب ويستلزم ان يتلاقيا في المصلحة الذاتية لطرفيه، وقد غاب في كل الأحيان الانتماء الإيديولوجي، فقد كان تغير المواقف ليس تبعا لفكرها السياسي بل خوفا على مصالحها، لذلك شهدنا الكثير من الاصطفافات في المنطقة نتيجة الأزمات التي مرت بها جاءت من منطلقات الحرص على المصالح، فغياب قيام محور سعودي أردني ثابت يأتي على هذه الخلفية فالسعودية تسعى بأن يكون الأردن أحد الثغور التي يجب أن لا تؤتى سواء من الراديكالية العربية أو التوسعية الإسرائيلية أو العنف ، أنها ترغب في بقاء الأردن على حالة بوابتها الشمالية وهذا لا يعني بالضرورة قيام محور ثابت ومستقر . [٢]

ويطرح الدكتور عمر الحضرمي إشكالية حوار مهمة تأتي في سياق هذا المبحث، يرى الباحث عدم إغفالها لكونها تأتي في صلب الموضوع بهذا البحث، وهو هل أن التأرجح في العلاقات الأردنية السعودية بين الفتور والدفء له تأثير على مستقبل العلاقات، فهل تنتقل العلاقات من الايجابية المطلقة أو السلبية المطلقة ؟ وهل يمكن استقرار مصالحة البلدين على أن لا تهدد هذه العلاقات بالفتور أو الضعف أو السلبية حتى وإن لم تكن سلبية بالحد الأدنى؟ على صناع القرار السياسي أن تظل هذه الأسئلة راسخة في ذهنهم حتى نستطيع إدراك المستقبل والإحاطة به على وجه يمكننا من التأسيس له. بالوقت الذي كنا نرى مواطن دول الجوار مثلا قبل حرب الخليج الثانية، يحصل على أذن الدخول إلى السعودية مباشرة وله حق الإقامة دون الاستعانة بكفيل سعودي، وكذلك أبناء الخليج فإن الأردني لم يحصل على هذا التميز؟ رغم أن السؤال يتقاطع مع حقوق السيادة فأنه يأخذه من زاوية أن التصرف السياسي يصدر عادة عن مرجعية مؤسسة لأنماط العلاقات الدولية ولكنه يبقى سؤالا مطروحا وجوابه يحمل أبعادا أثنية وأبعاداً فكرية سياسية وأبعادا إيديولوجية. [٣]

---

١) الحضرمي عمر ، العلاقات الأردنية السعودية، مرجع سابق ص .٢٨
٢) المرجع ذاته، ص.٢٩ .
٣) الحضرمي عمر، العلاقات الأردنية السعودية، مرجع سابق، ص ص٢٩-٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يطرح د. عمر الحضرمي، إشكالية وهي تصب بنفس الموضوع" هل أثرت العلاقات الأردنية - العراقية والعلاقات الأردنية – الفلسطينية في تصنيف العلاقات الأردنية السعودية ؟ هل التعاطي الأردني مع الحرب العراقية الإيرانية ثم حرب الخليج الثانية ، وقبل ذلك وبعده التناول الأردني للقضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني والعلاقات مع إسرائيل ، تقاطع مع التعاطي السعودي لهذه القضايا، بالرغم أن الطرفين يصدران في حكمهما عن تقارب عقائدي وسياسي متشابه ؟"" لفهم ذلك لابد لنا من قراءة ما يلي :

١- عدم فهم الموقف الأردني من الجانب السعودي هل كان بسبب عدم وضوح الموقف؟ ام أن السعودية كانت تنتظر من بلد قريب منها مثل الأردن؟ أم أن هناك تعمدا في عدم الفهم ؟ " إن الموقف الأردني من الحرب العراقية الأردنية لم يلق تعارضا خليجيا أو سعوديا أو إسلاميا رغم ارتفاع الأصوات، والسؤال لماذا لم يلق الموقف الأردني الرسمي من حرب الخليج الثانية نفس محاولة الفهم رغم التوضيحات الكثيرة والمتكررة التي صدرت عن النظام الأردني والدولة الأردنية فلم يلقى الموقف الأردني من تطورات الصراع العربي الصهيوني والعملية السلمية انتقادا سعوديا أو خليجيا ؟ هل مرده إلى مفاهيم السياسة الخارجية السعودية ومبادئها ام لكون بعض بلدان الخليج العربي قد اتخذت موقفا مقاربا للموقف الأردني بصورة غير مباشرة من العملية السلمية ، وبالتالي هل ترك هذا التشتت أثرا على طبيعة العلاقات بين البلدين".[١]

٢- لماذا لم يستطع محور القاهرة الرياض، و دمشق الرياض أن يصمدا حيث بدت للعيان أنها قوية بعد حرب الخليج ، فهل ترك المحورين هذين أثر على العلاقات الأردنية السعودية بشكل أو بآخر؟ هل وجدت الرياض في بناء هذين المحورين قوة أغنتها عن البحث في تقوية محور الرياض –عمان أو الوثوق به(٢). فمن خلال الواقع يرى الباحث أن السعودية أدركت بأنها لا غنى لها عن عمان وأن للسياسة الأردنية بعد نظر، فحجم الأحداث والتحركات والخسائر التي حصلت لو أنها تريثت وأعطت الفرصة للأردن لحل النزاع والصراع بالطرق السلمية لما تكبدت هذه الخسائر .

يطرح الحضرمي سؤالاً جديراً بالاهتمام، لماذا يتولد الإحساس لدى البعض أن العلاقات الأردنية السعودية ، معرضة للاهتزاز دائما وغير متواصلة كأنما هناك صراع بين سياستي البلدين تصل أحيانا إلى حد التناقض ؟ فالأردن يحاول دائما أن يبني دورا قوميا إقليميا فاعلا ، بالرغم من صغر حجمه وضعف إمكاناته الاقتصادية ، فقد وجهت له في بداية

---

١) المرجع ذاته، ص ص٣٠-٣١.
٢) المرجع ذاته، ص ٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعامله مع القضية الفلسطينية كثير من الطعون ، في حين أن السعودية تفرض أجندتها السياسية على دول الجوار والمنطقة يدعمها بذلك قدرتها الاقتصادية وعلاقاتها الدولية فهي تشترك مع ثمان دول بالحدود ذات قدرة دولية، بالإضافة إلى لجوئها إلى المعطيات الدينية الذي شكل أحد أوجه شرعيتها كدولة. (١)

وبالرغم من أن البلدين يوجد بينهم تقارب عقائدي واجتماعي متشابه إلا أن هذا لم يحقق وجود قاعدة صلبة دائمة الايجابية وأسباب كثيرة، منها التوجه السياسي الأردني الديمقراطي، والأردن أكثر انفتاحا على الحضارات وأن السعودية مغلقة وتخشى من تسرب الأفكار الليبرالية إلى صفوف الجيش والشعب .

ويطرح سؤال في غاية الأهمية، هل القضايا الإقليمية الخلافية قد أثرت على نمط العلاقات الأردنية السعودية ؟ هذا جعل المشتغلين بالسياسة يتناولون مخرجات السياسة للبلدين من خلال منظورين متناقضين في معظم الأحيان ، المنظور الأول القومي رأى كلا البلدين لم يقدم ما يطلبه المفهوم القومي العربي وأن كلاً منهما تعامل مع القضايا الخلافية بما يخدم مصالحهما الذاتية وليس بما يخدم المستوى القومي، وهذا يؤكد أن طبيعة سياسة البلدين هي التي فرضت حيال ما يجري في المنطقة .

والمنظور الثاني الإيديولوجي: أن الدولتين اختلفتا في تناولهما المفهوم القومي أو القطري وأغفلتا البعد العقائدي الإيديولوجي بل إنهما تنكرتا له، فهل يدل تناقض المنظورين على وجود خلاف بين البلدين أم أنهما لم يفهما الصورة الصحيحة؟ إن عدم التوافق والتطابق بين البلدين لم يصل في أية فترة إلى مرحلة التصادم السياسي او العسكري أو الإعلامي وفي فترات التي شهدت حملات إعلامية كانت خجولة وغير مؤذية تحمل في طياتها مظاهر التراجع والإلغاء .

لقد تعاملت السعودية مع قضيتي العراق في مرحلتيها ومع القضية الفلسطينية في مراحلها الثلاثة بصورة غير متطابقة مع التعامل الأردني، رغم أن السعودية دعمت العراق في حربه مع إيران، إلا أن هذا لم يخدم إقامة علاقات صحيحة وإيجابية بين الأردن والسعودية ، وكانت الصواريخ العراقية تصيب منطقة الخفجي وبعض أجزاء من الرياض. (٢)

وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية رأت السعودية أن تبعد نفسها عمن مجريات الصراع ولكن دون ان يمس انتماءها ولا ترهقها عسكريا وسياسيا، فقد عوضت ذلك بأساليب أخرى أما سياسيا فأنها تعاني من علاقات خارجية فرضت عليها مواقف معينة لا تستطيع التناقض

---

١) المرجع ذاته،ص،٣١.
٢) الحضرمي عمر، مرجع سابق، ص .٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معها ولكن يمكنها الدوران حولها ولا يفهم من ذلك أن هناك قصوراً قومياً سعودياً ولكن تبين أن القضايا التي عالجتها السياسة السعودية جاءت متوافقة مع طبيعة سياستها الخارجية التي حرصت على عدم التورط والبقاء خارج الحدث حتى يتضح حياله موقف محدد وفي بعض الأحيان يفشل في إبراز الرؤية السعودية لتأخره زمنيا .

بينما الأردن لم يجد صعوبة في الإعلان عن سياسته والتعامل مع هذه القضايا بمراحلها بدون أن يتعرض موقفه القومي إلى طعونات رغم أنه تعرض لبعض الاتهامات .

فهل هذه القضايا قد أثرت على رسم العلاقات الأردنية السعودية ؟ للإجابة يقتضي العودة إلى مكونات السياسة الخارجية في السعودية والأردن وحول السياسة الخارجية لكلا البلدين مكوناتها وقواعدها وأبعادها، فالمكونات السياسية الخارجية للسعودية والأردن ووجود بعض الاختلاف في مكونات الفواعل والأبعاد رغم توحد العناوين، فالاقتصاد السعودي مبني على النفط فالمردود عليها سلبي وايجابي ، فالنفط باعتباره القوة الاقتصادية الا أنه جمع للسعودية كمّاً كبيرا من المتاعب السياسية والاجتماعية والأمنية، فالسعودية وجدت نفسها شاءت ام أبت موضوعا هاما وركنا أساسيا في استراتيجيات الدول العظمى التي لا تقبل أن ينازعها في تطبيقها أية دولة خارج ناديها .[١]

أما الأردن فإن اقتصاده ضعيف لا يملك مقومات الاعتماد على الذات لذلك شكلت المساعدات والقروض أساسا هاما في تشكيل سياسته الخارجية وهذا يعني ارتباطه مع الدول الكبرى والعظمى ذات القرار النافذ .أما بالنسبة للبعد الديني فكلا البلدين ارتكز على مرجعية الدين الذي أخذه النظام السياسي الأردني موروثا متنقلا بين أجيال الحكم، أما النظام السعودي فقد أقام تحالفاً مع مرجعية دينية ، وبالنسبة للنظام العربي كان يركن إلى هذه المرجعية فيما يخدم مصلحته فإذا كان مضطراً فإنه يتحرك خارج إطارها.

أما الارتكاز على عامل الشخصية في إقامة العلاقات بين البلدين ،فقد حكم السعودية منذ قيام المملكة العربية السعودية من ١٩٣٢/٩/٢٢م ستة ملوك تداول الحكم بعد الملك عبد العزيز خمسة ملوك كلهم أبناؤه حسب البيعة التي أخذت له، وكلهم يرمون بقوس واحد في السياسة الخارجية وفي بناء علاقاتها الدولية فقد جمعت حولها قدرا كبيرا من الولاء الذي إقامته بكل السبل العائلية والاقتصادية والدينية .أما العائلة الهاشمية فقد أخذت البيعة من قبل سكان شرق الأردن بالقبول بالحكم الهاشمي، وقد حكم بعد الملك عبدالله بن الحسين ثلاثة ملوك كلهم يصدرون عن مذهب سياسي واحد عملوا منظومة علائقية جوارية ودولية ترضى بالحكم القائم

---

١) المرجع ذاته، ص .٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحرصوا على أن يشعروا الآخرين بأهمية وجودهم وضرورة استقراره وأمنه،[١] فمن الملاحظ أن الشخصية في كلا النظامين فاعل كبير في رسم العلاقات بين البلدين بل والعلاقات الدولية لهما فالحكم في السعودية والأردن محاط بالدستور والتعاقد في هاتين العائلتين ولا يجوز الخروج عليهما، وهذه بيعة توافق عليها طرفا النظام في كل بلد في الأردن نظام الحكم مكتوب في الدستور، بينما في السعودية غير مكتوب فقد عملا على بقاء العلاقات بينهما رغم الكثير من المستجدات والأحداث .

ويمكننا القول بأن الملكية الوراثية في الدولتين قادرة على التصدي إلى تيارات التمزق والتجزئة أكثر من الجمهوريات الثورية التي ترفع شعارات عالية الهمة لا تمت إلى الواقع بصلة ولم تحقق أي إنجاز يذكر، فرغم ما تحمل في طيات ثناياها من برامج سياسية تخاطب فيها المواطنين وتدغدغ عواطفهم بصورة رومانسية أكثر منها واقعية فقد خلت الدائرة من الأفعال من قبل الجمهوريات، عكس الملكية الوراثية المرنة التي استطاعت أن تؤسس دولة مرنة وطائعة لأي تحرك قومي، لقد فهم ملوك البلدين ووعوا وجربوا ووجدوا أنفسهم في وقت من الأوقات هدفا لهجمات شرسة من الثوريين التي شنها تيار المد القومي الذي لم يحسن التسلح إلا في الشعارات والخطب الرومانسية والتنظير الذي لايُغني ولا يُسمن من جوع .

لقد حرصت القيادتان الأردنية والسعودية مهما بلغ بينهما من من اختلاف في وجهات النظر في السياسة لم تصل بينهما إلى الحسم العسكري أو التدخل في شؤون الداخلية لبعضهم، وقد ساعد في ذلك وعي وحكمة القيادتين بالإضافة أنهما شخصيتان مقبولتان لدى شعبيهما ولهم قدرة على مسك الأمور والتحكم بمسيرة العمل السياسي بالوجهة التي يريان فيها أنها تحقق أهدافهم ومصالحهم وتحقق الأمن والاستقرار والرفاهية لشعبيهما ، أدركت القيادتان بعد خروج مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي بعد عام ١٩٧٧ وأصبح اللجوء إلى العمل العسكري ليس بأولوية في السياسة العربية بل من خلال التسويات وأخذت شعارات التسويات وخرائط الطريق والمبادرات تفرض نفسها وتحيي الأمل في تسوية عادلة وشاملة فقد أصبحت التسويات تفرض نفسها وقد تعاملا معها، الأمر الذي أعطى شخصية الحكم في كل من الأردن والسعودية قوة إضافية ودوراً أكبر في إعادة ترتيب موازين القوى ، فقد فشلت الشخصية الحاكمة في مصر، وفي سوريا والعراق والسودان واليمن ، وعززت من قدرة القيادتين الهاشمية والسعودية لتثبت مصداقيتها واستقرارها وحسن تصرفها ، ويرى الباحث أن هذا التلاقي يعطي القيادتين فرصة أن يقيما علاقات قوية بينهما مبنية على الاحترام وتنسيق والتشاور في القضايا الإقليمية والدولية وفي كل الأزمات وخاصة بعد أن ارتحل

١) مفتاح الأمارات على الانترنت www.uaeke.com بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٧م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام العراقي السابق ولم يعد ما يعكر صفاء هذه الأجواء الا القضايا الإقليمية والإحداث التي تثور هنا وهناك في لبنان وحزب الله، وفي فلسطين الحرب على غزة والتناحر الفلسطيني الفلسطيني والصومالي الصومالي، وهي قضايا تطرح نفسها على الساحة الإقليمية، وكذلك الملف الإيراني النووي واحتلال العراق ما بعد الخروج الأمريكي من العراق، كيف سيتم التعامل مع العراق والتنسيق بين البلدين أمور مستقبلية لا يمكن التكهن بها وليس هو الموضوع الآن، فالموضوع الذي نطرحه بهذا المبحث هو مستقبل العلاقات الأردنية السعودية، حقيقة أنه يتأثر في المشاكل والأحداث الإقليمية ولكن بنسب متفاوتة .

فما أهم التحديات التي تواجه هذه العلاقات ؟ وما العوامل المؤثرة على المدخلات؟

إذا أهم التحديات التي تشكل التحديات أمام مدخلات مستقبل العلاقات الأردنية السعودية تشمل ما يلي : [١]

أولا : تحديات الأمن القومي (الوطني): هذا المفهوم يدور حول برامج من شأنها المحافظة على سلامة الدولة ووحدة أراضيها وشخصيتها الدولية ، بالإضافة إلى حماية مقوماتها الوطنية من كافة التهديدات الداخلية والخارجية ،أي التهديد الإرهابي و الدولي .

تحديات الأمن الوطني الأردني وتركز على ما يلي :

١- المحافظة على استمرار النظام وشرعيته والحرص على المشاركة السياسية الديمقراطية، بعد اتخاذ القرار بالتحول الديمقراطي واستئناف الحياة البرلمانية والانتخابات التشريعية.

٢- المحافظة على الوحدة الوطنية ،والمطالبة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .

٣- مقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود .

٤- ضمان شبكة من العلاقات الدولية تضمن تدفق المساعدات المالية الخارجية والدعم لدور الأردن الخارجي.

أما تحديات الأمن الوطني السعودي تركز على ما يلي [٢] :

١- المحافظة على استمرار الاستقرار السياسي للنظام ومنع قيام حركات معارضة والحرص على إقامة إجماع وطني .

---

١) نظام بركات ، تحرير أمين المشاقبة ، مستقبل العلاقات السياسية الأردنية ومجلس التعاون الخليجي، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م، دار الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٢م ص ص٢٨٨-٢٩١.

٢) نظام بركات ، تحرير أمين المشاقبة ، مستقبل العلاقات السياسية الأردنية ومجلس التعاون الخليجي، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م، المرجع نفسه ص ٢٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- استثمار موارد الدولة المادية والبشرية لتحقيق التحسين في مستويات المعيشة وإقامة دولة الرفاهية .

٣- بناء شبكة من العلاقات الدولية القادرة على تجنيب الدولة المخاطر الخارجية والقدرة على مواجهة التهديدات .

٤- الاعتماد على البترول كسلعة واحدة في الاقتصاد وهي ناضبة وموجهة للتصدير تؤدي إلى انكشاف الدولة اقتصاديا، وصعوبة تحقيق التنمية الشاملة لذلك تلجا إلى الاستثمارات في الخارج وإقامة استثمارات في الداخل وإيجاد صناعات متعلقة بالبترول وبعض الصناعات ومحاولة تعزيز قدراتها الزراعية في زراعة الحبوب وأشجار النخيل وغيرها مما يناسب البيئة السعودية، أي تنوع المنتجات .

٥- ارتفاع نسبة النفقات العسكرية على المستوى المحلي ومستوردات الأسلحة، وعلى صعيد تمويل النشاطات العسكرية على المستوى الإقليمي مثل حرب الخليج الأولى والثانية .

٦- بالإضافة إلى تحديات عسكرية تواجه الدولتين : حيث يوجد خلل استراتيجي في دول الجوار إيران إسرائيل، العراق ، وصعوبة تحقيق الاستقرار من خلال التوازن العسكري إلا ضمن تحالف قوي بين دول المنطقة ضد مصادر المخاطر المحتملة، ففي السياسة ليس هناك صديق إلى الأبد ولا عدو إلى الأبد واحتمال التهديد وارد .

ثانيا :مصادر الخطر المحتملة :

١- الجمهورية العراقية : يرى الباحث أن العراق مازالت تشكل خطرا على دول المنطقة رغم هزيمة العراق واحتلاله وتغير النظام فيه، إلا أنها مازالت تشكل خطرا على السعودية ودول الخليج ودول المنطقة ، فقد كانت تشكل خطرا على دول المنطقة أبان النظام السابق وبعد رحيله ، مازالت تشكل خطرا على دول المنطقة ، ويعزي الباحث ذلك إلى التدخل الإيراني في العراق والتوغل الشيعي فيه وسيطرة الحلفاء على النظام، وهناك تنسيق إيراني عراقي شيعي وأتباعهم لا يستهان بقوتهم، فقد وصلوا إلى السلطة بمساندة أمريكا وإيران، ولقد قامت أمريكا بالحرب واحتلت العراق، فكان الرابح من هذه الحرب إيران، لذلك مازالت تشكل خطرا على منطقة الخليج خاصة بعد أن توغل فيها الشيعة الإيرانيون ولها أتباع وحلفاء في العراق ممكن استخدامهم في إثارة المشاكل، فقد وصل الأتباع إلى السلطة وأصبحوا يشكلون تهديدا، حيث حذر الملك عبدالله الثاني بن الحسين والملك عبد الله بن عبد العزيز من ذلك ،وأطلق عليه الملك عبدالله الثاني بن الحسين أنه امتداد شيعي يشكل الآن الهلال الشيعي، فالعراق منطقة كثيفة السكان وقوية الموارد الاقتصادية ، فالعراق تغيرت إيديولوجيته من نظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعث القومي إلى النظام الإيديولوجي العقائدي الشيعي ورغم تراجع قوته سيبقى يبحث عن دور تاريخي في المنطقة ويضع ضمن أهدافه المستقبلية إخراج القوات الأجنبية من منطقة الخليج في توافق إيراني - عراقي ،حتى تكون إيران مسيطرة على المنطقة خاصة بعد أن تحقق إيران امتلاكها القوة النووية .

ففي ظل قرارات عربية ومصرية عشوائية متسرعة غير متأنية وغير مقروءة المستقبل او التنبؤ فيه ، وإغراءات الثروة وموت الثورة يحدث كل شيء في صمت عربي وقصر نظر بما سيحدث بعد تقويض وإقصاء النظام العراقي السابق، فلم تدرك الدول العربية الأبعاد بعد رحيل صدام حسين والنظام العراقي السابق ، ماذا سيحل بالعراق والمنطقة وأنها ستبقى منطقة غليان ولا يمكن التنبؤ فيه إذا لم يكن بالوقت الحاضر فإنه بالمستقبل إلا أن التهديد حاصل بعد ما رأينا من تدخل إيراني شيعي في العراق ومن تعاون وتنسيق بينهم لا يمكن تجاهله أو الاستهانة به.[١]

٢- الجمهورية الإيرانية الإسلامية: دولة تتمتع بموقع استراتيجي على الخليج تتوفر فيها مؤهلات القوة من حيث التعداد السكاني وتنوع مواردها الاقتصادية بالإضافة أنها بلد غنية بالموارد الطبيعية النفطية وبلد صناعية تعمل جاهدة على الاعتماد على الذات في بناء اقتصادها وزيادة الإنتاج تقوم في تطوير قوتها الدفاعية الهجومية في بناء مفاعلات نووية متطورة لتطور بها ترسانتها العسكرية من أسلحة الدمار الشامل، وقامت على ثورة إيديولوجية عقائدية تتمتع بنفوذ في الوطن العربي لها، أتباع في دول الخليج من الشيعة وفي العراق لها حلفاء، وفي لبنان ومع سوريا ، رغم ادعاء إيران بأنها تتراجع عن تصدير الثورة وأنها تتجه نحو الاعتدال. [٢]

إن الباحث ينفي صفة الاعتدال التي تدعيها ويذكر قضية الجزر الثلاثة الإماراتية التي مازالت تحتلها رغم النداءات والمناشدات الإماراتية والعربية بإعادة الجزر إلى الأمارات فما زالت هذه الجزر محتلة من قبل إيران، ولم تستطع دولة الأمارات ودول مجلس التعاون الخليجي من استعادتها ، في تعنت إيراني مدعية أنها من حق إيران، و يرى الباحث أن إيران مازالت تهدد المنطقة في امتلاكها أسلحة الدمار الشامل وأنها تعمل على امتدادها الشيعي وسيطرتها على العراق من قبل إتباعها المدعمين من قبلها والذي يؤكد مستقبلية نفوذها أنها

---

١) العلاونه موسى محمد ، مقال موت الثورة وضياع الثروة، جريدة الكاشفة الأسبوعية العدد ١١٦.

٢) نظام بركات، تحرير أمين المشاقبة ، مستقبل العلاقات السياسية الأردنية ومجلس التعاون الخليجي، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م، المرجع نفسه ص٢٩٠-٢٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخطط للسيطرة على المنطقة في ظل غياب وصمت وتراجع عربي فتح المجال لها بان تحتضن إيران العراق وتجعله طي أجندتها .

٣- إسرائيل: الأردن يعتبر نفسه خط الدفاع الأمامي عن دول الخليج، حيثُ يعتبر الأردن قبل السعودية ودول الخليج العمق الاستراتيجي لهم في فترة الصراع ضد إسرائيل الذي له أطول حدود مع الأردن، ودول الخليج رغم أنها ليست لها حدود مع إسرائيل إلا أنها تعتبر نفسها طرفا في النزاع العربي الإسرائيلي وهذا من واعز الدين والقومية والحرص على بقاء الأردن قويا متماسكا فقد شاركت السعودية والكويت في دعم الأردن في صراعه مع إسرائيل عسكريا أو ماليا، وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي لم تبخل على دعم الأردن ماليا ،حيث تعتبر دول الخليج إسرائيل المهدد الأول للهوية الحضارية العربية والإسلامية.

لقد استفادت إسرائيل من تطورات حرب الخليج الثانية، فقد توارى دور العراق السياسي والاستراتيجي الداعم للدول العربية في صراعها مع إسرائيل، وزاد انحسار الدور الإيراني ،فيما تراجع الحضور المصري السوري، فقد حاولت إسرائيل تجيير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الدول العربية المعنية لمنع مشاركة فعالة لدول الخليج في الصراع العربي الإسرائيلي، وبدأ الوجود الإسرائيلي حاضراً من خلال مكاتب التمثيل ومراكز الأبحاث ومعارض المنتوجات وفي المؤتمرات والقمم واللقاءات الاقتصادية [١]، وقد زاد من هذه الفائدة الاحتلال الأمريكي للعراق وإعدام صدام حسين وإقصاء النظام البعثي ووجود نظام حليف و تابع للولايات المتحدة الأمريكية الحليف الدائم لإسرائيل.

ثالثا : النزاعات الإقليمية : إن ضرورة قيام نظام إقليمي مستقر العلاقات بين دول المنطقة أصبحت ضرورة ملحة تقوم على احترام السيادة والوحدة الإقليمية وحرمة الحدود، وفي حالة التنازع اللجوء إلى التسوية السلمية لحل النزاعات من خلال المفاوضات ، وإيجاد التوافق في المصالح من خلال تبادل المنافع . إن استمرار النزاعات الإقليمية يؤدي إلى :[٢]

١- زياد الأخطار المتعلقة في البترول .

٢- زيادة التسلح وخاصة بالحصول على أسلحة الدمار الشامل.

٣- إمكانية إدخال الدول الكبرى كطرف في النزاع وإن دخولهم سيؤدي بالمنطقة إلى كارثة أخرى .

---

١) المرجع ذاته، ص ٢٩١.

٢) نظام بركات ، تحرير أمين مشاقبة ، التعاون الخليجي، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١ممرجع سابق ص ٢٩١.-٢٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة إلى منطقة الخليج يرى دكتور نظام بركات أنها ستبقى منطقة غير مستقرة نظرا للنزاعات الناتجة عن :[١]

٤- تضارب المصالح والخصومات بين القوى الإقليمية.

٥- هشاشة الدول الصغرى .

٦- وجود عوامل محرضة للنزاعات مثل النفط ، والدين (الشيعة والسنه) ، والعرق الفارسي والعربي ، فقد حققت حرب الخليج الثانية مبدأ الاحتواء المزدوج لإيران والعراق.

رابعاً :المشكلات الحدودية: المشكلة الحدودية بين الأردن والسعودية تم حلها في مبادلة أراضٍ أردنية من الجهة الشرقية مقابل زيادة الشاطئ الأردني من ٩كم إلى ٢٥كم. بصورة نهائية سنة ١٩٦٥ حيث تنازل الأردن عن ٧٠٠كم من الزاوية الشرقية الجنوبية وحصل على ٦٠٠كم من الزاوية الجنوبية الغربية قرب العقبة وتوسع الساحل من ٩كم إلى ٢٥كم ،[٢] وبالنسبة إلى الحدود البحرية فقد تم توقيع اتفاقية تعين الحدود البحرية في خليج العقبة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية في قصر المؤتمرات في جدة، وقال وزير االداخلية السعودي لقد شاركت في كثيرا من الاتفاقيات مع دول الجوار وأخذت وقتا طويلا وكان هناك بعض الاختلافات، لكن مع الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة المغفور له الحسين بن طلال والآن بقيادة الملك عبد الله الثاني بن الحسين تسير أمورنا كالفريق الواحد وتحدد هذه الأمور كأمور قانونية لابد أن تحدد ، وأن الاتفاقية تمت بالروح الواحدة والإخوة الصادقة وحرص كل طرف على مصلحة الأخر، وقال أن العلاقات السعودية الأردنية تمثل تكاملا واتساقا يُقتدى به ويقوم على أسس متينة من وحدة الدين واللغة وترتكز على دعائم قوامها الجوار والقربى والمصير المشترك مستنيرا إلى أنه لم يكن بين البلدين يوما ما أي خلاف حدودي. وقد وقع الاتفاقية كل من وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز ووزير الداخلية الأردني عيد الفايز. وقد وصف كل من الوزيرين العلاقات بأنها تمثل مثالاً يحتذي به وأن توقيع الحدود جاء نتيجة التفاهم المتبادل بين الجانبين السعودي والأردني الأثر الكبير في إنجازها وأن كلا البلدين يمثل بعداً أمنيا للبلد الأخر وأن التعاون القائم بين البلدين ثمرة لرعاية كريمة ولعناية شاملة ولحكمة رائدة من لدن خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز ومن اخية الملك عبدالله الثاني بن الحسين فإن العلاقات الأردنية- السعودية لا يوجد فيها

---

١) المرجع ذاته، ص ٢٩٢.

٢) الهزيمة محمد عوض ، التعاون الخليجي، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م، ورقة بحث مقدمة بعنوان اثر الموقع الجغرافيا الأردني في السياسة الخارجية السعودية ص ٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاوف من الناحية الحدودية كما أنه مضى على توقيع اتفاقية جدة أكثر من ثلاثة وأربعين عاماً ،[١] ويرى الباحث أن هذا يدعم العلاقات ومستقبلها وستكون في وتيرة تصاعدية إيجابية حيث لا يوجد مشاكل حدودية او نزاعات قائمة بين البلدين.

خامساً :التحديات الاقتصادية:

١-مصدر الدخل الوحيد وطبيعته الناضبة البترول ومخاطر الاعتماد عليه: يشكل البترول نسبة ٨٠-٩٠% من دخل دول الخليج، وبالنسبة إلى السعودية تشكل نسبة ٨٠% ، ([٢]) وبما ان هذه السلعة ناضبة وأنها تؤثر على الأردن من جهة العمالة الأردنية حيث يعمل في السعودية ٢٦٠ ألف عامل والدعم الذي يحصل الأردن علية والمساعدات والاستثمارات في الأردن، لذا تعمل السعودية على تشجيع الاستثمار داخل الأردن لتزيد من دخلها الاقتصادي، و يؤكد هذا الاستثمارات السعودية التصاعدية للأردن مما يؤمل على أن تكون العلاقات السياسية والاقتصادية مميزة فالاستثمارات السعودية في وتيرة تصاعدية داخل الأردن وهذا يبشر بالخير ويعطي تصوراً ايجابياً للعلاقات المستقبلية.

٢- مشكلة العمالة : يلاحظ احتلال العمالة المحلية بدل الوافدة في بعض المهن في السعودية ودول الخليج مثل المهن الكتابية والإدارية والتعليم والمهن العليا المدراء مثل الإدارة العليا والمهن المرتبطة في السيادة هذه المهن ارتبطت في حد ما بالعمالة الأردنية التي كانت تشغلها مع وجود اتجاه إحلال العمال الآسيوية بسبب قلة التكلفة وخاصة في هذا الوقت نظرا لوجود كساد اقتصادي وتدهور الاقتصاد العالمي، مع التأكيد بأنه لا تأثير على العمالة الأردنية، حيث ذكر وزير العمل الأردني ونفى وجود حالة استغناء كثيرة عن الأيدي العاملة الأردنية وقد سبق الحديث عنها في الفصل الثالث والرابع، وأن العمالة الأردنية مازالت مرغوبة، أما على المدى الطويل على الحكومة الأردنية وعلى الأيدي العاملة الأردنية أن تعمل على إعادة حساباتها بالادخار وإيجاد فرص عمل لهم في حالة الاستغناء عن العمالة الأردنية الماهرة .

٣- مشكلة المياه، تعاني الأردن والسعودية من نقص حاد في المياه الجارية مما يزيد الطلب على المياه الجوفية القابلة إلى النفاذ، فالسعودية تعتمد على تحلية مياه البحر وهي تحتاج إلى نفقات عالية وأن معظم أراضي السعودية صحراوية وبالنسبة إلى الأردن توجد

---

١) على موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧م. تقسيم الحدود الأردنية السعودية واتفاقية جدة . WWW. ALJAZIERH.COM

٢) نظام بركات ، تحرير أمين مشاقبة ، التعاون الخليجي، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١ممرجع سابق ص ٢٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لديه مشكلة ونقص في المياه يعاني منها لذلك لابد من التنسيق في استنفاد المياه الجوفية بين الأردن والسعودية، حيث تم توقيع اتفاقيات المياه بين السعودية والأردن بين وزارة المياه والري بين البلدين .

٤- يغلب الطابع السياسي على التعاملات الاقتصادية في كلا البلدين حيث تخضع العمليات الاقتصادية للتوجهات السياسية للدولة بما فيها أنماط الإنتاج والتبادلات التجارية .

سادساً: التحديات الثقافية والإيديولوجية : تلعب التحديات الثقافية والإيديولوجية دورا في العلاقات الدولية لحد يجعلها تفوق المصالح الوطنية وتشمل :

١- التجانس الآيديولوجي والثقافي يجعل الدول أكثر قابلية للتفهم والتعاون وفهم وجهات نظر بعضهم البعض فالثقافة العربية الإسلامية لها دورها رغم بروز ثقافات محلية في كلا البلدين .

٢- فالمجتمعات الآن تعيش بين ثقافة تقليدية وانفتاح على العالم وهذه التحولات تؤثر في بنية المجتمع نتيجة عمليات التحديث التي تمر فيها المجتمعات مما يصعب عملية ضبطها والتحكم بها .

٣- إن التقارب بين المجتمع الأردني والسعودي يعزز من العلاقات، حيث إن المجتمعات شهدت موجات هجرة جماعية من دولة إلى أخرى . وهذا يعزز العلاقات ويبشر بعلاقات سياسية واقتصادية مميزة نتيجة هذا التقارب في الدين والعادات والتقاليد واللغة .

سابعاً: تحديات على المستوى الدولي (العولمة) :

إن الاتجاه إلى بناء تكتلات إقليمية على أساس اقتصادي والاستعداد للانفتاح عبر الحدود، للسلع والخدمات مما يقلل من أهمية سيادة الدولة، والاتجاه إلى رؤى جديدة تقوم على سيادة القانون الدولي بغية القضاء على النزاعات الدولية والحروب، فالعالم اليوم يتجه نحو التنافس الجيواقتصادي بين تكتلات إقليمية كبيرة مما يصعب الأمر على تعامل مع دول منفردة لذلك سيفرض عليها التجمع ضمن تكتلات لتحسين وضعها التفاوضي مع تكتلات أخرى بالإضافة إلى انتشار الثقافات الخاصة وانتشار قيم للديمقراطية وحقوق الإنسان وهذه مجتمعة تشكل تحديا للقيم والتقاليد السائدة في المنطقة .

ويرى البعض أمثال فالح الطويل السفير الأردني السابق انه "ليس بالإمكان وضع التصورات المستقبلية للعلاقات الأردنية مع دول الخليج السعودية إحدى هذه الدول دولة الدراسة دون أن نبني ذلك على حركة التطور الطبيعي لتلك العلاقة، فمن المؤكد أن نبني على ما كنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد أنجزناه في السابق إما في الاتجاه نفسه أو تصحيحا له، أو أن نختار اتجاهاً أخر جديداً نراه بالمقارنة والتجربة وفي ضوء الحقائق والمستجدات مع تصورنا لما يجب أن تكون عليه الأمور ، يفرض علينا الوعي لما يجري حتى تلك اللحظة من خلال مراقبة تطور العلاقات الماضية ومحاولة رسم خط بياني لمسارها ودراسة الأسباب التي تدخلت لكسر هذا الخط بين الفينة والأخرى أو لنحرف اتجاهها صعودا أو نزولا ، والتعمق في دراستها ومحاولة استخلاص قاعدة عامة يمكن لنا أن نحيط بها" [١].

من خلال الدراسة والمتابعة التاريخية والتحليل نجد العلاقات الأردنية السعودية تتأرجح بين الفتور والدف وهل مرد هذا التأرجح هو ما تختزنه الذاكرة التاريخية في صياغة العلاقات بين البلدين ؟

وهل لهذا التأرجح تأثير على مستقبل العلاقات الأردنية السعودية ؟

بعد أن استلم الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية، بعد وفاة والده المغفور له الملك حسين بن طلال طيب الله ثراه، أخذ بالتحرك في داخل الإقليم العربي مدركاً أهمية الدول العربية والعلاقات السياسية والاقتصادية معها وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي والسعودية إحدى دول المجلس والتي تهمنا في هذا المقام المملكة العربية السعودية دولة الدراسة مع المملكة الأردنية الهاشمية .

لقد سجل التاريخ الأردني للعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز حين كان وليا للعهد ما أقدم عليه، فقد بعث في رسالة مهمة للأردن تنطوي على دلالات عميقة يوم رحيل الملك حسين طيب الله ثراه، حيث كان أول من وصل للأردن معزيا ومواسيا الأسرة الهاشمية المالكة والشعب الأردني برحيل فقيدهم الغالي الكبير يومها أحاط جلالة" الملك عبدالله الثاني بن الحسين " بمشاعر ودية متعهدا بدعم الأردن ماديا وفي كافة المجالات لتجاوز المرحلة الانتقالية وقد أوفى الرجل فعلا بما وعد وكان صادقا وقد ترجم الأقوال بالأفعال فكان نعم القائد المسلم الكريم والحكيم والأصيل ، وأن الشعب الأردني لا ينسى كلماته وأفعاله التي مازالت مخزونه بالذاكرة والتي جسدت معاني الإخوة والتعاون الصادق البناء [٢].

فكانت أول دولة قد زارها "الملك عبدالله الثاني بن الحسين " المملكة العربية السعودية استمرت ثلاثة أيام عام ١٩٩٩ بعد أن استلم سلطاته الدستورية اجتمع مع الملك المغفور له

---

١) فالح الطويل ، ورقة بحث ، تحرير امين مشاقبة، التعاون الخليجي، السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث٣-٤ نيسان ٢٠٠١، ورقة عمل بعنوان مستقبل العلاقات الاردنية مع مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق ، ص٢٥٩.

١) العلا ونه موسى محمد احمد ، جريدة الكاشف ، مقال" الملك عبدالله قول وفعل " عند زيارة الأردن بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهد بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي ولي العهد آنذاك الأمير عبدالله فقد أجرى مباحثات مع أخيه خادم الحرمين والمسؤولين في المملكة العربية السعودية، واستهدفت الزيارة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وبحث سبل التعاون الثنائي في كافة المجالات وأعرب عن شكره وتقديره إلى الدعم والإسناد الذي لقيه الأردن من حكومة خادم الحرمين الشريفين ملكا وحكومة وشعبا عقب رحيل الملك حسين رحمه الله . وفي تصريح للملك إلى الصحف السعودية والأردنية قال عقب الاجتماعات إن الأردن سيبقى على اتصال دائم ومستمر مع الأشقاء في دول الخليج العربي وسنسعى إلى تقوية الروابط الأخوية فيما بينا، وبيّن أن المحادثات التي أجراها مع أخيه خادم الحرمين الملك فهد بن عبد العزيز والمسؤولين في المملكة العربية السعودية استهدفت تعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات فقد رأت الصحف السعودية والأردنية ، الأسواق السعودية، والرأي بأن الزيارة عكست مدى عمق العلاقات الأردنية السعودية، ومتانتها فقد أكدت الصحف الأردنية والسعودية، في افتتاحياتها أن الزيارة أكدت أن العلاقات الأردنية السعودية مؤهلة منذ الآن لأن تكون نموذجا يقتدى بها على الصعيدين العربي والإقليمي، وأن تأكيدات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والقيادة السعودية على وحدة المصالح الأردنية السعودية يدل على المدى الذي وصلت إليه العلاقات الأردنية السعودية وعلى التميز الذي بات سمة لها في الوقت نفسه يعطي الدليل على أصالة وعروبة الأشقاء في السعودية التي ميزت المسيرة السعودية الخيرة المعطاة لصالح العرب والمسلمين على الصعيد العربي والدولي.

إن العلاقات الأردنية السعودية انطلقت إلى فضاء جديد ورحب عقب الزيارات المتبادلة بعد زيارة ولي العهد السعودي الأمير" عبدالله بن عبد العزيز " عقب وفاة الملك حسين طيب الله ثراه، فقد كان أول من وصل للأردن لمواساة الأسرة المالكة والشعب الأردني برحيل المغفور له الملك حسين بن طلال يومها أحاط جلالة الملك عبدالله الثاني بمشاعر ودية وأخوية و أعلن فيها عن دعم الأردن ليتجاوز المرحلة الانتقالية وقد أوفى بما وعد. وزيارة الملك "عبدالله الثاني بن الحسين" عنوان الأخوة والثقة والتكامل وطريقة وهدف خدمة الشعبين الشقيقين إلى نحو يعزز دورهما في المنطقة ويجسد حقوقها المشروعة في حياة كريمة وتعاون أخوي وتدفق سلعي واستثماري عبر حدود البلدين دون معوقات أو إجراءات بيروقراطية .[١]

فقد وصفت جريدة الأسواق السعودية ضمن مقالها الرئيس أن العلاقات الأردنية السعودية متميزة وهي تشكل حجر الزاوية في التحرك العربي نحو وحدة الصف العربي التي

1) http://www.suhuf.net.sa/1999jaz/apr/6/fr1.htm الإطلاع ١٢//١٤//٢٠٠٨ تاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من شأنها تحقيق المصلحة العربية العليا وأن التنسيق والتعاون والتكامل بين عمان والرياض يشمل التنسيق في مجالات الاستثمار وفتح أسواق ومجالات التصدير وزيادة التجارة البينية مما يخدم الاقتصاد العربي، فالعلاقات الأردنية السعودية ضاربة في الوجدان العربي والأردن والسعودية تتجهان بكل عزم وثقة وثبات لتحقيق أهداف ثنائية كبيرة في التعاون والتنسيق في كافة المجالات والحقوق خدمة لمصلحة البلدين الشقيقين ونشرت الصحف الأردنية مقالات عبرت عن الارتياح لنجاح زيارة "الملك عبدالله الثاني بن الحسين " للمملكة فقد أجمع كتاب المقالات في الصحف الأردنية والسعودية على أهمية العلاقات الأردنية السعودية وضرورة تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات وقالوا إن مصلحة الأردن تقتضي توسيع جسور علاقاته مع الجوار العربي وفي مقدمة ذلك المملكة العربية السعودية خاصة أن حجم الدور الذي تقوم به الرياض في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية يشكل قاعدة استناد للدور الأردني في قضية السلام الراهنة في المنطقة .([١])

وعندما تسلم الملك عبدالله بن عبد العزيز مقاليد الحكم في السعودية كان قد مضى على تولي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية خمس سنوات تقريبا خلال هذه الفترة سعى الأردن سعيا حثيثا إلى إعادة الجسور والعلاقات مع السعودية ودول الخليج العربي وقد حقق الأردن نجاحا في مساعيه ومصالحه مع الكويت والأمارات العربية المتحدة تمخضت عن مساعدات قدمت للأردن نفطية ومشاريع اقتصادية في الأردن وبوصول" خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز "إلى السلطة في السعودية كان لحظة تحول تاريخية في العلاقات الأردنية السعودية فالملك عبدالله بن عبد العزيز يكن للأردن المشاعر الدافئة ويكن للملك عبد الله الثاني بن الحسين كل محبة وتقدير واحترام وإلى الشعب الأردني كذلك، وقد ذكر المقربون منه أنها تعبير عن روح قومية تملكه وتقدير خاص لموقع الأردن الحساس وأهميته في المنطقة . [٢]

والأردن يفتح ذراعيه على اتساعها، وعناقا لضيفة خادم الحرمين الشريفين "الملك عبدالله بن عبد العزيز" ضيفا كريما وعزيزا على قائد المملكة الأردنية الهاشمية" الملك عبدالله الثاني بن الحسين " فلم يشهد منذ سنوات طويلة هذا المستوى الرسمي والشعبي باستقبال زيارة زعيم عربي للأردن وما يجري من استعدادات لاستقبال العاهل السعودي في عمان، فقد لفتت حفاوة الاستقبال أنظار وسائل الأعلام العربية والأجنبية التي رصدت مظاهر احتفالية

---

1) http://www.subuf.net.sa/1999jaz/apr/6/fr1.htm

1) WWW. Fahed . Khitan @ Alarabalyawm.Net تاريخ الإطلاع ٧/ ٢٠٠٩/٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في شوارع العاصمة وتساءلت في تقاريرها ما الذي يجعل زيارة العاهل السعودي للأردن مختلفة عن غيرها من الزيارات ؟

إن زيارة خادم الحرمين "الملك عبدالله بن عبد العزيز" إلى الملك عبدالله الثاني بن الحسين" إلى الأردن ما هي إلا تجسيد وتكريس لخصوصية ، وتميز في العلاقات الأردنية السعودية ،التي كانت على الدوام النموذج في العلاقات العربية، فقد تعززت وارتقت طوال عقود طويلة ، على الرغم العواصف التي ألمت بالمنطقة والانفجارات التي حدثت في المنطقة ، لأنها في الأساس قامت على أسس راسخة وعلى رؤى واضحة وعلى التزام الشعبين الأردني والسعودي بالأخلاقيات ولا يدخل في لعبة المحاور أو يذهب للقتال في الفضائية والإذاعات والمزايدات في لغة البيانات الفارغة من المضامين والأهداف، فقد حل خادم الحرمين في وطنه الثاني بين أبناء شعبه العربي الأردني محاطا بالمحبة والتكريم الذي يليق به كقائد عربي كبير استطاع بحكمته وبعد نظره وتواضعه واعتداله وانتمائه العربي الصادق والتزامه في قضايا أمته ونصرة شعوبها أن يتقدم صفوف هذه الأمة مدافعا عنها ومتصديا لكل محاولات النيل منها وتشويه حضارتها والإساءة لدينها العظيم، فالأردنيون وهم يرحبون بجلالة الملك خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله يتطلعون بثقة إلى مستقبل العلاقات الأردنية السعودية، بتطورها وازدهارها في مختلف المجالات والأصعدة بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين وهم على قناعة راسخة وثقة في قادتهم.[١]

إن زيارة خادم الحرمين الشريفين" الملك عبدالله بن عبد العزيز " التاريخية للأردن إنما هي مؤشر إلى عمق العلاقات الثنائية، وإلى نهج التعاون والتنسيق فزيارات الملك عبدالله الثاني للسعودية كما رصدها المراقبون تعمق وتجذر العلاقات الأردنية السعودية فجداول الأعمال عند لقاءهم يكون دائما حافلا ومكثفا ومكرسا في خدمة قضايا الأمة والانتصار لحقوق شعوبها المشروعة في فلسطين والعراق ولبنان والصومال والسودان وما يسهم في تفعيل العمل العربي المشترك ورفض أشكال الإرهاب والعنف والتطرف.[٢]

إن العلاقات الأردنية السعودية قد دخلت مرحلة جديدة من التعاون ، فبينما كانت السمة الغالبة على الدول العربية هي التراجع وتعمق الخلافات شهدت العلاقات بين البلدين تطورا متسارعا بعد سلسلة من الزيارات الملكية للسعودية .

---

٢) العلا ونه موسى محمد احمد ، جريدة ألكاشفه ، مقال" الملك عبدالله قول وفعل "مرجع سابق.

١) العلاونه موسى محمد احمد ، جريدة ألكاشفه ، مقال" الملك عبدالله قول وفعل "مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودفعت الأحداث بالمنطقة بعد احتلال العراق وتوتر الجبهات اللبنانية والفلسطينية إلى نشوء تحالف أردني سعودي وثيق قام على قاعدة من التفاهم المشترك حول طبيعة التحديات التي تواجه المنطقة .[١]

ومع بروز محور سياسي متشدد في المنطقة جمع إيران وسوريا وحركات حليفة في فلسطين حركة حماس،و حزب الله في لبنان ، وتفكك الحلف التقليدي بين دمشق والرياض والقاهرة جاء التنسيق الأردني السعودي في ولادة محور جديد إلى جانب القاهرة والإمارات عرف فيما بعد بالرباعية العربية أو محور الاعتدال الذي صاغ رؤية سياسية جديدة في المنطقة تعتمد في الأساس على تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وسعى عبر دبلوماسية نشطة ومبادرات سياسية إلى إحياء جبهة عربية معتدلة في مواجهة المتشددين وتحقيق تسوية للصراعات في المنطقة غير أن هذا التحالف الرباعي اخفق في تحقيق مكاسب سياسية تكفي لسحب البساط من تحت أقدام المتشددين . [٢]

وبموازاة ذلك اكتسبت العلاقات الأردنية السعودية أهمية استثنائية بالنسبة للأردن على الصعيد الاقتصادي فمع الارتفاع المتواصل في أسعار النفط واشتداد الأزمة الاقتصادية شكلت المساعدات والمنح السعودية للأردن مظلة أمان كان في أشد الحاجة إليها ، فالاقتصاد الأردني يعتمد على المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين [٣] وشعرت القيادة الأردنية خلال العامين الماضيين أن العلاقة مع السعودية دخلت مرحلة إستراتيجية تفوق في أهميتها العلاقة مع كل الإطراف الإقليمية الأخرى حتى لو أدى ذلك إلى توتر مع هنا الطرف الخليجي أو العربي أو ذاك ، فالأردن اليوم غير مستعد تحت أي ظرف من الظروف إلى المساومة على علاقته مع السعودية مهما كانت الأسباب .

ويمكننا القول إن شعور الشعب الأردني بالامتنان تجاه السعودية وبثقة في خادم الحرمين الشريفين الذي يترجم الأقوال إلى الأفعال، وبأهمية التحالف السياسي مع الرياض هو ما يقف وراء المشهد الاحتفالي بزيارة العاهل السعودي إلى عمان

---

[1]) WWW. Fahed . Khitan @ Alarabalyawm.NE.مرجع سابق
[2]) WWW. Fahed . Khitan @ Alarabalyawm.NE. مرجع سابق
4)Warwiclk Knowles ,Jordan Since1989: Astudy p0litical economy(lond and new york: :i.b tauris.2005),pp67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الأردنية – السعودية للفترة الزمنية الواقعة ما بين عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨ ، فقد شهدت هذه الفترة العديد من التغيرات والتطورات الدولية والإقليمية والمحلية والتي حدثت أثناء هذه الفترة، فقد شهدت هذه الفترة تولي الملك "عبدالله الثاني بن الحسين " سلطاته الدستورية ، كما أنها شهدت تولي الملك "عبدالله بن عبد العزيز" الحكم في السعودية . فقد أجابت هذه الدراسة على التساؤل الرئيس وهو ما واقع العلاقات الأردنية السعودية خلال فترة الدراسة ؟ وعن التساؤلات الفرعية هي :

- ما أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية السعودية ؟
- ما أهم إنجازات هذه العلاقات ؟ وما أهم السبل لتطوير العلاقات الأردنية السعودية ؟
- ما أهم مؤشرات العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية بين الأردن والسعودية ؟
- هل هناك تنسيق وتوافق أردني – سعودي بالنسبة للقضايا العربية والإسلامية والدولية المطروحة ؟
- هل هناك اتفاقيات ثنائية أو إنجازات أردنية سعودية ، وما هذه الاتفاقيات ومدى تأثيرها ؟

واقع العلاقات الأردنية السعودية خلال فترة الدراسة ، بعد أن استلم الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية بعد وفاة والده المغفور له الملك حسين بن طلال طيب الله ثراه،كان أول من وصل للأردن معزيا ومواسيا الأسرة الهاشمية المالكة والشعب الأردني برحيل فقيدهم الغالي الكبير، الملك عبدالله بن عبد العزيز حين كان وليا للعهد ما أقدم عليه فقد بعث في رسالة مهمة للأردن تنطوي على دلالات عميقة يوم رحيل الملك حسين طيب الله ثراه، يومها أحاط جلالة" الملك عبدالله الثاني بن الحسين " بمشاعر ودية متعهدا بدعم الأردن ماديا وفي كافة المجالات لتجاوز المرحلة الانتقالية وقد أوفى الملك عبدالله بن عبد العزيز فعلا بما وعد ، وقد ترجم الأقوال بالأفعال ، وان الشعب الأردني لا ينسى كلماته وأفعاله التي مازالت مخزونة بالذاكرة والتي جسدت معاني الإخوة والتعاون الصادق البناء .

وبعد أن استلم الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية و أخذ بالتحرك في داخل الإقليم العربي مدركا أهمية الدول العربية والعلاقات السياسية والاقتصادية معها وخصوص السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، فكانت أول دولة قد زارها "الملك عبدالله الثاني بن الحسين " المملكة العربية السعودية استمرت ثلاثة أيام عام ١٩٩٩ بعد أن استلم سلطاته الدستورية اجتمع مع الملك المغفور له الملك فهد بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي ولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز فقد أجرى مباحثات مع أخيه خادم الحرمين والمسؤولين في المملكة العربية السعودية استهدفت الزيارة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وبحث سبل التعاون الثنائي في كافة المجالات. وفي تصريح للملك إلى الصحف السعودية والأردنية قال عقب الاجتماعات إن الأردن سيبقى على اتصال دائم ومستمر مع الأشقاء في السعودية و دول الخليج العربي وسنسعى إلى تقوية الروابط الأخوية فيما بينا، فقد أكدت الصحف الأردنية والسعودية، في افتتاحيتها أن الزيارة أكدت أن العلاقات الأردنية السعودية مؤهلة منذ الآن لأن تكون نموذجا يقتدى بها على الصعيدين العربي والإقليمي ، و أن تأكيدات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والقيادة السعودية على وحدة المصالح الأردنية السعودية يدل على المدى الذي وصلت إليه العلاقات الأردنية السعودية وعلى التميز الذي بات سمة لها.

وحول أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية - السعودية ؟،فأن العلاقات الأردنية السعودية دخلت مرحلة جديدة من التعاون ، فبينما كانت السمة الغالبة على الدول العربية هي التراجع وتعمق الخلافات شهدت العلاقات بين البلدين تطورا متسارعا بعد سلسلة من الزيارات الملكية للسعودية .

ودفعت الأحداث بالمنطقة بعد احتلال العراق وتوتر الجبهات اللبنانية والفلسطينية إلى نشوء تحالف أردني سعودي وثيق قام على قاعدة من التفاهم المشترك حول طبيعة التحديات التي تواجه المنطقة .

ومع بروز محور سياسي متشدد في المنطقة جمع إيران وسوريا وحركات حليفة في فلسطين حركة حماس، وحزب الله في لبنان، وتفكك الحلف التقليدي بين دمشق والرياض والقاهرة جاء التنسيق الأردني السعودي في ولادة محور جديد إلى جانب القاهرة والأمارات عرف فيما بعد بالرباعية العربية أو محور الاعتدال الذي صاغ رؤية سياسية جديدة في المنطقة تعتمد في الأساس على تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وسعى عبر دبلوماسية نشطة ومبادرات سياسية إلى إحياء جبهة عربية معتدلة في مواجهة المتشددين وتحقيق تسوية النزاعات والصراعات في المنطقة .

اكتسبت العلاقات الأردنية السعودية أهمية استثنائية بالنسبة للأردن على الصعيد السياسي والاقتصادي،فقد شعرت القيادة الأردنية أن العلاقة مع السعودية دخلت مرحلة إستراتيجية تفوق في أهميتها العلاقة مع كل الإطراف الإقليمية الأخرى حتى لو أدى ذلك إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توتر مع هذه الطرف الخليجي أو العربي أو ذاك ، فالأردن اليوم غير مستعد تحت أي ظرف من الظروف إلى المساومة على علاقته مع السعودية مهما كانت الأسباب .

وحول أهم إنجازات هذه العلاقات الأردنية السعودية ؟ وأهم السبل لتطوير العلاقات ؟

إن أهم الإنجازات هي عودة العلاقات الأردنية السعودية التي دخلت مرحلة جديدة من التعاون فقد شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً متسارعاً بعد سلسلة من الزيارات الملكية للسعودية وزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدا لله بن عبد العزيز للأردن .وأهم السبل لتطوير العلاقات هي زيارات الملوك والاجتماعات الثنائية والقمم الثنائية ولقاءات اللجان المشتركة الأردنية-السعودية لبحث سبل التعاون الاقتصادي وتنسيق فيما بينهم و تحديد الخطط والإنجازات السياسية والاقتصادية، والتنسيق المشترك بين البلدين في رؤية مشتركة حول القضايا التي تهم البلدين والقضايا العربية الإقليمية والإسلامية في رؤية واحده .

وعندما تسلم الملك عبدا لله بن عبد العزيز مقاليد الحكم في السعودية كان قد مضى على تولي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية خمس سنوات تقريبا خلال هذه الفترة سعى الأردن سعيا حثيثا إلى إعادة الجسور والعلاقات مع السعودية، ودول الخليج العربي وقد حقق الأردن نجاحا في مساعيه ومصالحه ، تمخضت عن مساعدات قدمت للأردن نفطية ومشاريع اقتصادية في الأردن وبوصول" خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز "إلى السلطة في السعودية كان لحظة تحول تاريخية في العلاقات الأردنية السعودية فالملك عبدالله بن عبد العزيز يكن للأردن حكومة وشعبا ،المشاعر الدافئة ويكن للملك عبد الله الثاني بن الحسين كل محبة وتقدير واحترام ،أنها تعبر عن روح قومية وتقدير خاص لموقع الأردن الحساس وأهميته في المنطقة .

إن زيارة خادم الحرمين "الملك عبدالله بن عبد العزيز" إلى المملكة الأردنية الهاشمية وحلوله ضيفا كريما وعزيزا على قائد المملكة الأردنية "الملك عبدالله الثاني بن الحسين" استقبل استقبال لم يشهد له منذ سنوات طويلة هذا المستوى الرسمي والشعبي باستقبال زعيم عربي للأردن وما جرى من استعدادات لاستقبال العاهل السعودي في عمان، فقد لفتت حفاوة الاستقبال أنظار وسائل الأعلام العربية والأجنبية التي رصدت مظاهر احتفالية في شوارع العاصمة، وتساءلت الصحافة في تقاريرها وتنوعت في تحاليلها عن زيارة العاهل السعودي للأردن المختلفة عن غيرها من الزيارات.

إن زيارة خادم الحرمين "الملك عبدالله بن عبد العزيز" إلى الملك عبدالله الثاني بن الحسين" إلى الأردن ما هي إلا تجسيد وتكريس لخصوصية ، وتميز في العلاقات الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية ،التي كانت على الدوام النموذج في العلاقات العربية، فقد تعززت وارتقت طوال عقود طويلة ، على الرغم العواصف التي ألمت بالمنطقة والانفجارات التي حدثت في المنطقة ، لأنها في الأساس قامت على أسس راسخة وعلى رؤى واضحة وعلى التزام الشعبين الأردني والسعودي بالأخلاقيات ولا يدخل في لعبة المحاور أو يذهب للقتال في الفضائية والإذاعات والمزايدات في لغة البيانات الفارغة من المضامين والأهداف، فقد حل خادم الحرمين في وطنه الثاني بين أبناء شعبه العربي الأردني محاطا بالمحبة والتكريم الذي يليق به كقائد عربي كبير استطاع بحكمته وبعد نظره وتواضعت واعتداله وانتمائه العربي الصادق والتزامه في قضايا أمته ونصرة شعوبها أن يتقدم صفوف هذه الأمة مدافعا عنها ومتصديا لكل محاولات النيل منها وتشويه حضارتها والإساءة لدينها العظيم، فالأردنيون وهم يرحبون بجلالة الملك خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله يتطلعون بثقة إلى مستقبل العلاقات الأردنية السعودية ، بتطورها وازدهارها في مختلف المجالات والأصعدة بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين وهم على قناعة راسخة وثقة في قادتهم، وأن الزيارة التاريخية للأردن إنما هي مؤشر إلى عمق العلاقات الثنائية، وأنها جاءت لترسخ نهج التعاون والتنسيق.

فزيارات الملك عبدالله الثاني للسعودية كما رصدها المراقبون تعمق وتجذر العلاقات الأردنية السعودية فجداول أعمالهم عند لقاءهم يكون حافلا ومكثفا ومكرسا في خدمة قضايا الأمة والانتصار لحقوق شعوبها المشروعة في فلسطين والعراق ولبنان والصومال والسودان وما يسهم في تفعيل العمل العربي المشترك ورفض أشكال الإرهاب والعنف والتطرف.

إن العلاقات الأردنية السعودية دخلت مرحلة جديدة من التعاون، فبينما كانت السمة الغالبة على الدول العربية هي التراجع وتعمق الخلافات شهدت العلاقات بين البلدين تطورا ت متسرعة بعد سلسلة من الزيارات الملكية للسعودية.

وحول ما هي مؤشرات العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأردن والسعودية

أن مؤشرات العلاقات السياسية الأردنية السعودية عديدة يرى الباحث أن أهمها، التمثيل الدبلوماسي، والزيارات الرسمية، وحل المشكلات والمنازعات بالطرق الدبلوماسية، والتنسيق التشاور ، والتصويت وتوافق في المحافل الدولية .

وأن مؤشرات العلاقات الاقتصادية تكمن فيما يلي:الاتفاقيات الثنائية، التبادل التجاري ، الاستثمارات البينية، المساعدات والقروض ، والعمالة.

وحول هل هناك تنسيق وتوافق أردي سعودي بالنسبة إلى القضايا العربية والإسلامية والدولية المطروحة ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العلاقات الأردنية السعودية انطلقت إلى فضاء جديد ورحب وهي تشكل حجر الزاوية في التحرك العربي نحو وحدة الصف العربي التي من شأنها تحقيق المصلحة العربية العليا وأن التنسيق والتعاون والتكامل بين عمان والرياض يشمل التنسيق في مجالات الاستثمار وفتح أسواق ومجالات التصدير وزيادة التجارة البينية مما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين وتحقيق أهداف ثنائية كبيرة في التعاون والتنسيق في كافة المجالات .

إن مصلحة الأردن تقتضي توسيع جسور علاقاته مع الجوار العربي وفي مقدمة ذلك المملكة العربية السعودية خاصة وأن حجم الدور الذي تقوم به الرياض في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية يشكل قاعدة استناد للدور الأردني في قضية السلام الراهنة في المنطقة .
تنسيق وتوافق أردني سعودي حيال القضايا العربية والإسلامية المطروحة

دفعت الأحداث بالمنطقة بعد احتلال العراق وتوتر الجبهات اللبنانية والفلسطينية إلى نشوء تحالف أردني سعودي وثيق قام على قاعدة من التفأهم المشترك حول طبيعة التحديات التي تواجه المنطقة .

ومع بروز محور سياسي متشدد في المنطقة جمع إيران وسوريا وحركات حليفة في فلسطين حركة حماس،و حزب الله في لبنان ، وتفكك الحلف التقليدي بين دمشق والرياض والقاهرة جاء التنسيق الأردني السعودي في ولادة محور جديد إلى جانب القاهرة والإمارات عرف فيما بعد بالرباعية العربية أو محور الاعتدال الذي صاغ رؤية سياسية جديدة في المنطقة تعتمد في الأساس على تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وسعى عبر دبلوماسية نشطة ومبادرات سياسية إلى إحياء جبهة عربية معتدلة في مواجهة المتشددين وتحقيق تسوية النزاعات والصراعات في المنطقة .

اكتسبت العلاقات الأردنية السعودية أهمية استثنائية بالنسبة للأردن على الصعيد الاقتصادي فمع الارتفاع المتواصل في أسعار النفط واشتداد الأزمة الاقتصادية شكلت المساعدات والمنح السعودية للأردن مظلة أمان كان في أشد الحاجة إليها ، فالاقتصاد الأردني يعتمد على المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين ، وشعرت القيادة الأردنية أن العلاقة مع السعودية دخلت مرحلة إستراتيجية تفوق في أهميتها العلاقة مع كل الإطراف الإقليمية الأخرى حتى لو أدى ذلك إلى توتر مع هذه الطرف الخليجي أو العربي أو ذاك ، فالأردن اليوم غير مستعد تحت أي ظرف من الظروف إلى المساومة على علاقته مع السعودية مهما كانت الأسباب .

ويمكننا القول فقد تجلت المواقف بشكل اعمق وارسخ بين الاردن والمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والملك عبد الله الثاني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العلاقة القائمة بين الأردن والسعودية يجري تقييمها كنموذج للعلاقات المستقبلية. فما بين المملكتين من قواسم مشتركة في تحديد الرؤية والمواقف تعطي هذه العلاقات انطباع الاستمرارية المرتكزة على التعاون ، البعيد عن التأثر السلبي بما يجري من أحداث في المنطقة والعالم.

ومن ناحية المنظور إلى القضايا والأزمات ،فكلا البلدين ينظران بمنظور واحد إلى الوضع العربي الراهن وما آلت إليه العلاقات العربية البينية،في نظرة واحدة مشتركة تقوم على ضرورة تمتين هذه العلاقات و ترسيخها على أساس نبذ الخلافات وإشاعة الأجواء الأخوية والمصالحة من أجل تحقيق المصلحة العربية العليا ، البعيدة عن المحاور والاستقطاب التي أدت منذ عقود إلى ضياع الفرص وانتهاك الحقوق والتشتت والتشنج واحتكار الحقيقة والمزاودة والانفراد بالدول العربية من قبل القوى الأجنبية.

ووفقاً لهذا الرؤية الأردنية السعودية الثابتة فقد كانتا دعماً لكل جهد تضامني عربي على مستوى الأمة دافعتين إلى المصالحات العربية بعيدين عن أسباب التوتر والنزاعات العربية أو طرفاً فيها، رغم ما تعرض له البلدان من مزاعم و اتهامات إعلامية ورسمية من قبل بعض الأطراف أو الجهات العربية التي كانت تنطق عن هوى بعيد عن مصلحة الأمة ووحدة موقفها، وممّا هو واجب أو مأمول من الدول العربية، رغم الأوضاع الإقليمية والدولية بالغة التعقيد اخذ العبرة ونموذج ألعلائقي الأردني السعودي .

واعتدال البلدين والتصنيف المستخدم لهم لم يكن إلا تعبيراً عن الحكمة المتجذرة في قمة مؤسسة الحكم و التي تنطلق من تنسيق وتوافق و دراسة واعية لأوضاع المنطقة و العالم و علاقات القوى فيه،مما يضطر المعارضون لها ، للعودة إليها والاعتراف بها بأثر رجعي ولكن بعد فوات الأوان و هذا ما أثبتته الأحداث و المواقف على امتداد العقود الماضية.

لقد شكّل البلدان الأردن و السعودية، مرتكزاً أساسياً من مرتكزات العمل العربي المشترك كما تمكنا من المحافظة على سمعة طيبة و مشرفة من قبل دول العالم أوجبت على الدول ضرورة الاستماع إلى وجهة نظرهم ، إزاء ما يجري في المنطقة من أحداث رئيسة .

إن الأردن و السعودية كانا دائماً بلدين شريكين في أية محاولة لتسوية خلاف أو حل معضلة في منطقة حيوية للعالم كمنطقة الشرق الأوسط.

لقد شكّل التفأهم العميق والتنسيق والتوافق بين البلدين فهم أسباب المشكلات بالمنطقة ،وحرصا منهما أن لا تنزلق الكثير من المشكلات نحو مزيد من الإضرار بالمصالح العربية و مصلحة البلدين، تأتي أهمية التشاور والتنسيق والزيارات والقمم الثنائية، فقد كانت كفيلة بأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يطلع أي من البلدين الأخر على دقائق التفاصيل وموقف البلد إلى الآخر تجاه مختلف القضايا وهو ما أتاح للعلاقات الثنائية أن تتواصل بكل أبعادها الأخوية في إطارها الوطني و القومي.

وفي ظل هذه الظروف الراهنة فإن العلاقات الأردنية السعودية تعبر عن أبهى صورها تنسيقاً وتشاوراً وتفهما وتفاهماً و ثقة متبادلة حرصتا عليها وحصنت البلدين من الدخول في حساسيات وشكوك، فيما تدخل فيه علاقات بعض دول المنطقة ، وبالتأكيد فإن مرجع ذلك عائد إلى العلاقة الوثيقة والأخوية بين قيادتي البلدين مما يجمعهما من نظرة مشتركة للعلاقات الثنائية و قضايا الأمة العربية والإسلامية، و خاصة القضية المركزية قضية فلسطين وكيفية استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي الذي كان و لا يزال هّماً أردنيا سعوديا شكلت بؤرته الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأن جل اهتمامهم استعادة فلسطين لذلك قدمت السعودية مبادرة السلام العربية.

وحول سؤال هل هناك اتفاقيات ثنائية أو إنجازات أردنية سعودية، وما هذه الاتفاقيات ومدى تأثيرها ؟ يوجد العديد من الاتفاقيات الثنائية الأردنية- السعودية والإنجازات والتي لها أثر إيجابي على العلاقات السياسية والاقتصادية، اتفاقية التبادل التجاري واتفاقية لتنظيم عملية النقل البري على الطرق للركاب والبضائع بين البلدين واتفاقية التعاون الجمركي،والتعاون الاستثماري واتفاقية تفعيل وعمل صندوق التنمية السعودي واتفاقية التعاون الأمني و المشاركة في الدورات التدريبية التي تنظم من قبل مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية والمشاركة في الدورات التدريبية في مجال الأركان ، - تبادل المعلومات بين الجانبين فيما يتعلق بالكليات والمعاهد الصحية ومعادلة الشهادات الصادرة عنهما وتوفير الفرص التدريبية المتاحة في المملكة الأردنية الهاشمية، لجميع الفئات العاملة في الصحة والرعاية الصحية ، وكذلك تدريب المهندسين السعوديين في مجال صيانة المعدات الطبية .هذه الاتفاقيات شجعت على زيادة التبادل التجاري وعلى تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى زيادة التعاون في الخبرات وطلب العمالة الأردنية الماهرة التي تزيد من حوالات العاملين الأردنيين بالإضافة إلى المساعدات والقروض التي حصلت عليها الأردن من بنك التنمية السعودي والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ مشاريع استثمارية وتنموية داخل الأردن بالإضافة إلى تشجيع الجهات المختصة السعودية على التعاقد مع الاستشاريين والأخصائيين الأردنيين من أطباء ومهن طبية مساندة بما في ذلك التمريض والأشعة والصيدلة والتخدير وعمليات وعلاج طبيعي . وفي مجال التعليم العالي فقد أكد الجانبان على أهمية تشجيع البحث العلمي المشترك ، وتبادل زيارات الأساتذة والمسؤولين وتبادل المعلومات المتعلقة بالشهادات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجامعية والدراسات العليا ، والمعلومات حول الجامعات الأهلية في البلدين وحول تقويم المناهج وتطويرها بصفة مستمرة ، كما أكد الجانبان على تبادل المعلومات في مجال إعداد المعلمين ، والتنسيق بين الجامعات الأردنية وكليات المعلمين في التعاقد مع أعضاء هيئات التدريس وفق التخصصات المطلوبة وقواعد التعاقد معهم ، وكذلك تبادل المعلومات بين كليات والمعاهد الصحية ، ومعادلة الشهادات الصادرة عنها ، كما رحب الأردن برغبة الجانب السعودي بإرسال عدد من الأطباء السعوديين في مجال الطب الشرعي للحصول على المؤهل العالي .

وبالنسبة إلى فرضية الدراسة الرئيسة، فقد أثبتت صحتها ، وهي أن وزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثيرا على العلاقات الأردنية السعودية، فقد أثبتت صحة هذه الفرضية خاصة قبل فترة الدراسة إثر حرب الخليج الثانية واحتلال العراق الكويت، فقد اتضح أن البيئة الداخلية للأردن أكثر تأثرا بمختلف التغيرات التي تطرأ في المحيط والمنطقة لاعتبارات التداخل والاعتمادية بين الأردن ومحيطه وتشابك جزء من أوضاعه الداخلية بالأوضاع السائدة في المنطقة العربية والدولية، فقد أضحى استقرار وتوازن المحيط هدفا يسعى الأردن لتحقيقه في حركة سياسته الخارجية، سواء من خلال التوفيق والمصالحة ما بين القوى المتنازعة والعمل على إعادة التوازن كلما اختل في المنطقة ، أو في بقائه خارج دائرة المحاور والتحالفات السياسية الجامدة إن وجدت، ونهجه نهجا واقعيا لتحقيق مصالحه الوطنية والقومية والحفاظ على أكبر قدر من العلاقات السياسية الجيدة مع دول المنطقة ، فإن البيئة الداخلية للأردن وبما أفرزته من تفاعل بين الأردن ومحيطة الإقليمي العربي، قد زادت من حدة تأثر الأردن بمتغيرات عدم الاستقرار في محيطه ومن قابلية تأثر سلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمات العربية بالعوامل الإقليمية من حوله.

إن عملية التفاعل بين البيئة الداخلية والبيئة الدولية والإقليمية هي الأكثر تأثيرا على العلاقات الأردنية السعودية فقد تأثرت العلاقات الأردنية السعودية في حالة الإجماع العربي في التعامل مع الأزمة العراقية الكويتية بعد احتلال العراق الكويت .

ان عملية التفاعل المستمرة بين البيئة المحلية الداخلية للأردن ، والبيئة الإقليمية العربية ،قد لعبت دورا في ترتيب بعض أولويات السياسة الأردنية ، فجاءت القضية الفلسطينية وتعزيز العمل العربي المشترك في مقدمة الأولويات التي يتحرك الأردن من أجلها في سياسته الخارجية تجاه الأزمات والقضايا العربية وأن هذه الأولويات قد مثلت من حين إلى أخر عوامل تأثير على سلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمات العربية،فقد ربط الأردن تأثير الأزمات العربية السلبي على تشتيت الجهود العربية، وتحويل مسارها عن القضية الفلسطينية مما يدفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن بالقيام بدور الوساطة لاحتواء الأزمات بين الدول العربية فقد برز تأثر الأردن سياسته الخارجية تجاه الأزمات العربية، بمعطيات القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من خلال التغير الذي أحاط بسلوك سياسته الخارجية تجاه أزمة الخليج عام ١٩٩٠ مما أدى ذلك أن تأثر الأردن في علاقاته مع السعودية ودول الخليج العربي وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى كلما كان هناك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية أدى ذلك إلى تحسن العلاقات الأردنية - السعودية .

وكما أثبتت صحة الفرضيتان الفرعيتان.

الفرضية الأولى كلما كان هناك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الأردنية – السعودية .

الفرضية الثانية كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية تحسنت العلاقات السياسية، وأدى ذلك إلى تحسين في العلاقات الاقتصادية والثقافية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات:

١- رغم ارتباط الأردن والسعودية باتفاقيات ثنائية لكنها غالبا ما تتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة مما جعلها تتحسن في الأوقات العادية فيما كانت تتراجع بشك كبير وملحوظ في أوقات الأزمات وخاصة أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت، فكان العامل الاقتصادي يستخدم كورقة ضغط سياسي كما حدث فيما يعرف بأزمة الخليج أو حرب الخليج الثانية (احتلال العراق الكويت) من قبل السعودية على الأردن.

٢- إن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي عقدتها الأردن مع السعودية، تضمن الإعفاءات الجزئية بموجب قوائم محددة ، بينما خضعت باقي المنتجات الوطنية إلى رسوم جمركية كاملة وهذا يعني أن علاقات الاقتصادية الأردنية السعودية تعتمد على الإعفاءات الجزئية .

٣- تأثرت علاقات الأردن الاقتصادية بالمحيط السياسي الذي تعيشه المنطقة فقد تأثر الاقتصاد الأردني بشكل كبير بسبب حرب الخليج واحتلال العرق للكويت ، فقد تأثرت تجارة الأردن الخارجية مع دول الخليج والسعودية دولة الدراسة حيث أدت إلى تخفيض نسبة الصادرات الأردنية إلى السوق السعودي .

٤- إن العلاقات الاقتصادية الأردنية السعودية خضعت لمجموعة من العوامل المؤثرة ، تمثلت في ضعف الاقتصاد الأردني ومحدوديته واختلال التوازن بينه وبين السعودية حيث يميل التبادل التجاري إلى صالح السعودية .

٥- على اثر أزمة الخليج استخدمت المملكة العربية السعودية العامل الاقتصادي في الضغط على الأردن حيث تم توقف ضخ النفط السعودي إلى الأردن وإغلاق خط التابلان

٦- وعلى أثر الأزمة أيضا قامت بمنع الشاحنات الأردنية من عبور أرضيها إلى دول الخليج الأخرى .

٧- على أثر أزمة احتلال العراق للكويت تم طرد ٣٠٠ألف عامل أردني من الخليج والسعودية، فقد طرد سبعون ألفاً من السعودية وحدها. مما أفقد الأردن أهم مصدر للخزينة حيث كانت تمثل نسبة ٢٨% من حجم الناتج المحلي الأردني في عام ١٩٩١م وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها مؤشر العمالة المهاجرة أحد ادوات الضغط في السياسة الخارجية السعودية فقد نقلت قضية هجرة العمالة من ساحات السياسات الدنيا إلى ساحات السياسات العليا فعاملتها على أنها من مسائل الأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـوطني وسـيادة الدولـة واسـتقرارها بعـدما كانـت العمالـة المهـاجرة تعتبـر أحـد أبعـاد الاعتماد العربي المتبادل والتكامل الإقليمي .

٨- زيادة حجم التبادل التجاري مرهون في العلاقات السياسية ووهذا يؤكد الفرضية كلما كانت العلاقات السياسية جيدة كانت العلاقات الاقتصادية جيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

١- تطوير الاتفاقيات الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية بحيث تكون المواضيع شاملة ذات العلاقة التجارية الخارجية والصادرات .

٢- أن يتم مراجعة الاتفاقيات بشكل سنوي ودوري لتحديد مدى قدراتها على مواكبة التطورات الاقتصادية وفحص مدى كفاءتها في خدمة الاقتصاد الوطني لكل البلدين .

٣- أن يتم تلافي الثغرات والمعيقات من مكان المنشأ وكتابة المواصفات والبيانات اللازمة المطلوبة لتعريف بالمنتج .

٤- تحييد الخلافات السياسية في العلاقات الاقتصادية ، والابتعاد عن العواطف والتسرع في اتخاذ القرارات ومحاولة توظيف الجانب السياسي لخدمة الأهداف الاقتصادية وليس العكس .

٥- على وزارات العمل في كلا البلدين تحديد أعداد العمال والتخصصات لمعرفة أعداد العمالة الأردنية العاملة في السعودية .

٦- على البنك المركزي الأردني بيان المساعدات النقدية التي تقدمها السعودية للأردن في نشرات مفصلة كما يبين المساعدات النقدية كهبات إلى الأردن بالدينار أو الدولار، المنح النفطية بالكميات وقيمتها الإجمالية أو المواد العينية من تمور وغيرها وقيمتها الإجمالية النقدية بالدولار أو الدينار أو الريال السعودي ،، القروض من البنك السعودي للتنمية السنوية ، القروض من البنك الإسلامي للتنمية السنوية .

٧- على البنك المركزي بيان قيمة حوالات المغتربين من الدول العربية والأجنبية، لكل دولة حتى تكون في متناول يد الباحثين للمعرفة والدراسات السياسية والاقتصادية ومدى التعاون هذه الدول من خلال إصدار نشرات البنك وبالتعاون مع وزارة المالية .

٨- تسويق الأردن استثمارياً عن طريق المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والفضائية وبيان المشاريع والجدوى الاقتصادية.

٩- على وزارة السياحة والآثار ،تسويق الأردن سياحيا وبيان الأماكن السياحية والأثرية والترفيهية وتاريخ الفعاليات الصيفية وذلك لجلب السياح الخليجين وخاصة السعوديين.

١٠- إيجاد هيئات متخصصة في جلب الاستثمارات العربية إلى الأردن وخاصة الاستثمارات الخليجية والسعودية خاصة نظرا للقرب الجغرافي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- إيجاد هيئة تبين قيمة الاستثمارات لكل دولة، وأنواع المشاريع الاستثمارية السنوية وإعطاء بيانات إحصائية يسهل الرجوع إليها لغايات البحث العلمي.

١٢- على دائرة الإحصاءات بيان إعداد المغتربين في كل دولة، وقيمة حوالات المغتربين، وأعداد السائحين من الدول العربية والخليج بالأرقام .

١٣- على وزارة التربية والتعليم بيان عدد المعارين والمتعاقدين مع دول الخليج لكل دولة حتى يتمكن الباحث من الحصول على المعلومة واستثمارها بغرض البحث العلمي الهادف.

١٤- على وزارة الداخلية بيان الاتفاقيات الأمنية بين الأردن والسعودية والدول العربية، ومكافحة الجريمة مع تضمين ذلك التعاون والتنسيق في الأرقام وعدد العمليات التي تم إحباطها والتنسيق فيما بينهم، وأعداد الذين تم القبض عليهم.

١٥- على وزارة المالية بيان المساعدات النقدية والعينية التي تصل الأردن من الدول العربية وخاصة الخليج العربي والسعودية وأوجه صرفها.

١٦- على وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن تعمل على بيان المشاريع الاستثمارية العربية داخل الأردن وقيمتها الاستثمارية ومردودها على الاقتصاد الوطني.

١٧- على وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، إصدار نشرات في أعداد المعتمرين والحجاج سنويا وكذلك التوزيعات السكنية للمعتمرين والحجاج داخل الأردن من أجل الحصول على المعلومة وتوظيفها بأغراض البحث العلمي على أساس السياحة والعبادة الدينية من الجانب الأردني.

١٨- على الجامعات الأردنية الرسمية والأهلية إصدار بيانات بأعداد الدارسين من أبناء الدول العربية الخليجية لكل دولة من أجل الاستفادة من المعلومة وتوظيفها بأغراض البحث العلمي ونشر الثقافة والمعرفة بين الشعوب لكون الجامعة تجمع الطلاب من كافة التخصصات والجنسيات .

١٩- على مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية نشر بيانات في المشاريع الاستثمارية الأردنية بالداخل والخارج والنسب الاستثمارية لكل دولة، مبينه قيمة المساهمة في الدينار أو الدولار، وخاصة الاستثمارات لدول الخليج داخل الأردن، لكل دولة بيان قيمة استثماراتها في المشاريع والقطاعات الاستثمارية.

٢٠- إصدار نشرة سنوية في المشاريع الاستثمارية المطروحة والجدوى الاقتصادية المتوقعة لجلب المستثمر أو الهيئة للاستثمار داخل الأردن مع نشر أسماء أو الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تنفذ المشاريع الاستثمارية لتكون بذلك دعاية لنشر الاستثمارات الأجنبية داخل الأردن.

٢١- تبادل الزيارات بين البلدين على مستوى كافة الوزارات واللجان التي من شأنها أن ترسخ التعاون وتدعم العلاقات السياسية والاقتصادية ،وتسفر عن حالة رفاهية شعب كلا البلدين وتعود عليهم بالنفع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- أحمد يوسف أحمد، التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، الأردن – عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، (٢٠٠١م، ص ٩١).

٢- أمين الساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية ، التسويات العادلة ، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة الطبعة الأولى أيلول ١٩٩١م ص ١٣٧. و الحضرمي عمر العلاقات الأردنية السعودية مرجع سابق ص ٩١.

٣- بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة محمد عبد العزيز، سلسلة اخترنا لك، العدد ١٨٨، الدار القومية للنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص٢٦-٢٨.

٤- تليلان، أسامة عيسى، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، دراسة في أثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية، اتجاه الأزمات، ط٢، مطبعة البهجة، إربد – الأردن، (٢٠٠١).

٥- جمعة رابح لطفي، الأمن في عهد الملك عبد العزيز، دار الملك عبد العزيز، الرياض،١٩٨٢، ص ٨٣.

٦- جميل مطر، وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، بيروت ١٩٨٦، ص٣٨-٣٩.

٧- جيل برتان، تحرير علي مقلد، الاستثمار الدولي، ط٢ ،دار منشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٢.

٨- الحسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مهنتي كملك أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون ترجمة غالب عارف طوقان بدون مكان نشر عمان ١٩٧٨م ص١٥٩-١٦١.

٩- حمدان الشريدة، دور القبيلة السياسي، بحث غيرمنشور، جامعة أل البيت، ٢٠٠٧م ص.٥٥

١٠- سالم عبد الرحمن العتيبى، رسالة ماجستير بعنوان "دور المملكة العربية السعودية في النظام الإقليمي العربي" (١٩٨٠م – ٢٠٠٣م)، الأردن، الجامعة الأردنية، (٢٠٠٤م).

١١- سعيد أمين ، تاريخ الدولة السعودية ،الجزء الأول، مرجع سابق، ص .٩٧

١٢- سليمان الموسى، تاريخ الأردن الحديث، أضواء على الوثائق البريطانية،١٩٤٦-١٩٥٢، ط١، مكتبة الرأي ،١٩٩٢، ص٢٣-٢٤.

١٣- صلاح البشير، ورقة عن الاتفاقات العربية الثنائية وأثرها على التعاون الاقتصادي العربي آفاق المستقبل الأردن – عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، (٢٠٠١، ص ٩١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤- عبد الحميد ، عبد المطلب ، السوق العربية المشتركة ، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ٢٠٠٣،ص ١٣-٢٥.

١٥- عبد الرحمن محمد الجديع، السياسة الخارجية السعودية، الثوابت والممارسة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض– السعودية،١٩٩٩م،٢١-.٤٢

١٦- عبدالله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، دار الكتاب العربي، بيروت١٩٩٢،ص، ٢٦٦.

١٧- عبدالله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، جزء٢، مكتبة العبيكان،١٩٩٨م، ص.٢٧٠

١٨- عمر الحضرمي العلاقات الأردنية السعودية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٣.

١٩- محمد إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية دور الجو سياسية والجيو إستراتيجية في السياسة الخارجية، الجامعة الأردنية عمان، ١٩٨٢ ص ١٢-.١٤

٢٠- محمد الهزايمة، اثر الموقع الجغرافي الأردني في السياسة الخارجية ، تحرير أمين مشاقبة ، أوراق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١ ، دار الحامد عمان ٢٠٠٢ ، ص.٥٥

٢١- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ط٢ ،الجزء الثاني، مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ص .٥٣

٢٢- مذكرات الملك عبدالله بن الحسين الآثار الكاملة، الدار المتحدة بيروت١٩٧٣،ص٢٠٢- ٢٠٣.

٢٣- مضاوي الرشيد، ترجمة عبدالاله ألنعيمي، تاريخ العربية السعودية بين القديم والجديد، ط٢ ، دار الساقي السياسة في واحة عربية، الرياض، ٢٠٠٦م، ص٥٢.

٢٤- موسى محمد علاونه، رسالة ماجستير "اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي، فلسطين السعودية، العراق، سوريا" من١٩٩٠-٢٠٠٣م، جامعة اليرموك تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٠م .

٢٥- نظام بركات، مستقبل العلاقات السياسية الأردنية، ومجلس التعاون الخليجي، في السياسة الخارجية، تحرير: أمين مشاقبة، أوراق المؤتمرالثالث م٣-٤نيسان،٢٠٠١ ص٢٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الدوريات:

١- بيتر تيلور، وكولن فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان، واسحق عبيد ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،العدد ٢٦٢، يونيو ٢٠٠٢، ص٩٣.

٢- تركي الحمد ، توحيد الجزيرة العربية ، دور الإيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية الاقتصادية المعيقة للوحدة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة التاسعة العدد ٣ تاريخ ١١١٩٨٦/١.

٣- جريدة الدستور اللندنية بتاريخ ١٩٨٠/٨/١١.

٤- جريدة الرأي اليومية الأردنية بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢١م.

٥- الجريدة الرسمية الأردنية العدد ٤١٥ تاريخ ١٩٣٣/١٢/٢٢م، نشرت المعاهدة

٦- حسن أبو طالب ، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية ، مجلة السياسة الدولية العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧م. ص .٣٦

٧- الصحف الأردنية، دستور، الرأي بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٤م.

٨- صحيفة البلاد و عكاظ السعوديتان بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٥ وصحيفتي الاتحاد و الخليج الإماراتية بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦م.

٩- صحيفة الرياض السعودية، تاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٨م.

١٠- العليكم حسن حمدان، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسي، الرياض، العدد ٧ تشرين ثاني ١٩٩٨،ص٥٤-٥٥.

١١- موسى محمد العلاونه، دور القبائل الأردنية المساند للنظام الهاشمي، صحيفة الدرب الأردنية العدد٣ تاريخ ٨ /٢٠٠٩/٢م

١٢- نضال داود المومني، الشريف الحسين بن علي والخلافة ، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة ، عمان ، أيلول ١٩٦٦، ص ٣٦٣-٤١٠.

١٣- سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢-١٩٨٢م، دار الساقي ومركز الدراسات الإيرانية ، لندن ط١، ١٩٩٤م، ص ٩٧-٩٨.

١٤- ناديا مصطفى، تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد ٣، ١٩٨٦، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر:

١- تقـارير وزارة التخطـيط ووزارة الصـناعة والتجـارة فـي الأردن تمـوز ١٩٩٩م، حجـم الصادرات والمستوردات، المطبعة الوطنية ١٩٩٩، ص.١٥

٢- وزارة الصناعة والتجارة ، مجموع الاتفاقيات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية الجزء الأول ١٩٨٥م ص ٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا:المراجع باللغة الإنجليزية

1-coplan , wilam D.Introduction to international poliics Atheoreatical Overview, Chicago, Markhm publishing co,1971,pp-249.

2-Holsti, K,J; international politics, Framework for analysis, Newjerasey,prentice-Hllne,2nd edition,1972,pp494-495.

3-Said ali , abdel moneim , regionalism in middle east: coopration unde the condition of protracted conflict regional economic cooperation in the medeterian,edited by olaf kondegn konard adenawar institute, 1997.p63

4-BArTTLET,C.J.THE CLOBAL CONFIICT 19800-1976 LONGMAN LONON AND NEWYRK 1984 PP 89.

5-Lauri a. brand,jordan sinter-arab relaations: the political economy of alliance making, jordan:a state of tenion, new york,1994,pp-8.

6-benjamin shwadran,jordan;a state of tension, new york.1959,pp.325-326.

7-naav safran, the ceaseless quest for security,the belknap press andharvard university press,1985,p.93.-joseph nevo, jordan and saudi arabia,op.cit.p.107.

8-middle east contemporary survey(mecs)voi,iv,1979-1980-pp.683-584.

9-patrick seale,asad of syria:the struggle for the middle east,london,1988,p.294.

10-joseph neevo, jordan and saudi arabia, the last royalists ,in joseph neevo and iian pappe , ed jordan in the middlle esat :the making of a pivotal state,1948-1988, frank cass ،(england), oreg on (usa)1994op.cit p 103.

11-mohamamed zayyan al- jazairi , saudi arab ia: adiplomatic history 1929-1964, ann arbor uniersity microfilm, 1971, p. 213.

12- Maicoim, Gillis & Others, Economics of Development,(New York, 1996) , P.400- 402

Chang. C& others, Measuring Aid: A New Approach,(World Bank, Washington DC, 1998) P.15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13- UNDP, the Millennium Development Goals in Arab Countries towards 2015: Achievements & Aspirations,(New York, 2003), P.5-23

مواقع الانترنت

1- HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.Gov. JO/Main/ Doc Saudia/ 10ME02.HTML

2-HTTP;// WWW . AGREEMENTS.JEDCO.GOV. JO/MAIN/DOC/SAUDIA10ME02.HTML

٣- مؤسسة تشجيع الاستثمار، الأردن على موقع الانترنت بتاريخ١٤/٣/٢٠٠٩م WWW.Jordan Investment.COM.

4-http://WWW.KBA.COM.KW/Masaref/AR/CATE2006GORY

5-HTTP://WWW.ALRIYADH.COM/20020075/04/0

6-HTTP;// WWW . Agreements.Jedco.Gov. JO/Main/ Doc Saudia/ 10ME02.HTML

7-HTTP;// WWW . AGREEMENTS.JEDCO.GOV. JO/MAIN/DOC/SAUDIA10ME02.HTML

٨-مؤسسة تشجيع الاستثمار، الأردن على موقع الانترنت بتاريخ١٤/٣/٢٠٠٩م WWW.Jordan Investment.COM.

٩-جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، مرجع سابق.HTTP://WWW.Aawsat.COM/Detailsasp?Section =6@ Article

١٠- جريدة الرياض اليومية العدد ١٤٣٧١ تاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٧م.

١١- موقع المحيط على الانترنت HTTP://WWW.MOHEET.COM/SHOW_NEWS

١٢-الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، مرجع سابق.HTTP://WWW.Aawsat.COM/DETAILSASP?SECTION =6@ Article

١٣-البنك المركزي الأردني، على الموقع الكتروني HTTP://WWW.CBJ.GOV.JO

١٤-جريدة الغد العدد ١٧٥٣٠ تاريخ ١٢/٦/٢٠٠٩ صفحات ص ا ،وص ١٤.

١٥- موقع المحيط على الانترنت HTTP://WWW.Moheet.COM/Show_News

١٦- صحيفة الحقيقة الدولية على موقع الانترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاريخ الإطلاع HTTP ://WWW. Factjo.COM/ FULL NEWS. ASPX?ID=7107. ٢٠٠٩/٥/٢١.

١٧- تقرير البنك المركزي الأردني السنوي ٤٤، حوالات العاملين في الخارج ،صدر في ايار ٢٠٠٨،ص٦٨.

١٨- تقرير البنك المركزي الأردني السنوي٤٤، مرجع سابق، ص ٥.موقع انترنت HTTP://WWW.CBJ.GOV.JO.

١٩-حنان ، اخمس ، تاريخ الدبلوماسية ، المركز العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية لندن WWW.ASHARGALARABI.ORG.UK.على شبكة الانترنت ٢٠٠٩/٣/٢٤

٢٠-وزارة الصناعة والتجارة ، الاتفاقيات التجارية بين الأردن والدول العربية الموقع WWW.AGREEMENTS.JEDECO.GOV.JO.

٢١- محضر ٢٠٠٣اجتماعات الدورة العاشرة في الرياض للجنة الأردنية السعودية المشتركة على موقع الانتر٢٠٠٤نت، الإطلاع ٢٠٠٩/٤/١١. WWW. AGREEMENTS. JEDCO. GOV.2005JO/MAIN

٢٢- الدستور اللندنية ١٩٨٨/٨/١١. للمزيد Patrick Seale ,Asad Of Syria : The Struggle For The Middle East, London,1988,P.294.

٢٣- وزارة المالية، تقرير الموازنة السنوية ، ونشرات المالية الحكومية العامة الصادرة عن مديرية الدراسات السياسات الاقتصادية المجلد التاسع والعشر ولحادي عشر والثاني عشر على التوالي.موقع الوزارة على الانترنت HTTP://WWW.MOF.GIV.JO

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Summary

Al- sheyab Ali Mahmood Kabyl, Saudi Arabia – Jordan Relation ships during 1999to 2008

Supervisor: Dr .Mohammad Al- Meqdad

This study aimed at analyzing the Jordan Saudi Relation ships during 1999to 2008 . This period witnessed the start of both King Abdullah 2 of Jordan .and Abdullah Ben Abed Al- Aziz of Saudi Arabia their constitutional authorities. In addition to the local , regional and international developments which occurred during that period.

The researcher used the system analyzing method, as this study relies on this methodology to test its hypothesis, as it focuses on central concept called " system " , as a basic analysis unit; and the" role theory" which discussed the importance of the political system , indicating its effectiveness and impact on the society .

The "system ", in this study, means a group of parts functioning systematically together , in an interaction method .Therefore, the system becomes a case of interaction between the parts. Regarding the external policy, it applies on the concept of interpreting systematically external policy. Which means to interpret the external policy, as system, moving in according with the interaction between groups of functional parts to a degree of mutual reliance .this system emerges an external decision – making policy based on its objectives.

The external political system moves within a compound environment that includes the internal and external environment that embodies the total circumstances surrounding the system.

David Easton discussed the external behavior based on four basic concepts which have impact on the total external policy, consequently, political decision – making, and what it represents of an international position

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

adopted by the country, in the frameword of its relations, and its international relations mode:

- inputs: the demands received by the political phenomenon that lead tom move, which is stemmed from the external and internal environment.
- Transformation: The process of comprehending input factors in order to transform them into outputs.
- Ouptuts: the extent actual or expected response expressed by decisions or positions.
- Feedback: Reflection and reactions (evaluate the output to transform to inputs). The study adopted system analysis method as follows:
- Inputs: Interior, local and international environment variable.
- Interactions: The political decision – maker's visions.
- Outputs: the actujal behavior of Jordan – Saudi relationships.
- Feedback: The extent of agreement between the Jordan – Saudi external behavior and the decision – makers' vision.

The researcher used the historical and quantitative statistical methods, through using economic indicators, agreements, trade exchange, investment, assistance, labor, and expatriates' money transfers, in order to know the economic relations' strength and its role in affecting the behavior and political relations.

The study was based on interactive variables, on, and the political variable as an independent one; and vise versa, the economic variable as independent and the political as dependent variable. The researcher raised this essential question:

What is the fact of Jordan – Saudi relations during the study period?

Finally, the study concluded to some conclusions and recommendations, mainly that, ther is joint coordination between the leaderships of Jordan and Saudi Arabia toward the internal, regional and international issues,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

which contributes in developing the economic and political relationships between them.

The study recommended that sides benefit from the moderate political situation the totally reflects in increasing all aspects of economic investment.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com